

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

سلسلة الدراسات الحضارية

البازار

السوق في التراث الإسلامي

مجموعة من المؤلفين

مقالة مستلّة من دائرة معارف العالم الإسلامي

المحتويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة المركز

يبدو أنّ كلمة بازار فارسية الأصل ولكنّها تحوّلت إلى مفردة مستخدمة في عدد من اللغات كما في اللغة العربية. وبعيداً عن البحث الفيلولوجي في المفردة واشتقاقاتها والتحولات التي طرأت عليها، فإنّ الأسواق كان لها في الحضارة الإسلاميّة دور فاعل في التفاعل الحضاري بين الشعوب وتعميق التواصل بينها وبالتالي يمكن اعتبار السوق مهداً للتثاقف بين الأمم على اختلاف أعراقها وانتماءاتها. ومن هنا كثرت الدراسات التي تناولت ظاهرة الأسواق على تنوّعها وتعدد أشكالها في المدينة الإسلامية عبر التاريخ. ومن هذه الدراسات ما تشتمل عليه هذه المجموعة التي هي في الأصل مقالة مركّبة ومطوّلة من «دائرة معارف العالم الإسلامي» اتفق مركز الحضارة مع مؤسسة دائرة المعارف على نشرها في كتاب مستقلّ تعميماً للفائدة وتسهيلاً لوصولها إلى القرّاء الذين ربّما يعجز بعضهم عن اقتناء موسوعات علميّة ضخمة.

والمقالة التي ننشرها في هذا الكتاب هي مجموعة من المقالات لأكثر من كاتب نشرناها في المركز مع الحفاظ على الروح العامة التي نشرت فيها في دائرة المعارف الإسلامية، ولم نتصرّف فيها حفاظا على الحقوق المعنوية للمؤلفين وللمؤسسة الناشرة، ولذلك سوف يلاحظ القارئ الطابع الموسوعي التخصّصي واضحاً فيها، وما فعلناه هو إعادة تحرير المقالة بما يتناسب وسياسات المركز في النشر. وقد ساهم في إنجاح هذا العمل تعاون المؤسسة ورغبتها في مشاركتنا في نشر هذا الجهد وفريق المركز الذي يعمل على تحرير النصوص وإعادة قراءتها. وفي الختام يأمل المركز أن يكون في هذه الخطوة موفّقاً في اختيار هذه المادة العلمية لتقديمها إلى القرّاء.

مركز الحضارة

لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت، 2012

1

المفردة «بازار»

لفظة بازار في الفارسيّة الوسيطة وازار W'c'l [Wzr]، وفي الفارسيّة الوسيطة المانويّة [w'c'r]، مع تراكيب مثل وازارك (بازارى)؛ [السوقي]، وازارگان (بازرگان) [التاجر]؛ وازارگانيه (بازرگانى) [التجارة]، وازاربَدْ (رئيس البازار، ملك التجارة، ← الكتابة باللغات الثلاث لشابور الأول، في كعبة زرادشت، س 35؛ ماريك، ص 330 ـ 331؛ باك، ص 265؛ جنيف، ص 35) وأيضاً رستگ ـ يـ ـ وازار rastag-i-wāzār (راسته أو رسته بازار [رزداق السوق]، ← دينكرد مَدَن، ص 757). في البارثيّة واژار wāzār (درخت آسوريك، ص 76 ـ 77، س 104؛ جنيف، ص 66)، في البازند [اللغة الوسيطة بين البهلويّة والفارسيّة، البرهان القاطع، ج 1، ص 352] vāzār؛ في اللغة الأرمنية vačar ومنها vačarakan (بازرگان [التاجر]، ← هوبشمان 1895 م، ص 242)، في اللغة السغديّة المانويّة w'čn/w'črn بأشكال مختلفة في اللهجات المحلية الإيرانية (← هُرن وهوبشمان، ج 1، ص 219). من المحتمل أنْ تكون هذه اللفظة مأخوذة من الصورة المفترضة الآتية

في اللغة الإيرانية القديمة -vahā-čārana* المركبة من -vahā*
<wahāg: في الفارسية الوسيطة>، «بها» في الفارسيّة الدريّة من مادة -wah من الجذر الهندو - أوروبي -wes* (خريدن) [الشراء]، المتبقية في الصور الآتية: -vasná الهنديّة القديمة، ōnos اليوناني، vēum/ uēnum اللاتينية (قارن بـ vendre وvend في الفرنسية والإنجليزية)، وجزؤها الثاني -čārana (بارتولومه، العمود 581) من الجذر <-čar> اللاحقة -zār في الفارسيّة الوسيطة و- زار، في الفارسيّة الدريّة بشكل عام بمعنى مكان التقايض؛ (هنينك، حاشية w'c'rg'n؛ گرشويج، الحواشي: 356، 392، 399، 1028، 1220؛ بيلي، حاشية «bahoysana»؛ بنونيست، ص 125 و126؛ باك، ص 265 و266؛ هُرن وهوبشمان، ص 219 و302 و558).

توجد نظريات واقتراحات عدة حول ماضي هذه اللفظة كنسبتها إلى abičariš في الفارسيّة القديمة (الكتابة الموجودة في بيستون، س 64)، وهذا رأي دارمستتر (ج 2، ص 129 - 131) وآخرين، وقد رفضها كلّ من بارتولومه وهُرن وهوبشمان وآبايف كذلك (العدد 1، ص 3 - 7). كما إنّه لا أساس يربطها بلفظة «با» بمعنى «آش» الحساء والطعام المطبوخ، أو بالفعل «باز آوردن» [الاستحضار]. هذه اللفظة الإيرانيّة دخلت بواسطة التجارة إلى اللغتين العربية والتركية العثمانيّة واللغات الأوروبية من ناحية، ومن ناحية أُخرى إلى المناطق الهندية وسيلان؛ (بريتانيكا، حاشية «bazzar»). وقد قيل: إنّ الشهرة العالميّة لأسواق القسطنطينية (إسطنبول)، ساهمت في انتشار هذه اللفظة في اللغات الأوروبيّة (← بلوخ وفارتبورك، حاشية «bazar»). نشاهد هذه اللفظة في العربية بصورة بازار؛ وفي التركية بصورتيْ بازار/ پازار؛ وفي الفرنسية bazar، وبضعة أشكال أخرى؛ وفي الإسبانيّة والبرتغالية bazar؛ وفي الإيطاليّة bazzar (مايرلوكيه،

حاشية هذه اللفظة)؛ وفي الإنجليزية من طريق الإيطالية bazaar وبضعة أشكال أخرى، وفي الألمانية basar، وفي الروسية bazar، وفي الصربيّة والمجرية vázár/ pázár، ابتداء من العام 447 هـ/ 1055م (vāšār ← سكوك)[1]؛ في الهند bāzār، وتلفظ بالعامية بـزار/ بـژار bazār/ bažār: (< مـعـجـم الأوردو، الـهـنـدي - الإنجليزي >[2])؛ ترنر (< المعجم النيبالي - الإنجليزي >[3])، في اللغة المالاوية pazar (بريتانيكا، المصدر نفسه، الصفحة نفسها).

بما أنّ أولى شواهد هذه اللفظة في اللغات الأوروبية الشرقية تعود إلى بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وفي اللغة الفرنسية إلى العام 836 هـ/ 1432م، أي قبل اللغة البرتغالية 951 هـ/ 1544م (< محفوظات اللغة الفرنسية >[4] حاشية «bazar»)، لذلك لا أساس للاعتقاد بأن البرتغاليين هم الذين حملوا لأول مرة هذه اللفظة من الهند إلى أوروبا. هذه الشواهد تشير إلى أنّ كلمة «سوق» الإيرانية بخصائصها المميزة كانت تتداولها الألسنة في أرجاء المعمورة، ودخلت اللفظة الإيرانية «بازار» في معظم لغات العالم.

لكن في جميع البلدان الإسلامية عربية اللسان تُستخدم تقريباً اللفظة العربية «السوق»، وتصغيرها «السُّوَيْقة». يعتقد فرنكل (ص 187) أن لفظة بازار التي استخدمت في أسماء الضواحي والأرياف وغيرها من الأماكن الجغرافية (بوفور) مأخوذة من اللغة الآرامية.

---

(1) Skok.

(2) A dictionary of Urdu, Classical Hindi and English.

(3) Nepali dictionary.

(4) Trésor de la language française.

ففي البَرديّات الآرامية بقيت صورة: šuq/ šuqā، وفي الفارسية الوسيطة بصورة هزوارِش [الكلمات المأخوذة من الآرامية والمكتوبة بالخط البهلوي]، ŠWQ وتلفظ wāzār (مشكور 1967 م، ج 2، ص 51؛ ط 2؛ 1978 م، ج 1، ص 421).

في تركيا، في العهد العثماني، كانت السوق الكبرى الرئيسة المسقوفة تدعى «جارشي» çarşi أو «جارشو»، من جارسو/ جهارسو جهار سوق [السوق الرباعية] في الفارسية الدرّية، وجهارسوك čahār-sōg في الفارسية الوسيطة، مثل: علي باشا جارشى‌سى [سوق علي باشا] في أدرنة، قَطر انجلير جارشى‌سى [سوق انجلير الرباعية] في مدينة قيصارية، واوزون جارشى‌سى [سوق اوزون الرباعية] في إسطنبول. وقيل: إنّ سبب هذه التسمية ظهور سوق مسقوفة على امتداد كل باب من الأبواب الأربعة الكبرى لمبنى «بدستان» القديم («اسكى بدستان» الذي يقع في النقطة المركزية لمجموعة سوق إسطنبول). استُخدم هذا المصطلح أولاً للدكاكين على جوانب «البدستان» الأربعة، وعُمّم بعد ذلك على الأسواق المسقوفة. كما جاء في وقفية السلطان محمد الفاتح بدلاً من çarşi، العبارة العربية: «الجوانب الأربعة» (د.أ. التركية، حاشية «جارشى‌سى»). لفظتا بازار وپازار تطلق اليوم في تركيا على الأسواق المتنقلة، وأسواق أيام العطل (سوق الأحد عادةً)، وتطلق أيضاً على يوم الأحد نفسه؛ مع هذا، فقد بقيت على حالها في أسماء بعض الأسواق في تركيا مثل «بيت بازارى» [سوق العِتَق]، و«سلطان بازارى» [سوق السلطان].

تعريف البازار [السوق] في الألفاظ الاقتصادية الجديدة:

يطلق مصطلح البازار أو السوق على منطقة معيّنة في أيدي مجموعة من الأشخاص يتاجرون في ما بينهم ـ فرديّاً أو جماعيّاً ـ

بحسب حِرفتهم، وبحسب العرض والطلب في المجتمع. تأخذ لفظة السوق في علم الاقتصاد السياسي المعنى والمفهوم اللذين يتناسبان مع مجال الاستخدام والموضوع ومقصود المتكلم. فإذا كان المتكلم يعني باستخدامه مصطلح «سوق النفط» جميع البلدان المنتجة للنفط، أو التي لديها صناعات نفطية، فإنّ قصده يُفهم من القرائن الموجودة في كلامه. في الجغرافيا الاقتصادية، باستخدام مصطلحات مثل «السوق العالمية» و«السوق المشتركة» و«سوق أطلنطا»، ترد إلى الذهن منطقة جغرافية محدّدة. مصطلح «السوق السوداء»، يقال أيضاً لمجموعة معاملات يتم فيها بيع البضائع وشراؤها، وتبادل الخدمات بسعر غير رسمي، وبصورة شبه سرية.

يُستخدم مصطلح «السوق الرسمية» مقابل «السوق الحرة» لمنطقة تحدّد فيها الدولة أو المؤسسات التابعة لها الأسعار وتراقبها. أما المصطلحات مثل «سوق البورصة» و«سوق العملة» و«السوق المالية» و«السوق النقدية» و«سوق النسيئة» و«السوق المستقرة» و«السوق المتقلبة» و«السوق المتراجعة» وأمثالها فتستخدم كثيراً في التعامل بالأسهم والسندات.

المصادر والمراجع

درخت آسوریگ، متن پهلوی، آوانوشت [النص البهلوي لكتابة الأصوات]، الترجمة الفارسية لـ [فهرس الألفاظ والملاحظات]، مهيار نوابي، طهران 1346 ش [1967 م]؛ محمد جواد مشكور: «فرهنگ تطبيقى عربى با زبانهاى سامى وإيرانى» [المعجم التطبيقي العربي مع اللغات السامّية والإيرانية]، طهران 1357 ش [1978م]؛ المصدر نفسه، «فرهنگ هزوارشهاى پهلوى» [معجم ألفاظ الهزوارش البهلوية]، طهران 1346 ش [1967 م]؛ باول هُرن وهاينريش هوبشمان، «اساس اشتقاق فارسى» [أساس الاشتقاق في الفارسية]، ترجمة جلال خالقي مطلق، طهران 1356 ش [1977 م].

V.I Abaev, «Old Persian abičariš, in Behistun inscription», Vestink Drevnej Istorii, Moscou 1985, I; M. Back, Die Sassanidischen Staatsinschriften Etymologischer, Acta Iranica, VIII, 18, Leinden 1978; Harold Walter Bailey, Dictionary of Khotan Saka, Cambridge 1979; Christian Bartholomae, Altiranisches Wörterbuch, Berlin 1961; Emile Benveniste, Le Vocabulaire des institutions indo-européennes, Paris 1969; Oscar Bloch, Walther Von Wartburg, Dictionnaire étymologique de la langue française, Paris

1968; Encyclopaedia Britannica, Ghicago 1985, s.v. «bazar»; S. Fraenkles, Die Aramäischen fremdwörter in Arabischen, Leiden 1886; Ilya Gershevitch, A grammar of Manichean Sogdian, Oxford 1961; Philippe Gignoux, Glossaire des inscriptions Pehlevies et Parthes, London 1972; W.B. Henning, «Ein manichaïsches Betund Beichtbuch», APAW, 1936 = selected papers, Acta Iranica, v. 14, Leinden 1977; H. Hubschmann, Armenische Grammatik, Leipzig 1895; IA, s.v. «Çarşi» (by Osman Ergin); D.M. Madan, The complete text of the pahlavi Dinkard, Bombay 1911; A. Maricq, Res Gestae Divi Saporis, Syria, 35, 1958; W. Meyer Lübke, Romanisches etymologisches Wörterbuch, 3rd ed., 1935; Petar Skok, Dictionnaire étymologique de la langue croate ou serbe, zagreb 1973; Trésor de la langue Française: Dictionnaire de la langue du 19e et du 20e siècle, Paris 1971 -1979.

/ايرج پروشاني/

2

المدينة والسوق في المرحلة الإسلامية

إن بحث المؤسسة الاقتصادية ـ الاجتماعية يجب أن يتم قبل كلّ شيء في محيطه الأساس أي المدينة. ونطاق البحث حول السوق الإسلامية هو مدن المناطق التاريخية والمركزية في العالم الإسلامي، أي مدن الشرق الأوسط. لقد عدّ الباحثون الأجانب الإسلام ديناً خاصاً بسكان المدن أكثر من غيرهم، وأكّد بعضهم هذا المعنى وبالغوا فيه، وكأنّ المسلمين لا يستطيعون ممارسة الحياة الدينية الفعلية سوى في المدينة (ومن هؤلاء، ←: ف. مارسيه، ص 86 وما بعدها؛ المصدر نفسه، ص 517 ـ 533؛ فيرت، 1982، ص 194). تطرقت هذه المجموعة من المستشرقين في أثناء البحث عن خصائص المدن في المرحلة الإسلامية، وعرض صورة نوعية ونموذجية لها، إلى مقارنة هذه المدن بالحضارات الأخرى السابقة على الإسلام أو المعاصرة لظهوره، وقد وجدوا خصائص مشتركة بينها، تدلّ على شخصيّة هذه المدن وهويّتها ووحدتها. كان المهم في هذا التحقيق أكثر من غيره بالنسبة إلى الجغرافيّين وبُناة المدن والمعماريّين، الجوانب الشكلية والمدنية، كتخطيط المدينة، وتنظيم

فضائها، وعناصرها الرئيسة كالحصن والمسجد الجامع، والسوق كمركز اقتصاديّ، والوحدات السكنية، وتقسيم هذه الوحدات بحسب العِرق والمذهب واللغة والعوامل الأخرى، والأحياء المقفلة، والمنازل المفتوحة على الداخل على شكل محوّطة مقفلة ومشرفة على باحة في الوسط. وقد اهتمّ علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد اهتماماً أكبر بالمؤسّسات في مجتمع المدينة، مثل الخصوصيّات الاجتماعية والقضائيّة الإسلاميّة؛ وسيطرة المدينة اقتصادياً على ضواحيها، والطريقة الإسلاميّة الخاصّة في توظيف الرساميل واستثمار الأراضي (المضاربة، المزارعة، المساقاة)؛ والأهمية القصوى لمؤسَّسة الوقف في اقتصاد المدينة وعِمارتها وعمرانها، وغير ذلك.

في هذا السياق، فإنّ بعض الجغرافيين الذين يركّزون على الجوانب الماديّة للحضارة، وعلى الحفريّات الأثريّة، والأبحاث التجريبية والخارجية الصرفة، لا يعدّون تلك الجوانب الشكليّة هي وجه التميّز والركن الأساس للمدينة في المرحلة الإسلاميّة، وإنما يعتقدون أن الدراسات الأثرية تشير إلى أنّ بعض الخصوصيّات كالحواري المقفلة والمنازل المفتوحة من الداخل على باحة في الوسط، ليست ميزة خاصّة بالحضارة الإسلاميّة، وإنّما كانت موجودة منذ القِدم في مدن المشرق التاريخيّة. فالحصن والسور والبرج والمعبد عناصر مشتركة في هذه المدن. أمّا مجمّع السوق الذي هو من أهمّ المنجزات الحضاريّة في المرحلة الإسلاميّة فلا نظير له في المشرق القديم، لا في اليونان ولا في روما القديمة، ولا في أوروبا في العصور الوسطى (فيرت، 1982 م، ص 198). حين كان الإسلام يبسط سيطرته على جزءٍ كبير من العالم، دخلت السوق أيضاً عنصراً من العناصر المشتركة بين المدن الإسلاميّة؛ لذلك فإن إحدى السمات الأساس للمدينة الإسلاميّة هي بُناها التجارية، كمجمّعات موحدّة النمط، متصلة بعضها ببعض، في مساحة مضغوطة في وسط المدينة.

واليوم أيضاً على الرغم من التغييرات الظاهرية، لا تزال تتداعى إلى الأذهان تلك الميزة الرئيسة للمدينة الإسلامية.

ـ سوق المدينة الكبرى:

المقصود بهذه السوق المكان المركزي الرئيس حيث تتمّ المعاملات التجارية والصفقات، ومركز الحِرف في المدينة في المرحلة الإسلامية، قبل تغلغل التوجهات الغربية. تقع هذه السوق في مركز المدينة، داخل مجموعة من الأبنية الثابتة والمتماثلة، ولها نمط معماري خاص. كذلك فإنّ المنطقة الجغرافيّة المدروسة في هذا البحث هي المدن الإسلاميّة في الشرق الأوسط والمغرب (شمالي أفريقيا والأندلس)، وقسمٌ من آسيا المركزية (أفغانستان وتركستان الروسية) وشبه القارة الهنديّة وآسيا الجنوبية الشرقية، لعدم وجود فوارق أساس بينها (فيرت، 1973 م، ص 323 ـ 333 و1974 م، ص 207 ـ 208).

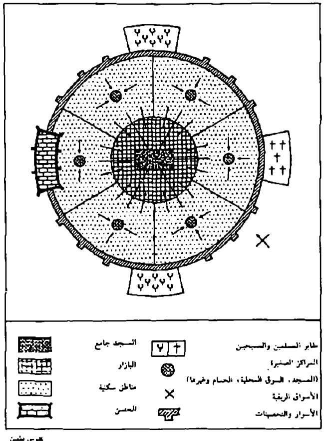
من المحتمل جداً التوصّل إلى نتيجة عن وضع الأسواق بعد منتصف القرن الثالث عشر، من خلال الأبحاث المحليّة، المبنيّة على طرق وأساليب علمية، تدرس أوضاع الأسواق الحاليّة في المدن التي قلّما تأثرت بالغرب، ولا تزال محافظة على نمط حياتها السابق، في هذه المناطق.

إنّ الوضع المعماري السابق لهذه المجموعات، وشكل بنائها الحالي، لا يصل إلى القرن العاشر إلّا في ما ندر؛ مع ذلك، من المسلّم به أنّ الأشكال الكاملة للأسواق في القرن الثالث عشر جاءت نتيجة للتطور الطويل والتكامل التدريجي اللذين يصلان إلى قرون عدّة قبل هذا التاريخ. في كلّ الأحوال، المعلومات المتعلقة بخصائص الأسواق تخطيطاً وبناءً ووظيفةً قبل هذه القرون ضحلةٌ جداً، وتعتمد على الإشارات التاريخية ـ الجغرافية والنصوص

الأدبيّة، أكثر من اعتمادها على الشواهد الأثرية (فيرت، 1974 م، المصدر نفسه، الصفحة نفسها).

ـ مكانة السوق في المدينة الإسلامية:

كان عرض مخطط شامل وتقديم تعريف جامع للمدينة الإسلامية، موضع اهتمام عدد كبير من الجغرافيين المستشرقين، وبخاصة علماء الإسلاميات في القرن العشرين، وموضوع تنقيبهم وتحقيقاتهم. لقد عدّ بعضهم السوق الجزء الأساس من «المدينة الإسلامية» ونقطة الارتكاز فيها، (ماسينيون، ص 474)، وبعضهم الآخر المسجد الجامع (بلانول، 1968 م، ص 49)، والبعض الاثنين معاً (كِرونه باؤوم، ص 145). ورأى فريقٌ آخر اعتماداً على النصوص التاريخية والجغرافية القديمة أنّ المدينة مؤلفةٌ من ثلاثة أركان أساس هي الحصن، والمسجد الجامع، والسوق (أشرف، ص 23)، وفي النهاية عدّ البعض أيضاً العناصر المهمة في بُنية هذه المدن: المسجد والسوق ومقرّ الحكومة، والوحدات السكنيّة والسور والبرج وبوابة المدينة (توسلي، ص 364). في كل الأحوال، الارتباط بين المسجد الجامع والسوق، وأهمية الاثنين في البنية الأساس للمدينة الإسلامية أمرٌ واضحٌ للعيان؛ والأمر القطعي المسلّم به هو أن الحياة في هذه المدن والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وإلى حدّ ما الدينية والسياسية، حتى عهد بعيد، ظهرت بشكل بارز في السوق. ولا تزال السوق في أذهان عدد كبير من الناس مركز جميع النشاطات في المدينة (سان ليور، ص 27). وللأسواق في المدينة الإسلامية ارتباط بنيويّ وعملي بالمسجد الجامع. فقد كان المسجد الجامع ـ لأولوية الوظائف الدينية ـ يُبنى في مكان مناسب في النقطة المركزية والمحورية للمدينة، والسوق كمركز لمعيشة الناس، والنشاطات الحرفية والمهنية، تُقام عادة في جوار المسجد الجامع. كما إنّ المقارّ الحكومية والأبنية الرسمية العامة لم



الشكل ١، مخطط المدينة الإسلامية

تكن بعيدة عن هذه النواة المركزية، على الرغم من أنّ الحكام ورجال الدولة كانوا يميلون إلى الفرار من هذا المركز للابتعاد عن الضجّة والضوضاء. وقد أقيمت حول هذه المجموعة أحياء سكنية، وبعد ذلك أحياء شبه ريفية، أخذت تنمو تدريجياً، وتتمظهر بمظهر المدينة؛ وكان الفلاحون والمهاجرون يقيمون في مساكن بسيطة جداً؛ أو في أكواخ من القش والطين؛ والمقابر تقع في النقاط الأبعد من المدينة، أو خارج الأسوار (بلانول، 1968 م، ص 49). في المدن الإسلامية المستحدثة، كان المسجد الجامع يُبنى أولاً في مكانٍ ملائم، وبعد ذلك تقام الأسواق بالقرب منه؛ لكن في المدن التي كانت قد ظهرت

قبل الإسلام، كان المسجد الجامع يُبنى عادة في مكان مناسب، إلى جانب السوق أو بالقرب منها. وعلى هذا النحو كان للمدينة بصورة عامة نظام موحّد المركز. وقد نشر المستشرق الغربي دتمان (ص 183 ـ 311) مخططاً مبسّطاً ونموذجياً للمدينة الإسلامية في الشرق الأوسط (الشكل 1) مازجاً بين المعلومات التي استخلصها من الدراسات المنجزة عن المدينة الإسلامية، ومعتمداً على تركيب متصوّرٍ لها. وقد أشار بشكل واضح في هذا المخطط، الذي يبدو أنه الأكثر شهرة ومصداقية، إلى مكان السوق في النقطة المركزية للمدينة، وإلى الأحياء السكنية فيها (أهلرز، ص 68).

إنّ مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإسلامية متنوّعة، من الناحية الجغرافية والطبيعة المحيطة. فقد ظهر بعضها كالإسكندرية وإسطنبول والبصرة على شاطىء البحر، وبعضها كالقيروان ومرّاكش في الصحراء، والبعض الآخر كبغداد والقاهرة على شواطىء الأنهار الكبيرة، وأخيراً بُنيَ بعضها كأرضروم وشيراز في الفلوات. لكن على الرغم من هذه الفوارق، بُنيت في جميع هذه المدن أسواقٌ مركزية داخل الأسوار.

في دراسة مكانة الأسواق يمكن تمييز أوضاع متفاوتة، هي:

1 ـ السوق في المحور بين بوابتي المدينة كما هو الحال في الجزائر العاصمة، والقاهرة والقيروان ومكناس والرباط.

2 ـ السوق في المحور بين بوابة المدينة ومسجدها الجامع أو قصر الحاكم، مثل فاس القديمة، ومدينة طازة في مرّاكش، وطهران وتونس.

3 ـ السوق في طريق بين مسجدين كبيرين والحصن، أو بين الحصن وأحد استحكامات المدينة الأخرى، أو بين ميناء المدينة ومركزها، مثل حلب وبغداد ودمشق والكويت والمهديّة وتطوان (شرابي، ص 52).

المصادر والمراجع

أحمد أشرف، «موانع تاريخى رشد سرمايه دارى در إيران دوره‌ء قاجاريه» [العوائق التاريخية لنمو الرأسمالية في إيران في العهد القاجاري]، طهران 1359 ش [1980 م]؛ محمود توسلي، «شهر در سرزمينهاى دوره‌ء اسلامى» [المدينة في المناطق الخاضعة للحكم الإسلامي]، في المقالات السبعين: «أرمغان فرهنگى» بإدارة الدكتور غلام حسين صديقي، نشر يحيى مهدوي وإيرج أفشار، طهران 1369 - 1371 ش [1980 - 1982 م].

Pierre Centlivres, Un bazar d'Asie Centrale. Forme et organisation du Bazar de Tāshqurghān (Afghanistan), Wiesbaden 1972; Klaus Dettmann, Damaskus: eine orientalische Stadt zwischen Tradition und Moderne, Erlangen 1969; Eckart Ehlers, «The City of the Islamic Middle East: a German Geographer's Perpective», in Papers in Honor of Professor Ehsan Yarshater, Acta Iranica, XVI, 30, Leiden 1990; Gustave Edmund von Grunebaum, Islam: Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition, London 1961; G. Marçais, «La conception des villes dans l'Islam», in Revue d'Alger, II (1945); William Marçais, «L'islamisme et la vie urbaine», Académie des inscriptions et

belles-lettres, Paris, Comptes rendus des séances, Paris 1929, 86-100; Louis Massignon, «Le corps de métier et la cité islamique», in Revue internationale de sociologie, (1920); Xavier de planhol, Les fondaments géographiques de l'histoire de l'Islam, Paris 1968; idem, «Forces économiques et composantes culturelles dans les structures commerciales des villes islamiques», in La ville arabe dans l'Islam, eds. A. Bouhdiba and D. Chevallier, Tunis 1982; M. Scharabī, Der bazar, Tübingen 1985; E. Wirth, «Die Beziehungen der orientalish-islamischen Stadt zum umgebenden Lande. Ein Beitrag zur Theorie des Rentenkapitalismus», in Geograhpic heute, Einheit und Vielfalt. Ernst Plewe zu seinem 65. Geburststag, ed. Emil Meynen, Wiesbaden 1973; idem, «Zum Problem des Bazars (Sūq, çarşi)», in Der Islam. LI (1974), 203-260, LII (1975), 6-46; idem. «Villes islamiques, Villes arabes, Villes orientales? Une problématique face au chagement». in La ville arabe dans l'Islam, eds. A. Bouhdiba and D. Chevallier, Tunis 1982.

/ایرج بروشانی/

3

أهمّ خصائص الأسواق المركزية
في المدن الإسلامية

توصّل الباحثون من خلال الدراسة والمعاينة الدقيقة لمئات الأسواق في المدن الإسلامية إلى الخصائص والمعايير التي تتّسم بها هذه المؤسسة الإسلامية، وتميّزها عن سائر المؤسسات المشابهة في الحضارات الأُخرى (فيرت، 1974، ص 212).

ـ دور السوق في تنظيم الشؤون الاقتصاديّة والماليّة:

الأسواق المركزية في مدن الشرق الأوسط الإسلامية هي مركز الثقل الاقتصادي، ونظام استثمار الرساميل؛ وأضحت هذه المؤسسة، لاتّساع عمليات البيع والشراء والإنتاج والأعمال الحرفية، مركزاً قيادياً لشؤون المدينة الاقتصادية والمالية، ولهذا الاعتبار أيضاً كان لها المكانة المحوريّة سياسيّاً ودينياً. هذا الفهم يجعل من السوق مؤسسة معادلة للمنطقة المركزية المخصصة في المدن الكبرى في العصر الحاضر للتعاملات التجارية؛ لكنها تختلف عنها من ناحيتين:

الناحية الأولى: هي أنّ الجانب المالي والاعتباري للسوق الشرق أوسطية ليس علنياً وعلى الملأ، كما هو الحال في المنطقة المركزية للمصافقة في المدن الكبرى، حيث تحتل المكاتب، والمؤسسات المتنوعة، كالمصارف وشركات التأمين، والشركات الصناعيّة، وشركات التحميل والتفريغ والنقل، وشركات التجارة الخارجيّة، وغيرها، المباني الفخمة والعمارات الشاهقة؛ بينما في السوق لا تزال حتى اليوم الممتلكات مخفية، والنفوذ المالي غير ظاهر للعيان، تهرّباً من عسف الدولة. فمكاتب أصحاب الرساميل والتجار وكبار الدائنين حُجرات صغيرة تحت أسقف الخانات أو السرايات، حيث يوجد فيها عادة طاولة صغيرة، وهاتف، ودفتر الجملة وبضعة مقاعد، وفي الحُجَيرة الملحقة خزنة محكمة.

الناحية الثانية: هي أنه يوجد اختلاف بين أسلوب القيادة الاقتصادية والمالية للسوق، وبين الأسلوب المتداول في الغرب على شكل استثمارات إنتاجية، من بينها قضية استثمار رؤوس الأموال في السيطرة الاقتصادية للمدينة على ضواحيها الريفيّة، التي يصرّ عليها بعض الباحثين الغربيين في المدينة الإسلامية في الشرق الأوسط (بوبك، ص 259 ـ 298). وقد قالوا إنّ هذه الخصوصية لم تُشاهد في أيّ مرحلة من مراحل تطوّر البشر السابقة، ومن بينها نظام السادة والرعية، ففي هذا النظام الرأسمالي المديني والتجاري يتحكم البعض من دون أن تكون له يد في الإنتاج، بوسائل الإنتاج والمواد الأولية وأحياناً المصانع، ويُعطى الحرفيون أجوراً زهيدةً. في ضوء هذا النوع من الرأسمالية كان الجزء الرئيس من المحاصيل الزراعية التي تفيض عن استهلاك القرية وكذلك المعادن، وغيرها من فروع الإنتاج الرئيسة، يجمّع في المدينة في أيدي طبقة واسعة نسبياً ومتميزة. فيتيح هذا السبيل للمدن فرصة التفوّق والغلبة ليس فقط من حيث عدد

السكان، وإنما مادياً وثقافياً كذلك (بوبك نقلاً عن: أهلرز، 1990 م، ص 70). تشير الإحصاءات والأرقام اليوم كذلك إلى أنّ مدناً محددة في الشرق الأوسط الإسلامي هي المنظِّمة للعمل والجابية لنتيجة النشاطات الاقتصادية لضواحيها، ففي كثير من الحالات تكون ملكية الأراضي، والماء، وتسويق المحاصيل الزراعية، وإنتاج السجّاد وتسويقه، والخدمات العامة والخاصة في الأرياف، في أيدي أبناء المدينة، الذين ينالون بمهارتهم الخاصة فوائد وامتيازات عديدة بالقياس إلى القرويين (أهلرز، 1977 م، ص 86 ـ 96؛ 1982 م، ص 223 ـ 253). على العكس من هذا الرأي يشير بعض الباحثين إلى أن أصحاب الحرف اليدوية الصغيرة، وصغار الكسبة من باعة المفرّق من أهل المدن، نادراً ما كانوا يرتبطون بالدائنين وكبار التجار ولا يزالون؛ كذلك فإن التجار من أصحاب الرساميل كانت لهم حتى القرن الحالي مشاركة فاعلة في التنظيم المالي للسوق، ولا تنحصر هذه المشاركة في التجارة والحرف المدينية فحسب؛ وإنّما تشمل أيضاً توظيف الرساميل الضخمة في مأسسة بعض الأنواع الزراعية والصنائع المحلية والريفية والوطنية وتمويلها؛ وقد أضفوا بهذا العمل الإيجابي والبنّاء على سوق المدينة شكلاً من أشكال المؤسسة الجدية المتحركة والمثمرة؛ لذلك يجب أن تُصحّح الصورة التي أُعطيت عن الدور الطُّفَيلي للمدينة الشرقية (فيرت، 1973 م، 323 ـ 333، 1974 م، ص 217).

تعدّ السوق، فضلاً عن كونها الواسطة الضرورية والحلقة الرئيسة في سلسلة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، موضوعاً لاستثمار الرساميل أيضاً. فمبانيها ملك لعائلات ثرية أو لأشخاص أغنياء، يوظّفون مداخيلها في أعمال عامة المنفعة، أو لتأمين مستقبل أفراد العائلة المالي (بكر، 1910 م، ص 93 ـ 100؛ لابيدوس، 1967 م، ص 59 و119 و193 وما بعدها). معظم الدّخل من مباني السوق يتدفق

على صناديق المساجد والمدارس والمؤسسات الخيرية. فعلى سبيل المثال يُستغلّ الدّخل من أحد الخانات في أزمير في تأمين نفقات مدرسة في إسطنبول. كذلك فإن الدخل من مبنيَيْ مصنع ومستودع قرب المسجد العثماني يُستغل في تأمين النفقات المالية لهذا المسجد نفسه (غراف، نقلاً عن: فيرت، 1974 م، ص 218). كان الحكام والأشراف والأثرياء يوظفون أموالاً باهظة في بناء أو شراء دكّان، أو في المشاركة في المعاملات التجارية؛ وكان عدد كبير منهم يشارك التجار الكبار خفية، ويصيبون نفوذاً كبيراً في مجال التجارة. هذا النفوذ يعود إلى قوّتهم الاقتصادية وإلى علاقاتهم السياسية بكبار التجار. وكانوا هم أنفسهم كلّما احتاجوا إلى المال يقترضون مباشرة من التجار والصرافين. وكان لدور الصرافين وتجار السوق الأثرياء أهمية خاصة، لأنّ جميع المعاملات النقدية كانت تنجز بواسطتهم. كان التسليف يشكّل مصدراً آخر مهماً من مصادر استثمار رؤوس الأموال، وكان توظيف رؤوس الأموال في إنتاج المنسوجات، ومن ثم في حياكة السجاد - في المناطق الريفية - من الأنشطة المالية المهمة للسوق (إيرانيكا، ج 4، ص 28). وكان لموضوع الوقف والأهمية المعمارية والاقتصادية للأوقاف الدينية دور كبير في توسيع محيط المدن الإسلامية الكبيرة وتجزئته، كإسطنبول وحلب ودمشق، وفي تأثيره تالياً في إدارة مؤسسات السوق الدينية والاجتماعية والترفيهية، وتأمين فرص العمل وإحياء الأعياد الدينية (أهلرز، 1990 م، ص 73)، لقد كان للأوقاف الدينية ولا يزال دور حيوي في قوام المدينة الإسلامية وتوسّعها (← حول ملاير، مؤمني ص 40 - 48؛ وللحيوية ← أهلرز ومؤمني، ص 16 - 26؛ وللحبوس العامة في شمال أفريقيا، ← أستوبر، 1985 - 1986). في أسواق إيران أملاك وقف كثيرة، تؤمّن نفقات الأبنية التي يقوم معظمها في السوق نفسها (إيرانيكا، ج 4، ص 21).

ـ النشاطات الاقتصادية المتنوعة للسوق ونظام الترابط في ما بينها:

في السوق المركزية في مدن الشرق الأوسط الإسلامية الكبرى تتجمع فروع تجارة المفرّق والتجارة الثابتة والجوّالة وبيع الجملة والمصارف والدّلالة، والتجارة الخارجية والخدمات الخاصة والعامة، والأمور الاعتبارية والمالية للإنتاج والحرف والصنائع اليدوية، حول بعضها، وتتعاضد في ما بينها. ويؤثر بعضها في بعضها الآخر ويتأثر به. هذا التداخل والتلاحم والتنوّع في الفروع الاقتصادية، الذي يعتمد في معظمه على التجارة الخارجية، ويستتبع تالياً تطوير الحرف وتنميتها، لا يوجد إلّا في الأسواق الكبيرة في مراكز المحافظات والعواصم.

في المدن الصغيرة يمكن إيجاد أسواق بسيطة، دائرة عملها محصورة في منطقة زراعية، أو في الضواحي الريفية. ويقتصر عملها على بيع المفرّق، وتقديم الخدمات البسيطة، وبيع الصنائع اليدوية بناء على توصية الزبائن المحليين والبيع المباشر لهم، مثل سوق معرّة النعمان في سوريا، وسوق العمارة في العراق، وأسواق سفاقس وسوسة والقيروان في تونس، وطازة وتطوان في مراكش، وآمل وساري في شمال إيران، وبم وزابل في شرق إيران، ومزار شريف في أفغانستان، وصعدة في اليمن.

يُشاهد في الأرياف، عدا الباعة المتجولين، تجمّع صغيرٌ شبيه بسوق المفرّق والصنائع اليدوية (فيرت، 1974 م، ص 219؛ لابيدوس، 1969 م، ص 72). كلما نشطت التجارة الخارجية في المدينة توسّعت بنية السوق وازدادت تعقيداً. يُضاف إلى الرزاديق التقليدية لبيع المفرّق والحِرف عنصر «الخان» مكاناً يستوعب

المكاتب ومستودعات التجارة الخارجية. تزداد الصنائع اليدوية ويزدهر النشاط التجاري ليلبّي، فضلاً عن الحاجات المباشرة للمدينة وملحقاتها، متطلبات التجارة الخارجية. إن وجود الخان في أسواق الدرجة الثانية، كبابل في شمال إيران، يشهد على دور هذه المدينة السابق في التجارة مع روسيا مثلاً، في بداية القرن الثالث عشر؛ وهذه الميزة نفسها تصدق على خانات بلدة «تاشقرغان» في شمال أفغانستان التي كان لها في العام 1267 هـ دورٌ مهم في تجارة الترانزيت بين روسيا والهند، ويصدق الأمر نفسه على خانات مدينة أنطاكية (فلرس، ص 27 ـ 28). في عهد صلاح الدين الأيوبي في مصر، كانت التجارة مع الهند تعدّ أربح الاستثمارات الحرة للرساميل (بكر، 1909 م، ص 206 ـ 219؛ فيرت 1974 م، ص 220). والتجار الذين جمعوا الثروات من هذا السبيل أصبحوا مصدر تقديم القروض وتمويل سائر النشاطات التجارية. في الماضي أيضاً كان توفير الكفالة للأنشطة التجارية من مهامّ التجار. واليوم كذلك يدعم كبار التجار والدائنون المنتجين حين يحتاجون إلى المال وإلى القروض للتجارة وللتصدير. إن تنوّع الأعمال وتداخلها في أسواق المدن الكبرى الشرق أوسطية، التجارية القديمة، تسرّبت بشكل يبعث على الحيرة إلى المجمعات التجارية الجديدة في المدن الأميركية الشمالية في العمارات الشاهقة، التي تخصص الطبقات الأرضية منها للمراكز التجارية والتسوّق. في هذه المراكز ـ على الرغم من الاختلاف الشديد بينها وبين السوق التقليدية ـ تتجمع مكاتب وحدات بيع المفرّق، والخدمات، والحِرف، والتصليحات، والمصارف، والمطاعم، في فضاء محدّد ومقفل. وهي تفتقد كأسواق الشرق الأوسط إلى الأماكن السكنية؛ وفي وقت محدد تخلو من الناس كلياً. لكن في العهود التي كانت فيها الأسواق المركزية كحلب وأصفهان والبصرة وكاشان تضم، فضلاً عن المجموعات

الكبيرة من الأبنية ذات النسق المعماري الخاص، فروعاً تجارية مركزية تحتل مساحة وافية، وتقدّم خدمات متداخلة، لم يكن في أوروبا وأميركا الشمالية ما يصحّ مقارنته بهذا النظام.

ـ التكوين البنيوي للسوق:

بمرور الزمان، استتبّ انسجام معقول بين الفروع الاقتصادية والمالية المختلفة للسوق، ونوعية تكوين البناء، ونمطه المعماري تدريجياً، في أسواق المدن الإسلامية الكبرى، التي يتكوّن جسمها من أجزاء وفروع متداخلة ومتلاصقة، من حارات ومعابر أساسية وفرعية (الرزاديق)، للبيع المفرّق، والحِرف، وخانات لتجارة الجملة، والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، ومن مساحات ومجمّعات مسقوفة (قيسارية، تيمتشه [خان صغير]، بدستان [خان كبير])، تُستغلّ في تجارة البضائع الثمينة. الرزاديق والخانات هي العناصر الرئيسة في جميع الأسواق، أمّا القاعات المسقوفة والدهاليز والميادين فتعدّ جزءاً من السوق في بعض مدن المشرق فقط. سائر المباني الدينية والتعليمية والمرافق كالمساجد والتكايا والمدارس والمشافي والمقاهي والمطاعم، وآبار المياه والمشارب، التي هي عملياً مكمّلة للبنية التجارية ـ الاجتماعية للسوق، تحتلّ بحسب الحاجة أماكن خاصة. وفي هذا النطاق، كان المسجد ـ لأفضليّة الواجبات الدينية على ما عداها ـ يحظى بأهمية خاصة. من هنا يمكن القول إن البنية المعمارية للسوق في مدن الشرق الأوسط المختلفة كانت، منذ بداية القرن الثالث عشر، تتبع نموذجاً عاماً، ومخططاً متفقاً عليه. ويتبيّن من خلال خرائط كلٍّ من سوق حلب في القرن الثالث عشر، وسوق طهران في العصر القاجاري، وسوق تبريز

الذي جُدِّدَ بناؤه حوالي العام 1257 هـ بعد الزلزال، وسوق أراك الذي بُني في القرن الثالث عشر، أنّ بين هذه الأسواق تشابهاً كبيراً.

يمكن تمييز ثلاثة أجزاء رئيسة في بُنية الأسواق الإسلامية، ذات الطراز المعماري التقليدي:

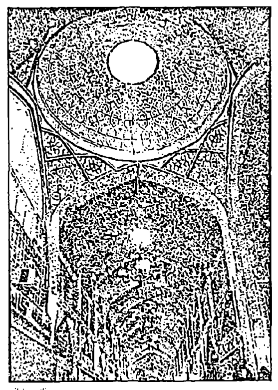
أ - معابر أساسية وفرعية (الرزاديق).

ب - مجمّعات تجارية تضمّ مخازن وأماكن سكنية مؤقّتة للتجار (الخان، الرباط، الفندق، الوكالة، الرباع).

ج - مجمّعات تجارية لا إمكانية للسكن فيها (القيسارية - التيمتشة - البدستان).

1 - الرزداق:

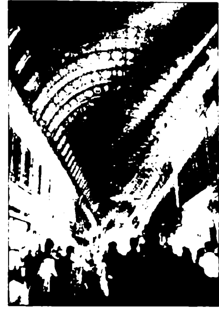
أو المعبر الأصلي والفرعي للسوق. هو مسارٌ طويل نسبياً، تصطف على جانبيه دكاكين ومتاجر متلاصقة، واجهاتها باتجاه المعابر. هذه المعابر هي عادة نقطة الاتصال المحوريّة بين المدينة وشوارع الضواحي والجادّات خارج المدينة. باب الدخول إلى الشركات وسائر فروع السوق التجارية والمرافق الخاصة يقع ضمناً في طول أحد هذه الرزاديق. كانت أطوال الرزاديق تصل أحياناً بحسب النصوص التاريخيّة إلى فرسخ أو اثنين، لكنّ الجزء المسقوف من السوق، الكثير الازدحام والحركة، كان طوله يتراوح عادة بين مئتي متر وخمسمائة متر - باستثناء بعض الأسواق الكبيرة مثل سوق أصفهان وطهران -. وكان عرض المحاور الرئيسة للرزاديق بين أربعة وثمانية أمتار، وبعض المحاور الفرعية (كسوق الإسكندرية وبيروت) بين متر ونصف المتر. الأزقّة الضيّقة معظمها يعود إلى القرن الثالث عشر، ومن المحتمل أنها كانت في السابق أماكن سكنية، أُلحقت في



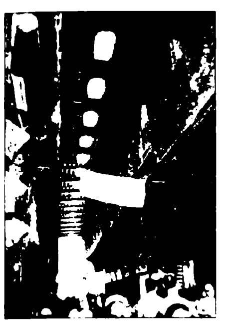
ناصر سيزيلي

الشكل 2، السويقة العالية، اصفهان

ما بعد بالسوق. أبنية الرزاديق مؤلّفة عادة من طبقة واحدة، على عكس الشوارع التجارية في أوروبا والهند؛ باستثناء الأسواق الأكثر جدّة مثل قيسارية أصفهان، وسوق شيراز الجديدة، وسويقة أصفهان الطويلة (الشكل 2)، وسوق الحميدية (الشكل 3)، وسوق الخوجة في دمشق، وسوق سرسق في بيروت. بُنيت فوق الحُجرات في هذه الأسواق طبقة نصفية (سُدّة)، كانت تُستخدم مخزناً أو معملاً أو مكتباً. من خصائص الرزاديق المهمة كعنصر أساس في السوق عدم وجود بيوت للسكن فيها، إلّا ما يقع منها في نهاية الرزداق، ويصل السوق بالأحياء السكنية العادية. في بعض الحالات الاستثنائية والخاصة، يشاهد تركيب تجاري ـ سكني، كما هو الحال في القصبة والقاهرة، والمحاور الرئيسة لأسواق مكة والمدينة والطائف



الشكل 3، سوق الحميدية، دمشق

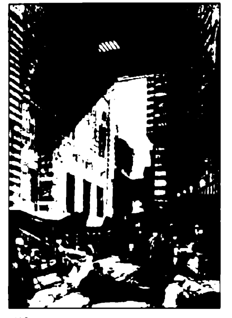


الشكل 4 ـ أ: شارع الخيامية، القاهرة



الشكل 4 ـ ب:

حارة الجمّالين، القاهرة

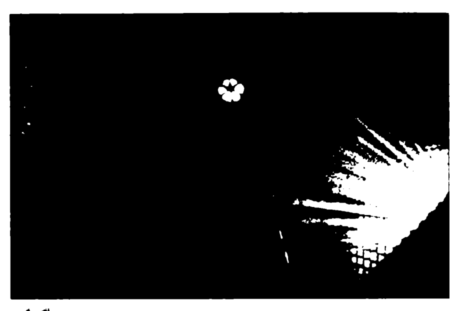


الشكل 4 ـ ج:

خان الخليلي، القاهرة



الشكل ٥، السراي الكبرى، فاس الجديدة، مراكش



الشكل ٦، سقف تربيعة، سوق أصفهان

وصنعاء. في معظم مدن الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، الجزء المركزي من الرزاديق مسقوف، لكن في البعض الآخر كأسواق مدن شاطىء بحر الخزر واليمن وأفغانستان ومراكش ليس للرزاديق سقف ثابت.

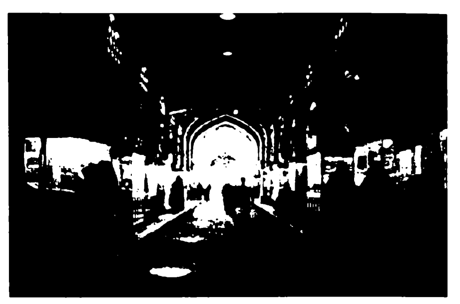
في بعض المدن لا مفرّ من سقف الأسواق نظراً للظروف الجوية والمناخية كما هو الحال في يزد، حيث تقفل أجزاء الأسقف ـ حتى في الأحياء العادية ـ لتجنيب المارة سطوع الشمس المؤذي. ارتفاع أسقف الأسواق في الأقاليم الباردة (سوق تبريز) أقلّ، ويصل إلى حدود الستة أمتار، وفي المناطق الحارة (سوق قيسارية لار) أطول، ويصل إلى حدود الثمانية عشر متراً. أجزاء السوق الأكثر أهمية واعتباراً سقفت بأسقف بيضاوية الشكل، مقبّبة، وأجزاء أُخرى سُقفت على شكل عقود مسدّسة. إن شكل الأسقف تابع للتقليد المعماري للمكان، ومواد البناء المتوافرة، كما هو الحال في إيران والعراق حيث يكثر استخدام اللّبِن والآجُر، والأسقف على شكل صف من القُبب، على أربع ركائز مثلثة الزوايا، أو متعددة الزوايا، أو مصمَّمة على شكل منحنٍ كالمهد، أو أقواس مزدوجة. هذا النوع من الأسقف يشاهد في تبريز وأصفهان وشيراز وبغداد.

في الكثير من بلدان الشرق الأوسط وبخاصة في إيران، جرت العادة أن تُبنى القُبّة أكثر عُلوّاً، حيث يتقاطع رزداقان أساسيان، أو مقابل المسجد أو المدرسة أو القيسارية. في إيران وأفغانستان يُسمى تقاطع الرزداقين «جهارسو» أو [الرباعي الجوانب أو التربيعة]، ومن نماذجه العالية القبب تقاطع القيسارية في أصفهان، وتقاطع الخان في يزد. تشاهد أيضاً أنواع من التقاطع الرباعي الجوانب ذي القبب في أسواق تخلو من السقف المقبّب، وتوجد نماذج منه في القاهرة مقابل خان القطن، أو في مكناس مقابل مسجد المدينة الجامع.

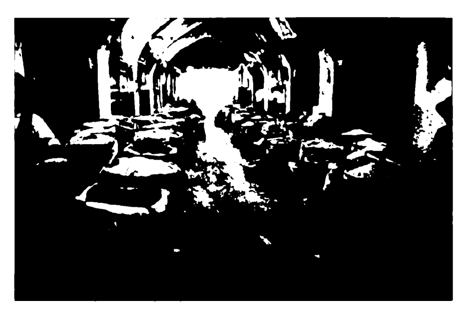
في تركيا وسوريا ولبنان استخدم التصميم المنحني الشبيه بالمهد لتسقيف الأسواق، وكذلك العقود والأقواس، ومواد البناء التي استُخدمت هي: الأحجار والآجُر. في أسواق مصر لا توجد كما يبدو عقود أو أسقف طويلة على نمط الأسواق الإيرانية والتركية والعربية على الإطلاق، كما إنّ النصوص التاريخية والمعمارية لم تُشر إلى طريقة بنائها، ويذكر تسقيف أقسام من السوق كشارع الخيامية (الشكل 4 ـ أ)، أو حارة الجمّالين (الشكل 4 ـ ب) في القاهرة، بأسقف الغورية أو خان الخليلي الخشبية التقليدية، التي رسم لها ديفيد روبرتس في العام 1975 م مخططاً بالقلم (الشكل 4 ـ ج). أسواق مراكش في معظمها أيضاً مسقوفة بالعوارض الخشبية والحُصُر. وبهذا الأسلوب الزهيد الكلفة سُقفت الأنفاق التي يبلغ عرضها ستة أو سبعة أمتار في فاس الجديدة (الشكل 5). واستُخدم هذا الأسلوب أيضاً في بنغازي والقاهرة. أقدم نموذج للأسقف ذات العوارض الحديدية متعلق بسوق الحميدية (الشكل 3) في دمشق، الذي بُني في العام 1917 م، ويبلغ طوله خمسمائة متر وعرضه ثمانية أمتار، وقد استخدمت فيه العوارض الحديدية المقوّسة الشكل، والمتّصلة ببعضها من الجانبين، والملبّسة برقائق حديدية بيضاء. منذ ذلك الحين سُقِف العديد من الأسواق مثل بورصة وطهران وحلب وبغداد بالعوارض الحديدية، ولُبّست برقائق الحديد الأبيض. يتأمن جزء من تهوية الأسواق المسقوفة وإنارتها بواسطة الكُوى في وسط القُبب، أو النوافذ الصغيرة والشبكات المحدثَة في أساس القبّة، أو بواسطة النوافذ الجدارية الجانبية (الشكل 6).

في معظم الأسواق الشرقية تُخصَّص الأقسام الرئيسة كثيرة الازدحام من الرزاديق لدكاكين بيع المفرّق، والأقسام الجانبية والمطرّفة مخصصة لمعامل أصحاب الحِرف والصنائع اليدوية. إنّ الاستهتار والاستهانة بالصنائع اليدوية أدّيا إلى زوال معاملها في

بعض الأسواق؛ وفي بعض الأحيان تخلّت بعض الحُجُرات عن صورتها التقليدية، وتحوّلت إلى متاجر جديدة ذات واجهات زجاجية، كما يُلاحظ في بعض الرزاديق والدكاكين في «السوق المصرية» في إسطنبول، وسوق الحميدية في دمشق، وسوق البركة في تونس، وسوق جُدّة وسوق طهران، وسوق الصاغة في كرمان (الشكل 7). في بعض الأسواق، مثل حلب وشيراز، لا يزال الشكل التقليدي لمتاجر السوق (الدكان، الحجرة، الحانوت، المحل) على حاله. من خصائص هذه الدكاكين ضيق مساحتها، ففي سوق العطارين في تونس تبلغ مساحة كل واحد من الدكاكين 2,5م^2، حتى إنّها في بعض الحالات أصغر من ذلك أيضاً، كسوق «باب مصر» في المدينة، أو «سوق الستّات» [سوق السيدات] في الإسكندرية. في أسواق إيران الدكاكين أكبر نسبياً، تصل مساحتها مثلاً في سوق شيراز الجديدة إلى حدود الخمسة عشر متراً مربعاً. في معظم المتاجر حُجيرات تُستخدم مخزناً أو معملاً، أو مكتباً، والجمع بين المتجر ومحل السكن قليلٌ جداً، ولا يُشاهد إلا في القاهرة والطائف وصعدة في اليمن. مستوى أرضية الدكاكين أعلى من سطح الأرض، وأبوابها تفتح على الرزداق. والاختلاف في المستوى يشكّل تلقائياً مصطبة أمام المتجر، يجلس عليها الزبائن ويستريحون؛ مثل هذه المصاطب تلاحظ حالياً في أسواق فاس وأصفهان، وهي مكان مناسب لعرض البضائع ووضعها في متناول المشتري. ولا تزال طريقة عرض البضائع مكدّسة في أكياس أو صناديق مفتوحة، فوق خزنة العطار، أو على الأرض في مداخل المتاجر، رائجة في الكثير من الأسواق الشرقية (الشكل 8). كانت المتاجر تُزيّن أحياناً بكتابات جميلة الخطوط، أو سجادات جميلة، أو سيوف مرصّعة أو مصابيح زينة. وتشاهد تزيينات خاصة في سوق القماش، وفي سوق «حومة السوق» في تونس. على جانبي المعبر



الشكل 7. قيسارية ابراهيم خان، سوق كرمان



الشكل 8. سوق أردبيل

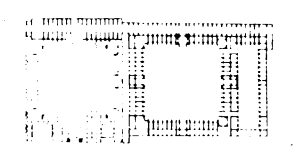
الرئيس لسوق مدينة «حومة السوق» أرصفةً على شكل أروقة متشابهة، ترتفع قليلاً عن المعبر الرئيس، وتذكّر المشاهد بالشوارع المسقوفة لروما القديمة. وعلى هذه الأرصفة تُعرض البضائع أمام المتاجر. هذا الأسلوب المعماري يشاهد في «البدستان القديمة» (اسكى بدستان) في إسطنبول. في الدكاكين [مِلحفتان] أو أكثر تستخدم فراشاً في الليل، وفي النهار في أثناء غياب صاحب الدكان تفرش فوق البضائع. هذه العادة لا تزال حتى اليوم سائدة في معظم الأسواق وبخاصة في الحجاز والكويت.

2 ـ الخان:

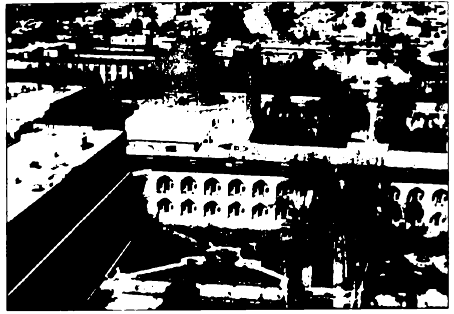
كلمة فارسية قديمة، متعددة المعاني، ومن بينها «سراى وكاروانسراى» [السراي والرباط أو محطة القوافل]، لها في ألفاظ السوق في إيران استخدام تاريخي، وفي النصوص الجغرافية للكتّاب المسلمين في القرنين الرابع والخامس استُخدمت لأسواق بعض المدن كالريّ ونيسابور والأهواز وكازرون. أما بالنسبة إلى الخانات الموجودة في المنطقة إيرانيةِ الثقافة، والتي بُنيت في القرون الثلاثة الأخيرة، فتُستخدم لفظتا «سراى» [السراى]، و«كروانسراى» أي [محطة القوافل أو الرباط]، أمّا «خان مادرشاه» [نزل أم الشاه]، (مهمانسراى عباسى [دار الضيافة العباسية]، ← الشكل 9) ففريد من نوعه. في العالم الإسلامي الغلبة لاستخدام مصطلح الخان، الذي يُستخدم في البلدان عربية اللغة (مصر، سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، الحجاز، الكويت، اليمن)؛ وتركية اللغة (تركيا).

أما بلدان أفريقيا الشمالية الغربية (ليبيا، تونس، الجزائر، مراكش)، فيسمّى مقر الشركات التجارية المشابهة للخان، التي تتيح إمكانية الإقامة المؤقتة للتجار الأجانب «الفندق»، المأخوذ من اللفظة

اليونانية Πανδοχεῖον (د. الإسلامية، حاشية «فندق»، المقطع 2؛ نيرش، ص 230؛ شرابي، ص 27). هذه اللفظة تُستخدم اليوم في مصر وغيرها من بلدان المغرب الإسلامي بمعنى دار الضيافة (المضيَفة)، وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان (ج 3، ص 918)، وابن بطوطة في رحلته (ص 72)، التماثل في عمل الخان والفندق (← كذلك د. الإسلامية. حاشية فندق). إنّ لمباني بعض الفنادق، مثل فندق النجّارين وفندق التطوانيين في فاس قيمة معمارية فنيّة. وقد استُخدم منذ بداية القرن العاشر مصطلح آخر للمراكز التجارية بديلاً من لفظة الخان ـ التي يرى العرب أنها أجنبية ـ في مصر وبعد ذلك في تركيا ولبنان وتونس هو لفظة «الوَكالة» العربية؛ ومن المحتمل أنْ تكون اختصاراً لعبارة «دار الوَكالة» (دوزي، ج 2، ص 846). في القرنين الخامس والسادس كان خان البضائع الكبير، يُسمّى في بغداد ودمشق «الدار»، ومحطة القوافل في المدن «دار الوكالة»، التي أصبحت في ما بعد مرادفة للفظة «الفندق»، التي حلّتْ محلها في نهاية القرن السابع الهجري لفظة «الخان»، التي كانت تُطلق من قبل على نزل المسافرين خارج المدينة وفي الضواحي. بعد ذلك، في القرن الحادي عشر، استقلّ الخان تدريجياً بوظائف ومواطن استخدام «دار الوكالة» و«الفندق» و«القيسارية» في داخل أسوار المدن، وانحصر عمل الفندق في استقبال الزوّار والمسافرين. في نهاية القرن الثاني عشر، حين تغلّبت لفظة «الوكالة» العربية على لفظة «الخان» الفارسية، كان لا يزال في مصر أربعة عشر خاناً قائماً مقابل مئتين وست وكالات (د. الإسلامية، حاشية «خان»). عدد الخانات، ومدى انتشارها في وسط السوق، أو في وسط المدينة، دليلٌ على أهمية المدينة الاقتصادية، وازدهار التجارة الدولية الخارجية فيها؛ وكما كانت الخانات أو محطات القوافل خارج المدن مكان توقّف التجار وتخزينهم البضائع، وإقامتهم المؤقتة لبيعها، فإنّ الخانات أو السرايات







الشكل ٩. خان مادرشاه [أم الشاه]، أصفهان

التجارية هي اليوم أيضاً، في معظمها، المكان الرئيس لبيع البضائع المستوردة أو المعدّة للتصدير، التي تُكدّس على شكل أعدال وأحمال موضّبة بحسب الأصناف في باحة الخان، أو مستودعاته. فضلاً عن ذلك، تحتوي الخانات ممثلية للتجارة الخارجية، ومكاتب كبار الدلّالين [الوسطاء]، ومكاتب ومستودعات لكبار التجار المحليّين، وبعض معامل الحِرف والصناعات اليدوية المحلية. تعرّضت الخانات منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر وما بعده - أي بعد تراجع عظمة الأسواق ورونقها - تدريجياً للتغيير، وقد كانت من قبل أهمّ المراكز التجارية والمالية في المدن الإسلامية. إنّ الخانات التي تعرّضت مكانتها في العصر الحاضر من حيث البناء وطرق الاستملاك والازدحام للتراجع، أو لأنها تقع على هامش الأسواق بعيداً من منطقة النشاط المركزية، فقدت وظيفتها وأهميّتها الأصليتين، وأصبحت مكاناً لتكديس المنتوجات، ولعرض البضائع الرخيصة (فيرت، 1968، ص 101 - 128، و1974 م، ص 226). تتفاوت مستويات الخانات من حيث اتساعها وطرازها المعماري، فبعضها بسيط جداً (منزل من اللَّبِن من بضع غرف في طبقة واحدة، تحيط بباحة صغيرة)، وبعضها كالخانات في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريَّيْن في حلب وأصفهان وطهران وقزوين وأراك، على شكل مجمّعات جميلة متشابهة ومنسجمة معمارياً، متعددة الغرف. مع باحات ذات أواوين، وأنفاق ومعابر وعقود فخمة، وبعضها الآخر كخان الخليلي في القاهرة، اتخذ بمرور الزمان شكل مدينة تجارية مصغّرة، تتضمن عدة أسواق متخصصة.

أسماء الخانات مستمدة من أسماء البضائع المتداولة فيها، أو من أسماء مؤسسيها. من هنا فإننا نجد في معظم مدن العالم الإسلامي المركزية، عربية اللغة، خاناً يُسمّى «خان الزيت»، أو «خان الصابون». المجمّعات التجارية التي تتوافر فيها إمكانية السكن

(السراي، الخان، الفندق، الوكالة) في المدن الإسلامية، ليس في ما بينها من حيث مخطط البناء وتركيبه اختلافٌ يُعتدّ به، ولم يطرأ عليها بمرور الزمان أيّ تغيير يُذكر. يشتمل الخان بصورة عامة على باحة في الوسط تحيط بها حُجرات متلاصقة. والفرق بين الخانات هو غالباً في شكل الأرض وعدد الطبقات، ونوع الأواوين والأروقة والممرات. وتتألف الخانات الأكثر تداولاً من طبقتين، ويشاهد كذلك في بيروت وإسطنبول وتبريز (الشكل 10) عدة خانات من ثلاث طبقات. كما إنّ الوكالات والفنادق في القاهرة وفاس وغيرهما من المدن تضم غالباً أكثر من طبقتين. انطلاقاً من هذه الاختلافات، يمكن الإشارة إلى ثمانية مخططات رئيسة للخانات (شرابي، ص 70):

1 ـ خان مع رواق وإيوان شامل، في جميع الطبقات. هذا النوع المعمّم في الشرق الأوسط، يكون فيه ممر الحُجرات إلى الباحة من خلال الإيوان. حُجراته متشابهة، ولكنها متفاوتة الأبعاد، مساحة بعضها لا تتعدّى خمسة أمتار مربّعة (خان البرود في بيروت،← الشكل 22 ـ 8)، وبعضها الآخر يصل إلى خمسين متراً مربعاً (بويوك ينى خان [الخان الكبير الجديد] في إسطنبول).

2 ـ خان مع إيوان شامل من الجهات الثلاث، صُمّم هذا النوع من الخانات للتوفير في مساحة الأرض، وهو يختص بالخانات الصغيرة كخان الصابون (الشكل 22 ـ 13) في طرابلس ـ لبنان، أو خان الحبّال في حلب.

3 ـ خان مع رواق وإيوان شامل وممر داخلي. هذا النوع الخاص من الخانات نادر، وصُمّم للأراضي المتعرّجة غير المستوية، مثل خان حسن باشا في إسطنبول. مساحة الغرف في هذه

الخانات متفاوتة، وباحاتها أصغر. استُخدم هذا المخطط في خان أنطون بك (الشكل 22 ـ 7) في بيروت، الذي هو من الخانات الجديدة (من القرنين الثالث عشر والرابع عشر).

4 ـ خان مع رواق وإيوان شامل، من طبقة واحدة ـ كالسرايات التي تعود إلى العصر الصفوي في إيران ـ حجراته في الطبقة الأرضية، والوصول من هذه الحجرات إلى الباحة إمّا مباشر أو عبر ممرّ مثمّن صغير. في الطبقة العليا هذه المثمّنات متصلة ببعضها وتشكّل معبراً، كما هو الحال في «خان مادرشاه» [نزل أمّ الملك] (الشكل 9)، أو «سراى تالار» [سراي القاعة] في أصفهان.

5 ـ خان مع رواق وإيوان شامل، من طبقتين، في هذا النوع من الخانات الخاص بمصر، الطبقات الأولى المستوية السطح، طريقها إلى الباحة من خلال الإيوان والرواق، كما هو الحال في وكالة قايطباي ووكالة الغوري (الشكل 11) في القاهرة، أما ممرات الطبقات العليا فمن داخل المبنى.

6 ـ خان تحيط به الأواوين من جميع النواحي، مثل هذا الخان المختصّ بسرايات القرن الثالث عشر في إيران أكثر من غيرها، هو على العكس من خانات العصر الصفوي، التي تتضمن في الطبقات العليا ممرات مسقوفة على شكل أروقة وأواوين من أولها إلى آخرها، الطبقة الأولى فيه متراجعة إلى الوراء، على شكل إيوان (فوق الأرضية أمامه شرفة غير مسقوفة)، كسرايا الحاج كريم في أصفهان، وسرايا أحمدي في شيراز، وفندق سوق التطاوين في مدينة طازة، وفندق الطَّرّافة في الرباط في مراكش.

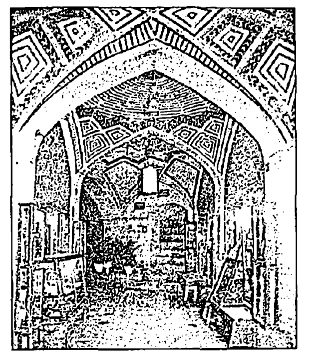
7 ـ خان مع إيوان وزوايا منشورية الشكل، مثل هذا النوع من

الخانات موجود بشكل عام في إيران (الأشكال 9 و10 و12)، أو في المناطق المتأثرة بالطراز المعماري الإيراني، كديار بكر وأورفه في تركيا، وخان قورد بك في حلب، الذي هو استثناء من القاعدة في *البلدان العربية*.

8 ـ خان مع صحن مسقوف. في هذا النوع، الصحن في وسط الخان مغطى بقبّة أو أكثر، والحُجرات محيطة بالصحن. من هذه الناحية، هنالك شبه شديدٌ بين هذه الخانات والخانات الإيرانية الصغيرة، ومن المحتمل أنها متأثرة بطرازها المعماري. وعلى هذا النحو خانات دمشق كلها، ما عدا خان الحرير وخان الزيت. من بينها خان أسعد باشا وخان سليمان باشا (الشكل 13) وخان العمود، وهي تعود إلى العهد العثماني. خان أو مجمّع رستم باشا التجاري في أرضروم، وخان المرجان (خان أورتمه) في بغداد، لهما شكل خاص متميز، حيث تُستخدم الطبقة الأرضية كمَضْيَفة، والطبقة الأولى محاطة بالغرف التجارية. خان المرجان صحنٌ مسقوفٌ بُنيت حوله من جميع الجهات طبقتان من الحجرات، والظاهر أن هذا الخان كان في الأصل «يام» أي مقرّ الرسل أو البريد على الطراز المغولي.

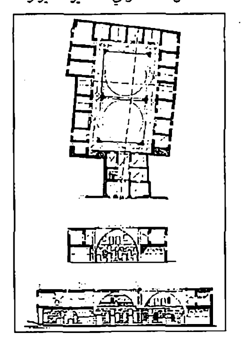
تشير الدراسات إلى أن نمط تمركز الخانات نسبة إلى الرزاديق لا قاعدة محددة له، لكن الخانات نفسها مجمّعة عادة حول بعضها في أجزاء من المدينة، ويمكن تمييز تجمُّعها هذا بثلاثة أنواع مختلفة:

أ ـ تجمّع الخانات في أطراف المعبر الرئيس للسوق، وهذا النمط خاص بإيران، ويشاهد في المدن المهمة كأصفهان وشيراز وتبريز (الشكل 14)، ونادراً ما يوجد في سائر المدن الصغيرة كمدينة طازة في مرّاكش. الخانات في أسواق إيران إما مجمعة صفاً واحداً على جانبي الرزداق، أو حول



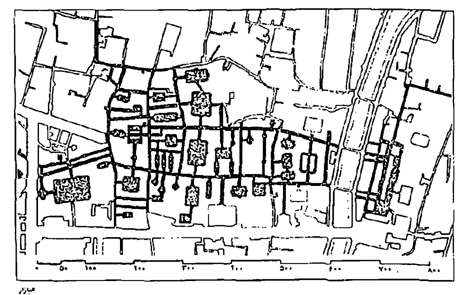
ناصر ميرباني

الشكل 12، سراي المشير، شيراز



هبنزلر

الشكل 13، خان سليمان باشا، دمشق



الشكل 14، مخطط مراكز البيع والشراء في السوق، تبريز

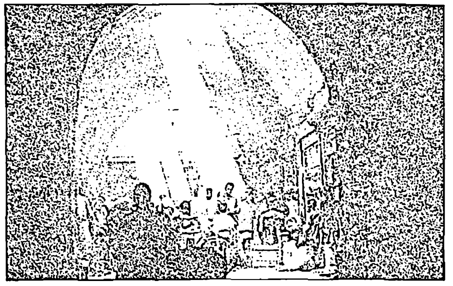
بعضها في مجموعة مركزية، أو في ساحة بين الأسواق المتقاطعة. في الأصل، يشكّل قرب الرزداق والخان واتصالهما مكانياً، أحد الميزات الرئيسة للأسواق الشرقية، وبخاصة الأسواق الإيرانية، وهذا القرب يسهّل عملياً الارتباط بين بيع الجملة وبيع المفرق ويسرّع وتيرته.

ب ـ تجمُّع الخانات في مركز المدينة أو بالقرب من السوق. في هذا النوع الذي يشاهد في تركيا والبلدان العربية، تتجمع الخانات داخل المدينة في عدّة نقاط مركزية، ونادراً ما يكون لها طريق مباشر إلى المعبر الرئيس للسوق. تشاهد نماذج من هذا النوع في إسطنبول، قيسارية، القاهرة، حلب، تونس، مراكش، فاس. في القاهرة على سبيل المثال، أربع مجموعات من الخانات، مجمّعة حول بعضها، بُنيت في العهد العثماني، إحداها في حيّ الجمالية بين مسجدي الحاكم والأقمر، والثانية شرق المسجد الأزهر

بخاصة في شارع الصناديقية، والثالثة غرب مسجد برقوق ـ باستثناء وكالة تغري بردي التي هي من عصر المماليك ـ والرابعة في بولاق (ميناء يقع غربي القاهرة).

ج ـ تجمُّع الخانات بجانب بوابات المدينة، يُشاهد غالباً في مدن المغرب الإسلامي كتونس والجزائر وفاس والقاهرة، إلى جانب المعابر العامة عادة، وبخاصة بين السوق وبوابات المدينة.

أقدم الخانات داخل المدن هي التي لا تزال قائمة في حلب وتعود إلى العصر المملوكي، أوائل القرن التاسع، وتقع في وسط المدينة، خان «بيراق دين»، بناه اثنان من الأمراء في العام 827 هـ. ويذكر ابن الشّحنة (805 ـ 890 هـ)، الذي يُنسب إليه كتاب «الدرّ المنتخب في تاريخ مملكة حلب»، أن عدد الخانات داخل مدينة حلب خمسة وعشرون، وخارجها ثلاثة عشر (د. الإسلامية، حاشية «خان»)؛ خان الزيت (الشكل 22 ـ 3) بناه الأمير خاير بك في العام 920 هـ؛ وخان القصابية، بناه الأمير أبرق في العام 916 هـ، وخان الصابون في حلب، الفخم المظهر، بناه الأمير أُزدمر الظاهري (حك: 899 هـ) (الشكلان 15، 22 ـ 5)؛ المظهر الخارجي لخان الجمرك، الذي بُني في العام 982 هـ بأمر محمد باشا وهو متميّز في نوعه، مبنيّ على شكل دكان وسوق، فيه سوقان مبنيتان بالحجارة المصقولة، ويضمّ من الدكاكين ثلاثمائة وأربعة وأربعين، وحوضَيْ ماء، ومسجداً، وعتبة تاريخية فخمة (شرابي، ص 170،← الأشكال 16، 22 ـ 2). مع نهاية القرن الحادي عشر الهجري لم يبق من أثر سوى مدخل خان الوزير وعتبته التاريخية الفخمة (الأشكال 17، 22 ـ 6)، ذكر «دارفيو» القنصل الفرنسي في حلب (من العام 1679 م وحتى العام 1684)، أن عدد الخانات في هذه المدينة في القرن الحادي عشر ثمانية وستون خاناً، وذكر «جان سواجيه» في القرن الرابع عشر أنّ



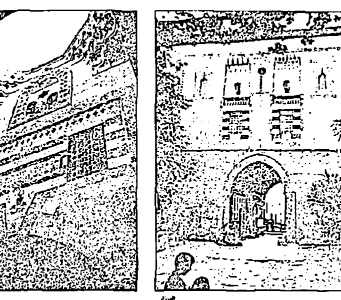
الشكل 15، خان الصابون، حلب

عدد الخانات في مدينة حلب ثمانية وثلاثون خاناً. أمّا خان الميسّر (← المصدر نفسه، ص 172)، فقد بُني في القرن العشرين.

في دمشق، الخانات داخل السور، موجودة في جنوب المدينة. وقد ذكر ابن صَصْرى، في آخر القرن الثامن، أسماء خمسة خانات، من بينها خان الحبالين وخان منسوب إلى الأمير مُنجك اليوسفي (ص 338). احتلّ الخان في القرن العاشر مكان بعض الفنادق والقيساريّات، مثل خان الزيت في سوق مدحت باشا، وخان الحرير وهو مبنى شديد الطول والعرض، بناه درويش باشا في العام 981 هـ. خان الجمرك



الشكل 16، خان الجمرك، حلب



الشكل 18، خان الجمرك، دمشق

الشكل 17، خان الوزير، حلب

(الشكل 16) أيضاً، مبنيّ في أوائل القرن الحادي عشر. هنالك خانان مسقوفان آخران أكبر من جميع الخانات الأخرى، هما خان سليمان باشا الذي يعود إلى العام 1145 هـ (الشكل 13)، مع سقفين مقبّبين، وخان أسعد باشا الذي يعود إلى العام 1165 هـ مع تسع قُبب مهدّمة الوسط. يُعدّ خان جَقمَق (الشكل 11) في دمشق، كخان المرجان في بغداد، من جملة الاستثناءات (شرابي، ص 233). خان بناية العبد إلى جانب ميدان المرجان خارج محيط سوق دمشق المبني من خمس طبقات، ويعود بناؤه إلى العام 1325 هـ، شبيه بدور الضيافة الحالية. في طرابلس ـ لبنان، عدّة خانات لا تزال باقية تعود إلى عصر المماليك هي: خان الخياطين (الشكل 20)، خان الصابون (الشكل 22 ـ 13)، خان المصريّين (المصدر نفسه، ص 202، الشكل 22 ـ 12)، خان المهندس، خان المنزل (المصدر نفسه، 203)، و«دار الوكالة» الوحيدة، استخدمت خاناً منذ ما قبل العام 736 هـ.

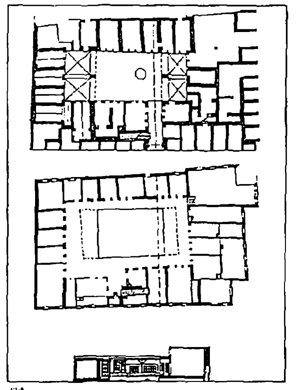
كان في بيروت في العام 766 هـ خانٌ واحد (د. الإسلامية، حاشية «الخان»). أمّا خان أنطون بك فيعود بناؤه إلى القرن الثالث

عشر (شرابي، ص 176، ← الشكل 22 ـ 7)؛ ووكالة خليل البدوي يعود بناؤها إلى أوائل القرن الرابع عشر (المصدر نفسه، ص 176).

كان في جميع الموانىء الساحلية الكبيرة في سوريا ولبنان وفلسطين خانات شديدة الفاعلية. خان الإفرنج في صيدا (المصدر نفسه، ص 198) هو رباطٌ بُني بأمر الأمير فخر الدين المعني في أوائل القرن الحادي عشر؛ وفي عكا في فلسطين خانٌ يدعى «خان الإفرنج» أيضاً. في مصر، استخدمت لفظة الخان للمرة الأولى حوالي العام 730 هـ لخان الأمير قوصون (د. الإسلامية، الصفحة نفسها) لم يبقَ منه اليوم سوى الأطلال. أشهر الخانات في مصر، خان الخليلي في القاهرة الذي بُني في القرن الثامن بأمر الأمير جركس الخليلي، وتحوّل تدريجياً إلى مجمّع عظيم، فحين بنى له السلطان قانصوه الغوري عتبتين كبيرتين، أصبح مدينة تجارية مصغّرة، ومركزاً لبيع السجاد، والمنسوجات الباهظة الأثمان، من الأقمشة الحريرية والمطرّزة والمذهبة وأشغال الإبرة.

يُعدّ القرن التاسع (عصر المقريزي) العصر الذهبيّ للخان في مصر. فقد بُنيَ في هذا العصر عدّة خانات منها خان مسرور وخان الحُجار (في العام 827 هـ). ومن القرن العاشر لا تزال ثلاث وكالات قائمة في القاهرة وهي: وكالة القطن، وكالة سليمان باشا، وكالة حسن باشا الوزير؛ لكنّ معظم الخانات والوكالات التي لا تزال قائمة تعود إلى العهد العثماني، وإلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريَّين، أي مرحلة النموّ العمراني المتسارع في مدينة القاهرة. ففي القرن الحادي عشر كان خان الحمزاوي وخان الباشا أكبر خانات المدينة. وبُني في بولاق خان أيضاً بأمر علي بيه شيخ البلد المعروف. وهنالك ثلاث وكالات تعود إلى القرن الثالث عشر هي وكالة محسن رمضان (العام 1233 هـ)، ووكالة سليمان آغا السلاحدار (العام 1253 هـ) ووكالة الحرمين (العام 1273 هـ).

أقدم خانات بغداد ذاك المنسوب إلى شخص يُدعى «أبو زياد»، ذكره الخطيب البغدادي في نهاية القرن الخامس. معظم الخانات القديمة في هذه المدينة كانت، وبخاصة في كتابات ياقوت الحموي، تُسمّى «الدار»، بمعنى القصر، مثل دار القطن، ودار القزّ، التي هي مراكز تجارية متخصصة، وقريبة من معنى القيسارية. في القرن السادس، بُني على الشاطىء الأيسر لنهر دجلة خان باسم خان السّنطيّين [حائكي السّلال]، وفي منتصف القرن الثامن خان المرجان المشهور، باسم خان أورتمه (شرابي، ص 173). في القرن العاشر أصبحت بغداد ملتقى القوافل التجارية، وفي العام 1089 هـ، بنى أحمد بشناق الخان المعروف بخان بني سعد.



الشكل 19، خان جقمق، دمشق



الشكل 20، خان الخياطين في طرابلس، لبنان

الخانات العثمانية تتجمع في معظمها في مدن بورصة وإسطنبول. خانات بورصة، العاصمة العثمانية الأولى، مستطيلة الشكل مع باحة مركزية، ورواق ممتد من الطول للطول، من النوع التقليدي المعروف في منطقة البحر المتوسط. أقدم الخانات المعروفة في بورصة هو «بيخان» [بك خان] (العام 740 هـ)، من العهد العثماني، وقد فقد اليوم شكله الأصلي واشتُهر باسم أمير خان.

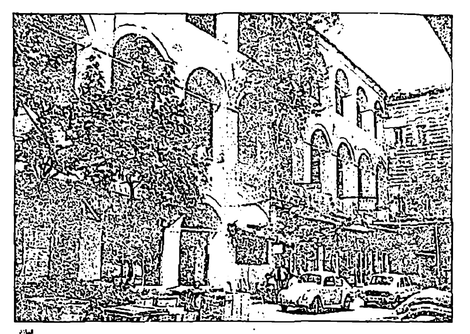
في القرنين التاسع والعاشر الهجريَّين، نتعرف في هذه المدينة على «إيبك خان» [خان الحرير]، فيدان خان (محمود خان، ← الشكل 23 ـ 1)، گبوه خان [خان الإبل] (الشكل 23 ـ 2)، قوزه خان [خان القطن] (الشكل 23 ـ 3)، برنج خان [خان الأرز]، (الشكل 23 ـ 4)؛ الخانان «إيبك» وگبوه»، من أوقاف المسجد «الجامع الأخضر» (يشيل جامي). يعود ماضي أقدم خانات إسطنبول «خُرمالى خان» [خان التمّار]، وبالكابان خان [خان العسل] إلى عصر الأمبراطورية البيزنطيّة، ولا تزال أطلالهما قائمة إلى جانب

مسجد رستم باشا. من بين الخمسة عشر خانا الموجودة في السوق الكبرى، أقدمها جوخاجى خان [خان الجوّاخين]، وأكبرها كورَكجى لَرخان [خان الفرّائين]، اللذان بُنيا بأمر الوزير الأعظم محمود باشا، وهما عظيما الحجم. الطبقة الأرضية لخان «كورَكجى لَرخان»، تتألف من مائة وسبع وستين غرفة، ممتدة من أدناها إلى أقصاها، والطبقة العليا، حُجرات سقفها مقوّس كالمهد، مشرف على النفق. لقد أعيد ترميم هذا البناء، بحيث إنه فقدَ صورته الأساسية القديمة. في منتصف القرن العاشر بنى المهندس المعماري «سِنان» خانيْن على ساحل «شاخ زرّين»، بأمر رستم باشا (906 ـ 969 هـ)، أحدهما «جُقور خان» [خان البئر] في إسطنبول، والآخر قورشونلو خان [خان الرصاص] في حي «غلَطِه»؛ بعد هذه المرحلة طرأ التغيير على الخانات وعلى حجمها ومساحتها، ومنذ منتصف القرن الحادي عشر، لم يبقَ من أثر لتلك العظمة الماضية. بحسب رواية «أفيليا تشلبي» كان في إسطنبول في تلك المرحلة 556 خاناً، والنموذجان الأجمل في القرن الحادي عشر هما: خان «والده خان» [خان الوالدة]، له باحة واسعة مؤلفة من ثلاثة أقسام متصلة معاً، وتجري فيها جميع المعاملات التجارية، والآخر بويوك ينى خان [الخان الكبير الجديد] (الشكل 21)، بناؤه من الحجر وباحته مستقيمة الزوايا ومستطيلة، وقد تعرّض للكثير من التغيير في العام 1178 هـ. في العام 1128 هـ بُنيَ خان باسم «صرمه كش» [دار الضرب]، كان على الأغلب مكاناً لصكّ النقود، واجهتُه من الحجارة والآجُر، ويتميّز بأنّ حُجرات الطبقة العليا فيه تقع على جانبي المعبر الواسع، وغير مفتوحة على الباحة. شهد أيضاً القرنان الحادي عشر والثاني عشر وجود خانات متعدّدة، بعضها خانات كبيرة بحجرات وإصطبلات متعددة، مثل خان «محرمه سلطان» [حريم السلطان] وخان «أورتا والده»، والخان الفائق الجمال «كوسم والده». وبعضها

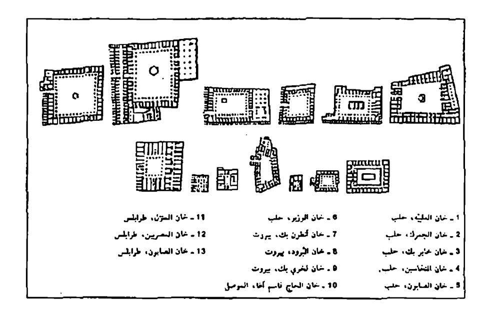
الآخر. خانات صغيرة الحجم؛ وكذلك خانات مجانيّة مخصصة للزوّار. فزوار المدن المسلمون كانوا ينزلون عادة في المدارس والتكايا، والزوّار المسيحيون في الأديرة والصّوامع. في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، مرحلة الازدهار الاقتصادي في إسطنبول، يجب أنْ يُعدّ «بويوك ييلديز خان» (1233 هـ) أحد أفخم الخانات. وكان «وقف خان» [خان الأوقاف] (1337 هـ) مركزاً (تجارياً ـ سكنياً) بأسلوب جديد، بحيث إنّ مكاتب المؤسسات التجارية فيه، دليل على التحوّل في استخدام الخانات المعاصرة.

تدلّ الأخبار التاريخية على أن استحداث الفندق في البلدان الشمالية الغربية من أفريقيا، يعود إلى عصر المرابطين (في القرنين الخامس والسادس). وفي عصر الموحّدين (القرنين السادس والسابع)، بُنيَ كذلك عددٌ كبير من الفنادق. أمّا أقدم الفنادق الباقية فتعود إلى عهد بني مرين، كفندق التطوانيّين، وفندق اللبّادة (شرابي، ص 182). استمر بناء الفنادق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر أيضاً، وتوقف بعد ذلك. أمّا في إيران، ففي جميع الأسواق المركزية في المدن التي فيها تجارة رئيسة وخارجية، توجد المجمّعات التجارية تحت أسماء «سرا» [السراي] و«كروانسرا» [الرباط] والخان، وهي كالرزداق تعدّ من أجزاء السوق الأساسية، وتصميمها هو نفسه تصميم خانات المدن الإسلامية الأُخرى، أي أنّها مبنية على شكل باحة محاطة بالحجرات التجارية ذات الإيوان. في إيران نادراً ما تشاهد سراي من طبقة واحدة كسراي «غلشن أصفهان» [روضة أصفهان] (الشكل 24)، وسراي من ثلاث طبقات كسراي «در عباس» [دار عباس، الشكل 10]، وسراي حاجي رسول [الحاج رسول] في تبريز (الشكل 25)؛ معظم السرايات من طبقتين (الأشكال 12، 26، 27)، البعض الآخر من عدة أجزاء منفصلة، أو متصلة ببعضها (الشكل 28). كانت باحات السرايات التي

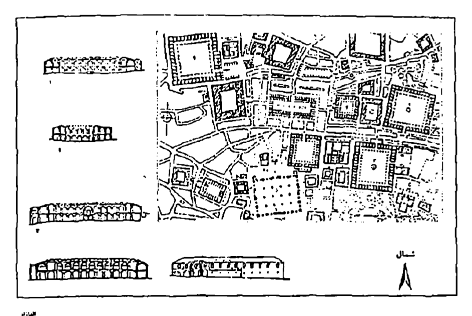
يتوسطها عادة حوضٌ كبير، تُستخدم في الفصول قليلة الأمطار أو غير الممطرة مخازن مؤقتة؛ بعض السرايات أيضاً كسراي الأمير وسراي «غرجى لر» [الكرجيين] في تبريز مسقوفة. من ميزات أسواق إيران قُرب ساحة السراي من الزقاق واتصالها به. في المرحلة الأخيرة بُنيت سرايات مستقلة ومنفصلة عن جسم السوق، لكنّ معظمها بُني في الشوارع القريبة منها، مثل «سراي أميد» و«سراي محمدي» في طهران، مع أنّ السرايات التجارية في المدينة كانت ـ وبخاصة في العصر القاجاري ـ تسمّى «كاروانسرا» أيضاً، لكنّ هذه المجمّعات من حيث نوعية استخدامها، ومن حيث طرازُها المعماري أيضاً، لا تشبه كثيراً الـ (كروانسرا) [الرباطات أو محطات القوافل].
معظم سرايات إيران اليوم تعود إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريَّين، وأقدمها تلك الموجودة في أصفهان. من بينها: سراي فخر، سراي جارتشي باشي [كبير المنادين]، سراي خوانساريها [سراي الخوانساريين]، سراي مير إسماعيل، سراي منجم باشى [رئيس المنجّمين]، سراي نومنجم باشى [رئيس المنجمين الجديد]، سراي سفيد [السراي البيضاء]، سراي الشاه [سراي الملك أو قصر الملك]، سراي تالار [سراي قاعة الاحتفالات]، سراي سارو تقى [سراي تقي الكلسية]، سراي گلشن [قصر الروضة]، التي يعود بناؤها إلى القرن الحادي عشر؛ خان مادرشاه [خان أم الملك]، (1118 ـ 1126 هـ)، سراي پاى درخت سوخته [سراي جذع الشجرة المحروقة]، سراي شماعيها [سراي صانعي الشمع]، تعود إلى القرن الثاني عشر؛ سراي دالان دراز [سراي النفق الطويل]، سراي حاجى كريم [سراي الحاج كريم]، سراي حاجى على نقي، سراي محمد صادق خان، سراي مخلص، يعود بناؤها إلى القرن الثالث عشر؛ معظم سرايات شيراز كسراي أحمدي وسراي الجمرك، وسراي درِ عباسي وسرايات الحاج السيد محسن



الشكل 21، بويوك في خان إسطنبول



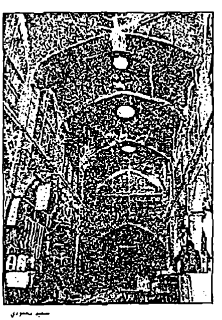
الشكل 22: مخطط خانات حلب، بيروت، دمشق، الموصل، طرابلس



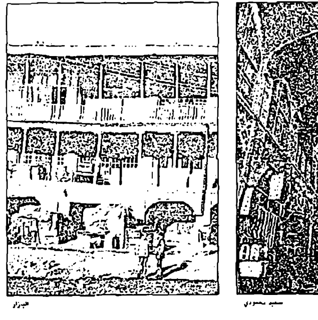
الشكل 23: خانات بورصة وموقعها في المركز التجاري في المدينة القديمة

1) خان الخضار؛ 2) خان الاحذية؛

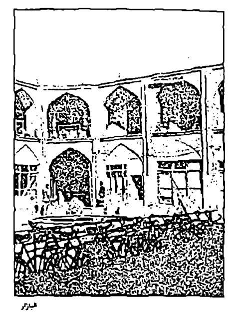
3) خان القطن؛ 4) خان الأرز



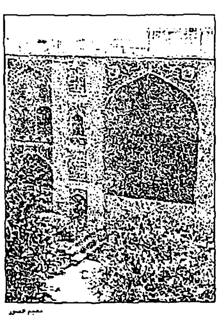
الشكل 24، سراي كلش، أصفهان



الشكل 25، سراي الحاج رسول، بتريز



الشكل 26، سراي فخر، أصفهان



الشكل 27، سراي كنج علي خان، كرمان

الثلاث (القديمة والوسيطة والجديدة)، وسراي الخان، وسراي ميرزا إسماعيل، وسراي مير محمد حسين ناظم التجار، وسراي گرجی لر [سراي الكرجيين] تعود كلها إلى القرن الثالث عشر، وسراي حاجي رسول تعود إلى بداية القرن الرابع عشر. بعض سرايات طهران كسراي دلكش [السراي الفاتنة] وسراي حاجي رحيم خان، تعود إلى النصف الثاني من القرن الثالث عشر، والبعض الآخر مثل سراي مير علي ناجي تعود إلى أوائل القرن الرابع عشر. من بين السرايات الكبيرة المشهورة في إيران [سراي علي خان الواسعة] في كرمان، (الشكل 27)، وسراي الوزير في قزوين البالغة الروعة (بيرنيا، 1371ش [1992 م]، ص 124؛ ← كذلك مخطط السرايات، الشكل 29).

3 ـ المجمّعات المسقوفة: (تيمتشة [الخان الصغير]، القيسارية، البدستان)

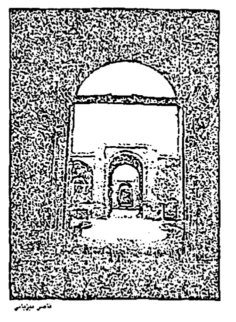
هذه المجمّعات على عكس الرزاديق والخانات ليست جزءاً

ضرورياً ولا بدّ منه في بنية السوق. من هذا النوع من المباني سوق المفرَق في حلب، الذي يتضمن ثلاث قاعات صغيرة مسقوفة. في حين أن سوق تونس تخلو من هذا النوع من المجمّعات، في كلّ من سوق طرابلس في لبنان، وسوق كركوك في العراق، نموذج صغيرٌ من هذا النوع من الأبنية. أمّا في المناطق الجبلية في الأناضول وإيران، لطول فصل الشتاء وقسوته، وفي مراكش لغزارة الأمطار، فإنّ وجود هذا النوع من المجمّعات المسقوفة ضرورة إقليمية.

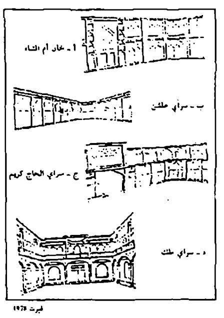
مبنى خان أورتمه في بغداد، القديم والفخم، الذي بُني في القرن الثامن بناء على أمر الخان مرجان ـ والي المدينة ـ بالأسلوب المعماري الإيراني، تجمعه خصائص مشتركة بالخان وبهذا النوع من المجمّعات المسقوفة (عزاوي، ج 2، ص 94، 100، 336، ج 3 و4 ص 267؛ ← كذلك ديو لافوا، ص 626 ـ 627؛ فيرت، 1974، ص 228).

4 ـ تيمجة [تيمتشة] أو [الخان الصغير]:

مصطلح إيراني، يُطلق في طهران وأصفهان على الساحة المسقوفة الواسعة التي تحيط بها الحُجرات، في طبقتين أو ثلاث طبقات، من جميع الجهات. ويطلق هذا الاسم في تبريز ومدن عدة أُخرى على رزداق السوق القصير والواسع والمسقوف، الذي يمكن أن يقفل من الناحيتين (شوايتزر، ص 38)، مثل «تيمتشة المظفرية» (الشكل 30)، «تيمتشة غرجي لر» [تيمتشة الكرجيين]، «تيمتشة الأمير». في طهران وأصفهان يُسمّى البناء الذي يقوم بدور الرزداق الفرعي أو المقفل «قيصرية» [قيسارية]؛ من هنا يتّضح إلى أيّ مدى يختلف هذا التعريف عن القيساريات في أسواق مراكش التي هي معابر مسقوفة. هذا التنوّع والاختلاف يدلّان بشكل جيد على ما



الشكل 28، سراي سعد السلطنة، قزوين



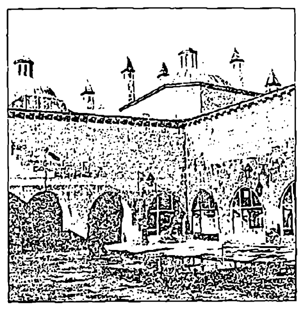
الشكل 29، مخطط سرايات أصفهان

يتضمّنه استخدام المصطلحات العامة لأجزاء السوق من شوانب وخلل.

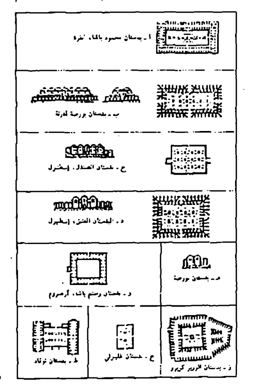
بالنسبة إلى الطراز المعماري للتيمتشة المتأثرة بعمارة العصر الصفوي يمكن تميز ثلاثة أنواع رائجة:

1 ـ النمط العادي المتداول، مؤلف من طبقتين مسقوفتين على شكل المربع أو المستطيل كـ «تيمتشة بيع العِتق» في أصفهان (الشكل 36 ـ ج)، و«التيمتشة المظفّرية» في تبريز (الشكل 31)، و«تيمتشة حاجب الدولة» في طهران (الشكل 30).

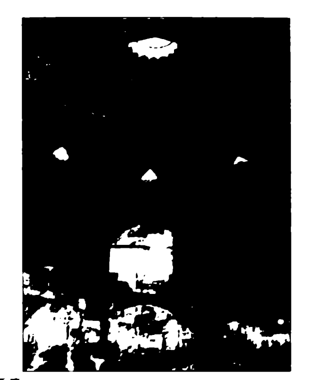
2 ـ النمط المؤلف من طبقتين غير مسقوفتين، شبيه بعمارة السراي مع ممرات من جميع الجهات مسقوفة أو بدون سَقف مثل «تيمتشة النبي» (الشكل 36 ـ د)، «تيمتشة ملك» في أصفهان (الشكلان 32 و36 ـ أ).



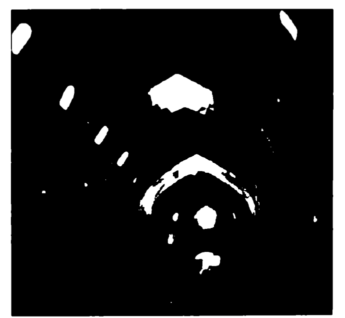
الشكل 40، بدستان رستم باشا، ارضروم



الشكل 41، مخطط البدستانات، تركيا



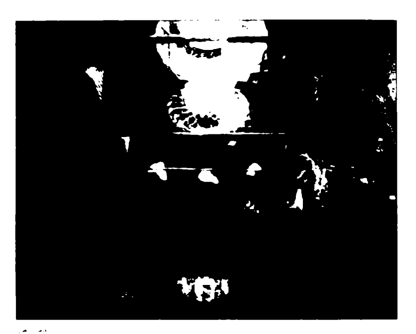
الشكل 30، سويقة حاجب الدولة المسقوفة، طهران



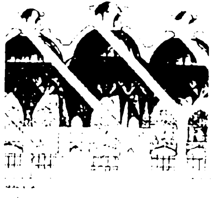
الشكل 31، سويقة المظفرية المسقوفة، تبريز



أ ـ الواجهة المشرقة للسراي



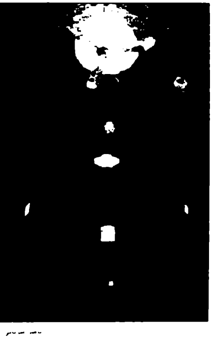
ب ـ القسم المسقوف (القاعة الكبرى)



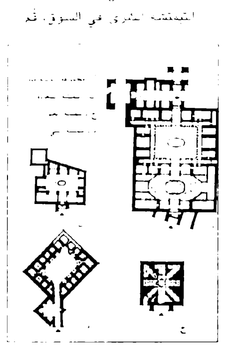
الشكل ٣٣. مقطع طولي تيمچه كبير. قم



الشكل ٣٤.
التيمتشه الأخرى في السوق. قم



الشكل ٣٥. تيمتشة أمين. كاشان

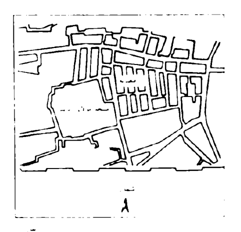


الشكل 36. مخطط التيمتشات. أصفهان



الشكل ٣٧.

قياسرية غرناطة



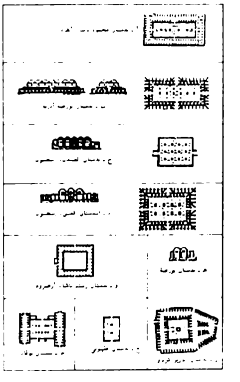
الشكل ٣٨. مخطط قياسرية، فاس



الشكل ٣٩. قياسرية طازى الجديدة، مرّاكش



الشكل 40. بدستان رستم باشا، أرضروم



الشكل 41. مخطط البدستانات، تركيا

طبقة واحدة مسقوفة أو بدون سقف مثل «تيمتشة سعادت» (الشكل 36 ـ ب)، و«تيمتشة حاجي كريم بوستى» في أصفهان (شرابي، ص 65، 162). إحدى أهمّ ميزات هذه التيمتشات الإيرانية عمارتُها المتكاملة والجميلة، وبخاصة العقود الآجُريّة المزينة فنيّاً، والمبنية فوق ركائز مربّعة أو بيضاوية أو مستديرة. أكبر هذه التيمتشات وأجملها التيمتشة الكبرى في قُم (الشكلان 33، 34)، وتيمتشة أمين في كاشان (الشكل 35) (بيرنيا، 1371ش [1992 م]، ص 125). تيمتشة الأمير والتيمتشة المظفرية في تبريز، وتيمتشة حاجب الدولة، وتيمتشة طهران الكبرى وتيمتشات قزوين وأراك، هي أيضاً نماذج خاصة لافتة (فيرت، 1974 م، ص 229، بيرنيا، المصدر نفسه، الصفحة نفسها). أجمل تيمتشات طهران وأفخمها: تيمتشة الصدر الأعظم (آغا خان نوري)، التي كانت تعدّ من الروائع المعمارية (شهري باف، ج 1، ص 2 ـ 33). كانت التيمتشات عادة مقرّ كبار التجار والمؤسسات التجارية الكبرى، المتخصصة بتجارة صنف واحد من البضائع، ولذلك فإنّ عدة خصائص تميّز هذا النوع من البناء من الخان والرباط: طرازها المعماري الأجمل والأفخم، ساحتها المسقوفة، تخصصها بتجارة صنف واحد من البضائع، وجزئياً خلوّها من المخازن ومن أماكن تفريغ الحمولة والبضائع، وتالياً تمتعها بقدر أكبر من السكون والهدوء (المصدر نفسه، ج 1، ص 371). لقد عُدّت التيمتشات غير المسقوفة ـ التي هي قليلة العدد ـ الشكل المتكامل لرباطات (كروانسرا هاى) المرحلة الصفوية (أديب صابري، ص 24). على عكس البدستان في العصر العثماني ـ باستثناء سوق إسطنبول ـ التي كانت تشاهد فيها تيمتشة

واحدة، فإنّ في بعض أسواق إيران الكبرى وبخاصة بازار طهران عدداً من التيمنشات (مصطفوي، ج 1، ص 440 - 441؛ فيرت، 1974 م، ص 230).

5 - القيصرية (القيصارية / القيسارية):

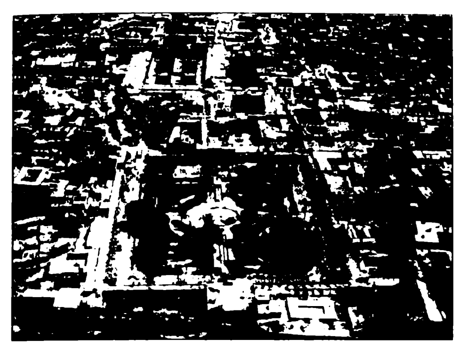
مأخوذ من اللفظة اللاتينية كايسارئا (=السوق الملكية)، ولكثرة النماذج وتنوّعها التي شوهدت منها في القاهرة القديمة ومرّاكش وفاس والرباط وسلا ومكناس وطازى والجديدة وطنجة وغرناطة (الشكل 37)، وحلب وبيروت والموصل وكربلاء والكويت وأردبيل وأصفهان وتبريز ويزد وطهران وخوارزم، والتي لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم، أطلقت التسمية في جميع أنحاء البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط والشمال الغربي من أفريقيا على المجمّعات التجارية أو المتاجر المسقوفة، ذات الأشكال المعمارية المختلفة، المختصة عادة بالمتاجرة بنوع واحد من البضائع، وتخلو من الأمكنة السكنية (شرابي، ص 26، 64)، فقيسارية فاس في مراكش على سبيل المثال (الشكل 38)، هي مجموعة واسعة على شكل أنفاق مسقوفة مع حجرات في طبقة واحدة، بعضها إلى جانب بعض آخر. بعض القيساريات في سوق مراكش غير مسقوفة، لكن بالإمكان إقفالها من الاتجاهين، وبعضها مبنيٌّ في الأصل على شكل باحة غير مسقوفة كقيسارية الحُبوس في مدينة سلا؛ وبعضها الآخر كقيسارية طازي (الشكل 39) في مدينة «الجديدة»، وقيسارية الحُبوس أيضاً في مدينة مراكش، عبارة عن توليف من معبر وباحة. ولتعدد الحرائق التي أصابت المباني، لا تعود أيّ قيسارية حالية في مراكش إلى ما قبل القرن الثاني عشر. للقيساريات صفتان مشتركتان: الأولى الباب والزقاق المسدود، والثانية بيع المنسوجات. وليس لعدد القيساريات في السوق قاعدة أو نسبة معينة، فعددها يتفاوت من واحدة إلى ست

(د. الفارسية، حاشية «قيصرية»؛ د. الإسلامية، حاشية «قيصرية»؛ فيرت، 1974 م، ص 230). بعض قيساريات مراكش مثل طازي والحبوس بُنيت في القرن الرابع عشر. في إيران للقيسـاريّة شكل الرزداق المقفل كليّاً، وطريق المرور منه إلى الرزاديق الرئيسة أو الفرعية في السوق من خلال بابين. لكنّ عِمارتها أجمل وأفخم من الرزاديق عادة، والتلبيس الداخلي للقُبب فيه الكثير من الزخرفات والنقوش المنجزة بإتقان ودقّة (بيرشك نقلاً عن أديب صابري، ص 19). قيسارية أصفهان هي رزداق قصير من طبقتين مسقوفتين بطول مائة وخمسين متراً وعرض ستة أمتار. يتأمّن لها النور والتهوية من خلال نوافذ فوق ركائز القِباب. هذه القيساريات كانت حتى القرن الثاني عشر توجد بين خانين، أو بين قصر ملكي ودار الضرب الملكية، أو دار الشفا [المشفى] والتربيعة الكبيرة (غوبه وفيرت، ص 57؛ شرابي، ص 64 و162).

كانت معظم القيساريات في إيران مركز عمل الصنّاع والحِرفيين المهرة، كالدرّازين، وباعة الخيطان الحريرية، والصّاغة والجواهرية، والحاكة والبزّازين. نذكر من بين قيساريات إيران الأجمل والأكثر إتقاناً من غيرها: قيساريّة إبراهيم خان في كرمان (الشكل 7)، وقيساريّة وسُوَيقة أصفهان الطويلة (الشكل 2)، قيسارية خان يزد، قيسارية الوكيل في شيراز، قيسارية قزوين (التي هُدمت في أثناء استحداث أحد الشوارع) (بيرنيا، 1969 م، ص 60، 1992 م، ص 125).

6 ـ بدستان أو البدستان:

(سوق البزّازين) في تركيا، قسم من مجمّع تجاري مسقوف من البازار، وهو ظاهرة خاصة بالعصر العثماني، له طراز معماري



الشكل 42. ساحة ارك وميدان كنج علي خان، كرمان

خاص. على شكل مربّع الزوايا، من طبقة وحدة كبيرة من الحجارة مسقوفة بصفّين أو ثلاثة أو أربعة صفوف من القباب الضخمة، موحدة الشكل والأبعاد، فيها حجرات منظمة داخلية وخارجية، وبوابات حديدية محكمة، من الجهات الأربع على امتداد الشوارع. النوافذ المفتوحة في السقف تؤمن النور والتهوئة لهذه المجمّعات. جدرانها الداخلية والخارجيّة أيضاً بسيطة غير مزخرفة. الشوارع التي تحف بالبدستان مسقوفة عادة، وأسطح المتاجر أوطأ من سطح الباحة. هذه الخصوصية منعت ارتفاع البدستانات وبروزها (الشكل 40). عدد البدستانات في تركيا كبير، لكن لا يوجد في المدينة الواحدة ـ عدا إسطنبول ـ أكثر من بدستان واحد. تاريخ بناء جميع البدستانات في تركيا معلوم وواضح. في كل سوق من الأسواق المركزية، في المناطق القديمة والتاريخية من الدولة العثمانية



الشكل 43. ساحة الإمام الخميني (نقش جهان)، أصفهان

بدستان، أكبرها عبارة عن اثنين في إسطنبول باسم نعيم (اسكي ← الشكل 41 ـ د)، والصندل (الشكل 41 ـ ج)، وبدستانات مدن أدرنه (الشكل 41 ـ ب)، غلطة، قسطموني، طرابزون، أنقرة (الشكل 41 ـ أ)، قيسارية، توقاد (الشكل 41 ـ ط، ← إيجه[1]، ص 113 ـ 117). وهناك بدستان واحد في كلّ من بيشهر، درعزي، غنيبولي (الشكل 41 ـ ح)، تيره، وزير كوپرو (الشكل 41 ـ ز)، أرضروم (الشكل 41 ـ و)، بورصة (الشكل 41 ـ هـ). معظم هذه البدستانات لا تزال قائمة منذ القرنين الثامن والتاسع (شرابي، ص 61 ـ 64، 159، 160، 164 ـ 165؛ فـيـرت، 1974 م، ص 228 ـ 229). غدت لفظة البدستان تصحيفاً للفظة «بزستان»

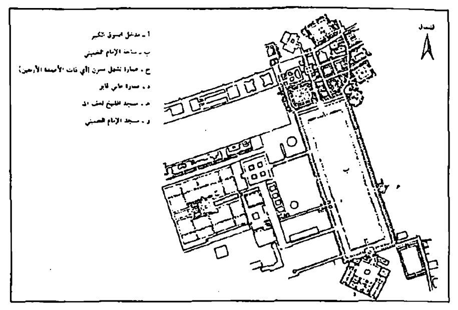
المأخوذة من اللفظة العربية بزّة بمعنى الثوب أو القماش الكتّاني أو القطني، يبدو أنّ البدستانات كانت في الأصل مجمّعات تجارية لبيع المنسوجات [سوق البزازين]، وبعد ذلك أصبحت متاجر للبضائع الكمالية التجميلية، قليلة الاستهلاك للطبقات المرفّهة. وقد كانت البدستانات مجهّزة بصناديق أمانات، لحفظ الأموال والسندات والأشياء الثمينة (شرابي، ص 26).

على الرغم من وجود هذه الفوارق الظاهرية، وبعض الخصائص المحلية للمجمّعات المسقوفة في أسواق تركيا وإيران ومرّاكش، فإن بينها صفات رئيسة مشتركة، تؤدّي إلى تماثلها وهي عبارة عن: الساحة الداخلية المسقوفة، وصفّ الدكاكين المجهّزة في أطراف الصحن، ووجود الأبواب المحكمة. كما إنّ طريقة استغلال هذه الأبنية التجارية، بغضّ النظر عن الجزئيات والتفاصيل والاستثناءات، كانت موحدّة (فيرت، 1974، ص 230).

7 ـ الميدان:

تُشاهد في داخل بعض الأسواق، وأحياناً في أطرافها وبمحاذاتها، ساحة مفتوحة تدُعى الميدان، تقام فيها الأسواق النهارية أو الدورية. هذه الميادين ليست ضرورية للسوق بمعناها المتداول أو أنّها جزء لا يتجزأ منها، عدا بعض الاستثناءات المهمة مثل سلا وتطوان ومرّاكش ويزد ونطنز وكرمان وقندهار وتاشقرغان، وإلى حدّ ما ميدان نقش جهان [صورة العالم] في أصفهان، الذي تجمعه بالسوق الرئيسة وحدة وارتباط كاملان.

إذا اعتمدنا كتب الرحلات القديمة مبدأ للتقويم، نجد أن وجود الساحة المسمّاة الميدان إلى جانب السوق كان تقليداً في إيران



josél concsu

الشكل 44، مخطَّط ميدان الإمام الخميني، أصفهان

(شهري باف، ج 1، ص 344 ـ 346). والنماذج الجميلة اللافتة لهذا النوع من الميادين يمكن مشاهدتها في ميدان الإمام الخُميني في أصفهان (نقش جهان سابقاً) (الشكل 43، 44)، وميدان كنج علي خان في كرمان (الشكل 42)، وميدان الخان في يزد، التي ـ لا تزال ـ لحسن الحظ ـ قائمة حتى الآن (بيرنيا، 1969 م، ص 58).

لكنّ معظم هذه الميادين قد حلّت محلها منشآت السوق، نظراً لحاجة السوق المتزايدة إلى الأرض في مراكز المدن، كما جرى في تبريز وقزوين وهمدان وشيراز (فيرت، 1974، ص 231)، أو أنّها اختفت كالميدان الأخضر (سبزه ميدان) في طهران، والميدان الكبير في كاشان (بيرنيا، 1969م، ص 58)، أو سُقفت كما هو الحال في سمنان (فيرت، 1974، ص 231)؛ أسواق كرمان وكرج، وزرند، ونيسابور، وبُخارى، وسمرقند، كانت مقامة أيضاً بجوار ميادين واسعة (إيرانيكا، حاشية «بازار»، ج 4، ص 26). الميادين الداخلية

أو المحاذية للسوق، كان لها استخدام ديني أو سياسي أو لإقامة العروض أو المعارض (فيرت، 1974، ص 231)، وكانت هذه الميادين تعدّ من الناحية الاقتصادية مكاناً مناسباً للباعة الجوّالين. وفي ميادين سوق مرّاكش تباع منتجات الصنائع اليدوية بالمزاد أو بواسطة الدلّالين (لوتورنو، نقلاً عن فيرت، 1974، ص 231).

8 ـ دالان:

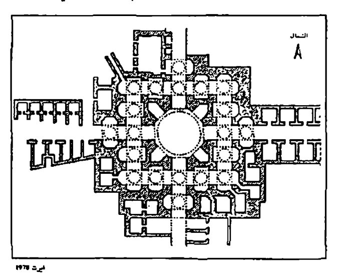
أو بند [الدالان، أو الدهليز] يطلق في إيران على الرزداق الفرعي من البازار، الذي يغلق بواسطة بابين عن بقية الرزاديق، وهو غالباً في مدخل السراي أو الرباط. الحُجرات الداخلية للدالان (الدهليز) تكون عادة ذات مصاطب، وهي في نظر التجار مكان من الدرجة الثانية بالنسبة إلى الرزاديق الرئيسة. الفضاء المقفل أو الدالان هو بنظر المعماريين كرزداق السوق، مع الفارق أن الدالان أكثر عزلة، ويخلو من ضوضاء الرزداق الرئيس؛ هذه الميزة جعلت من الدالان مكاناً مناسباً لنشاط الصنّاع المهرة والحِرفيين (أديب صابري، ص 19). الدالانات المعروفة في سوق طهران هي عبارة عن دالان بيع التبغ، دالان أمين الملك، دالان الزرداشتيين (شمال خان حاجب الدولة)، دالان القزوينيين. تُقفل أبواب هذه الدهاليز حوالي المغرب (شهري باف، ج 1، ص 341).

9 ـ جهارسو:

أو جهار سوق أو جهارسو [التربيعة أو السوق الرباعية الجوانب]، هي المكان الذي يتقاطع فيه رزداقان رئيسان في مركز تجاري ممتاز، وتشاهد بخاصة في أسواق إيران وأفغانستان التي يتفرّع منها عادة أربع أسواق، عمارتها متميزة عن سائر أقسام الرزداق،

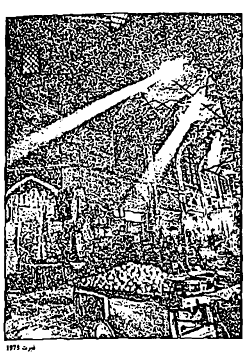
وفيها زخرفات وتزيينات داخلية كبيرة. تكون رباعية السوق في بعض المدن نواةً مركزية لاقتصاد المدينة (لرباعية هراة ← أنغليش؛ لرباعية لار ← فيرت، 1974، ص 255؛ ولأردبيل ← لسترنج، ص 168). من الاستخدام المتكرر للفظة (جهارسو) في أسماء معظم الأمكنة في إيران، يُستخلص أنّ تعداد هذه الأنواع من الأسواق كان كبيراً. نعرف في أصفهان وحدها عدة نماذج منها (أرباب، ص 52 ـ 53؛ هنرفر، ص 998؛ غوبه وفيرت، ص 295).

التربيعة هي عادة مثمّنة الزوايا، شُغِلت أركانها الداخلية بجمال خاص ودقة لافتة، وفي كل ركن من الأركان حُجرة أو ثلاث حُجرات وطريق مدرج؛ أسقفها كلها مقبّبة الشكل، يصل ارتفاع بعضها إلى خمسين متراً (مظاهري، ص 296)، التقسيمات السفلية لهذه القُبب العالية، وتجصيص أقواسها، تعطي الرباعية مظهراً أخّاذاً. كانت التربيعة في الماضي المكان الذي يحتلّه رئيس العَسَس والمحتسب، اللذان يتوليان شؤون النظام والأمن في السوق، ومراقبة



الشكل 45، تربيعة السوق، بُخارى

الأوزان والمقادير والأسعار، كان التجار في أثناء إقامة الاحتفالات الوطنية والدينية يتفنّنون في تزيين الرباعيات (أديب صابري، ص 20). وبحسب الأخبار الواردة في كتب الرحلات، كان بعض ملوك إيران وبخاصة الشاه عباس الصفوي، يستقبل الضيوف الأجانب داخل السقوف في التربيعة. من بين التربيعات المعروفة يمكن أن نذكر تربيعة «تيم» في سوق بُخارى (الشكل 45)؛ التربيعة الكبيرة في سوق طهران؛ تربيعة سوق الوكيل في شيراز؛ وتجدر الإشارة إلى التربيعة المعروفة في سوق شاهي في أصفهان، التي لا مثيل لها من الناحية المعمارية، ونوعية التزيينات والنقوش، ليس في أصفهان وحدها وإنّما في جميع أنحاء إيران (← الشكل 46).


فيرت 1975
الشكل 46، تربيعة سوق القيسارية، أصفهان

ـ الترابط بين أجزاء السوق المختلفة، المتفاوتة القِدم:

إنّ معظم الأسواق الكبرى في المدن الإسلامية، التي تظهر على صورة مجموعات متّصلة ببعضها بأسلوب معماري موحّد، وموادّ بناء مشتركة ـ إلى حدّ ما ـ تبدو امتداداً لنواة أساس في الأماكن المجاورة لها. في هذا السياق أُضيفت إلى المجموعة السابقة رزاديق مقفلة أكثر جدّة، بأسلوب معماري متناسق، ومواد بناء متشابهة،

وعدد الأسواق التي بُنيت أجزاؤها الأصلية (الرزاديق والسرايات) في الوقت نفسه كسوق الوكيل في شيراز، قليل جداً. وهكذا فإن سوقاً كبيرة هي مجموعة أبنية متراكمة ومتشابهة، وأجزاؤها متفاوتة القِدم. هذا التناسق في البناء يميّز من وجوه عدّة السوق الإسلامية الشرقية من الأحياء التجارية في أوروبا والهند، التي لا تتبع مخططاً معمارياً موحّداً ولا تُستخدم فيها مواد بناء متشابهة. قيل إنّ آثار هذا الأسلوب المعماري، أي التركيب والتراكم التدريجيّيْن للأبنية، يمكن العثور عليها في الطراز المعماري لآسيا الغربية منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد (هاينريش، نقلاً عن فيرت، 1974، ص 234).

صحيح أنّه توجد في أوروبا والهند أحياء تجارية تقليديّة قديمة تحوي على الجانبين متاجر متشابهة ظاهرياً، ومتصلة ببعضها، لكن في معظم الحالات لكلّ مبنى على حِدة شكلُه المعماري الخاص، كما إنّ المنازل والأبنية على جانبَي المحلة متمايزة عن بعضها أيضاً. لكل منزل بانيه الخاص، الذي كان في السابق عادة هو مالك الدكان أو المعمل أيضاً؛ مقابل ذلك الرزداق في السوق الشرقية المنظم تنظيماً متناسقاً، يُشار إلى أنّ المباني في كلا جانبيه، متماثلة، وسبب هذا التناسق التلبيس الموحّد لأسقف المباني.

حتى بالنسبة إلى الأسواق غير المسقوفة، يُلاحظ هذا التناسق أيضاً على نحوٍ آخر. وقد كانت مجمّعات السوق الموحّدة الشكل والنمط المعماري حصيلةَ الجهود العمرانية للحكومات الكبرى للأمراء المحبّين للعمران، أو للتجّار الأثرياء، أو أنّها مؤسسات خيرية كانوا هم يتولون إدارة شؤونها.

كان هذا الأمر تقريباً هو سبب التناسق المعماري في السوق (فيرت، 1974، ص 236). وقد قيل إنّ السلطان محمود الغزنوي بنى السوق الكبرى، الكثيرة المداخيل المسمّاة «سوق العشّاق» (بازار

عاشقان) في بلخ (البيهقي، ص 551، بازورث، ج 1، ص 140)؛ وأنّ عَضُدَ الدولة بنى للتجّار في كازرون سراياً كبيرة، كان إيرادها السنوي عشرة آلاف درهم (لسترنج، ص 288؛ المقدسي؛ ج 2، ص 646). أحياناً، كان يُصادف أن يترافق بناء المسجد أو المدرسة أو الخان في السوق مع إعادة إعمار الأحياء المجاورة، فتكون النتيجة اتساع رقعة السوق. ويُشاهد في العديد من الأسواق، كأسواق حلب وإسطنبول وطهران ورشت وبورصة وكابول وفاس ومكناس، معابر جديدة، وباحات داخلية أو مجمّعات مسقوفة، بعضُها ملاصقٌ لبعضها الآخر بشكل كامل.

في كلامه على مدينة حلب ـ نموذجاً ـ أشار «جان سواجيه» إلى النهج التقليدي المتعارف عليه، وهو كيفية نموّ سوق من الأسواق وتوسّعها، من طريق زيادة المباني الجديدة، طيلة قرون، بحيث يتغير شكلها، وتتجدد وظائفها (سواجيه، نقلاً عن فيرت، 1974، ص 236)؛ هنالك أيضاً بحث مشابه حول سوق طهران وسوق أصفهان (فيرت، المصدر نفسه، الصفحة نفسها).

رغم أنّ تاريخ إنشاء المباني الأولى في الأسواق الكبرى في المشرق، غير معروف تقريباً، وكذلك تاريخ التحوّلات والتغييرات اللاحقة التي طرأت عليها، إلا أنه يمكن التعرّف بسهولة إلى الفوارق بين الأبنية. إنّ هيكلية الأحياء التجاريّة الغربية والهندية من ناحية (حيث إن كل مبنى فيها مستقلّ ومنفصل عن سائر المباني)، وهيكلية الأسواق الشرقية من ناحية أُخرى (التي هي مجمعات موحدة الشكل)، ما هي إلّا انعكاس لاختلاف الملكية، التي يمكن ملاحظتها جيداً. في المعابر المستحدثة والمراكز التجارية، الجديدة فقط، يمكن ملاحظة شبه بينها وبين السوق الشرقية التقليدية، من حيث البناء والملكية.

من المحتمل أن يؤثّر إعمار المدن والتنظيم المدني من الآن فصاعداً سلباً على توسّع الأسواق، وهنالك احتمال أيضاً أن تُنقل أسواق بعض المدن الكبرى من مكان إلى آخر، بسبب ازدحام هذه التجمّعات وتراكمها. كما إنّ بعض أقسام سوق طهران، التي كانت هي الفروع المركزية في القرن الثالث عشر، أصبحت الآن هامشية، وفي حالة انهيار وخراب. من الملاحظ أيضاً أنّ أسواق دمشق وأصفهان وكرمان وشيراز قد تعرّضت لتحوّلات مشابهة (فيرت، 1974، ص 236).

ـ الفصل بين مكان العمل ومكان السكن:

لا يوجد في السوق الشرقية، التي هي في الأصل مركز اقتصادي، مسكن ومنزل، لذلك تكون خالية من الناس في أيام الجُمع وفي الليل. إن عدم وجود مساكن في السوق ميزة من ميزات هذه المؤسّسة الإسلامية في الشرق الأوسط، تميّزها عن المراكز التجارية التقليدية في المدن الغربية والهندية القديمة. هذا الأمر هو الذي فرض إنشاء أبنية في السوق من طبقة واحدة، كما يذكر معظم السيّاح (شاردن، ج 7، ص 65). وعلى الرغم من أنّنا لا نستطيع إيراد سبب جازم لعدم وجود مساكن في السوق، يجب ألّا نستبعد الأمان الذي يوجد تلقائياً في السوق لعدم وجود المساكن (بوتو، ص 256 ـ 269). في كلّ الأحوال عدم وجود المسكن في السوق صار جزءاً من النموذج الرسمي لها (فيرت، 1974، ص 237)؛ هنالك تفسير آخر لفصل مكان السكن عن مكان العمل، وهو أنّ التمايز بين الأماكن السكنية وبين العمل والكسب في المناطق الإسلامية أمرٌ مشهود كليّاً، وجزء من عقلية المسلمين، فالتستّر والحُرمة التي يعدّها الفرد المسلم ضرورية لحياته الخاصّة والعائلية

تفرض عليه أن يبنيَ منزله بناء على رغبته، حيث يتمكّن من مراعاة هذه الحرمة بصورة كاملة، لتكون العائلة مرتاحة في داخله من ضجّة السوق، وضوضاء العالم الخارجي (مارسيه، 1954، ص 254).

ـ تجمّع أصحاب الحِرف المختلفة في السوق:

إن تقسيم ساحات الأسواق الشرقية بين المجموعات التجارية المختلفة والحِرَف، دقيقٌ ومحدد. يتضمن هذا التقسيم أحياناً مجموعة جزئية معيّنة من الفروع الرئيسة والفرعية والهامشية لإحدى التجارات أو الحِرف. نذكر على سبيل النموذج تجمّع دكاكين بيع الأحذية، ومعمل إنتاج القوالب اللازمة، وبيع الجلود والخيوط والمسامير والنعل والغراء، وسائر لوازم خياطة الأحذية وتصليحها معاً؛ تجمّع متاجر السجّاد الرئيسة، وبيع المفرّق، وبيع الأصواف والأصباغ والرسوم والمخططات، مع جميع الأشخاص الذين تحتاج إليهم معاً أيّ حرفة كالرفّائين مثلاً.

بعض الباحثين لم يعدّوا ظاهرة الفصل بين فروع الكسب المختلفة والحرف من خصوصيات المدينة الشرقية. الخطأ في هذه النظرية مردّه إلى دراسة المدن الأوروبية في القرون الوسطى. ففي المدن البيزنطية والهندية، وأحياناً المدن الغربية الجديدة كمدينة نيويورك، نشاهد فروعاً متشابهة ومترابطة أحياناً إلى جانب بعضها البعض. لكنّ هذا يجب ألّا يجعلنا نتجاهل أنّ هذا النظام مشهود بصورة حاسمة في أسواق المدن الشرق أوسطية قبل أيّ مكان آخر. وقد أورد فريقٌ آخر من الأوروبيين أدلّة متنوّعة لتسويغ هذا الترابط، وعدّ بعضهم ذلك نتيجة لتنظيم الأصناف في السوق (ماسينيون، المقالة بكاملها، أليسيف، ص 61 ـ 79).

أما البعض الآخر فقد تصوّر أنّ السبب الإضافي لتجمّع

مجموعات الفرع الواحد في فضاء معيّن ومحدود، أي تجمّع أصحاب المهنة الواحدة، كان لتسهيل عملية جباية الضرائب ورقابة الدولة (لابيدوس، 1967، ص 100؛ فيرت، 1974، ص 239).
أمّا في ما يتعلق بتأثير التنظيمات النقابية في تشكيل تجمّعات السوق، فإنّ بعض الخبراء يعتقدون أنْ لا وجود لتنظيم نقابي في العالم الإسلامي بالمعنى الواقعي للكلمة قبل العصر العثماني (بير، ص 11 ـ 30؛ كاهن، ص 51 ـ 63؛ بلانول، ص 236 ـ 237).
في المدن الأوروبية أيضاً، التي وُجدت فيها النقابات في مرحلة مبكرة، يُحتمل أن فصل المعامل عن بعضها كان أقل حدّة، لأنّ إدارة الأعمال وتنظيمها، والرقابة عليها، كانت في عهدة الكَسَبة أنفسهم، ولا يبدو هذا الفصل في نظرهم عملاً ضرورياً. هذه المسألة مرفوضة من حيث إنها تلمّح إلى أنّ الفصل في المدن الشرقية كان إلزامياً. وتبيّن التحقيقات أنَّ الفصل بين الحرف المختلفة، وتجمّع أصحاب الحِرفة الواحدة، الذي راج من جديد، جاء انعكاساً لرغبة التجار الواعية، الذين وجدوا فيه منفعة ومصلحة للجميع من الناحية الاقتصادية، لأنّ مساحة الدكاكين الصغيرة لا تسمح بتجمّع كبير للزبائن، لذلك اقتضت المصلحة أن تتجاوَرَ الدكاكين، لتستقبل الخالية منها حشد الزبائن الفائض. لقد توصل المحققون إلى النتيجة التالية: وهي أنّ ظواهر معيّنة كتقسيم المجمّعات بحسب الأصناف، وتقسيم ساحة السوق، تظهر في تنظيم البازار بصورة منطقية وعملية فقط حين يصل الكَم الاقتصادي ـ الاجتماعي للسوق وللمدينة، وبخاصة عدد السكان في المدينة، إلى المستوى المطلوب. إنَّ تقسيم الساحة الذي يتشكل بحسب حجم البضاعة، وحاجة مجموعة الزبائن، يسبق حتماً التقسيم بحسب الأصناف، الذي يحتاج إلى أعداد من السكان أكبر (بلانول، ص 236 ـ 237).

ـ تقسيم السوق، والمبادىء الأساس لهذا التقسيم:

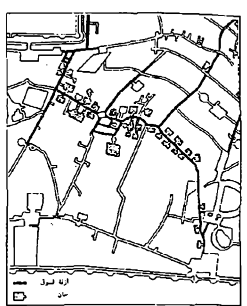
إنّ قيمة أي مكان في السوق تابعة لموضعه؛ لقد انعكست هذه القيمة منذ القرن الرابع عشر إلى حدّ ما في المبلغ الذي يُدفع ثمناً للدكان أو بدل إيجار أو بدل إخلاء (إيرانيكا، ج 4، ص 27). هل المكان الأغلى في السوق، هو الموجود في المراكز، والأرخص الموجود في الأطراف؟ هل السعر الأكبر هو المكان القريب من المسجد الجامع؟ وهل كثرة الازدحام هي مؤشّر ومحدد له، أم هو نتيجة تضخم القوى الاقتصادية والاجتماعية؟ في كل الأحوال، إنّ ترتيب وضع المشاغل بعضها قرب بعض يتبع في كثير من الحالات عوامل ناتجة من الضرورة الطبيعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. ومن ذلك الحِرف المزعجة لكثرة ما يصدر عنها من ضجيج، أو رائحة كريهة، أو خطر الحرائق، أو التي تحتاج إلى مياه جارية، سيُحدَّد وضعها في أطراف السوق بعامل محدَّد. في حين أنّ الأصناف التي تحتاج إلى مساحة أكبر مثل صانعي الجرار والصبّاغين، والدباغين، والفاخوريّين، والحبّالين، أو الأشخاص الذين يصنعون أو يعرضون البضائع التي يحتاج إليها الريفيون، كبائعي الأعلاف، أو الجلّالين، يجب أن يكونوا بالقرب من بوابة المدينة أو خارجها. كذلك فإنّ المشاغل الأقل أهمية والأدنى قيمة يجب أن تكون بعيدة عن المركز، ليس للابتعاد عن المسجد وإنّما لأسباب عملية. لذلك فإنّ النظرية السائدة والمتداولة لدى تلك المجموعة من المحققين، القائلة بالأهمية الخاصة للأمكنة القريبة من المسجد الجامع، (غرونه باؤوم، ص 138 ـ 153؛ مارسيه، 1939، ص 13 ـ 34؛ و1954، ص 249 ـ 262)، ليست صحيحة كما تثبت التجربة والتمحيص، لأنه بالقدر نفسه الذي يمكن فيه إيراد شواهد لإثباتها، يمكن البحث عن

شواهد لرفضها. كذلك، وفي الاتجاه نفسه ظنّ بعض المحققين (فيرت، 1974، ص 242 ـ 243) أنَّ نظرية «إعطاء قيمة للأماكن القريبة من المسجد الجامع»، تعكس فكرة «المقدّس» النابعة من النصوص الدينيّة. لكنّ هذه النظريّة لا تنطبق على الواقع، وليست قاعدة متَّبعة. الاحتمال الأكبر أنَّ المتاجرة بالعديد من البضائع كانت مرتبطة نوعاً ما بالمسجد الجامع أو المزارات الإسلامية؛ مثال على ذلك، عرض الكتب الدينية والشمع والسجدات والمسابح والعطور والبخور قرب المساجد له سبب واضح ـ ربما لا ارتباط بينه وبين تميّز المكان ـ. هذه البضائع تُعرض اليوم في دمشق وتونس وفاس بالقرب من المساجد الكبرى الرئيسة (فيرت، 1974، ص 242 ـ 243). لكن في قُمّ، توجد قرب الأمكنة المقدّسة في هذه المدينة دكاكين تباع فيها الحلويات (السوهان)، والأوعية الفخارية والبلورية، والسجدات والمسابح، ودور ضيافة رخيصة الأسعار، وأماكن إقامة ليلية، ومكاتب تقديم الخدمات والضروريات الخاصة بالزيارة والسفر. بصورة عامة تحتلّ أماكن بيع المفرّق الرزاديق والحواري كثيرة الازدحام، وتحتل المعامل الجادّات والحواري الفرعية، وتحتل التجارات الرئيسة الخانات البعيدة عن الزحام. معظم الأسواق تتضمن مدخلاً رئيساً، ولبعضها الآخر شبكة مداخل حظيت بالأهمية لكثافة الدخول والخروج منها. هذه الأبواب كانت مفتوحة في الماضي على النقاط المهمة في المدينة كالقلعة مثلاً، واليوم هي تقع مقابل الشوارع الجديدة المكتظة بالمتاجر في المدن (كطهران وكرمان وكابول وتونس)، أو بجانب ميدان المدينة (كدمشق وأصفهان). مبدئياً، قبل ظهور مراكز شراء على الطراز الغربي في أسواق بعض المدن كفاس وتونس وحلب وسفاقس ويزد، التي لم يكن فيها حركة

تنقل شديدة، كانت هذه الأسواق تفتقر إلى مدخل رئيس كبير؛ وكان الازدحام الأشد في أسواق هذه المدن في المركز وفي محيط المسجد الجامع. في بعض المدن كتونس كان الجزء الأكثر اعتباراً وأهمية في السوق هو المجاور للمسجد الجامع مباشرة، أو في الأزقّة المتّصلة به، ويحظى هذا الجزء اليوم بالعدد الأكبر من السيّاح والزوّار. إنّ نقل محل التجارة الرئيسة من النقاط المركزية والشديدة الازدحام في السوق إلى النقاط المعزولة، حيث تسهل عمليات الحمل والنقل، هو نتيجة السعي وراء التدابير الاقتصادية الصحيحة. لكن بدلاً من ذلك نرى أنّ الخانات المركزية في الأسواق تحتلها الصناعات اليدوية ذات المستوى المتدني والهابط. في هذه الحالة هنالك استثناء أيضاً هو أفغانستان، حيث أُعيد تعمير الخانات المركزية في البازار التي تُسمّى السرايات، واستعادت اعتبارها وأهميتها. بعد إعادة التعمير هذه تضاعف عدد حُجرات السراي مرّات عدّة، ووسّعت باحتها الواقعة قرب المدخل وأضيف عدد من الحُجرات إلى الطبقة العليا من السراي؛ سبب هذا التصرف الاستثنائي هو التجارة الحِرَفيّة التقليدية للأفغانيين، حيث تمكّن هذا البلد من استخدام هذه السرايات القديمة كمشاغل لمصلحة الصناعات اليدوية (بلانول، ص 232).

الخلاصة، يجب القول إنّ ظاهرة تقسيم فضاء السوق يمكن أن تكون أحياناً، بمعنى من المعاني، نتيجة اقتصادية محضة؛ لأنّ انتقال الفروع الجديدة من الحِرف والمعاملات التجارية الملاصقة للسوق الكلاسيكية إلى جانب الأحياء المستحدثة والأماكن السكنية للطبقة المرفهة، دليل واضحٌ جداً على العامل الجبري للقوة الشرائية للطبقات الاجتماعية العليا.

يبقى أن نجيب على سؤال مفاده أنّ أيّ فرع من فروع التكسب في السوق الكلاسيكية كان يحظى بالأهمية الأكبر، التي تفضي إلى إشغال أفضل أمكنة السوق؟ وفي مقام الجواب يجب القول ـ بشهادة السوابق التاريخية ـ : كما إنّ لصناعة التعدين المقام الأول في اقتصاديات العصر الحديث، كذلك كان للمنسوجات الثمينة وأحياناً للسجّاد هذه الميزة الخاصة (فيرت، 1974 م، ص 250؛ مظاهري، ص 286؛ مارسيه، 1954 م، ص 256). كان الاهتمام الأكبر ينصبّ، فضلاً عن المنسوجات الثمينة، على تجارة الأدوية (الدواء، التوابل، العطور، والبخُور)، وبعد ذلك الصيرفة (فيرت، 1974، ص 250).



الشكل 47، مخطط السوق في العام 1888، طهران

ـ أهم أنواع الأسواق من حيث الشكل والاستعمال:

يمكن من خلال دراسة الأسواق في البلدان الإسلامية ومقارنة بعضها ببعض، رسم مخطط لأنواع الأسواق المختلفة، من حيث شكل البناء ووجهة الاستعمال، يتضمّن جميع الأنواع المهمة، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات المناطقية. في هذا النوع من التعريف بحسب ترتيب وضع الرزاديق والخانات بالنسبة إلى بعضها البعض، يمكن ذكر أربعة أنواع رئيسة، ومن حيث الاستعمال والوظيفة إلى نوعين رئيسين، وبعض الأنواع الفرعية.

1 ـ السوق الخطية الطولية:

هي رزداق نما طولياً، والخانات مقامة على جانبيه، كسوق طهران في العام 1967 هـ (الشكل 47)، وسوق «بنقوسا» إلى الشمال الشرقي من بوابة حلب، وسوق «الميدان» في جنوب دمشق، وسوق بابل، والجزء الأكبر من أسواق قم وشيراز وكاشان وكرمانشاه، والقسم الشمالي من سوق أصفهان. السوق الخطيّة تنمو في معظم الحالات من دون تخطيط أو خريطة مسبقة، وقد ظهرت من نتاج القوى الاقتصادية في زمن مديد.

2 ـ السوق المتعددة المحاور:

هي شبكة ممتدة من الرزاديق المتوازية أو المتقاطعة، التي تتضمن مجمعات الخانات والسرايات، كسوق تبريز والأقسام الجديدة في شمال سوق طهران (الشكل 48)، وسوق صنعاء، والأقسام المركزية من سوقي حلب وأصفهان. هذا النوع من الأسواق التي توسّعت طولاً وعرضاً، أنشىء عادة بناءً لبرنامج وتخطيط مسبقَيْن، بواسطة أرباب العمل المتمولين، في مجموعة أراضٍ خاصة أو حكومية، أو بدون برنامج مسبق أحياناً، تحت تأثير الظروف الاقتصادية، وتُبيّن المقارنة أنها أكثر حركة وأقوى جاذبية من سائر أنواع الأسواق. في حلب ودمشق وطهران وأصفهان وشيراز والبصرة وكرمان وكابول، وُسّع الجزء المركزي من الأسواق غالباً على محاور عدّة، ويلاحظ مثل هذا الأمر في المراكز الشرائية الجديدة في المدن الغربية، حيث تفتقد الشوارع الطويلة المكتظة بالمتاجر جاذبيتها يوماً بعد يوم، مقابل المجمّعات المتعددة المحاور.

3 ـ السوق المركزية لبيع المفرّق التي تكتنفها الخانات:

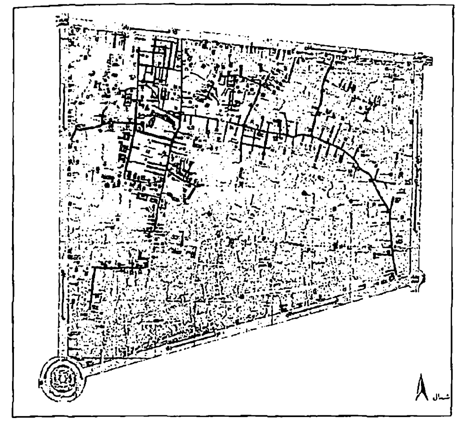
وهي منظومة كبيرة من الرزاديق والأنفاق المسقوفة، المتلاصقة، المزنّرة بالخانات. النموذج الممتاز، من الطراز الأوّل من هذا النوع، سوق إسطنبول القديمة (الشكل 49)، التي تتجمع فيها الخانات الثانوية قليلة الأهمية حول سوق المفرّق المركزية، والخانات الأكبر وربما الأقدم، هي تلك القائمة في المحوّطة الواقعة بين السوق المركزية و«شاخ زرين». النماذج الأخرى من هذا النوع، المجمّع الجديد لسوق المفرّق في محوّطة الدخول الرئيسة لبازار طهران، المحاط بالخانات من عدّة جهات، وكذلك أسواق رشت وقزوين وطشقرغان، وسلا وفاس ومراكش. إنّ ترتيب تشكّل هذه الأسواق غير معروف اليوم بدقة، ولا يمكن الإشارة ببساطة إن كان رزداق بيع المفرّق قد وجد في البداية ثم أنشئت الخانات بعد ذلك في محيطه أو العكس.

في النتيجة ظهر مجمع من ثلاثة أجزاء:

أ ـ الأنفاق المركزية.

ب ـ رزاديق بيع المفرّق والصناعات اليدوية.

ج ـ الخانات، في إسطنبول في حواشي القسم المركزي من البدستانين [سوقَي البزّازين]، وفي فاس من القسم المركزي من القيساريات، وفي طاشقرغان في القسم المركزي من التيمتشات [الخانات الصغيرة]. كل مجمع من المجمّعات الكبيرة والطويلة في أسواق المدن التجارية المهيمنة، يمكن القول إنه توليفة من ثلاثة أنواع. القسم المركزي من السوق يمكن عدّه حتماً من نوع «الأسواق متعدّدة المحاور»،



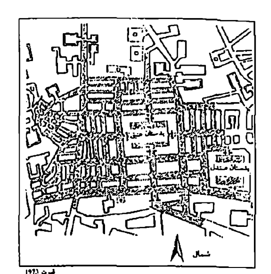
الشكل 48، خريطة محلة البازار، طهران

و«السوق المركزية»، والأزقّة المتصلة بالمحوّطة المركزية من نوع «السوق الخطيّة» [الطولية]. هذا الترتيب يصدق مثلاً على أسواق تبريز وحلب وأصفهان وطهران وتونس وإسطنبول وفاس ومرّاكش، وجزئياً على أسواق صنعاء وأورمية وهمدان والقيروان وسلا.

4 ـ السوق المصلّبة:

(ذات المحورين الرئيسين المتقاطعين). مركبة من سوقَيْن خطيّتين متقاطعتين عمودياً، وتتكثف في مكان التقاطع على محاور عدّة. أبرز

نـمـاذج هـذا الـنـوع سـوق الـوكـيـل فـي شـيـراز، الـتـي بُنيت بالتزامن مع خمسة خـانـات (الـشـكـل 50)، وسـوق الـوكـيـل فـي كـرمـان أيـضـاً الـتـي هـي مـجـمـوعـة مـوحـدة مـعـماريّاً وجـماليّاً، وهـي نـمـوذج لافـت لـلـنـظـر. يمكن مشاهدة نماذج أُخرى في كلّ مـن هـراة وقـنـدهـار



الشكل 49، مخطط السوق القديمة، إسطنبول

وأراك والحيّ المركزي من بازار كرمان، وسوق سفاقس وحومة السوق. قدَّم شاردن (1811، ج 8، ص 481) وصفاً واضحاً لسوق متقاطعة ومصلّبة، باسم بازار الشاه عباس الكبير في لار، يجب أنْ تكون هي نفسها سوق القيسارية الحاليّة (الشكل 51). هذا النوع من الأسواق بُني عادة اعتماداً على تخطيط وبرنامج مسبقَين. وفي ما يخص وجهة استعمال الأسواق، يمكن توصيف الأنواع الآتية:

5 ـ سوق المحلّة [السوق الصغيرة]:

التي تؤمن احتياجات سكان المحلّة، البسيطة واليومية، فضلاً عن المواد الغذائية والألبسة وغيرها من البضائع، ويتمّ تموينها عادة من إحدى الأسواق المركزية. تختلف هذه الأسواق عن السوق الكبيرة من نواح عدّة: من حيث إنها غير مسقوفة، وليس فيها أبنية سكنية ـ تجارية، وتخلو من الخانات والمجمّعات الصنفيّة (فيرت، 1974، ص 258).

بعض هذه الأسواق نمت بمرور الزمان وقاربت أبعاد الأسواق

الكبيرة، مثل سُوَيقة الشيرازيّين الرباعية وسويقة بيد آباد في أصفهان (أرباب، ص 49). كان لكلّ حي من أحياء بغداد في منتصف القرن الثاني سويقته الخاصة به (اليعقوبي، ص 13 ـ 14)، و قد وصف المقريزي في الخطط (ج 2، ص 94 ـ 97) بالتفصيل سُوَيقات القاهرة، وتاريخ كلّ منها؛ ولقد كان في بعض الأحياء الكبرى في المدن المهمة. كمعظم أحياء أصفهان في العصر الصفوي أكثر من سويقة، وكان في طهران في القرن الثالث عشر 38 سويقة، أنشأ معظمها أثرياء المدينة (شهري باف، ج 1، ص 323). كان في السويقات القديمة عادة قناطر عالية على شكل القباب.

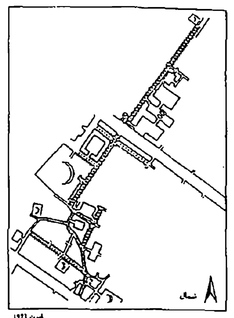
يلاحظ في بعض الأسواق الكبرى، التي توسّعت تدريجياً، وامتدّت إلى داخل الأحياء المجاورة، وجود سويقاتٍ عديدة، كما هو الحال في بازار طهران، حيث توجد سويقات عدة، لا تزال قائمة منذ العصور السابقة، كسويقة «بين الحرمين» الواقعة بين مسجد الإمام ومسجد الجمعة.

في بعض محطات القوافل الكبرى والقلاع الواقعة بين الطرقات، كانت تظهر سويقات لتلبية حاجات أصحاب القوافل. كسويقة محطة الزعفرانية قرب سبزوار التي تعود إلى العصر السلجوقي، وسويقة محطة مهيار على بعد أربعين كيلومتراً من أصفهان، وتعود إلى عصر الشاه إسماعيل الصفوي الأول (سيرو، حواشي الأسماء المذكورة).

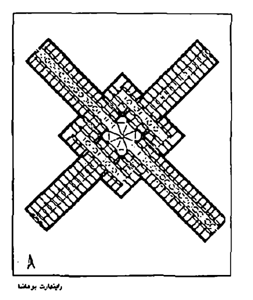
6 ـ أسواق الضواحي:

هذه الأسواق في أطراف المدينة ومعظمها أسواق خطية طولية، تقع على امتداد الطرق المتشعّبة من بوابة المدينة، وهي صِلة الوصل بين المدينة والأرياف. النماذج الجيدة من هذا النوع من الأسواق: «سوق الميدان» في دمشق، و«سوق الخرق» في بغداد، و«البوابة الشرقية» في قندهار، وسوق البوابة الجنوبية الغربية في شيراز.

في هذه الأسواق خانات بسيطة، تُستخدم لحفظ المحاصيل الزراعية والدواب، ووسائل الحمل والنقل، وتربية الحيوانات الداجنة؛ بشكل مؤقت. يقصد الفلاحون والقرويون هذه الأسواق لشراء ما يحتاجون إليه ـ لأنّ التعامل فيها لا يزال بسيطاً وأسهل من التعامل في الأسواق الكبرى ـ كما يقصدون أسواق الضواحي التي تؤمّن الاحتياجات الضرورية للقرويين. النماذج الأفضل من هذه الأسواق تشاهد في تبريز وحمص (في سوريا)، وتطوان (في مراكش)، وهراة والكاظميّيْن وسفاقس، وصنعاء وتعز (في اليمن). أهم فروع التجارة في هذه الأسواق: المحاصيل الزراعية والحيوانية (الغلال، الثمار، البقول، الخضروات، الطيور، الألبان، البيض، الصوف، الفحم، الخشب، الحطب). والأدوات الزراعية، بضائع النجارة والحدادة



الشكل 50، مخطط سوق الوكيل، شيراز



الشكل 51، مخطط سوق قيسارية لار

وصناعة الحبال والخيوط، والمصابيح والفخّار، وحياكة السلال، والمنسوجات الرخيصة، والأصواف المدبوغة لحياكة البُسُط والسجاد الصوفي وغير ذلك.

7 ـ السوق الصحراوية:

مقابل الأسواق الخاصة بالقرويين التي تتشكل خارج المدن، تنشأ أسواق خاصة بالبدو الرحّل، الذين يعيشون في الخيم، تُباع فيها البضائع والسلع التي تلبّي حاجات هذه الفئة من الناس. المثال الجيد لهذا النوع من الأسواق خارج المدن سوق البوابة الجنوبية الشرقية لمدينة حلب. تقع هذه السوق على طول الجادة الممتدة من مركز المدينة باتجاه المراعي في الشمال الغربي من الصحراء السورية (← الوصف اللافت لهذه السوق لدى بوشمان).

8 ـ سوق الزيارة:

في هذه الأسواق التي تقام عادة بجوار الأماكن المقدّسة والمزارات الإسلامية، يُعرض للبيع معظم السلع الخاصة بأماكن الزيارة كالشمع ومواد النذور، وأدوات الزينة، والذهب والفضة، وأنواع المنسوجات النسائية، والهدايا، والأشياء الصغيرة الثمينة، والخدمات: كالصيرفة والتصدير ونُزُل المسافرين، وحملات السفر الجوي والبرّي والشحن والنقل، والمطاعم؛ النماذج الواقعية لهذه الأسواق موجودة في مشهد وقُم وسامراء والكاظميّين.

9 ـ سوق الصنائع اليدوية:

نصادف في مراكش وتركيا نوعاً من الأسواق أو جزءاً من سوق، حيث تتجمّع في مكان واحد الفروع المختلفة من الصناعات اليدوية والتصليحات. عمل هذا النوع من الحرفيين يقتصر على الصناعة والإنتاج، ويفضّلون التعامل مع الوسطاء لعرض منتوجاتهم

وبيعها. مثل هذه الأسواق كانت قائمة منذ القديم في مراكش المركزية، لكن في تركيا أنشئت حديثاً باسم «صنايع جارسى سى» [سوق الصنائع اليدوية] (اشتويك[1]، ص 161؛ ريتر، ص 93 - 101)، ويقع معظمها إلى جانب الأسواق القديمة أو الشوارع في ضواحي المدينة، وقد أنشئت أماكن الصناعات اليدوية الجديدة بناء لمخطط شطرنجي، ومن حجرات إسمنتية في طبقة واحدة، وتخلو من أماكن السكن. وقد أنشىء مجمّع شبيه بهذا النوع من الأسواق منذ سنوات عدّة قرب مدينة حمص في سوريا.

---

(1) Stewig.

المصادر والمراجع

ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، بيروت 1407 هـ / 1987 م؛
ابن حوقل، سفرنامهء ابن حوقل [رحلة ابن حوقل]، ترجمة وتوضيح
جعفر شعار، طهران 1366اش [1987 م]؛ ابن صصري، كتاب
الدرّة المضيئة في الدولة الظاهرية؛ فروغ أديب صابري، تاريخچه
بازار طهران [تاريخ سوق طهران]، طهران 1364اش [1985 م]؛
محمد مهدي بن محمد رضا أرباب، نصف جهان في تعريف
إصفهان [نصف العالم في تعريف أصفهان]، ط. منوتشهر ستودة،
طهران 1368اش [1989 م]؛ أفليا تشلبي، أوليا چلبی سياحتنامه
سی [رحلة أفليا تشلبي]، ط. أحمد جودت، إسطنبول 1314 هـ؛
كليفورد إدموند بازورث، تاريخ غزنويان [تاريخ الغزنويين]، ترجمة
حسن أنوشه، طهران 1362اش [1983 م]؛ ثريا بيرشك، «شناخت
وبررسى بازارهاى سنتى ايران» [تحقيق وتعريف بالأسواق التقليدية
الإيرانية]، رسالة دبلوم دراسات عليا في الهندسة المعمارية كلية
الفنون، طهران 1357اش [1978 م]؛ محمد بن حسين البيهقي،
تاريخ البيهقي، ط. علي أكبر فياض، مشهد 1356اش [1977 م]؛
محمد كريم بيرنيا، آشنايى با معمارى اسلامى ايران [تعريف بالعمارة

الإسلامية الإيرانية]، ط. غلام حسين معماريان، طهران 1371ش [1992 م]؛ المصدر نفسه، «بازار ايران»، باستانشناسى وهنر ايران [السوق في إيران، الآثار والفنون الإيرانية]، العدد 3 (1348ش) [1969 م]؛ دائرة المعارف الفارسية. بإدارة غلام حسين مصاحب، طهران 1345ش [1966 م]؛ جان ديولافوا، ايران، كلدة وشوش، ترجمة علي محمد فروشي، طهران 1364ش [1985 م]؛ حسين سلطان زادة، «بازارها در شهرهاى ايران» [الأسواق في المدن الإيرانية]، ط. محمد يوسف كياني، طهران 1366ش [1987 م]؛ ماكسيم سيرو، كاروانسراهاى ايران [الرباطات الإيرانية]، ترجمة عيسى بهنام، طهران [لا تا.]؛ جان شاردن، سياحتنامه شاردن [رحلة شاردن]، ترجمة محمد عباسي، طهران 1336ش [1957 م]؛ جعفر شهري باف، تاريخ اجتماعى تهران در قرن سيزدهم [تاريخ طهران الاجتماعي في القرن الثالث عشر الهجري]، طهران 1367 ـ 1368ش [1988 ـ 1989 م]؛ عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، بغداد 1353 ـ 1376 هـ / 1935 ـ 1956 م؛ غاي لسترونج، جغرافياى تاريخى سرز مينهاى خلافت شرقى [الجغرافيا التاريخية لمناطق الخلافة الشرقية]، ترجمة محمود عرفان، طهران 1364ش [1985 م]؛ سيد محمد تقي المصطفوي، آثار تاريخى طهران [آثار طهران التاريخية]، ج 1، ط. مير هاشم محدث، طهران 1361ش [1982 م]؛ علي أكبر مظاهري، زندگى مسلمانان در قرون وسطا [حياة المسلمين في القرون الوسطى]، ترجمة مرتضى الراوندي، طهران 1348ش [1969 م]؛ محمّد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ترجمة علي نقي منزوي، طهران 1361ش [1982 م]؛ أحمد بن علي المقريزي، الخطط، بولاق 1270 هـ / 1853 م؛ لطف الله هنرفر، گنجينهء آثار تاريخى اصفهان، طهران 1350ش [1971 م]؛ ياقوت الحموي، معجم

البلدان، بيروت 1955 ـ 1957 م؛ أحمد بن إسحاق اليعقوبي،
البلدان، ترجمة محمد إبراهيم آيتي، طهران 1352ش [1977 م].

Gabriel Baer, «Guilds in Middle Eastern history», in M.A Cook, ed, Studies in the Economic History of the Middle East, London 1970; C.H Becker, «Grundlinien der Wirtschaftlichen Entwicklung Ägyptens in den ersten Jahrhunderten des Islam», Klio, 9 (1909); idem, «Zur Kulturgeschichte Nordsyriens im Zeitalter der Mamluken», Der Islam, 1 (1910); H. Bobek, «Die Hauptstufen der Gesellschafts-und Wirtschaftsentfattung in geographischer Sicht», Die Erde, 90 (1959); A. de Bouchman, Une petite cité caravanière: Suhné, Damaskus [1939]; E. Buthaud, «Le gardiennage des souks de Tunis», IBLA, 5 (1942); C. Cahen, «Ya-t-il eu des corporations professionnelles dans le monde musulman classique?», in A.H. Hourani and S.M. Stern, eds; The Islamic City: A colloquium, Oxford 1970; Jean Chardin, Voyages du Chevalier Chardin, en Perse et autres lieux de l'Orient, Paris 1811; R. Dozy, Supplément aux dictionnaires Arabes, Beirut 1981; E. Ehlers, «City and Hinterland in Iran: The Example of Tabas/ Khorassan», Tijdschriftvoor Economische en Sociale Geographie, 68 (1977); idem, «The City of the Islamic Middle East. A German Geographer's Perspective», in Papers in Honor of Professor Ehsan Yarshater (= Acta Iranica, 30) Leinden 1990); idem, «Rentenkapitalismus und Stadtentwicklung im islamischen Orient. «Beispiel: Iran», Erdkunde, 32 (1978); idem, «Teppichmanufakture und Teppichhandel in Arak/ Farahan-Iran», Der Islam, 59, 1982; E. Ehlers, M. Momeni, «Religiöse Stiftungen und Stadtentwicklung. Das Beispiel Taft/ zentraliran», Erdkunde, 43 (1989); E I, s.vv. «Funduh» (by R. Le Tourneau), «kaysäriyya» (by M. Streck), «Khan» (by N. Elisséeff); (N. Elisséeff, «Corporations de Damas sous Nur al-Din. Matériaux pour une topographie économique de

Damas au XII[e] siècle», Arabica, 3 (1956); Encyclopaedia Iranica, s.v. Bāzār (by W. Floor); P. English, «The Traditional City of Herat, Afghanistan», in L.C. Brown, ed, From Madina to Metropolis, Princeton 1973; Semari Eyice, les «bedestens dans l'architecture Turque», in Atti del 2. congresso internationale di Arte Turca (Venezia 1963), Neapel 1965; H. Gaube, E. Wirth, Der Bazar Von Isfahan, Wiesbaden 1978; G.E. von Grunebaum, «Die Islamische Stadt», Saeculum, 6 (1955); Ira Marvin Lapidus, «Muslim Cities and Islamic Societies», in I. M. lapidus ed., Middle Eastern cities: A Symposium on Ancient, Islamic, and Contemporary Middle Eastern Urbanism, Berkeley 1969; idem, Muslim Cities in the Later Middle Ages, Cambridge/ Mass. 1967; G. Marçais, «considérations sur les villes muslumanes et notamment sur le role du Mohtasib», in La ville, Société Jean Bodin pour l'histoire comparative des institutions, Brussels. Recueils de la Société Jean Bodin, VI, Bruxelles 1954; idem, «L'urbanisme Musulman», Revue Africaine, (1939-1940), L.Massignon, «Enquète sur les corporations d'artisans et de commerçants au Maroc (1923-1924)», RMM, 58 (1924); M. Momeni, Maloyer und sein Umland, Marburg 1976; Xavier de Planhol, «Forces économiques et composantes culturelles dans les structures des villes islamiques», in La ville arabe dans l'islam, Tunis 1982; G. Ritter, «Moderne Entwucklungstendenzen türkischer Städte am Beispiel der Stadt Kayseri», Geographische Rundschau, 24 (1972); M. Scharabi, Der Bazar, Tübingen 1985; G. Schweizer, «Tabriz (Nordwest-Iran) und der Tabrizer Bazar», Erdkunde, 26 (1972); M. Siroux, Caravansérails d'Iran et petites constructions routières, Kairo 1949; R. Stewig, Bursa, Nordwestanatolien. Stucturwandel einer orientalischen Stadt unter dem Einflub der Industrialisierung, Kiel 1970; G. Stöber, «Habous Public in Chaouen. Zur wirtschaftlichen Bedeutung religiöser Stiftungen in Nordmarokko», Die

welt des Islam, 25 (1985); idem, «Habous Public», in Marokko. Zur wirtschaftlichen Bedeutung religiöser Stiftungen im 20. Jahrhundert, Marburger Geographische Schriften, 104, Marburg 1986; H. Thiersch, Pharos, Antike, Islam und Occident, Leipzig/ Berlin 1909; Jacques Weulersse, «Antioche: essai de géographie urbaine», BEO, 4 (1934); Eugen Wirth, «Die Beziehungen der orientalische-islamischen Stadt zum umgobenden Lande. Ein Beitrag zur Theorie des Rentenkapitalisums», in E. Meynen, ed, Geographie Heute. Einheit und Vielfalt. Ernst Plewe zu seinem, 65. Geburtstsg. Wiesbaden 1973 a; idem, «Einlei tung: Der Orient-Versuch einer Definition und Abgrenzung», in H. Mensching and E. Wirth, ed.: Nordafrika und Vorderasien, Frankfurt 1973 b; idem, «Strukturwandlungen und Entwicklungstendenzen der orientalischen Stadt. Versuch eines Überblicks». Erdkund, 22 (1968); idem, «Zum problem des Bazars Sūq, Çaşi), in Der Islam, LI (1974); LII (1975).

/ایرج بروشانی/

4

المبادئ العامة في عِمارة الأسواق والمواد المستخدمة في البناء

على الرغم من أنّ الفنون المعمارية في العصور الإسلامية كانت تهدف بصورة عامة إلى خدمة الدين، وتشكّل المساجد الكبرى والمقامات المباركة الجزء الأكبر من إبداعاتها، فإنّ سائر المنشآت التي تحتاج إليها المدينة الإسلامية كالجسور والأسواق والرباطات والقلاع والحدائق والقصور، مبنية بالقدر عينه من الجمال والمهارة والإتقان (بوب، ص 236، 241). ويمكن أن تعدّ شبكة الأسواق أيّاً كان نوعها، إحدى أهم تجارب العِمارة والتنظيم المُدُني في قلب المدينة الإسلامية.

إنّ مكانة الأسواق في بنية السوق المتناسقة تكمن في إمكانية الوصول إليها بسهولة من مختلِف أنحاء المدينة بواسطة شبكات المواصلات التي تُيسر نقل البضائع من الأسواق وإليها، حتى إنّ المسارات المنحدرة قد أُخِذَتْ في الحسبان.

إنّ لكل من المسجد والمزار والمقبرة والمدرسة والنادي

الرياضي والحمام وأمثالها ـ فضلاً عن القيمة المعمارية ـ دوراً مميزاً في إضفاء الطابع الديني والاجتماعي والثقافي على بنية السوق، كما إنّها جزء لا يتجزأ من هُويتها.

لقد حافظت الأسواق ـ قبل أن تتعرّض للإصلاحات الجديدة ـ على التناسق الضروري في بنيتها بين المساحات المسقوفة وغير المسقوفة والمساحات الخضراء. إنّ إحدى الخصائص المعمارية اللافتة للأسواق تكمن في نمط الإضاءة فيها، من خلال المنافذ الموجودة في السقف (الشكل رقم 6)، التي تؤمّن النور الكافي والمتجانس طيلة النهار، كما تخفّف من حدة الانعكاس المباشر لأشعة الشمس، وتمنع تسرّب مياه الأمطار إلى الداخل، وتؤمّن للأنفاق التهوئة الضرورية بشكل جيد. إنّ تركيبة النور وحجمه وتدرّج انعكاسه في السوق تُشعر العابرين بالهدوء والسكينة (بيغلري، ص 15).

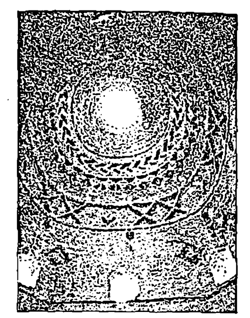
كانت قطع الحديد تُستخدم في أساسات البناء وركائز الأعمدة، وبخاصة في الأرض الرطبة أو الرّخوة، وكذلك كانت معظم الأعمدة والأقواس والجدران الحمّالة تُبنى بالآجُر والجص الأبيض (فرصت، ص 499) وكان اللَّبِن الطيني الممزوج بالقش يستخدم لتعبئة الفراغات (أو الفصل بين المساحات المختلفة)، والكاشاني والجصّ لتزيين الواجهات.

استخدام اللَّبِن في أسواق المدن الكبرى (كما هو الحال في سوق نائين وسوق القيسارية في بم، اللذين هما من اللَّبِن الطيني) (الشكل 52) قليل جداً. تُنشأ في الأجزاء غير الحمّالة، للتخفيف من الوزن الزائد ولتوفير المواد مساحات فارغة كالمشكاة والرفوف، تستخدم لتخزين البضائع (سلطان زاده، ص 432). وكانت الجدران تلبّس عادة بالطين التبني والجصّ. وقد ذكرت المصادر المكتوبة أنّ

جدران الدكاكين في سوقي الشام وحلب كانت مطلية بطبقة من الرصاص (أفليا تشلبي، ج 4، ص 11).

كان اللَّبِن يستخدم في بناء أسواق المدن الصغيرة، والسويقات الصغيرة قليلة الأهمية، ودكاكين الرزاديق الفرعية، ومعظم الرباطات، لكنّ الواجهات الخارجية كانت تلبس بالآجُر، لحماية الطين من العوامل الجوية ومن التشقق والتفتت، ولإعطاء المبنى مظهراً أكثر جمالاً (سلطان زاده، ص 432).

الحُجرات أو الدكاكين الموجودة في الرزاديق والسرايات والخانات الصغيرة (التيمتشات) كانت عادة مربّعة الشكل أو مستطيلة، وكانت المربّعة منها مسقوفة بقبّة قليلة الارتفاع، والمستطيلة ذات سطح منحنٍ يصل ارتفاعه إلى حدود الثلاثين متراً، وفوّهات كبيرة ذات تيجان بينها فراغات



ناصر ميزباني

الشكل 52، سوق القيسارية، بم



بتول نيزبناه

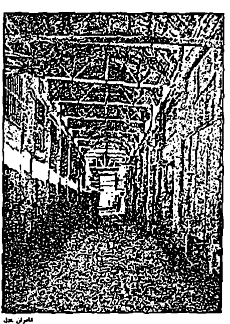
الشكل 53، سوق المسكري، كرمان

معبّأة بشكل فني. ولتسقيف الرزاديق استُخدمت القبة المقطعة (الشكل 53). في عمل هذه التلبيسات استُخدم غالباً الآجُر والملاط المجصص، أو الجص والتراب، وفي حالات قليلة استُخدمت مواد أخرى كالحجارة (كما هو الحال في سوق لار).



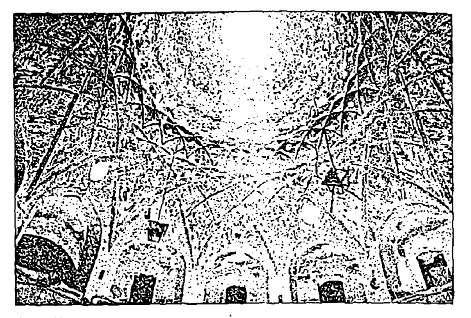
الشكل 54، سوق علي باشا، أدرنة

مع ذلك لا تزال هناك منذ بداية العصر الجديد نماذج تاريخية عدّة من رزاديق الأسواق المسقوفة بقنطرة حجرية باقية على حالها، بحيث إن النوع الموحّد للمواد المستخدمة في البناء يلغي تصوّر أي نوع من الإصلاحات والإضافات اللاحقة (سوق علي باشا جارشي سي المسقوفة في أدرنة 977 هـ؛ ← شرابي، ص 97، 160؛ الشكل 54).



الشكل 55، السوق القديمة، بوشهر

معظم الأسطح العلوية للأسواق كان يُغطى غالباً بالطين المعجون بالتبن، الذي كان يلطف الحرارة ويمنع في الوقت نفسه تسرب



الشكل 56، سقف السوق الرباعية الكبرى، كرمان

الرطوبة، وفي حالات نادرة كان السطح الخارجي للقُبب كقبة رباط ملك باشا، وقبة رباط سوق الأحصنة في ديار بكر، مطلياً بطبقة من الرصاص (أفليا تشلبي، ج 4، ص 38). وبالنسبة إلى سوق سمرقند، ذُكر أن المياه كانت تجري فوق سطحها في قناة من الرصاص (حدود العالم، ص 107). كان سقف بعض الأسواق كسوق حرّان وسوق حلب، والسوق القديمة في بوشهر (الشكل 55)، كله من الخشب (ابن جبير، ص 174 ـ 175، 178)، وفي إنشاء المصاطب وجدران المداخل من أسفل القنطرة إلى سطح الأرض، استُخدمت الحجارة المنحوتة (← ورجاوند، سوق الوكيل في شيراز، في المقالة نفسها)، كانت أبواب الحُجرات من الخشب المحفور، ولا تزال نماذج منها باقية حتى الآن في شيراز وقزوين وكاشان (ورجاوند، المصدر نفسه). السوق الرباعية مثمنة الشكل عادة (الشكلان 45 و46)، ومتميزة معمارياً عن بقية أجزاء الرزداق.

أسقفها كلها على شكل قبة، وفيها كثير من تدوير الزوايا وكثير من التزيينات الداخلية، وتحديد الزوايا فيها مشغول بظرافة ودقة خاصّتين، وقد بُنيت في كل زاوية حُجرة أو ثلاث حُجرات ودرج. أسلوب التقطيع والتخطيط تحت القبب المرتفعة والزخرفات الجصّية في الأقواس يُضفي على السوق الرباعية مظهراً لافتاً (الشكل 56). كان لبعض الأسواق ولمعظم القيساريات والرباطات أبواب حديدية كبيرة (ابن بطوطة، ج 1، ص 250، 289؛ ابن جُبير، ص 202؛ الإصطخري، ص 240؛ أفليا تشلبي، ص 47، 98).

كانت أرضية عدد كبير من الأسواق ترابية، وأصبحت بمرور الزمان مرصوصة ومحكمة، أما أرضية بعض الرزاديق المخصصة للبضائع الغالية الأثمان فكانت ترصف بالآجُر (ابن حوقل، ص 405؛ سلطان زاده، ص 259). كما إنّ بعض الرزاديق والمعابر في بعض المدن كانت ترصف بالحجارة (ابن بطوطة، ج 1، ص 424؛ غرانتوسكي، ص 300؛ أرباب، ص 33؛ رابينو، ص 75).

في أسواق أفغانستان كانت جدران الدكاكين عادة من اللَّبِن الخام، أو الملاط الطيني، وتطلى بالطين الممزوج بالتبن. سُدَّة الدكان، والرباط ـ بالأفغانية تيمبوش ـ تُسقف بالألواح الخشبية (بالأفغانية دستك)، يُمدّ فوقها الحصير وفوق الحصير يُمدّ الطين الممزوج بالتبن.

يُعاد تلبيس هذا الغطاء مجدداً بالقصب الضخم أو بالألواح الخشبية، ثم تمرّغ بالطين، ثم تُمدّ فوقها قشرة أُخرى من الطين الممزوج بالتبن. هذه القشرة الأخيرة من الطين والتبن يعاد تجديدها عادة، مرة كل ثلاث سنوات. في تطيين القبور والتنور أو وجاق المطابخ، بدلاً من التبن، كان يُستخدم شعر الإنسان أو شعر الأحصنة والبغال. فينتج من ذلك الخليط طين محكم جداً.

في أفغانستان، كانت المصاطب تُبنى على امتداد الرزاديق ومقابل الدكاكين والمعامل، يجلس عليها الزبائن أو المعارف للتباحث مع البائع، وكان الصاغة يضعون عليها مواقدهم، والسرّاجون طاولات عملهم، بعيداً عن أعماق الدكان المظلمة. وكذلك كان الحرفيون يستخدمون هذه المصاطب للحصول على النور الكافي (سان ليور، ص 39).

المصادر والمراجع

ابن بطوطة، رحلة ابن بطولة، ترجمة محمد علي موحد، طهران 1359اش [1980م].

ابن جُبير، رحلة ابن جُبير، بيروت 1379 هـ / 1959 م؛ ابن حوقل، رحلة ابن حوقل، ترجمة وتوضيح جعفر شعار، طهران 1366اش [1987 م]؛ محمد مهدي بن محمد بن رضا أرباب، نصف جهان في تعريف إصفهان [نصف العالم في تعريف أصفهان]، ط. منوتشهر ستودة، طهران 1368اش [1990 م]؛ إبراهيم بن محمد الإصطخري، المسالك والممالك، الترجمة الفارسية، ط. إيرج أفشار، طهران 1340اش [1961 م]؛ محمد ظلي بن درويش أفليا تشلبي، رحلة أفليا تشلبي، ج 4، ط. أحمد جودت، إسطنبول 1314 هـ؛ اسفنديار بيكلري، بازارهاى ايران [أسواق إيران]، طهران 1356اش [1977 م]؛ آرتور ابهام بوب، العمارة الإيرانية، ترجمة غلام حسين صدري افشار، أرومية 1366اش [1987 م]؛ حدود العالم، ط. منوتشهر ستودة، طهران 1341اش [1962 م]؛ ط. مينورسكي، لندن 1970 م؛ ياسنت لويى رابينو، الولايات الحدودية الإيرانية: جيلان، ترجمة جعفر خمامي زادة، رشت

1366ش [1987م]؛ حسين سلطان زادة، «بازارها در شهرهاى ايران» [الأسواق في المدن الإيرانية]، ط. محمد يوسف كياني، طهران 1366ش [1987 م]؛ محمد نصير بن جعفر فرصت، آثار العجم، بومباي 1353ش [1974 م]؛ محمد يوسف كياني، نظرى اجمالى به شهرنشينى وشهرسازى در ايران [نظرة إجمالية إلى الإسكان وتنظيم المدن في إيران]، طهران 1365ش [1986 م]؛ كرانتوسكى، وآخرون، تاريخ إيران، ترجمة كيخسرو كشاورزى، طهران 1359ش [1980 م].

Pierre Centlivres, Un bazar d'Asie centrale: Forme et organisation du bazar de Tāshqurghān (Afghanistan), Wiesbaden 1972; Mohamed Scharabi, Der Bazar, Tübingen 1985.

/ايرج بروشانى/

5

النظام الداخلي للسوق

أصناف الأسواق:

الصنف في اللغة بمعنى الطراز والنوع والمجموعة من أي شيء. وأطلقت في المجتمعات الإسلامية منذ البداية على الجماعات أو المجموعات الحِرَفية، مثل صنف الصرّافين، وصنف الدهانين. وقد استخدم الكلمة بهذا المعنى كلٌّ من اليعقوبي (ص 242، 258)، والطبري (السلسلة الثالثة، ص 324)، والجاحظ (1364، ج 4، ص 429؛ 1352، ص 126)، والخطيب البغدادي (ج 21، ص 80)، وياقوت (ص 41، 411). وكانت ألقاب أخرى مثل «أصحاب المهن» و«أصحاب الحِرف» و«أرباب المهن والحرف» متداولة أيضاً (الشيخلي، ص 52). وقد أعطى المتأخرون للتنظيمات الحرفية الإسلامية تعريفات متنوعة، فماسينيون في (< دائرة معارف العلوم الاجتماعية >[1] حاشية

---

(1) Encyclopaedia of social sciences.

«Islamic guilds») أسماها اتحاداً يهدف إلى تنظيم الحرفة والمحافظة على أسرارها، وتثبيت الأسعار، ومراقبة المستوى الفني للقوى البشرية. ليفي برؤفنسال (ص 84) عرفها بأنها معاهدة مبنية على أساس العُرف وتسليم الأعضاء واحترامهم إياها غويتين، (ص 267) عدّ الغرض منها مراقبة المستوى الفني للحرفة وتعليم الأعضاء. يعتقد بيار (ص 29) أنها نوع من الاتحاد الحرفي على أساس العضوية، ويتمتع بميزة شعبية، أما ميزته الأُخرى فوجود مدير وجهاز إداري. ويعتقد «بترسون» أنها كانت حتى القرن العاشر عبارة عن مجموعة من الحرفيين اتحدوا لتحقيق أهدافهم ولمساندة بعضهم البعض، ومراقبة الأسواق المحلية (الشيخلي، ص 54).

انطلاقاً من أنّ التنظيمات الحرفية كانت حين ظهور الإسلام، موجودة لدى الساسانيين والبيزنطيين والولايات الواقعة تحت نفوذهم كسوريا ومصر والأناضول، عمد بعض المحققين إلى البحث عن الجذور التاريخية للأصناف الإسلامية (النقابات بالتعبير الحديث)، في التنظيمات البيزنطية والساسانية، لكنهم لم يقدّموا أدلة حاسمة. لذلك يمكن القول إنّ التنظيمات الحرفية الإسلامية تأثرت بالمنظمات النقابية في البلدان المفتوحة، ثم أضيف إليها ما أثمرته حاجات المجتمع الإسلامي الخاصة في هذا النطاق، فظهرت نتيجة لذلك الأصناف الإسلامية (الشيخلي، ص 56). بعض آخر من المحققين ردوا ظهور التنظيمات الصنفية في الإسلام إلى عصر ظهور الحركة الإسماعيلية ـ القَرمَطية (د. الفارسية، حاشية «الأصناف»)، مصدر هذا الرأي شدة اهتمام الإسماعيليين بأصحاب الحِرف، وتخصيص رسالة كاملة من رسائل إخوان الصفا لدراسة الأعمال اليدوية وتصنيفها وشرح أهمية كل منها، والرفاهية الكبيرة التي حظي الحرفيون بها إبان الحكم الفاطمي، واعتراف الدولة رسمياً

بتنظيماتهم، وإعطاؤهم الكثير من الامتيازات، كذلك وجود الاتحاد المعروف لأساتذة الأزهر وطلبته في كنف تلك الدولة. في كل الأحوال، الأمر المؤكد هو أنّ التنظيمات الصنفية كانت قريبة من الفتوّة وطريقة الفتيان منذ العهود الغابرة؛ من أقدم المصادر التي أشارت إلى وجود الأصناف وطبقاتها الرسالة الثامنة من رسائل إخوان الصفاء المخصصة للعمل وأهميته وشرفه الذاتي (لمزيد من الاطلاع على خلاصة الأفكار الواردة في هذه الرسالة، ← الشيخلي، ص 34 ـ 35)، من ناحية أخرى، إنّ وجود تقارب بين بعض التنظيمات الصوفية والمنظمات الحرفية كوجود رتب الشيخ والأستاذ والتلميذ، والمراسم التي يقيمها المتصوفة حين يلتحق بعض الأفراد بالمجموعة، والتي تشاهد هي بعينها لدى الأصناف، دليل على التأثر والتأثير المتبادلين بين الفريقين، وبخاصة أن مذهب التصوّف كان قد تسرب إلى نفوس عامة الناس، وكان كثيرون من أصحاب الحِرف والمهن يقتدون به. كما إن أفكار الصوفيين تسرّبت أيضاً إلى عدد من التنظيمات الحرفية وبخاصة في العهود المتأخرة، حتى إن عدداً من مشايخ (أولياء) أصحاب الحرف والمهن كانوا من المتصوّفة (الشيخلي، ص 36).

التنظيمات الصنفية:

ـ **واجبات الصنف ووظائفه**: كانت هذه الواجبات تُستمد عادة من المقررات المتداولة والمتعارف عليها بين أصحاب كل حرفة من الحرف، ويراقب «المحتسب» تطبيقها بمساعدة «العريف» أو «الأمين». ولقد كانت واجبات الصنف الرئيسة عبارة عن:

أ ـ السعي إلى تعلّم أسرار الحرفة: فقد كان من الضروري قبل الشروع بامتهان أي حرفة، تعلّم فنونها وأسرارها، وكان الحرفي يُعطى شهادة ممارسة المهنة بعد اجتيازه اختباراً فيها.

ب ـ إتقان الصنعة والحرص على خلوّ المصنوعات من العيب والنقصان.

ج ـ الاهتمام بمصالح أعضاء الصنف.

د ـ الحصول على المواد الأوليّة.

هـ ـ الاهتمام بالشروط الصحية (الشيخلي، ص 81 ـ 85).

ـ **مراتب الصنف**: المؤسسات التنظيمية الموجودة على نحوٍ تقليدي، تدعم وجود المراتب بين الأصناف كشيخ الصنف، والأستاذ، والخليفة، والصانع والتلميذ، وفي العهود المتأخرة رتبة «النقيب» كذلك (ميرزا سميعا، ص 49).

كان الشيخ أو الرئيس أرفع من الآخرين رتبةً، بالفضل والعلم وزيادة التجربة والمهارة في الحرفة، وفي جميع الظروف والحالات يكون ممثلاً الصنف، وحكمُه نافذاً على الأفراد والأعضاء الآخرين. وكان يتدخل في تعيين الأسعار بالتشاور مع المحتسب، وفي حال ظهر اختلاف بينهما يلجأ إلى التحكيم.

الأستاذ الذي كان يُسمّى في البلدان الإسلامية «المعلم» أو «المقدّم» ينقل إلى التلاميذ أسرار الحرفة أو الصنعة التي كان قد أتقنها إلى حدّ الكمال، وكلما وجد لدى أحد التلاميذ فهماً وخدمة وكفاية يمنحه العهد، وكان ذلك بمنزلة الإذن لدخول الصنف ومزاولة المهنة. أما لقب «الخليفة» كما يعتقد بعض فتقع مرتبته بين مرتبتي الأستاذ والصانع، وهذا المصطلح شائع في العراق اليوم، ومعناه مساعد الأستاذ في العمل، والصانع الذي كان يُدعى التلميذ أو الغلام، كان يساعد الأستاذ في عمله، وكان يتلقى منه في المقابل أجراً، وأحياناً طعاماً وكُسوة، والأستاذ مسؤول عن أخطاء التلميذ في العمل. كان الصانع يستطيع بعد أن يجتاز دورة التعلم، وينجح

في امتحان معين، أن يصبح أستاذاً مستقلًا، ويفتح دكانه الخاص به. وكان لقب المبتدىء يطلق - كما توحي التسمية - على الرتبة الأدنى والمرحلة الأولى من مراحل التعلم، وكان المبتدىء يبدأ عمله عادة منذ الصغر. أمّا النقيب (مساعد الشيخ) فكانت وظيفته الأهم إجراء مراسم «الشدّ» (شدّ الخصر/ أو إحكام ربط الحزام)، وهو يموّل الشيوخ من الأموال التي يتقاضاها من الأساتذة، أو يساعد أحياناً شادّي الأحزمة من الفقراء لإقامة وليمة «الشدّ».

إن إطلاق لفظة النقابة (الاتحاد) على المنظمة المهنية في العهود المتأخرة ناجم عن أهمية النقيب في أوساط الحرفيين.

في إيران في العهدين الصفوي والقاجاري، كان لكلّ صنفٍ من الأصناف رئيسٌ يُدعى «كدخدا» (كبير المحلة) أو «باشي» يُعيَّن أحياناً عن طريق الوراثة، يهتم بمساعدة مشايخ الصنف (الذين يدعون أصحاب اللحى البيضاء)، بتوزيع الضرائب، وفضّ الخلافات البسيطة والعادية بين أفراد الصنف.

العضوية في أيّ صنف من الأصناف كانت منوطة باجتياز دورة التلمذة، ونيل رتبة الأستاذية في الصنعة أو الحرفة الخاصة بهذا الصنف، والتي كانت في بعض الحالات تتمّ بعد اجتياز امتحان وإقامة وليمة. لم تكن العضوية في بعض الأصناف ممكنة إلّا برضى معظم الأعضاء، أو أصحاب اللحى البيضاء، أو شراء حق الانتفاع من أحد أعضاء الصنف.

يقول شاردن بصراحة: إن الأصناف في عصره لم تكن تتجمع بعضها حول بعض مطلقاً، ولم تكن لديها تنظيمات صنفية، ومع ذلك ففي بعض الأحيان كانت للأصناف جلسات لقاء وكانوا يتعاونون بشكل مؤثر وقريب ودائم، وبخاصة في أثناء إجراء مراسم عيد الأضحى ومجالس العزاء العاشورائية، وتشكيل التكايا، وغالباً

ءا كانت الأصناف المختلفة تتنافس في ما بينها في هذا المجال (د. الفارسية، حاشية «الأصناف»).

- **أنواع الأصناف**: ذكر ابن إخوَة (ص 39 - 40)، أسماء سبع وسبعين حرفة؛ في متناولنا كذلك فهرس كامل ولافت أيضاً للتجار والأصناف في سوق أصفهان في القرن الماضي، إذ يرد ذكر جماعة التجار في المدينة ومائة وثلاث وسبعين حرفة باسم «الجماعة» (أشرف، ص 23 - 24). وجاء في تاريخ كاشان أيضاً اسم ثلاثة وثلاثين صنفاً من الحرفيين وتسعة وتسعين أستاذاً حرفياً كانوا ناشطين في تلك المرحلة (المصدر نفسه).

الأسواق الصنفية:

تجمُّع أصحاب الحرفة الواحدة في أحد الرزاديق، أو في سوق مستقلة، تقليدٌ قديم تعود جذوره إلى ما قبل العصر الإسلامي، وقد كانت هذه الخصوصية تشاهد في الأسواق الساسانية (بيغولوسكايا، ص 276؛ تفضلي، ص 192)، والبيزنطية وفي أسواق «المدينة» في عصر صدر الإسلام (ديار بكري، ج 2، ص 281). في تخطيط المدن التي بناها المسلمون كان هنالك اهتمام خاص بـ «السوق»، وفي تخطيط السوق اعتُني بالتصنيف والاختيار، أي إعطاء المقام اللائق بكل صنف من الأصناف. كان في البصرة ميدان للقصّابين، وسوق للدبّاغين، وفي الكوفة سوق الشوّائين، وسوق النخّاسين وسوق الجزّارين، والزيّاتين، والصرافين والتمّارين، والسماكين والجمّالين، وقد رتَّب الحجاج بن يوسف الثقفي (45 - 95 هـ) الأسواق في واسط على هذا الأساس: بائعو الأطعمة، والبزّازون، والعطارون في الجهة اليمنى من حيّ الخرّازين، والبقالون وبائعو المفرّق، وباعة الفواكه إلى جهة القبلة باتجاه حيّ الخرّازين؛ والخرّازون والعمال المياومون والصنّاع في حي الخرّازين. في العام

145 هـ كانت في المدينة أسواق خاصة ببائعي التمور، وبائعي الطيور، وبائعي الحطب، وبائعي الزيت. في العام 155 هـ، وضع والي أفريقيا والمغرب يزيد بن حاتم كل صنعة من الصنائع في مكانها المناسب. وأوضح نموذج يدلّ على أن السوق الإسلامية سوق صنفية، يمكن العثور عليه في أسواق بغداد في محلة الكرخ (الشيخلي، ص 56 ـ 57). إنّ سوق الكرخ الكبرى يبلغ طولها من قصر وضّاح وحتى سوق الثلاثاء فرسخاً واحداً، وتمتد من أرض الربيع وحتى دجلة بعرض فرسخ واحد، ولكلّ صنفٍ من التجار، وكل نوع من أنواع التجارة أسواق معينة، وفي تلك الأسواق رزاديقَ ودكاكين وميادين، والمجموعات منفصلة بعضها عن بعضها الآخر، وما من مجموعة تختلط بأُخرى، وما من شغلٍ يختلط بآخر. ولا يباع أيّ صنف من البضائع مع صنف آخر، ولا يختلط أي صنف من الصنّاع مع صنف آخر، وكلّ سوق منفصلة عن غيرها من الأسواق؛ والكَسَبة إلى أيّ صنف انتموا ينشغلون بعملهم فقط، وكل مجموعة من الصناعيين مستقلة عن المجموعات والأصناف الأخرى؛ وتقع في وسط هذه المحلات والأراضي، بيوت عامة الناس، وإلى الغرب الجنود والدهاقنة والتجار وغيرهم (اليعقوبي، ص 17 ـ 18).

الحِسْبة والرقابة على الأسواق:

مراقبة الأسواق جزء من وظائف المحتسب الأوسع، التي كانت ـ انطلاقاً من المبدأ الإسلامي الشامل: وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ تتضمن مراقبة تطبيق المسلمين تطبيقاً صحيحاً لمبادىء الشريعة، والواجبات الدينية ـ الاجتماعية، وتطبيق الأحكام المتعلقة بأهل الذمة، والمحافظة على المصلحة العامة للمجتمع الديني، والتي أصبحت كلها في العصر الحاضر من وظائف المحافظ ورئيس البلدية والمدّعي العام (آرام، ص 390).

في البداية وبخاصة في عصر صدر الإسلام لم يُستخدم المصطلحان غير القرآنيين «الحِسْبَة» و«المُحتسِب»، وإنما يطالعنا فقط لقب «عامل السوق» أو «صاحب السوق»، الذي يبدو أنه كان يؤدي في السوق مهمة شبيهة بوظيفة الحسبة. لقد حاول بعض الباحثين الأوروبيين جاهدين أن يجعلوا ظهور هذا المنصب ووظائفه نتيجة تعرّف مسلمي بلاد الشام بميراث بيزنطة الشرقية (د. الإسلامية، حاشية «الحسبة»؛ مارسه، ص 260)، لكنّ نظريتهم هذه لا تستند إلى أدلة قوية مقنعة (الشيخلي، ص 117)، وبخاصة أن العرب عملوا على مراقبة الأسواق منذ البداية وقبل تعرّفهم إلى ميراث بيزنطة. فقد كلّف النبي الكريم (ص) بعد فتح مكة سعد بن الخطاب مراقبة سوق المدينة (الشيخلي، ص 115؛ الكتاني، ج 1، ص 258). وكان عمر في أثناء خلافته يجول في الأسواق وفي يده السوط يطّلع على أوضاع التجار، ويحكم بينهم، وكان يكلّف عمالاً متابعة هذه المهمة (ابن عبد ربه، ج 4، ص 256؛ الطبري، السلسلة الأولى، ص 2722؛ الشيخلي، ص 115 ـ 116؛ الطماوي، ص 481). وفي عهد عثمان كان الحارث بن العاص عامل الخليفة على السوق (البلاذُري، ج 5، ص 47). وكان الإمام عليّ (ع) يجول في الأسواق والمِقرعة في يده، ويوصي التجار دائماً بالتقوى والتعامل في ما بينهم بالحق (ابن سعد، ج 3، ص 18؛ وكيع، ج 2، ص 196؛ الشيخلي، ص 116). كما إنّ المصادر ذكرت أسماء الذين كانوا في العصر الأموي يشرفون على الأسواق (الطبري، السلسلة 2، ص 1732؛ وكيع، ج 1، ص 357). وكان من وظائف هؤلاء العمال مراقبة الأوزان والمكاييل، وجمع الضرائب، وأحياناً فضّ النزاعات بين الحرفيين (الشيخلي، ص 117).

في المصادر إشارات إلى موضوع الحِسْبة منذ نهاية النصف

الأول من القرن الثاني للهجرة، في عهد المنصور ثاني الخلفاء العباسيين (الشيخلي، ص 118)، لكنّ الأمر المسلَّم به هو أنّ المُحتسِب احتلَّ مكان عامل السوق منذ عصر الخليفة المأمون. ومن المحتمل أنْ يكون هذا التغيير في التسمية قد جاء من ضمن الأعمال التي قام بها العباسيون (وبخاصة في عصر المعتزلة) لأسلمة المؤسسات (د. الإسلامية، حاشية «الحسبة»). لكنّ الغلبة في المغرب والأندلس ظلّت لوقت طويل لِلقب صاحب السوق. والفرق بين الاثنين هو أنّ نطاق عمل صاحب السوق أو عامل السوق كان محصوراً في السوق، في حين أن المحتسب كان على الأغلب من عمال قاضي المدينة، الذي يختاره ويعيّنه في هذا المنصب، ويكون كالقاضي فقيهاً ومن رجال الدولة (تاريخ إيران كيمبريدج، ج 5، ص 260 ـ 261)، ويتمتع بصلاحيات واسعة. تشمل مهام المحتسب جميع الأمكنة في المدينة، لكنّ السوق هو ميدان عمله الفعلي والمؤثر. وكان يُستقبل في السوق كأحد العظماء المنتجبين، وكان عليه من خلال مراقبته للأسواق أن يمنع الصفقات المشتبه فيها والمجحفة، وأن يراقب الأوزان والمكاييل، وأنْ تكون المواد الغذائية المعروضة للبيع بحالة جيدة، وأنْ تباع بالسعر الرسمي المقرّر. وأنّ لا يخلط الخبّازون طحين الخبز بطحين اللوبياء أو الباقلاء أو الشعير أو الأرزّ، وأن لا يستخدم صانعو القلنسوات القماش البالي، وأن لا يبيع الحدّادون أو النحّاسون القديم بدلاً من الجديد، وأن لا يخلط باعة الحليب حليبهم بالماء، وأنْ لا يبلّل الكتّانيون بضاعتهم بالماء ليزيد وزنها، وأن لا يغشّ الصاغة والصبّاغون وغيرهم من أصحاب الحِرف في عملهم (الشيخلي، ص 118). وكان المحتسب يمنع التعامل بالربا لأنه حرام ومخالف للشرع، حتى النقود كان يتحقق من صحة وزنها وعيارها. وكانت صلاحياته محصورة في داخل المدينة، ولا تشمل التجارة الخارجية.

المصادر والمراجع

أحمد آرام، حول معالم القرية في أحكام الحسبة، راهنماى كتاب [دليل الكتب]، السنة العاشرة، العدد 4، (آبان 1346اش [ت[1] 1967 م]؛ ابن أخوة، آسن شهر دهرى در قرن هنتم [معالم الحكم في القرن السابع] (معالم القرية في أحكام الحسبة)، ترجمة بالفارسية جعفر شعار، طهران 1367اش [1988 م]؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط. إدوارد سخو، ليدن 1322 ـ 1329 هـ؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، القاهرة 1375 هـ؛ علي بن حسين أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، بيروت 1957 ـ 1961 م؛ أحمد أشرف، موانع تاريخى رشد سرمايه دارى در إيران [العوائق التاريخية لنمو الرأسمالية في إيران]، طهران 1359اش [1980 م]؛ أحمد بن يحيى البلاذري، أنساب الأشراف، القدس 1934 ـ 1938 م؛ ن.و. بيغولوسكايا، وآخرون، تاريخ ايران ازدوران باستان تاپايان سده‌ء هجدهم [تاريخ إيران من العصور القديمة وحتى نهاية القرن السابع]، ترجمة كريم كشاورز، طهران 1354اش [1975 م]؛ تاريخ إيران كيمبريج: از آمدن سلجوقيان تا فروپاشى دولت ايلخانان [من عصر السلاجقة حتى انهيار الدولة الإيلخانية]، ترجمة حسن أنوشة، طهران

1366ش [1987 م]؛ عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، القاهرة 1364 هـ / 1945 م؛ ، م.ن، رسائل الجاحظ، القاهرة 1352 هـ / 1933 م؛ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، بيروت 1931 م، القاهرة 1931 م؛ دائرة المعارف الفارسية، بإدارة غلام حسين مصاحب، طهران 1345ش [1966 م]؛ حسين بن محمد ديار بكري، تاريخ الخميس، القاهرة 1283 هـ / 1866 م؛ جان شاردن، رحلة شاردن، ترجمة محمد عباسي، طهران 1336ش [1957 م]؛ صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، الأصناف في العصر العباسي، ترجمة هادي عالم زادة، طهران 1362ش [1983م]؛ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ط. دخويه، ليدن 1879 ـ 1896 م، ط. أوفست، طهران 1965 م؛ سليمان محمد الطماوي، عمر ابن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، 1969 م؛ عبد الحي ابن عبد الكبير الكتّاني، نظام الحكومة النبوية، المسمّى التراتيب الإدارية، بيروت [لا تا.]؛ ليفي بروفنسال، سلسلة محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها، ترجمة محمد عبد الهادي، القاهرة 1951 م؛ ميرزا سميعا، تذكرة الملوك، ط. محمد دبير سياقي، طهران 1332ش [1953 م]؛ محمد بن خلف الوكيع، أخبار القضاة، بيروت [لا تا.]؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت 1955 ـ 1959 م؛ أحمد بن إسحق اليعقوبي، البلدان، ليدن 1967 م (ترجمة محمد إبراهيم آيتي، طهران 1356ش) [1977 م]؛

Gabriel Baer, «Guilds in Middle Eastern history», in Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day, ed. M. A. Cook, London 1970; E.I. s.v. «Hisba»; Encyclopaedia of Social Sciences, ed. Edwin R.A. Seligman, New York 1967, s.v «Islamic Guilds» (by Louis Massignon); Solomen Dob Fritz Goitein, Studies in Islamic History and Institutions,

Leinden, 1968; Georges Marçais, «Considérations sur les villes musulmanes et notamment sur le rôle du Mohtasib», in La Ville, Société Jean Bodin *pour* l'histoire comparative des institutions, Brussels. Recueils de la société Jean Bodin, VI, Bruxelles 1954; Ahmad *Tafazzoli*, «A List of Trades and Crafts in the Sassanian Period», in Archaelogische Mitteillungen aus Iran, VII, Berlin 1974.

/إيرج بروشاني/

السوق في الحديث والفقه

وردت في الأحاديث وصايا أخلاقية للذين يتقايضون في الأسواق، وطُرحت أحكام خاصة بسوق المسلمين. ولم يرد في الأحاديث تعريف خاص للسوق، وإنما وردت تعابير تؤدّي المعنى المتعارف عليه: مركز المقايضات المتنوعة، مقابل الوحدات المتفرقة في المدينة أو القرية، وقد ورد في المباحث الفقهية أيضاً هذا المعنى العُرفي نفسه. كما وردت في الحديث كذلك إشارات إلى الأسواق الصنفية مثل: سوق الكرابيس، سوق القصّابين، سوق الإبل، سوق البقل وغيرها، وقد جاء في بعض الأحاديث وصف للأماكن التي تقام فيها الأسواق المؤقّتة، وسُمي مكان عمل الإنسان: السوق (الكليني، ج 2، ص 662، ج 3، ص 474؛ المجلسي، ج 11، ص 47، ج 22، ص 143، ج 40، ص 332، ج 41، ص 161، ج 43، ص 174، ج 80، ص 356، 382، ج 101، ص 256).

معظم الأحاديث التي تتكلم على أخلاقية السوق تركّز على المقايضات والمعاملات وآدابها، لكن وردت في بعضها إشارات تهتم بالسوق نفسها ـ مركز التقايض ـ، مثلاً: الإقدام على المتاجرة والتقايض، وتحضير الدكان في السوق وفتحه والجلوس بانتظار المشترين، من أسباب زيادة الرزق (الكليني، ج 5، ص 309؛ الحر العاملي، ج 12، ص 34 ـ 36)، ومصدر عزة المؤمن (الكليني، ج 5، ص 149؛ الحر العاملي، ج 12، ص 3 ـ 4)، والاشتغال في المقايضات الحقيرة، كالتجوال في السوق لبيع المواد المستعملة، لا تليق بالمؤمن (المصدر نفسه، ج 12، ص 46 ـ 47). ومع أنّ الإبكار والمثابرة في التجارة ممدوحان، وترك التجارة مذموم

(المصدر نفسه، ج 12، ص 2 ـ 8، 50)، إلّا أنّه من غير المستحب الذهاب إلى السوق قبل الآخرين، والمغادرة بعدهم، لأن الشيطان نصب شباكه لأهل السوق (ابن بابويه، ج 3، ص 124؛ المجلسي، ج 81، ص 4، نقلاً عن أمالي الطوسي). كذلك رُويت أدعية يوصى بقراءتها في أثناء الدخول إلى السوق، تتضمّن الاستعانة بالله ﷻ على تجنّب الأيمان الكاذبة، والظلم، والخطأ، والابتعاد عن الأذية (ابن بابويه، ج 3، ص 124 ـ 125؛ المجلسي، ج 73، ص 172 ـ 173: باب الدعاء عند دخول السوق حول الآداب الأخلاقية للمقايضة ← التجارة*).

وقد وضحت بعض الأحاديث أيضاً الأحكام الفقهية لسوق المسلمين، وموضوع معظم هذه الأحاديث، شراء البضائع كاللحوم والجلود. وبناء على ما جاء في القرآن، يوجد أسلوب خاص وآداب يجب أنْ تراعى في أثناء ذبح الحيوانات، وإلّا فإن لحمها حرام أكلُه، وجلودها نجسة (نعم في الفقهين الشافعي والحنفي فقط، ورد أن جلود الحيوانات النافقة تطهّرها الدباغة).

في النتيجة، يجب في حالات عدّة، للتصرف في لحوم الحيوانات وجلودها (البيع والشراء والأكل وارتداء الثياب المصنوعة من الجلود في أثناء الصلاة وغير ذلك) حصولُ العلم أو الظن الشرعيين المعتبرين بتذكيتها، وورد في تلك الأحاديث أنَّ بيع مثل تلك البضائع في سوق المسلمين يعدّ دليلاً على تذكيتها. وقد وُضّح المقصود بسوق المسلمين أنها السوق التي يكون فيها البائعون كلهم أو معظمهم من المسلمين، أو أنها السوق التي تقام في ديار المسلمين. وعُرّفت ديار المسلمين بأنها تلك التي يكون جميع أهلها أو معظمهم من المسلمين (← الكليني، ج 6، ص 237؛ ابن بابويه، ج 3، ص 211؛ الطوسي، ج 2، ص 368، 371، ج

9، ص 72؛ الحر العاملي، ج 2، ص 1071 ـ 1074؛ القاضي النعمان، ج 2، ص 177، رقم 640).

لقد صرّح أئمة الشيعة بأن لا حاجة حين شراء هذه الأشياء من السوق إلى السؤال أو التحقق، ويُستنتج من بعض العبارات كما ورد لدى النجفي (ج 36، ص 138) أنهم لم يستسيغوا البحث في هذا الأمر (كالقول: إنّ الخوارج ضيّقوا على أنفسهم بجهالتهم؛ أو: «أترغب عما كان أبو الحسن يفعله؟»).

على الرغم من أنّ فقهاء الإمامية يعدّون هذه الأحاديث من حيث السند في عداد الأحاديث الصحيحة والحسنة، وقد أفتوا جميعاً على أساسها، فإنَّهم لا يتفقون حول المعنى المقصود منها أو حول نسبة بعضها إلى بعضها الآخر من حيث الإطلاق والتقييد. لقد طُرحت المسائل المتعلقة بهذه الأحاديث في معظم المجاميع الفقهية في قسم الطهارة، والصلاة، والأطعمة والأشربة. وأهمّ هذه المسائل هي: هل تدور هذه الأحاديث حول الأسواق بالمطلق أم أنّها محصورة بسوق المسلمين فقط؟ وهل سوق المسلمين هي سوق ذات أكثرية مسلمة في أرض إسلامية، أم أنها سوق في أرض إسلامية، حتى وإن كان البائعون فيها من غير المسلمين، أم أنها سوق المسلمين في أيّ أرض وُجدت؟ ومن ثم هل توضّح الأحاديث الخصوصية المستقلة لسوق المسلمين، حتى وإن اشتملت على بائعين غير مسلمين؟ أم أنّ تعريف سوق المسلمين دليل على أنّ البائع مجهولَ الحال فيها مسلم؟ وهل جميع المسلمين في هذا الحكم متساوون، أم أن هذا الحكم لا يشمل أولئك الذين يعدّون ذبائح أهل الكتاب حلالاً والجلدَ يطهُرُ بعد دبغه؟ لقد قالوا ـ فضلاً عن ذلك ـ إنَّ هذه الأحاديث تُستخدم فقط لإثبات التذكية، ولا دور لها في موضوع الطهارة والمِلكية (البجنوردي، ج 4، ص 152 ـ 153).

لم يختلف الفقهاء في أنّ هذا الحكم مختصٌّ بسوق المسلمين فقط، وقد عدّوا الأحاديث التي ورد فيها ذكر لفظة السوق بالمطلق (بدون الإضافة إلى المسلمين) إنّما تقصد سوق المسلمين، انطلاقاً من قرائن عدة (مثلاً، وجود أحاديث أُخرى تتكلم على «سوق المسلمين») (النّراقي، ج 1، ص 61؛ النجفي، ج 8، ص 54؛ التبريزي الغروي، ج 1، ص 481؛ العاملي الغروي، ج 2، ص 139؛ الشهيد الثاني ← النجفي، ج 36، ص 139). ولتشخيص سوق المسلمين من غيرها، من الواجب العودة إلى العُرف. يقول بعض الفقهاء إنّ ما وضّحته هذه الأحاديث متعلق بالوضع الموجود (قضايا خارجية)، أي إنّ الأسواق في تلك الأيام كانت إسلامية، بحيث إن معظم البائعين فيها كانوا من المسلمين، وهي لا توضّح حكماً لعنوان «السوق» (قضايا حقيقية) (التبريزي الغروي، الصفحة نفسها). على أساس هذه النقطة نفسها كان توضيح النجفي أن جميع المسلمين متفقون حول هذا الرأي، حتى الذين يحلّلون شراء اللحم من أهل الكتاب (ج 36، ص 139).

من ناحية أُخرى معظم الفقهاء أو جُلّهم أكدوا على قيد «الديار الإسلامية» في المُراد من تعبير «سوق المسلمين»: ففي نظرهم أنَّ ذكر السوق جاء بسبب كثرة التقايض في هذا المركز (الحكيم، ج 5، ص 303)، والمعيار الأساس هو «الديار الإسلامية»؛ لهذا السبب نفسه صرّح بعض أنَّ هذا الحكم لا يشمل السوق التي أكثرية التجار فيها من المسلمين، لكنَّها في بلاد غير إسلامية (النّراقي، ج 2، ص 461؛ الحكيم، ج 5، ص 306؛ جوادي الآملي، الصفحة نفسها).

يُستنتج من كلام الفقهاء صراحة أو كتابة أن سوق المسلمين لها اعتبار شرعي إذا كان معظم البائعين فيها مسلمين، ولذا فإنّ البائع

(المجهول الحال) يُعدُّ مسلماً، وبما أن أعمال المسلم يجب أن تُحمل على محمل الصّحة (← أصالة الصّحة*)، لذلك لا حاجة حين شراء اللحم والجلود إلى السؤال حول تذكيتها أو عدم تذكيتها، النتيجة أن هذا الحكم يشمل الباعة المسلمين في السوق أيّاً كان مذهبهم، والباعة المجهولي الحال، ولا يشمل الباعة غير المسلمين الذين يتاجرون في سوق المسلمين. بتعبير آخر، إنّ سوق المسلمين دليل على وجود الدليل الشرعي (أمارةٌ على الأمارة) وليست معادلةً للأدلة الشرعية الأخرى (المجلسي، ج 77، ص 83؛ النجفي، ج 8، ص 56 ـ 58، ج 36، ص 139؛ البجنوردي، ج 4، ص 153؛ العاملي الغروي، ج 2، ص 139 ـ 140؛ التبريزي الغروي، ج 1، ص 481 ـ 482). لكن بعض (من بينهم البجنوردي، ج 4، ص 153 ـ 158) قالوا إنّ سوق المسلمين نفسها دليل مستقل على التذكية، حتى وإن كان البائع فيها غير مسلم، لأنَّ المسلمين يتجنَّبون اللحوم والجلود غير المذكّاة، والإقدام على بيع هذه السلع في أسواقهم يبعث على الظن بأنها مذكّاة. مع ذلك كله يوجد أحاديث (الطوسي، ج 1، ص 263؛ ابن إدريس، ج 3، ص 572؛ المجلسي، ج 77، ص 82؛ الحرّ العاملي، ج 2، ص 1071) تفرق من هذه الناحية حتى في سوق المسلمين بين المسلمين وغير المسلمين.

لإثبات هذا الحكم المتعلق بالسوق استند الفقهاء، فضلاً عن الأحاديث المذكورة، إلى سيرة المؤمنين والإجماع أيضاً؛ وعلى الرغم من عدّ دليل الإجماع ضعيفاً، فإن سيرة المؤمنين دليل متفقٌ على صحته: يشتري المسلمون والمؤمنون باستمرار من أسواق المدن الإسلامية اللحم وغيره من السلع، ولا يسألون مطلقاً إن كان البائع مسلماً أم غير مسلم؛ أو يتحققون إن كان اللحم مذكّى

أم غير مذكّى (البجنوردي، ج 4، ص 149؛ التبريزي الغروي، ج 1، ص 483).

نُقل حديث آخر أيضاً حول السوق عن النبي (ص)، وعن أمير المؤمنين علي (ع)، يتعلق كما يبدو بأماكن أُعدّت للأسواق المؤقتة (الكليني، ج 2، ص 662، ج 5، ص 155؛ المجلسي، ج 101، ص 256). بحسب هذا الحديث، لجميع المسلمين حقوق متساوية في استخدام الغرف المختلفة (البيوت) في هذا النوع من الأسواق، كحقوقهم بالنسبة إلى المساجد، وكل من يستقر في محل ما قبل الآخرين، له حتى الليل حق التقدم على غيره بالنسبة إلى هذا المكان. وقد وضع المجلسي هذا الحديث وهو موثّق من حيث السند في باب المشتركات* (ج 101، ص 253 ـ 256)، لكن في الكتب الفقهية (انظر من بينها ← المحقق الحلي، ج 3، ص 276 ـ 278؛ النجفي، ج 38، ص 76 ـ 94) لم تُبحث في حاشية هذا الموضوع النقطة الواردة في الحديث، أي الحكم المتعلق بالمساجد. في كل الأحوال، هذا الحديث يدلّ على رواج مثل هذه الأسواق التي كان حكمها الحقوقي قد وُضّح في تلك المرحلة. وقد روى الكليني في حاشية هذا الحديث نفسه، عن الإمام الصادق، أن عليّاً (ع) كان يفرض على مستخدمي الغرف في هذا النوع من الأسواق بدل إيجار. (حول تعريف المشتركات وآثارها الحقوقية ← المشتركات*).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم؛ ابن إدريس، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، قم 1410 ـ 1411 هـ؛ ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ط. حسن الموسوي الخَرسان، بيروت 1401 هـ؛ حسن البجنوردي، القواعد الفقهية، النجف 1969 ـ 1982 م، ط. أوفست قم 1402 هـ (طرح البجنوردي في هذا الكتاب بحثاً مستقلاً تحت عنوان «حجّية سوق المسلمين»)؛ علي تبريزي الغروي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، النجف 1378 هـ (هذا الكتاب تحرير دروس السيد أبي القاسم الخوئي)؛ عبد الله جواد الآملي، كتاب الصلاة، قم 1405 هـ 1985 م (هذا الكتاب تحرير دروس السيد محمد المحقق الداماد)؛ محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ط. عبد الرحيم الرباني الشيرازي، بيروت 1403 هـ 1983 م؛ محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، قم 1404 هـ 1984 م؛ محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، ط. حسن الموسوي الخَرسان، بيروت 1401 هـ 1981 م؛ جواد بن محمد العاملي الغروي، مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، قم [لا تا.]؛ نعمان بن محمد، القاضي النعمان، دعائم الإسلام وذكر

الحلال والحرام، ط. آصف بن علي الأصغر الفيضي، [القاهرة]
1963 ـ 1965 م؛ محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ط. علي
أكبر الغفاري، بيروت 1401 هـ 1982 م؛ محمد باقر بن محمد تقي
المجلسي، بحار الأنوار، بيروت 1403 هـ 1983 م؛ جعفر بن
حسن المحقق الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام،
ط. عبد الحسين محمد علي النجف 1389 هـ / 1969 م؛ محمد بن
الحسن بن باقر النجفي، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام،
بيروت 1981 م؛ أحمد بن محمد مهدي النّراقي، مستند الشيعة في
أحكام الشريعة، قم 1405 هـ (1985 م).

/حسن طارمي/

6

أسواق المدن قبل الإسلام
وفي العصور الإسلامية

ـ العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام:

لقد كان حرص العرب وميلهم الشديد في العصر الجاهلي إلى التجارة موضوعاً تداولته الألسنة. استرابون (حوالى 63 ق.م) وصفهم بأنهم شعب محترف للتجارة والدلالة، وقال فليني مهين (ج 6، ص 262): «كان أهل الجزيرة العربية يعملون في التجارة أو الرّعي أو الغزو». وقد جاء في التوراة وصف للثروات وللتجارة في دول العرب القديمة كتدْمُر وسبأ ومَعين (لامنس، ص 21؛ الأفغاني، ص 17؛ مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 2، ص 264)، والأهم من كل ذلك ما ورد في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من إشارات تحمل هذا المعنى نفسه. فبسبب هذه الخلّة القومية حذّر القرآن من التجارة التي تُلهي عن ذكر الله تحذيراً شديد اللهجة، لأن التجارة المربحة التي لا تبور هي الإيمان بالله،

والجهاد في سبيله بالأموال والأنفس، وتلاوة القرآن وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ﴿...ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ (البقرة: 16) ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ (الجمعة: 11)؛ (انظر: النساء: 29؛ النور: 37؛ الصف: 10؛ فاطر: 29). وأما في الأحاديث النبوية فقد ذُكرت السوق على أنها المكان المكروه في المدينة، الذي يسوده النّفاق والضلالة، ويمرح فيه الشيطان وأعوانه (مسلم بن الحجاج، ج 1، كتاب المساجد، ص 464، الرقم 288، ج 4، كتاب فضائل الصحابة، الرقم 100؛ ابن حنبل، ج 4، ص 81، ج 1، ص 457). هذه المعاني متعلقة حتماً بالطمع والغش والاستغلال والتفاخر والتكاثر وتكديس الأموال؛ وإلّا فإنّ الإسلام مدح الاقتصاد السليم، البنّاء والهادف، ورفض أي نوع من أنواع الانتهازية والاستغلال بدون العمل والسعي والجهد. وقد وضع الأحكام الضرورية لتحصين المجتمع من تراكم الثروة، وأوصى بعمل الخير كالوقف والهِبَة والصدقة والنذر والكفالة لتأمين العدالة الاقتصادية. كما إنّه رفض الكسب الحرام، وأباح تحصيل الأموال بالطرق المشروعة، شرط أن لا يكون ذلك سبباً لابتعاد الإنسان وغفلته عن ذكر الله ﷻ، وامتدح المجاهدين في سبيل الله بالأموال والأنفس.

لقد كان الرسول (ص) يعمل قبل البعثة في التجارة، وكذلك كان جده وأعمامه ووالده تجاراً، كما إنّ الخليفتين أبا بكر وعثمان (رض) كانا بزّازين، وعُمر (رض) قبل الإسلام اشتغل بالتجارة، واغتنى من ورائها، فقد كان دلّالاً يستأجر الإبل والحمير للناس وسيطاً يتقاضى أجراً مقابل ذلك. وحين تولّى علي (ع) الخلافة كان مطّلعاً على أمور التجارة وأحوالها وأهميتها، وقد أوصى عمّاله خيراً بالتجار

وذوي الصناعات، واعتبرهم مواد المنافع وأسباب المرافق لأنّهم يلبّون بأموالهم احتياجات الناس (الأفغاني، ص 29 ـ 31).

كانت الأسواق في العصر الجاهلي على نوعين: أسواق المدن (الأسواق الحضرية)، والأسواق الموسمية التي كانت تقام في وقت معين من السنة (عادة في أحد الأشهر الحرام في منطقة محايدة وبعيدة عن النزاعات القبلية)، وتُفضّ بعد مدة محددة. والمعلومات المتوافرة في النصوص التاريخية المتعلقة بالأسواق الموسمية تربو على تلك المتعلقة بالأسواق الثابتة في المدن.

توصّل بعض الباحثين العرب إلى استنتاجات تتعلّق بالأسواق من خلال الإشارات المتوافرة في النصوص، وبخاصة من خلال دراسة الألفاظ الباقية من ذلك العصر. ففي هذه الأسواق التي كانت تقام في المدن والقرى، والأماكن العامرة، كان فقراء الباعة يفرشون بضائعهم إما على الأرض أو فوق دكّة أو بساط. لكن كبار الباعة والتجار كانوا يحتلّون دكاكين ذات أبواب (الحوانيت/ المَبْيَعات)، تُقفل ليلاً، وكانت عملية البيع والشراء (البيع/ المبايعة)، تتم بأن يضرب أحد طرفي المعاملة بكفّه كفَّ الطرف الآخر. وكان الحِرفيون وغيرهم من الأصناف، كالتمّارين والنجارين والجزارين، يتجمعون حول بعضهم البعض، وكان لكل فريق منهم رزداق خاص أو سوق خاصة به تُسمى باسمه؛ مثلاً، كانت سوق الإبل والأبقار والحملان تسمّى «المِربَد». ونعثر في النصوص على أسماء لبعض الأسواق كسوق التمّارين وسوق البزّازين، وسوق النجارين وسوق الجزارين. وفي هذه الأسواق كان يُتاجر بجميع أنواع السلع. وكانت القبائل العربية تشتري مؤونتها السنوية من الطعام والعلف من أسواق المدن. وكانت البضائعُ تقسم إلى قسمين: المؤن، ومواد العطارة والسلع الأخرى.

وفي المدن والقرى كانت توجد أسواق محلية، كما هو الحال في مكة والمدينة، يتولّى كبار القوم الإشراف عليها لمراقبتها، ولجباية الحقوق والضرائب، ويكلّفون المراقبين (عمّال [ج. عامل] السوق) لمراقبة الأسواق. وقد قيل إن عمر (رض) اختار سائب بن يزيد وسليمان بن أبي خيثمة وعبد الله بن عُتبة بن مسعود، وكلّفهم مراقبة سوق المدينة، لمنع انتهاك القانون، ولجباية الضرائب. لذلك ليس من المستبعد أن يكون هذا النهج في يثرب (المدينة)، استمراراً لتقليد قديم (جواد علي، ج 7، ص 365 ـ 386).

في العصر الجاهلي، كان للعرب أسواق موسمية عدّة، في نقاط مختلفة من أنحاء الجزيرة العربية، تقام في أيام محددة من السنة، وكان سكان الجزيرة وسائر القبائل ينتقلون دورياً من سوق إلى أخرى، إذ يقومون بالشراء والبيع والمقايضة. ولقد كانوا منذ ذلك الزمن البعيد، يشاركون في الأسواق التي كانت تُقام في خارج الحجاز والجزيرة العربية، أي في العراق وبلاد الشام والحبشة. وبناء على قول اليعقوبي (1967، ج 1، ص 239)، كان العرب في الأسواق العشْرية في العصر الجاهلي آمنين على أرواحهم وأموالهم.

حتماً كان هذا الأمان المالي والروحي محصوراً بالأيام التي كانت تقام فيها السوق، فمن ضمن العادات التي كان العرب في العصر الجاهلي يحافظون عليها عدم انتهاك حُرمة السوق، أي عدم التعرّض لأرواح الناس ولأموالهم. وكان الناس يتولون الدفاع عنها بأن يختاروا من كل سوق مجموعة للقيام بهذا العمل.

بناء على قول اليعقوبي كان بين العرب جماعات أُخرى لم تكن تراعي حُرمة الأشهر الحُرم وحُرمة مكّة، وتحلّل الاعتداء على أرواح الناس وأموالهم، وتالياً لا تتوانى في أيام السوق عن الظلم والتعدّي، وكان هؤلاء يُلقبّون بـ «المُحِلّين» ومعظمهم من قبائل أسد

وطي وبني بكر وبني عامر، لذلك كان عددٌ من ذوي المروءة والصالحين، يتعاهدون على حماية المظلومين وصدّ المعتدين، ويتسلحون لحماية الأسواق من جَوْر المعتدين، وكان يُطلق على هؤلاء اسم «الذادَةِ المحرّمين»، وهم في معظمهم من بني عمرو وبني تميم وبني حنظلة وبني هُذيل وبني شيبان وبني كلب، وكان الناس حين يحضرون الأسواق يتخلّون عن أسلحتهم ويضعونها على الأرض (اليعقوبي، 1366ش [1987 م]، ج 1، ص 350 ـ 351؛ جواد علي، ج 7، ص 369 ـ 370). يرى بعض الباحثين الغربيين أن إقرار حُرمة الأشهر الأربعة، التي كانت توضع فيها الخصومات كلُّها جانباً، كان يهدف إلى تيسير التردّد إلى هذه الأسواق الموسمية، ولولا ذلك لشلَّ الصراع القبليُ والخصومات بين القبائل التجارة في الحجاز كليّاً (د. الإسلامية، حاشية السوق)، فقد كانت هذه الأسواق تتيح للأعراب بيع ما يفيض من منتوجاتهم، وشراء مؤونتهم. لذلك لم يكن ممنوعاً ورود التجار من غير العرب إليها. من ناحية أخرى كانت الاجتماعات التي تعقد في أثناء إقامة هذه الأسواق فرصة جيدة لنشر العقائد والأفكار وترويجها؛ فالنبي محمد (ص) كان يحضر هذه المواسم، ليدعو القبائل إلى الإسلام، وقد كانت أسواق العرب المشهورة حين ظهور الإسلام، وزمان إقامتها ومكانها على النحو الآتي: سوق «دُومة الجَندَل»، في واحة تحمل الاسم نفسه تقام في ربيع الأول؛ سوق «هَجَر» في البحرين في شهر ربيع الآخر؛ سوق «عُمان» في البحرين في جُمادى الأولى؛ سوق «المُشقَّر» في البحرين في جُمادى الآخِرة؛ سوق «صُحار» في عُمان في الأيام العشرة الأوائل من شهر رجب؛ سوق «الحُباشة» في أرض تِهامة في غرب الحجاز في شهر رجب؛ سوق «الشَّحر» على ساحل البحر بين عُمان وعدن، في شهر شعبان؛ سوق «عدن» في خليج عدن قرب باب المَنْدَب، في شهر رمضان؛ سوق «صنعاء» في

اليمين، في النصف الثاني من رمضان؛ سوق «عُكاظ»، أكبر الأسواق في العصر الجاهلي وأشهرها في الوادي الواقع بين نخلة والطائف، في شوّال أو ذي القعدة؛ سوق «حَضرَموت» في جنوب الحجاز في منتصف ذي القعدة؛ سوق «ذي المجاز» قرب عكاظ، في أول ذي الحجّة؛ سوق «المجنّة» قرب مكّة في موسم الحج تقريباً؛ سوق «الحِجْر» من يوم عاشوراء إلى آخر المحرّم؛ وبعض الأسواق الأُخرى كسوق «بدر»، وسوق بني القَيْنُقاع، وسوق «عثر»، وأسواق محلية أصغر، كانت تتردّد إليها القبائل والعشائر العربية لشراء مؤونتها (الهراوي، ص 14؛ جواد علي، ج 7، ص 371 وما بعدها). من بين الأسواق كانت أسواق ثلاث: هي عُكاظ والمجنّة وذو المجاز، تحظى بالأهمية القصوى من الناحية الاجتماعية. وكان لعكاظ المكانة الأولى لما حظيت به في الشعر العربي من شأن ومقام. وكان سادة العرب يتولون الإشراف على هذه الأسواق ورئاستها وتقاضي العشور من المتعاملين فيها، وكلّ سوق من هذه الأسواق كانت مشهورة بسلعة معيّنة، فسوق هجر كانت مشهورة بكثرة التمور، وسوق عدن بالأدوية والعطور، وسوق صنعاء باللؤلؤ والجلود المدبوغة والحديد والكُحل. وكانت المعاملات في بعض هذه الأسواق مثل سوقي الشّحر ومنى تتم برمي الجِمار، وفي بعضها الآخر كسوق دومة الجندل على شكل ميسر ببيع الحصاة (← جابري عربلو، ص 65). وقد قضى الإسلام على هذه العادات (جواد علي، ج 7، ص 371، 375، 377).

1 ـ **عُكاظ**: كانت سوق عكاظ في العصر الجاهلي أكبر أسواق العرب الموسمية وأشهرها على الإطلاق، تقام مرة واحدة في العام، واستمرت مائة وثلاثين سنة بعد الإسلام؛ لقد قيل إن هذه السوق كانت ظاهرة فريدة من نوعها، لما حظيت به من شأن وقيمة عالميَّتَيْن

كمركز اقتصادي ومعنوي في دنيا العرب (د. الإسلامية، حاشية السوق). كانت عُكاظ سوقاً واسعة مكتظة بالسلع والأمتعة للمتاجرة، كما كانت ملتقى أهل السياسة والأدب، وساحة تتجلّى فيها الخصوصيات العرقية والثقافية للشعوب وللقبائل العربية، وكان يتردد إليها الناس من مختلف القبائل وبخاصة قريش وهَوَازن وسُليم والأحابيش وعقيل والمصطلق (جواد علي، ج 7، ص 377)، وكان مكان انعقادها في البداية، كسائر الأسواق العربية الموسمية، معبداً جاهلياً فيه أنصاب وأوثان وبجواره حرمٌ، يقع في سهل واسع إلى الجنوب الشرقي من مكة بين النخلة والطائف، ويبعد ثلاثين يوماً من مكة ويوماً واحداً من الطائف.

كان هذا المكان مقصد عرب الشمال والجنوب للمتاجرة مع قبائل نجد، وكان منطلق القوافل إلى اليمن والشام والخليج الفارسي وبابل (د. الإسلامية، حاشية السوق). وقد تحوّل إلى سوق بعد خمس عشرة سنة من عام الفيل أي قبل ظهور الإسلام بأقل من ربع قرن (جواد علي، ج 7، ص 380؛ الأزرقي، ص 129 وما بعدها)، ظلّت سوق عكاظ لمدة قرن ونصف القرن أكبر أسواق العرب. وكانت تنعقد بحسب أحد الأقوال في شهر شوّال، وبحسب قول آخر في الأيام العشرين الأخيرة من شهر ذي القعدة. والتجارة في هذه السوق كانت حرة، بسيطة، دون أي أجر أو ضريبة للقيّمين والمشرفين عليها (جواد علي، ج 7، ص 379).

كان العرب في موسم الحج يهيّئون جميع وسائل الراحة للمسافرين ولأصحاب القوافل، لإغراء أهل المناطق البعيدة، والاستفادة من المتاجرة معهم، لأهمية مثل هذه الفرصة بالنسبة إلى مدينة تجارية كمكّة؛ ولأن القُرَشِيّين كانوا تجاراً محنكين وأقوياء عرفوا كيف يستغلونها لمصلحة مدينتهم وتالياً لمصلحتهم تجارياً

واقتصادياً. في هذه السوق كانت تُعرض جميع أنواع البضائع الناطقة والصامتة، كالغلال والجلود المدبوغة والأقمشة والإبل والمواشي والعبيد. وما كان يُستورد إلى هذه السوق من المناطق البعيدة لم يكن له مثيلٌ في أي سوق أُخرى، وقد قيل إن خديجة زوجة النبي (ص)، إشترت غلامها زيد بن حارثة من هذه السوق، وكانت الجلود العُكاظية، التي تُستورد من المناطق البعيدة، ذات شهرة كبيرة (جواد علي، ج 7، ص 379 ـ 380)، وكان الملوك يقايضونها بمختلِف أنواع البضائع. وقد كان رُسُل النُّعمان بن المُنذر يحملون إلى هذه السوق بعض السلع كالمسك والعطور، ويشترون بدلاً منها الجلود والحرير والأحذية والثياب (د. الفارسية، حاشية عُكاظ). في هذه السوق كان كبار التجار يُجرون الصفقات الكبيرة، إلّا أنّ الوضع فيها بدأ يتغيّر تدريجياً بعد الإسلام، وقد رُوي أن المسلمين الأوائل من العرب امتنعوا عن المتاجرة في موسم الحج، خوفاً من ارتكاب الآثام، فأصاب الركود أسواق عُكاظ والمِجنّة وذي المجاز، لكن بعد نزول الآيتين 195 و196 من سورة البقرة، وزوال شبهة حُرمة التجارة في موسم الحج، اكتفى المسلمون بالمتاجرة في داخل مكة، ما أدى إلى تدهور الأسواق الجاهلية. بعد ذلك تدهور وضع مكة المالي والاقتصادي، وفقدت ما كانت تحظى به من مكانة تجارية لأسباب عديدة، أهمها أن أيام السوق في موسم الحج كانت معدودة، والعرب في هذه المرحلة تعرّفوا إلى أسواق البلدان المفتوحة، وحظيت المدينة (يثرب) بمكانة تفوق مكانة مكة، بعد أن هاجر الرسول (ص) والصحابة إليها، وقد فضّلها الرسول على مكّة (ابن خلدون، ص 704 ـ 705)، ومن ثم استقر الخلفاء الراشدون وبيت مال المسلمين فيها، ومعظم زعماء قريش وسادة مكة غادروها إلى المدينة وإلى البلدان المفتوحة؛ كل هذه الأسباب وغيرها أدّت إلى تدهور وضع مكة المالي والاقتصادي (جواد علي، ج 7، ص

385). كذلك فقدت سوق عكاظ تدريجياً أهميتها وازدهارها ورَونقها، إلى أن أُهملت نهائياً، وتوقفت منذ العام 129 هـ، بعد أن ثار الخوارج والحرورية في مكة بزعامة أبي حمزة الخارجي (المتوفى في العام 130 هـ)، فخاف الناس على أنفسهم وعلى أموالهم من الغارات والفِتن (الأزرقي، ص 153).

لقد ظلّت عُكاظ طيلة قرن ونصف القرن أكبر سوق تجارية، وأهم ساحة سياسية وأدبية، يشارك فيها الخطباء ذائعو الصيت كقُسّ بن ساعدة الإيادي وأكْثَم بن صيفي، والشعراء المشهورون كالنابغة الذبياني وحسان بن ثابت والخنساء، يلقون فيها آخر أشعارهم وأجملها، وفيها عُلّقت المعلقات السبع المعروفة، نماذج الفصاحة والبلاغة؛ وفيها كانت القبائل العربية على لسان خطبائها وشعرائها تتفاخر وتتنافر وتتهاجى، وترثي قتلاها. وتشهد الروايات أن العرب كانوا يسعدون بذلك ويفرحون أكثر من فرحهم بما يربحونه من التجارة والبيع والشراء؛ ومن هذا المنطلق كانت مكانة الشعراء والخطباء في هذه السوق أرفع من مكانة التجار والأثرياء. وقد رُوي أن رسول الله (ص)، رأى في هذه السوق قُس بن ساعدة وهو يلقي خطبة له، في أثناء دعوته (ص) في عُكاظ والمِجنّة وذي المجاز إلى دين الله (البكري، ج 5، ص 259، وما بعدها؛ ابن كثير، ج 3، ص 141).

كانت الأوضاع على هذا النحو أيضاً في سائر أسواق العرب، من حيث التردد إليها، واجتماع الخطباء والشعراء قليلاً أو كثيراً فيها، لكنّ عكاظ نالت هذه الشهرة وتخلّد اسمها لقربها من مكّة، واجتماع الحجّاج فيها قبل الشروع بتأدية مناسك الحجّ، ولورود اسمها في أخبار الرسول وسيرته، ومكانتها في الديار التي كان أهلها يتكلمون بلسان الوحي، وارتباط اسمها أكثر من أي مكان آخر بالشعر وبالنثر العربيّين.

لم يعد العرب بحاجة إلى الأسواق الموسمية كما كان شأنهم في الجاهلية، منذ أن اختاروا السكن في بلاد الشام والعراق ومصر وإيران والولايات البيزنطية، أو في المدن التي اختطّوها هم: كالكوفة والبصرة وبغداد والقَيْروان؛ ومع اضمحلال آثار الحياة الجاهلية فقدت هذه الأسواق مكانتها وقيمتها وأهميتها تدريجياً، وتوقّفت نهائياً قبل نهاية القرن الثاني الهجري، وحلّت محلها أسواق المدن، التي اصطبغت - على الرغم من احتفاظها بالكثير من خصائص العصر السابق - بصبغة الحياة المدنية الجديدة ومتطلباتها. لقد عكست سوق المِرْبَد في البصرة - أولى الأسواق الإسلامية وأشهرها وأهمها تاريخياً - حياة العرب الجاهلية والتجلّيات الأولى للحضارة الإسلامية في الوقت نفسه (الأفغاني، ص 393 وما بعدها).

البصرة التي تحوّلت في العام السابع عشر من خلافة عمر بن الخطاب (رض) وبناء على رغبته إلى حاضرة من الحواضر الإسلامية المهمة في الجنوب الشرقي من العراق، على تخوم إيران، كانت في السابق المكان الذي تلتقي فيه الأعراق وتتمازج، كالإيرانيين واليونانيين والهنود، وأصبحت في النهاية مقرّ عظماء الشرق والغرب، والميناء العراقي الكبير، وبوابة بغداد، ومستودع البضائع التي ترد إليها من جميع أنحاء العالم، وقد تحولّت في العصر العباسي إلى سوق عالمية، وصارت مركزاً للعلماء والشعراء والأدباء والكتّاب والفقهاء والقرّاء.

2 - **المِرْبَدْ**: سوق البصرة الكبرى، ووارثة سوق عُكاظ (الأفغاني، ص 407)، كانت في الأصل مكاناً واسعاً في ضاحية البصرة الغربية، لجهة الصحراء، تباع فيها الإبل. وتحوّلت في العصر الأموي إلى سوق عمومية، ثم صارت بالتدريج معرِضاً، تقام فيه محافل الشعر والأدب وتُعرض السلع وتباع، وكانت كذلك منتدى

للقاءات الأعراب ومحاوراتهم، ومتنزّهاً لأهالي البصرة. ازدهرت سوق المِربَد وأحبّها الناس، وبنوا فيها البيوت الجميلة، وفي العصر العباسي صارت مكاناً للتسلية والفُرجة، إلى حدّ أن جعفر بن سليمان الهاشمي قال في عبارة مشهورة له، يصف فيها بيته: «إنّ العراق عين الدنيا، والبصرة عين العراق، والمِربَد عين البصرة، وبيتي عين المِربَد».

وفي مجال الأدب والشعر تفوّقت المِربَد على سوق عكاظ بعدد كبير من الشعراء والرجازين والمحققين والباحثين، وأهل الثقافة والأدب، وتميزت عنها أيضاً من الناحية العلمية لما قدّمته من خدمات للّغة العربية، فمنها استقى النحويون قواعد اللغة وصحّحوها، وفيها تباحث أهل الكلام على اختلاف مشاربهم وتناقشوا، وتعلموا بعضهم من بعض، ومن منبعها رشحت الكتب الأدبية الأصلية «كالأغاني» و«الأمالي» و«البيان والتبيين» و«الحيوان» و«الكامل»؛ في محافل هذه السوق التي كان يحضرها الشعوبيون والباحثون عن الحقيقة على السواء، ولدت الأفكار المتضادة والميول الفكرية المتعارضة في مواجهة بعضها البعض. والمِربَد ميدان حرب الجمل، أي ساحة أشد الحروب الداخلية عنفاً، والفتنة الكبرى التي شحذ فيها الناكثون سيوفهم وشهروا رماحهم في وجه علي (ع)، مرّت حياتها في ثلاث مراحل محددة ومتميزة: في عهد الخلفاء الراشدين الأربعة، كانت ساحة السياسة والحروب والفجائع، وكانت ـ أيضاً ـ ساحة المقايضة والمتاجرة، وكان فيها في تلك المرحلة محلّة باسم «الدبّاغين»، تجري فيها المتاجرة بالتمور والإبل والسلاح وغنائم الحرب.

في العصر الأموي اتسع نطاق الاختلاف إلى المِربَد، فالناس قد فرغوا من الجهاد والفتوحات، وزادت فرص النشاطات الأدبية والعلمية، وأضفى وجود الشعراء والرّجازين وبخاصة جَرير والأخطل

والفرزدق وبُعيث والراعي النميري، وأبي نجم العِجْلي ورؤبة وأبيه عجّاج، المزيد من الشهرة على سوق المِربَد. وقد وصلت الحركة العلمية ـ الأدبية في المِربَد إلى مرحلة النضج والكمال، وأصبح كبار النّحْويين ورواة الشعر والأدب والشعراء أبطال ساحة المِربَد. وكانت الناحية العلمية هي جديد هذا العصر، أي العمل الذي قام به أبو عمرو بن العلاء والأصمعي وأمثالهما، الذين كانوا يُحضِرون فصحاء الأعراب، ويصبرون على جلافتهم وخشونتهم، ويلتقطون الكلام من أفواههم ويدوّنونه في دفاترهم، ليبنوا على أساسه قواعد اللغة العربية ونَحْوها.

في العصر العباسي، ظلت المِربَد قائمة لكن لهدف آخر، فمع الاختلاط بالفرس خفّت حدة العصبية القبلية في هذا العصر، واتّخذ الناس لأنفسهم حياة اجتماعية جديدة، شديدة الشبه بالمجتمع الفارسي، وأعرض الخلفاء والأمراء عن المناكفات الشعرية الشبيهة بنقائض جرير والأخطل والفرزدق، وضيّق العلم والمعرفة الخناق على الأدب والشعر، وجرت على ألسنة المسلمين من غير العرب أخطاء نحْوية ولغوية عديدة، أثّرت في لغة العرب الصرحاء ووصمتها باللحن؛ وقد ظلت المِربَد في هذا العصر مهوى أفئدة الشعراء، يقصدونها لا للتهاجي وإنما لتعلّم ملكة الشعر من الأعراب والأخذ بأساليبهم، فبشّار وأبو نواس وغيرهما من الشعراء يمّموا شطر المِربَد، وكذلك فعل النحويون وعلماء اللغة، ليجمعوا ما يسمعونه من الأعراب ويدوّنوه، ليستعينوا به على تصحيح القواعد النحْوية. وحين اشتدَّ الخلاف بين المذهب البصري والمذهب الكوفي في علم النحو، كانت المِربَد أهم أرصدة البصرة، وقد جاء في سِيَر النحْويين أن عدداً كبيراً منهم قصدوا المِربَد للتزوّد، حيث كان الأدباء من الأعراب، يروون العبارات البليغة، والأشعار المحكمة والأمثال

والحِكم التي ورثوها عن السابقين.. لقد أخذ الجاحظ النحو عن الأخفش، والكلام عن النظّام (المتوفى حوالي العام 200 هـ) والفصاحة مشافهة من الأعراب في سوق المِربد. كانت المربد أيضاً كسوق عكاظ، المكان الذي تُلقى فيه المدائح والأهاجي وقصائد الرثاء والفخر، وما يُفرح الصديق ويُغضب العدوّ، والساحة التي تتنافس فيها الدعاوى السياسية والمذهبية والتي تنشُدُ العدالة، وقد حاولت بعض الأسواق كسوق «الكُناسة» التي أقامها الكوفيون أن تنافس سوق المربد، لكنها لم تُحرز قصب السّبق في هذا الميدان. لقد استمرّ مجدُ المربد على هذا النحو إلى أن دُمّرت هي والبصرة معاً في النهاية، واندثر العمران فيهما. كان بين المربد والبصرة كما يقول ياقوت الحموي مسافة تبلغ حوالي أربعة كيلومترات ونصف الكيلومتر، جعلت من المربد قرية وحيدة في وسط الصحراء (الأفغاني، ص 407 وما بعدها). من المؤسف جداً، أن المعلومات التي تعرّفنا بالجوانب الحقيقية الاقتصادية والتجارية والمعمارية لسوق المربد ضحلة جداً. لقد سُمّيت هذه السوق لتنوّع البضائع التي تُستورد إليها من جميع أقطار الأرض «خزانة العرب»، وتحوّلت إلى سوق عالمية كبيرة، بحيث إنه من الممكن كما يقول الجاحظ تصنيف كتاب عن سِلَعها وبضائعها (الأفغاني، المصدر نفسه).

ـ المرحلة الإسلامية في أقطار الشرق الإسلامي:

إنّ الأسواق الشرقية ـ الإسلامية التي تتميز بالخصائص التي ذكرناها من قبل، محصورة في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، ويمكن البحث عن صورتها التقليدية في منطقة واسعة، اصطُلح على تسميتها المنطقة العثمانية ـ الصّفوية الكبرى. ويعتقد فريقٌ من الباحثين أن للتجارة المزدهرة التي كانت قائمة في عصر

هاتين الدولتين العُظميَيْن بين الشرق الأوسط وأوروبا من ناحية، وبين آسيا المركزية وشرق آسيا من ناحية أُخرى، أهمية لا تُضاهى في تاريخ التجارة والحضارة البشرية ـ الاقتصادية. وإذا غضضنا الطرف عن الضرر الذي لحق بتطوّرها من جرّاء النزاعات السياسية ـ لمدة وجيزة ـ فقد ساعدت مساعدة فائقة على توطيد العلاقات الثقافية، واتساع إبداعات ذلك العصر، وبخاصة تقريب العديد من الخصوصيات الثقافية والفنية في هذا النطاق، ومن ثم تمازجها وتوحيدها. وهي في الواقع عامل من العوامل الرئيسة التي وحّدت البلدان الإسلامية. من هذا المنطلق يجب أن يتم البحث عن السبب الرئيس وراء التشابه بين أسواق الدولتين العثمانية والصفوية من حيث الخصائص المعمارية العامة، وأيضاً من حيث الفاعليات والنشاطات الاقتصادية. في حين أنّ الأنواع والأشكال المحلّية والمناطقية الخاصة من الأسواق، في بلدان شمال غربي أفريقيا (مرّاكش، الجزائر، تونس)، وأفغانستان وجنوب الحجاز، وما وراء النهر وجزء من خُراسان الكبرى، التي كانت تقع في الأطراف، بعيدة من المنطقة المركزية للعالم الإسلامي، حظيت بفرصة التطوّر والازدهار، على الرغم من الاختلاف الواضح والبارز في ما بينها، لكن يمكن أن نعدّها حالياً مشمولة بتعريف «السوق الإسلامية». أمّا المراكز والأحياء التجارية في الهند الإسلامية التي ما زالت تسمّى بـ «البازار»، على الرغم من تغلغل اللغة الإنجليزية إلّا أنّها لا تدخل ضمن هذا التعريف. لذلك يمكن دراسة الأسواق الإسلامية بحسب امتدادها الجغرافي من خلال قسمين رئيسين:

1 ـ المنطقة العثمانية ـ الصفوية.

2 ـ مناطق الأطراف.

1 ـ المنطقة العثمانيّة ـ الصفويّة:

كان للتجارة الخارجية في هذه المنطقة التي ظلت مستقرة حتى أواخر القرن العاشر الهجري، دورٌ في تقريب الخصوصيات الثقافية والحضارية وتلاحمها، حيث تظهر آثارها بوضوح في الخصائص المعمارية الأساس للأسواق وفي مأسستها؛ فعلى سبيل المثال يوجد شبه واضح وظاهر للعيان بين عِمارة رباط بْنِيَت في العام 733 هـ (1314 م)، في منتصف الطريق التي تصل تبريز بقزوين، وبين آخرى في حلب تعود إلى العصر نفسه (فيلبر، ص 193). يوجد فريق آخر من الباحثين المسلمين لا يرون أنَّ التقارب والوحدة ناتجان من العوامل الاقتصادية والمسيرة التجارية العظيمة فقط، وإنما السبب الأصلي في رأيهم هو المشتركات الإيمانية والعقدية، التي أثرت تأثيراً عميقاً ومباشراً في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ مثلاً، التصميم الموحّد تقريباً للمراكز التجارية والأسواق في المدن الإسلامية، وبخاصة تصميم المباني الرئيسة، جاء نتيجة هذا الاشتراك والاتحاد في العقيدة. حتى القرن العاشر على الرغم من الاختلاف السياسي بين البلدان الإسلامية، كانت العلاقات بين البلدان الإسلامية، تفرض أن يكون التبادل الثقافي والتجاري الدائم بينها أمراً ممكناً. من العوامل المؤثرة في هذه الوحدة الثقافية التعاليم الدينية الإسلامية، التي كانت تخيّم على العلاقات الاجتماعية والآداب الدينية للمسلمين، والتي أدّت إلى تمتين العلاقات الاقتصادية، ونموّها وازدهارها بين البلدان الإسلامية وبخاصة المتجاورة منها، مقابل البلدان الأوروبية (شرابي، ص 34 ـ 35).

في كل الأحوال كانت أسواق حلب وأصفهان أجمل الأسواق وأفخمها في ذلك العصر، أما أسواق مدينة بورصة التركية، فعلى الرغم من أن بناءها غير متزامن تاريخياً، وقد تعرّضت لتغييرات

عديدة، حين أعيد تعميرها بعد الحريق الكبير الذي حدث في العام 958 هـ، لا تزال حتى الآن مؤثرة في المُشاهد. وأسواق دمشق وقُم وكاشان ثم يزد وكرمان، عُرفت كجزء من أسواق الدرجة الأولى بنوعية عِمارتها المتميزة. من الممكن هنا ذكر سوق مدينة القدس أيضاً، الفريدة من نوعها كالمدينة نفسها. إن أسواق تبريز وطهران وأراك ومعظم أبنيتها لا يعود تاريخ بنائها إلى أبعد من منتصف القرن الثالث عشر، وتتمتع أبنيتها بكثير من الإحكام ووحدة النمط. ويتبيّن من دراسة الشواهد المذكورة أنه منذ حوالي مئة عام ونيّف على الأقل، كان يوجد تصوّر واضح لتصميم البناء وهندسته المعمارية، يُحتمل أن يكون مستلهماً من عمارة العصر الصفوي التي كان معمولاً بها في حينه. هذا الموضوع يصدُق حتى على سوق كرمانشاه الصغيرة وسوق شيراز الأقدم نسبياً، وسوق بغداد الأقل قيمة من الناحية المعمارية. إنّ الأجزاء الخارجية لمعظم هذه الأسواق هي في حالة انهيار، وعلى سبيل المثال، سوق قزوين القديمة إذ يتزايد بسرعة الخراب والانهيار فيها، أما أسواق طرابلس (لبنان)، وبابُل (إيران)، ومعرّة النعمان (سوريا)، والقيسارية (تركيا)، والموصل وكركوك وكوينسنجق (العراق)، وأدرنة وتوقات (في تركيا)، فهي أيضاً على الرغم من صغرها تتمتع بجمال خاص ومميّز (فيرت، ص 22).

في مدينة أورفة (الرها) التركيّة ـ أول محطة كبرى على طريق عام حلب باتجاه الشرق ـ يوجد سوق قديمة جميلة جداً، تشبه في كثير من التفاصيل والنقوش المعمارية سوق حلب، وكأنها نُسختها الثانية. كذلك يمكن في منازل «ديار بكر» معرفة النفوذ المباشر للعمارة الحلبية. كما إنّ بناء السوقين الصغيرتين في مدينتي «خوي» و«أورمية» فيه كثير من الشبه بسوق تبريز.

من الطبيعي أيضاً أن نجد في أسواق هاتين الحوزتين الثقافيتين الكبيرتين (العثمانية والصفوية) فروقات يظهر بعضها في الجوانب المادية والبنيوية للسوق، أي في المواد المستخدمة في البناء، ونوعية الزخرفة، والمؤثرات المعمارية الدينية، وبعضها الآخر في كيفية استخدام السرايات المسقوفة. ففي الأسواق العثمانية تحتوي كل سوق بَدَستان (خاناً) واحداً، في حين أنَّ كل سوق في المنطقة الصفوية تحتوي على تيمتشات عدة (خانات صغيرة). هذه الفروقات التي لا أهمية لها إلّا بنظر المؤرخين وعلماء الآثار، لا يمكن أن تثير الشبهات حول الوحدة العجيبة الموجودة في الخصائص الأساس لتصاميم الأسواق وعِمارتها (فيرت، ص 22).

ـ **القاهرة وإسطنبول**: لا تدخل أسواق إسطنبول والقاهرة، المدينتين الكبريَيْن في الدولة العثمانية، ضمن المخطط الذي رسمناه للسوق، ففي إسطنبول المحلة المسقوفة «دردار» المحيطة بالبدستانين، والتي يطلق عليها اسم «كابالى جارشي» (مبنية من الحجر في العام 1113 هـ ← الشكل 49)، فيها محلة لبيع المفرق باسم السوق المصرية 1071 هـ [1652 م]، وهي نموذج جيد عن الأسواق ذات الرزاديق، لكن سائر الأجزاء الواقعة بين «كابالى جارشي» والسوق المصرية، على الرغم من وجود أبنية لتجارة الجملة وبيع المفرق فيها، من الصعب أن يُطلق عليها اسم «البازار». فمواد البناء المستخدمة فيها سيئة وغير متجانسة، وبيوتها القديمة (والده خان، كيليت خان، زُنبللو خان، كُركجي لر خان، بويوك يني خان، جوقور خان، جيني لي خان)، التي تقع في مجموعة عظيمة، قد تحوّلت كلُّها اليوم إلى مصانع للنسيج؛ وتحتل تجارة الجملة في هذه المحلة اليوم المكاتب والمخازن والحُجرات ذات الأسلوب

المعماري الجديد، والتي تتضمَّن هي نفسها الخان أي المقرّ التقليدي لهذا النوع من التجارة. عددٌ كبير من الخانات القديمة قد تهدّم كليّاً، أو أنّ أشكاله قد تغيّرت. ومعابر المحلة الكبرى الواقعة بين البدستان في الجنوب والسوق المصرية في الشمال، على الرغم من أنّها تزدحم بتجارة المفرق، لم يعد لها المعنى الاصطلاحي نفسه لرزاديق السوق. فقد بُنيت في هذه المعابر من الناحيتين صفوفٌ من البيوت المتنوعة متعددة الطبقات، لا يتناسب شكلُها المعماري والنمط المعماري للمحلة. وقد أضحت اليوم معظم المتاجر والحجرات الأرضية الموازية للشارع ذات واجهات زجاجية، نُصبت فوقها خِيَم لحفظ البضائع من نور الشمس. وعلى طول هذا المعبر، أينما اتّسعت الطريق، تحلّق حولها باعة المفرّق (مانتران، ص 462)؛ من الصعوبة بمكان إدراج سوق إسطنبول في عداد الأسواق الأُخرى، بسبب تركيبتها المعقدة الخاصة التي لم تتوضَّح أسبابها حتى الآن، وكذلك بسبب الاستخدام التدريجي لمواد البناء الشرقية الجديدة.

سوق القاهرة أيضاً، لبساطة أبنيتها، والمواد القديمة المستخدمة في البناء، لا يمكن عدّها جزءاً من السوق التقليدية، لأن ذلك التجمّع يفتقد معظم معايير السوق. فمحلات التجارة، والأزقّة، وحتى محور القصبة الرئيس بين باب زويلة وباب الفتوح، ليست منظمة في صفوف متناسقة، وإنما يشاهد فيها على الجانبين مساجد عدّة، ومنازل متعددة الطبقات، وأرض بور ووكالات عدّة (خانات/سرايات) ومقبرة، ومصانع ومعابر مقفلة بُنيت بمجملها بمواد بناء غير متجانسة. وفوق هذه المعابر لا وجود لسقف أو غطاء، وتكثر فيها الوحدات السكنية. هذه التغييرات لم تنجم عن نفوذ العناصر والمؤثرات الغربية أيضاً، لذا من الصعوبة بمكان أن يُطلق اسم رزاديق السوق على هذه الأحياء التجارية ذات الدكاكين، والتي تضم

وحدات سكنية مشابهة لتلك الموجودة في أوروبا والهند (فيرت، 1975، ص 24 ـ 25).

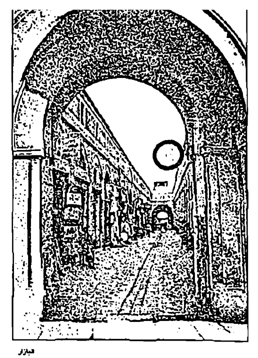
2 ـ مناطق الأطراف في العالم الإسلامي:

ـ مراكش: تشبه أسواق مراكش أسواق المدن الإسلامية الأخرى، من حيث تجمّعها في مركز المدينة، ووحدتها المعمارية، وعدم وجود البيوت السكنية في الأجزاء الرئيسة والرزاديق المركزية، وتجاوُر أماكن بيع المفرّق وبيع الجملة والمشاغل الحرفية، لكن يوجد خصوصيات عدة تميّزها من سائر الأسواق: ففي مدن مراكش الكبرى كفاس ومكناس ومرّاكش والرباط، تفتقر الأسواق إلى أسقف دائمة، وتستخدم أحياناً الحُصُر ستاراً لتفادي أشعّة الشمس؛ وعِمارة هذه الأسواق أكثر بساطة وأقل كلفة من شبيهاتها في الشرق الأوسط، والقيساريّات المجمّعة في الجزء المركزي من السوق هي إحدى الخصوصيات الأخرى لهذه الأسواق. في مدينة فاس نوعٌ من الأسواق على شكل رزاديق متوازية، غير مسقوفة في الأصل، لها باب وزقاق مسدود، سُقفت بعض أجزائه (فيرت، ص 230، ← الشكل 38). تتميز الخانات (الفنادق) في مرّاكش عن خانات المناطق العثمانية والصفوية من الناحية المعمارية، وهي على عكسها مرتفعة البناء، ومعظمها مؤلف من باحة مركزية صغيرة، تكتنفها أبنية ذات طبقات ثلاث من خشب الأرز. تقع هذه الفنادق على شكل دائرة في طرف السوق، أو في صف واحد في الشارع الرئيس يمتد من بوابة المدينة إلى طرف السوق؛ وآخر خصائص أسواق مراكش الأبنية المرتفعة الفخمة مع باحة رئيسة، يمكن تسميتها قصور تجارة الجملة. هذه القصور على عكس الخانات تملكها إحدى الشركات وبخاصة في مدينة فاس حيث تحتل حيّاً في طرف السوق.

ـ تونس: الميزات التي ذكرناها لأسواق مراكش قلّما وُجدت في أسواق تونس، لكن قرون عدّة من سيطرة الدولة العثمانية، ونفوذ المراكز الثقافية الشرق ـ أوسطية، أكسبت أسواق تونس شبهاً بارزاً بالأسواق المركزية للعصر العثماني ـ الصفوي. فالفنادق والوكالات تشبه من حيث أبعاد البناء والبنية المعمارية الخانات التركية والسورية.

في تونس جميع المعابر الرئيسة والرزاديق المركزية في الأسواق مسقوفة بالقِباب الحجرية. وعِمارة هذه الأجزاء موحّدة النسق والطراز كالأسواق الإيرانية والسورية. أجمل نماذج هذه المجموعات هي سوق الباي (الشكل 57)، وسوق الشاشيّة، والجزء المسقوف غرب حي جامع الزيتونة. حصلنا على معلومات عن أسواق تونسية عدّة لا تزال قائمة وناشطة منذ القرن السابع الهجري. مثلاً، يرى «بوانسو» أنه من المحتمل أن يكون «سوق العطارين» الحالي هو نفسه سوق القماش الذي بُني في النصف الأول من القرن السابع، وأسقفه وحدها تعود إلى العصر العثماني (بوانسو، ص 48، 53؛ فيرت، 1975 م، ص 31). ومن المؤكد أنّ تاريخ وجود الأجزاء المسقوفة بالقباب، من أسواق القيروان وسفاقس وسوسة، لا يعود إلى أبعد من القرن الحادي عشر، ومن هنا يتبيّن أن الرغبة في تسقيف الأسواق اقتضتها الضرورة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر؛ فقد سعت تونس في هذا العصر، في أكثر من مجال إلى تقليد الصورة الأكثر فخامة لمدينتيْ إسطنبول ودمشق. كان هنالك بحسب ما ورد في كتب المؤلفين التونسيين قيسارية في القَيْروان، وربما أيضاً في سفاقس وسوسة؛ لكن في الوقت الحاضر لا وجود لبناء بهذا الاسم، ويلاحظ بوضوح أن الأجزاء المركزية من أسواق القَيْروان وسوسة وسفاقس وحومة السوق، كان فيها رزاديق موحدة النمط، لكلٍّ منها باب وزقاق مقفل كقيساريات مرّاكش، اعتُمِدَ فيها

الأسلوب المعماري العثماني، ويغلب في هذه المجموعات بيع المنسوجات على سائر السلع.



مبزر

الشكل 57، سوق الباي

ـ أفغانستان: أسواق أفغانستان يشملها تعريف السوق الشرقية بصورة مباشرة، لأنها شديدة الشبه بالأحياء التجارية الهندية. ليس في متناولنا معلومات موثّقة عن الأسواق التقليدية الأفغانية من بداية القرن الرابع عشر، ففي خلال الحربين الأولى والثانية بين أفغانستان وبريطانيا (1254 هـ / 1839 م و1295 هـ / 1878 م)، تهدّمت أسواق كابول وقندهار كلياً، وليس في وسعنا اليوم سوى وضع تصوّر عام لحالتها السابقة. النموذج الأقرب من بينها كلها إلى السوق الأفغانية التقليدية القديمة هو سوق هراة، التي لم يطرأ تغيير يذكر على بنيتها الأساس، مقارنة بالشروح الواردة في الخرائط البريطانية العائدة إلى السنوات 1840 و1842 م/ 1256 و1258 هـ.

أسواق هراة وقندهار ذات المحورين المتقاطعين عمودياً، تقسم المدينة القديمة إلى أربعة أجزاء ينتهي كل منها بإحدى بوابات المدينة الأربع. نقطة تقاطع هذين المحورين في وسط المدينة هي مركز السوق وعلى طرفيه صف من دكاكين بيع المفرّق والمشاغل الحرفية، مبعثرة ومتباعدة كما هو الحال في مدن الهند. هاتان السوقان

الخطيتان غير مسقوفتين مطلقاً، لكن بحسب الأوصاف المتوافرة لدينا لأسواق أفغانستان في النصف الأول من القرن الرابع عشر، كانت بعض أقسامها مسقوفة. جاء في شرح الخرائط في المتحف البريطاني (قسم الخرائط 2/ 51995) أنّ شوارع المدينة الأربعة الرئيسة التي تحتلها المتاجر فقط، قريبة الشبه بالسوق الرباعية ذات القناطر. ولا يزيد عرض الشوارع الرئيسة على ثلاثة أمتار ونصف المتر. في العام 1256 هـ / 1840 م، كانت رباعيات سوق هراة وقندهار مسقوفة بالقباب العظيمة. بالقرب من سوق هراة وعلى طرفي الشارع خانات هي مقارّ تجارة الجملة، وبضعة تيمتشات (خانات صغيرة) مسقوفة بأخشاب مقوّسة على شكل المهد. والدكاكين والحجرات تحتل الطبقة الأولى على طرفي رزاديق السوق؛ على الرغم من وجود هذه الخصائص، فإنّ أهمّ المعايير التي ينطبق على أساسها نموذج السوق الشرقية الإسلامية على أسواق أفغانستان هي عبارة عن: خلوّ الرزاديق من الوحدات السكنية؛ دكاكين بيع المفرق تمتد على طول الشوارع الرئسة؛ تتمركز تجارة الجملة خلف الشوارع الرئيسة ما يسهّل التواصل المكاني والعملي؛ بناء معظم الخانات يشبه بناء الخانات الإيرانية، أو على الأقل تجميع قسم من مباني السوق في مجموعات كبيرة موحدة الشكل والطراز. وسوق كابول لا تزال، على الرغم من استخدام مواد جديدة وعصرية في البناء، سوقاً شرقية حقيقية (فيرت، 1975، ص 16 ـ 32). تمتد أسواق كابول أفقياً على شكل رزاديق بيع المفرّق، وتتصل اتصالاً وثيقاً بالسرايات التي هي مقارّ تجارة الجملة. سوق طاشقرغان (← ب. سان ليور، الكتاب بكامله)، التي هي سوق مركزية لبيع المفرق والمصنوعات اليدوية، بخاناتها الحقيرة ورزاديقها الرئيسة، شديدة الشبه من حيث الهيكل العام بالنوع الصفوي ـ العثماني.

تركمانيا، أزبكستان، طاجيكيا: في القرن الثالث عشر الهجري، لحقت بالأحياء المحيطة بالمدن القديمة في هذه المناطق تغييرات جذرية، ولم يبق حالياً من سوق طشقند القديمة - قبل العهد القيصري - أ أثر. الوضع في سمرقند أيضاً هو تقريباً على هذا النحو. لكن في بُخارى يمكن وضع تصوّر ومخطَّط عام لإعادة تعمير هذه الأسواق، بالاستفادة من المصادر المعاصرة، ومواد البناء الباقية. وفي النتيجة يمكن القول: لا ريب في أنّ مراكز التجارة القديمة التقليدية في أسواق سمرقند، وبخارى، وخيوه، ومرو، وربما أيضاً خوقند، وفرغانة، ومرغلان، كانت إلى حدّ ما مطابقة لتعريفنا المذكور سابقاً.

يرى شاردن أنَّ مدينتيْ إيروان (عاصمة جمهورية أرمينيا) وتفليس (عاصمة جمهورية جورجيا)، كانت فيهما مراكز تجارية تشبه البازار (شاردن، ج 2، ص 212، 286).

جاء في معظم كتب الرحلات أنَّ هذه الأسواق كانت من حيث بنيتها المعمارية أفقر من الأسواق المعاصرة لها في إيران. في كلامه عن بخارى يقول «فامبرى» على سبيل المثال (ص 229): «لا وجود هنا لأسواق مماثلة لأسواق المدن الإيرانية الكبرى، سوى بضعة أسواق ذات قباب حجرية. أسقف الأسواق الكبرى من الخشب أو السُّعاديات (carex)، المفروشة فوق ألواح خشبية طويلة. فضلاً عن ذلك، هنالك ما يقارب ثلاثين رباطاً صغيراً، تُستخدم مخازن أو مساكن للأجانب».

أحد خبراء آسيا المركزية يؤكد أنَّ سوق بخارى تقع في مركز المدينة قرب المسجد الجامع، ويوجد انسجام وتقارب بين الرزاديق والخانات، التي لا يزال قسم ضئيلٌ منها اليوم على حاله، ويشير كذلك إلى وجود تيمتشات (خانات صغيرة)، أسقفها ذات قباب، في

الحي المركزي من السوق. ويرى أن السقف ذا القبة هو إحدى ميزات أسواق هذه المنطقة التاريخية. ما لا ريب فيه أن هنالك تقارباً بين هذه الأسقف والقباب الجميلة اللافتة، التي نشاهدها في رباعيات أسواق إيران وأفغانستان. من هذا النوع بشكل خاص هنالك مبنيان في أصفهان يشبهان أسواق بخارى ذات القِباب (أخبار غيزة، نقلاً عن فيرت، 1975 م، ص 37).

ـ **جنوب الحجاز**: من الصعوبة بمكان، مقارنة أسواق هذه المنطقة بالأسواق المركزية في المدن الرئيسة في الشرق الأوسط وشمال غربي أفريقيا، كما إنّ الشبه بينهما ضحل. مدن جنوب الحجاز هي مراكز صغيرة، ليس فيها حالياً تجارة جملة وتجارة خارجية، على عكس ما كانت عليه حالها من ازدهار تجاري في العصور القديمة. حتى الحِرف والصناعات اليدوية فيها لا تتجاوز حدود الاكتفاء الذاتي المتخلّف. مع ذلك فإن جنوب الحجاز يلبّي توقعاتنا بالنسبة إلى تعريف السوق. فعلى سبيل المثال، مركز مدينة صنعاء هو نفسه سوق شرقية حقيقية، تشكّل نواته سوقاً «أفقية» لبيع المفرّق. على جانبي الرزاديق المتقاطعة شطرنجية الشكل تقع صفوف الدكاكين، المبنية من الحجارة، وهي جديدة نسبياً، وأسقف الدكاكين عادة متقدمة على هيكلها؛ السوق لا باب لها أو معبر، وجدرانها ملبّسة فقط بخيم لتجنّب الشمس، ولا وجود للمساكن فيها. وأصناف بيع المفرّق، وأصناف الحرف قليلة الأهمية، منفصلة عن بعضها بحسب الفرع الذي تنتمي إليه. في طرف السوق خانان على الطراز العثماني؛ يسمّيان «خان الجمرك»، ويتبيّن من اسمهما أنَّ كلّاً واحد منهما كان محطة ومكاناً لتفريغ وشحن البضائع والسلع المستوردة. في هذه الخانات نفسها ينشط قسم من تجارة الجملة المحدودة وضعيفة التنظيم، وقسم آخر في المتاجر والمخازن الواقعة في

الطبقات الأرضية للمنازل السكنية متعدّدة الطبقات في أطراف السوق. نموذج على ذلك، مركز التجارة الرئيسة في الحُدَيدة أهم موانىء الاستيراد في اليمن، هو محل قديم مقرّه في الطبقة السفلى من أحد المنازل السكنية، وهو على شكل قاعة ومخزن؛ النشاط التجاري في هذا المحلّ يفوق النشاط في صنعاء بدرجات (فيرت، ص 37 ـ 38).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم؛ ابن حنبل، المسند، القاهرة 1313 هـ / 1895 م؛ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ترجمة محمد بروين گنابادي، طهران 1366ش [1987م]؛ ابن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، القاهرة 1351 هـ / 1932 م؛ محمد بن عبد الله الأزرقي، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، ط. رشدي صالح ملحس، ترجمة وتعليق محمود مهدوي الدامغاني، طهران 1368ش [1989 م]؛ سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دمشق 1379 هـ / 1960 م؛ عبد الله بن عبد العزيز البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، بيروت [لا تا.]؛ محسن جابري عربلو، فرهنگ اصطلاحات فقه اسلامى [معجم المصطلحات الفقهية الإسلامية]، طهران 1362ش [1983 م]؛ جان شاردن، رحلة شاردن، ترجمة محمد عباسي، طهران 1336ش [1957 م]؛ جواد علي، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت 1976 - 1978 م؛ مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1371 هـ / 1952 م؛ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم. ط. محمد فؤاد عبد الباقي، إسطنبول 1401 هـ / 1981 م؛ آرمين فامبري، سياحت درويشى

دروغین در خانات آسیای میانه [السیاحة الدرويشية الكاذبة في خانات آسيا الوسطى]، ترجمه بالفارسية فتح علي خواجه نوريان، طهران 1365ش [1986 م]؛ دونالد نيوتن فيلبر، معماری اسلامی ایران در دورهء ايلخانان [العمارة الإسلامية الإيرانية في العصر الإيلخاني]، ترجمة عبد الله فريار، طهران 1346ش [1967 م]؛ عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة العامة في صدر الإسلام، القاهرة 1986 م؛ أحمد بن إسحق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ترجمة محمد إبراهيم آيتي، طهران 1366ش [1987 م]؛ كتاب البلدان، ليدن 1967م.

H. Bahn, «Wachstumsabläufe in einer orientalischen Stadt, am Beispiel von Kabul/ Afghanistan», in Erdkunde 26 (1972); Pierre Centlivres, Un bazar d'Asie Centrale: Forme et Organisation du bazar de Tāshgurghān (Afghanistan), Wiesbaden 1972; E.I, s.v. «al-Sūk» (by H. Kindermann); H. Lammens, Le Berceau de l'Islam, Rome 1914; Maurice Lombard, L'Islam dans sa première grandeur, VIII^{e}-XI^{e} siècle, Paris 1971; R. Mantran, Istanbul dans la seconde moitié du 17^{e} siècle, Paris 1962 Pline l'Ancien, Histoire naturelle, Paris 1950 -1952; L. Poinssot, «Quelques édifices du Moyen Âge et des Temps Modernes» in Tunisie. Atlas historique, géographique, économique et touristique, Paris 1936; Mohamed Scharabi, Der Bazar, Tübingen 1985; E. Wirth, «Zum Problem des Bazars (Sūq, Çarşi)», in Der Islam, LI (1974), LII (1975).

/إيرج بروشاني/

7

دور سوق المدينة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية

- لمحة تاريخية:

أسواق المدن الرئيسة القديمة في اليونان وبيزنطية، التي كانت تحتل عادة قلب المدينة، كانت في الوقت نفسه مركز النشاطات الاقتصادية، ومكان عقد الاجتماعات السياسية والدينية، ومركز القضاء والإدارة (اللاروس الكبير، حاشية «فوروم» و«آغوار»). كذلك كانت الأسواق العربية في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام ذات أبعاد اجتماعية وثقافية ودينية مهمة، أما النشاطات المذكورة فكانت في المدن الإسلامية ذات أبعاد أكثر شمولية:

كانت السوق، اجتماعياً - وثقافياً، المركز الأساس لبثّ الأخبار ونشرها داخل المدينة. فالمعلومات والأخبار التي تأتي من المراكز الدينية (كالمسجد الجامع)، والتعليمية (المدارس الدينية)، والإدارية (دار الحكومة والدواوين)، والاقتصادية (الرزاديق والسرايات والخانات والحجرات)، وغير ذلك من مراكز المدينة والأرياف،

كانت تصل أولاً إلى السوق الرئيسة، ومنها تنطلق وتنتشر في جميع أنحاء المدينة. كان المنادون أيضاً يعلنون الأخبار المهمة والحكومية على الناس في الأسواق (وقائع الاتفاقية، ص 381؛ البيهقي، ص 730). ومن العادات التي كانت سائدة ويُعمل بها باستمرار، وتضفي على السوق رونقاً وبهجة، عادةُ تزيين الأسواق بالأضواء، وفتحها وإجراء الألعاب والعروض، وذلك بالمناسبات السعيدة والأعياد الدينية والوطنية، ومراسم استقبال الضيوف الأجانب وكبار المشايخ والعلماء. حين قدم السفير البيزنطي إلى بغداد لمقابلة الخليفة المقتدر، زُيّنت الأسواق الواقعة على خط سيره، وتجمّع الناس من مختلف المناطق لمشاهدة هذه المراسم، وأدّى ذلك إلى ارتفاع قيمة إيجار المتاجر في تلك الأسواق (الصابي، ج 8، ص 10). في العام 392 هـ في أثناء دخول النجمي قائد جيوش بهاء الدولة البويهي بغداد، عُلّقت الأضواء وزيّنت القباب، وعُرضت الثياب والبسط الفاخرة (الصابي، نقلاً عن الشيخلي، ص 127).

في مصر، في العام 439 هـ، ولد للسلطان صبي، فأمر بإقامة الأفراح للناس، وبتزيين المدينة والأسواق (ناصر خسرو، ص 68)؛ وفي كل عام، في الثامن عشر من ذي الحجّة بمناسبة عيد غدير خُمّ، كانت الأسواق تضاء، وتفتح أبوابها ليل نهار، (ابن الأثير، ج 8، ص 549 ـ 550). ويذكر ابن بطّوطة (ج 1، ص 71) أنّه شهد في أثناء رحلته إلى مصر إقامة احتفال بمناسبة شفاء الملك الناصر، إذ زُيّنت الأسواق بمختلف أنواع الزينة، والأقمشة الحريرية. في أوائل القرن الثالث عشر، بمناسبة ختان سوران ابن الحاكم، (جعفر خان)، أُضيئت جميع أسواق شيراز، وبخاصة السوق الكبرى بالمصابيح من أدناها إلى أقصاها، طيلة أسبوع كامل، وأُنفقت أموال طائلة. فقد تدلّت المصابيح ملوّنة الزجاج من الأسقف، وعلى جانبي السوق زيّن التجار متاجرهم بشكل فائق الجمال بالأوراق فضية

اللون، والستائر باهظة الأثمان، كما زيّنت جدران السوق على الجانبين بالبسط والسجاد والمرايا، واللوحات الفنية المتعددة المرسومة بالأسلوب الإيراني، وانشغل المغنون ليل نهار بالغناء والرقص والدبكة (فرانكلين، ص 38). في شيراز كانوا يستضيفون الهيئات الرسمية والضيوف المعتبرين في الرزداق الجميل في سوق الوكيل، الذي كانوا يزيّنونه بالأضواء، ويأتي كبار رجال الدولة للترحيب بهم ومقابلتهم، وكانوا يولمون لهم هنالك (فيرت، ص 10). وكان عيد النيروز مناسبة من المناسبات التي تضفي الرونق سنوياً على الأسواق؛ وإلى ما قبل القرن الخامس الهجري بقليل ظلت تقام سنوياً لمدة شهر أو شهرين بمناسبة النيروز، سوق بمحاذاة بوابة جور، يُطلق عليها اسم «بازار جورين»، يشارك فيها الناس صغاراً وكباراً، يفرحون ويلعبون، وقد قيل إن عَضُد الدولة الديلمي، كان في مطلع شبابه شاهداً على إقامة هذه المراسم في أصفهان، وكان يحب المشاركة فيها (مافروخي، ص 17؛ سلطان زاده، ص 433). إقفال السوق أيضاً تعبيراً عن الحداد، وللمشاركة في المراسم الدينية المهمة، له سوابق تاريخية قديمة؛ فحين ورد خبر مقتل ألب أرسلان ثاني ملوك السلاجقة إلى بغداد، أعلن الناس الحداد، وأُقفلت الأسواق (ابن كثير، ج 12، ص 106)؛ وإذا مات أحد رجالات المدينة أو أحد علمائها المشهورين، كانت الأسواق تقفل لأيام عدّة، وتقام مراسم العزاء، (البيهقي، ص 383). أحد التقاليد الدينية ـ الاجتماعية الكبرى، الذي كان يتفق الحرفيون والتجار على المشاركة فيه، وله في إيران أبعاد مهمة جداً: إقامة مراسم العزاء في عاشوراء، ذكرى استشهاد الإمام الحسين (ع)، وأهل بيته وأصحابه. ففي هذا اليوم تُقفل الأسواق كلها دون استثناء، ويعلن الناس الحداد، ويقيمون مراسم العزاء والبكاء واللطم (ابن الأثير، ج 8، ص 549؛ ← كذلك الهمداني، ج 1، ص

223؛ ابن الجوزي، ج 7، ص 15). رُوي أن النساء في العام 352 هـ خرجن يوم العاشر من محرَّم، وهن مسوّدات الوجوه، يلطمن رؤوسهن ووجوهن، حداداً على الإمام الحسين (ع)، وقد أقفلت الأسواق؛ كان هذا الحداد تقليداً سائداً في العراق وفي إيران بخاصة (ابن الأثير، ج 8 ص 549). وتضم أسواق إيران اليوم حسينيات وتكايا لإقامة المراسم العاشورائية.

يُستخلص من بعض الإشارات التاريخية أن رزاديق بائعي الكتب والورّاقين، وبعض دكاكين الحِرفيّين، كانت محافل للعلماء والشعراء والفلاسفة والأطباء والمنجّمين، وأماكن للتباحث والتحاور، أو التدريس لبعض المشايخ والمعلّمين، وكان الورّاقون وباعة الكتب في معظمهم من أهل العلم (فراي، ص 9؛ شارلي، ص 80؛ الشيخلي، ص 128). بعض رجالات العلم الكبار كانوا من أصحاب الحِرف، فقد كان الزجّاج النحوي على سبيل المثال زجّاجاً، وأبو العتاهية جرّاراً، والجاحظ سمّاكاً، والسرّي رَقّاء (ياقوت، الخطيب البغدادي، المسعودي، ابن كثير، الثعالبي، نقلاً عن الشيخلي، ص 128).

على الصعيد السياسي ـ الديني، كانت نشاطات السوق في المدن الإسلامية تنحصر على الأغلب في المجال الصنفي (النقابي)، كالدفاع عن المصالح الاقتصادية، والتصدّي لزيادة المكوس، وضغوط الحكومة. الأصناف (الاتحادات)، التي كانت تتدخل في تعيين كمية البضائع ونوعيتها وأسعارها، كانت تنفّذ مطالبها بإقفال السوق، وتالياً بالضغط الاقتصادي (ابن أخوة، ص 122؛ الشيخلي، ص 125). في متناولنا أخبار عن مقاومة السوق لعسف الحكام وجورهم، وزيادة الضرائب؛ نذكر نموذجاً على ذلك ما جرى في العام 305 هـ، حيث حاصر أهل السوق أمير البصرة، الذي حصر

صناعة البضائع في منزله، فاضطر الخليفة العباسي المقتدر أن يعزله من منصبه (الشيخلي، ص 125).

في العصر البويهي (في العام 375 هـ)، اعترض نسّاجو الأقمشة القطنية والحريرية في بغداد على وضع المكوس، وأجبروا الحكومة على إلغائها (أبو شجاع الروذراوري، ص 172؛ ابن الجوزي، ج 7، ص 127؛ الصابي، ج 8، ص 336). في العام 421 هـ وقفت الأصناف (الاتحادات) في وجه قوى السلطة اعتراضاً على الضرائب التي كانت قد فُرِضت عليهم (ابن الأثير، ج 9، ص 407). كذلك فإنّ الانخراط في الحركات السياسية العقديّة، كالحركة الإسماعيلية ـ القَرمطية، دليل بارز على هذا النوع من فاعلية الأسواق. والمختار الثقفي حين ثار على الأمويين (66 ـ 67)، عبّأ أنصاره في السوق، (الطبري، السلسلة الثانية، ص 655).

في عهد الخليفة العباسي المنصور (في العام 141 هـ)، تصدّى أهل السوق لخروج الراوندية في الكوفة (الطبري، السلسلة الثالثة، ص 130). وفي أثناء محاصرة بغداد، إبّان الحرب بين الأمين والمأمون على الخلافة، انضمّ أهل السوق في بغداد وهمدان إلى جيش الأمين دفاعاً عن المدينة (المصدر نفسه، السلسلة الثالثة، ص 818، 828). في العام 512 هـ اقتحم والي بغداد بالقوة منزل زوجين شابين واعتدى عليهما، فأقفل السوق بالكامل اعتراضاً على هذه الفعلة النكراء (تاريخ إيران، كيمبريدج، ج 5، ص 266). لكن فاعلية السوق السياسية لم تصل مطلقاً إلى حدّ توجيه سياسة الحكم لمصلحته ولمنفعته (الشيخلي، ص 126)؛ إلّا في إيران في السنوات المائة والخمسين الأخيرة، حيث أدّى السوق دوراً حاسماً ومهماً في الأحداث السياسية، التي طاولت هذا البلد.

/إيرج بروشاني/

- في إيران في القرنين الأخيرين:

كان التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في حياة المدينة في إيران المعاصرة مؤثراً أيضاً في الوضع العام للأسواق؛ هذه التغييرات التي أصابت السوق نتيجة ازدياد عدد السكان، ونموّ المدينة، وتوسيع الشوارع، واستحداث المتاجر الجديدة فيها، أثّرت في مكانة البازار التقليدية كمركز وحيد للتجارة في المدينة، ولكنها لم تمنع على الإطلاق تطوّره وازدهاره. من ناحية أُخرى استطاع البازار أن يثبت مجدداً، وبشكل جيد طيلة هذه السنوات، التحامه بأصناف المجتمع وفئاته المتنوّعة، وأنْ يحظى بثقتها في ما يتعلق باحترام القِيَم التي كان قد جرّبها بنفسه، والمحافظة عليها. [نستخدم لفظة البازار، لسوق طهران فقط لأنها أصبحت اسم علم لها].

كذلك فإن استمرار الحكم الاستبدادي، وعجز الدولة عن اتخاذ موقف سياسي مقابل ما يفرضه عليها الأجانب، والتفرقة وعدم المساواة بين التجار الإيرانيين ونظرائهم الغربيين، وسيطرة الأجانب على السوق المالية في البلاد، وإعطاءهم الامتيازات والحقوق الاقتصادية الحصرية، وازدهار سوق البضائع الأجنبية، وزوال الصنائع اليدويّة الوطنية، لعدم اهتمام أركان الحكم بالمحافظة عليها وتشجيعها ودعم الصناعات الجديدة وانتشارها، وكذلك عدم مراعاة الحكّام بمجملهم للأحكام والقِيَم الإسلامية، كلّ ذلك دفع التجّار للوقوف في وجه الاستبداد والاستعمار؛ نضال التجّار الذي بدأ منذ أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الهجريين، كان مقدمة لمقاومتهم الجماعية التي دامت لأكثر من ربع قرن (أشرف، ص 106). لقد استطاع البازار بأدواته الاقتصادية الفاعلة، وإمكاناته السياسية الكامنة فيه بالقوة، ومعتقداته الإسلامية، التي كان تأثيرها عميقاً في جماهير الشعب، أن يصبح أحد الأركان الاقتصادية ـ

الاجتماعية الثابتة والسياسية المحكمة في الحياة المدينيّة الإيرانية. لقد أدّى الصراع الذي استفحل بعد العام 1921 م بين الدولة وعلماء الدين المناضلين إلى تعزيز جبهة التحالف بين العلماء وأهل السوق. هذا الاتحاد كان بحكم القوة المحركة العامل الرئيس في جميع الحركات السياسية الأساس، من مجلس ممثلي التجار في العام 1882 م، إلى انتفاضة التنباك (1890 م)، إلى الثورة الدستورية (1905 ـ 1910 م)، إلى الحركة المناهضة للجمهورية (1923 م) التي قام بها رضا خان، فحركة تأميم صناعة النفط (1950 ـ 1951 م)، وانتفاضة الإمام الخُميني التي بدأت في العام 1962 م وانتهت بانتصار الثورة في العام 1978م.

1 ـ مجلس ممثلي التجار (1301 هـ / 1882 م):

على الرغم من أنَّ التجار في العاصمة والمدن الكبرى كانوا جماعة تتمتع بالمكانة الاجتماعية والقوة الاقتصادية، وإلى حدّ ما بالنفوذ السياسي، فإنَّ الاستبداد، وعدم وجود ضوابط محددة تحكم علاقات عمال الدواوين وموظفي الدولة بالطبقات الاجتماعية الأخرى، وبخاصة تعدّي حكّام الولايات على جماعة التجار، كانت تؤدي باستمرار إلى الصدام بين هؤلاء وعمّال الدولة. ولم يكن بالإمكان أن يستمر الوضع على هذا المنوال بعد ازدهار حجم المبادلات التجارية، واتساع دور التجار وتأثيرهم في اقتصاد البلاد، واطّلاع رجال الدولة والتجار أنفسهم على المكانة الرفيعة التي يتمتع بها التجار في الدول الغربية. من هذا المنطلق، استُحدثت في العام 1289 هـ في عهد رئيس الوزراء مشير الدولة، وزارة التجارة والفلاحة، التي كانت في عهدتها حماية مصالح التجار والدفاع عن حقوقهم في وجه تعدّيات عمّال الدولة، وتوفير أسباب نموّ التبادل التجاري في البلاد وازدهاره. لكن من الناحية العملية، لم تقم هذه

الوزارة كغيرها من مؤسسات الدولة في ذلك العصر بواجباتها، وأكثر من ذلك تحوّلت هي نفسها وسيلة لابتزاز التجار، وطريقاً للتدخل في شؤون التجارة (أشرف، ص 107). عباس ميرزا، نظام الملك، أخو ناصر الدين شاه، الذي تسلّم هذه الوزارة بعد نصير الدولة. شكا في مذكراته من شيوع الفساد، وعدم وجود أي رغبة لدى مسؤولي الدولة بتشجيع التجارة (ص 167 ـ 169)؛ وينعكس سخط التجار وعدم رضاهم عن الوزارة الجديدة في العريضة التي كتبوها ووجّهوها إلى ناصر الدين شاه، وطالبوه فيها بتعيين رجل دولة نزيه، بعيد عن الطمع والجشع، قويّ، تسري أحكامه في جميع الوزارات وفي جميع أنحاء البلاد (آدميت وناطق، ص 309). عرائض التجار المتكررة، واعتراضاتهم المتزايدة يوماً بعد يوم، التي كان يوصلها إلى مسامع الشاه الحاج أمين الضرب(أحد كبار التجار في حينه)، دفعت الشاه إلى إقالة نصير الدولة من الوزارة، وإصدار مرسوم تشكيل مجلس ممثلي التجار في شوال من العام 1301هـ [1882 م]؛ وإثر إصدار هذا المرسوم، أعدّ تجار طهران النظام الأساس وعرضوه على ناصر الدين شاه، وقد كان هذا النظام الأساس يتألف من ستة فصول، تتضمّن مطالب التجار وتعبّر عن مصالحهم: احترام الملكية الفردية، ومنع رجال الدولة من استغلال التجار؛ حيازة السوق المالية في البلاد ومراقبتها، وتخليصها من براثن القوى الاستعمارية بإنشاء مصرف يؤسسه التجار؛ حماية مصالح التجار والحرفيين والكسبة الإيرانيين داخل البلاد وخارجها؛ تقليص سلطة الأجانب على الجمرك؛ تفويض التجار الإشراف على شؤونهم الخاصة بأنفسهم، لإحقاق حقوقهم، والحل والفصل في دعاواهم؛ تأسيس وتنظيم سوق للصناعات الداخلية (آدميت وناطق، ص 312 ـ 320؛ أشرف، ص 108 ـ 109). كان تشكيل مجلس وكلاء التجار بالصلاحيات التي طالب بها التجار يحدّ من سلطة الحكام وموظفي

الدولة، لذلك ناضل عدد كبير من حكام الولايات لمنع تحقيق هذه الفكرة، وتمكّنوا في النهاية من وضع مجلس وكلاء التجار ـ كمؤسسة حكومية ـ تحت نفوذهم ووصايتهم، وألغوا سلطته السياسية والقضائية والاجتماعية. لكنّ مساعي التجار لنيل القوة السياسية المرجوّة، ومعارضة النظام الحكومي، تواصلت ـ بتوحيد الجهود مع علماء الدين ـ بشكل أقوى في الحركات اللاحقة.

2 ـ انتفاضة التنباك (1309 هـ 1890 م):

كانت انتفاضة التنباك أول تحرك عام وشامل ينشأ من اتحاد الشعب والعلماء. ففي رجب من العام 1307هـ أعطى ناصر الدين شاه امتياز حصر التنباك لمدة خمسين سنة إلى شخص بريطانيّ يدعى «طالبوت». هذا الامتياز كان مضرًّا بجميع المدن والقرى حيث يُزرع التنباك أو يُجنى أو يُباع ويُشترى ويُستهلك، وهو في الحقيقة بيعٌ للألوف المؤلفة من تجّار التنباك وبائعي المفرق لشركة أجنبية. انتبه هؤلاء فجأة إلى أنهم قد حُرموا في الواقع من مصدر رزقهم وعملهم، وتحوّلوا إلى باعة يعملون لصالح شركة إنجليزية (كاظم زادة، ص 232).

لم يدرك وولف (أحد الساسة الإنجليز المتنفذين، الذي قدم رشوة لإعطاء امتياز حصر التنباك إلى طالبوت) ولا أصدقاؤه التجار، لجهلهم عقلية المجتمع الذي يتعاملون معه، موقف التجار وقوة أهل السوق في إيران؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى كان بإمكان تجار المدن على عكس تجار القرى أن يتصلوا بسرعة بعلماء الدين، كما كانت لديهم القوة المالية. وبإمكان العلماء والتجار إذا اتحدوا وتعاونوا أن يحرّضوا الناس في جميع أنحاء البلاد على التحرك والنضال (المصدر نفسه). نتج من هذا التكاتف ارتفاع صرخات الاحتجاج والاعتراض على امتياز حصر التنباك في أسواق المدن

الرئيسة كطهران وتبريز وأصفهان وشيراز ومشهد. ففي مشهد قصد عدد من تجار المدينة وشخصياتها المعتبرة العلماء المجتهدين فيها، وشرحوا لهم أن امتياز حصر التنباك سيلحق الضرر بالبلاد والعباد، ولهذا السبب هم يطلبون دعمهم. في الليلة نفسها تجمّعت أعداد غفيرة في مسجد جوهرشاد، واعتصموا فيه، وأطلق المجتمعون صيحات الاحتجاج في وجه الإنجليز اعتراضاً على امتياز حصر التنباك. ولاحَ في الأُفق الخطرُ من أن يؤدي هذا الاعتصام إلى تعطيل الحركة التجارية في الولاية بأكملها، ويتوقف دفع الضرائب؛ ولم ينقضِ الكثير من الوقت حتى غطّت نيران الغضب الشعبي المدينة بأكملها. فأقفلت الأسواق، وغصّت الشوارع بالجماهير الغفيرة، التي زاد غضبها حين حاول حاكم المدينة بواسطة رجال الأمن أن يفتح الدكاكين بالقوة (كدي، ص 120). في أصفهان أقدم أحد التجار المعتبرين على إحراق كل ما لديه من تبغ وتنباك، بدلاً من تسليمه إلى الإنجليز. وكان من شأن هذه الخطوة أن أثّرت في الجماهير تأثيراً فائقاً (المصدر نفسه، ص 124).

تجلّى تحرك أهل السوق في المدن من خلال الخطوات الآتية: إقفال السوق؛ منع دخول رجال شركة حصر التنباك إلى مزارع التنباك؛ تمزيق إعلانات الشركة الإنجليزية؛ حرق التنباك؛ كتابة العرائض وإرسال ممثلين عنهم إلى الشاه؛ الاعتصام في حرم حضرة عبد العظيم؛ ونشر فتوى آية الله الميرزا حسن الشيرازي (مرجع التقليد في حينه)، التي حرم بموجبها استهلاك التنباك.

لم يؤثّر الإعلان عن إلغاء امتياز شركة حصر التنباك الذي صدر في جُمادى الأولى من العام 1309هـ، في التحرك الشعبي؛ إذ ظهر غضب الناس الأكثر جدّية في طهران بعد أسبوع من إعلان إلغاء الامتياز، فأقفل الناس الدكاكين والأسواق، وتحركوا نحو قصر

السلطنة، حيث أقدم حرس نائب السلطنة كامران ميرزا على إطلاق النار باتجاه الجموع فقتل أشخاصاً عدّة (كاظم زادة، ص 246، كدي، ص 137). هذه الحوادث حسمت مصير امتياز التنباك، واضطر المدير المحلي للشركة الإنجليزية ـ وقد أسقط في يده ـ أن يلغي الامتياز ويوقف أعمال الشركة.

لقد مهّد انتصار التجار في انتفاضتهم اعتراضاً على امتياز شركة حصر التنباك بما تمثّله من نضال في وجه الاستبداد الداخلي والاستعمار الأجنبي في آن واحد، أرضية التعاون والتكافل بين القوتين العُظمَيَيْن المناهضتين للاستبداد وللاستعمار: العلماء وأهل البازار، الذين كانت بينهم سوابق طويلة من التلاحم والتعاون والتنسيق. من سِمات هذا التلاحم البارزة المسؤوليات الشرعية المشتركة والمتبادلة بينهم. فالأحكام الشرعية الإسلامية تفرض على جميع المسلمين مسؤولية مشتركة في المحافظة على أرواح بعضهم لبعضهم الآخر، وهداية بعضهم لبعضهم الآخر أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر. من هنا سعى علماء الدين بحكم واجبهم الشرعي في الدفاع عن أرواح الناس وأموالهم بالوقوف في وجه تعدّيات الحكومة وعمالها، بواسطة الفتاوى والإرشاد والوعظ، وفي المقابل كان أبناء الشعب المؤمنون الملتزمون بتعاليم الدين الذين يرون أنفسهم مسؤولين عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، يعتقدون أن عليهم مسؤولية تجاه قياداتهم الدينية أي الحوزات العلمية، وحلّ مشاكلها وأزماتها (مطهري، ص 165 ـ 166). في هذا السياق ساهم البازار ببنيته الدينية والتقليدية وقوّته الاقتصادية، قبل غيره من الطبقات الاجتماعية، في تسديد الحقوق الشرعية. وقد أدّى تسليم الحقوق الشرعية إلى مرجع التقليد، إلى جمع أسهم الإمام في مكان واحد، وإلى بروز رئاسات وزعامات وقوى كبيرة. ومن الشخصيات التي

نالت للمرة الأولى في القرن الأخير الرئاسة والزعامة آية الله الميرزا حسن الشيرازي، وقد تجلّت قوّته المعنوية من خلال الفتوى المعروفة التي حرّم فيها استهلاك التنباك، قاطعاً الطريق على اتفاقية حصر التنباك، التي أبرمتها الحكومة مع الشركة الإنجليزية (المصدر نفسه، ص 180 ـ 181)؛ لقد مهّد انتصار الجبهة الموحدّة لتجار البازار والعلماء في انتفاضة التنباك الطريق للثورة الدستورية.

3 ـ الثورة الدستورية: (1324 ـ 1329هـ/ 1905 ـ 1910م):

بعد مقتل ناصر الدين شاه، تولّى مقاليد السلطنة ابنه الرابع مظفَّر الدين شاه، الذي كان قد أمضى مرحلة شبابه في حياة اللهو، ولم يكن لديه أدنى خبرة أو تبصّر في أمور السياسة والحكم. لذا اعتمد في إدارة البلاد وشؤون الحكم على المستشارين الأجانب، وقد أوكل إلى المستشارين البلجيكيين برئاسة السيد «نوز» إدارة الجمارك، ودار الضرب (صك النقود)، وسائر شؤون البلاد المالية، فوضعهم وجهاً لوجه في مواجهة التجار وأهل السوق.

توضّح العريضة التي كان تجار شيراز قد كتبوها اعتراضاً على القوانين الجمركية الجديدة، وتدخّل السيد «نوز»، والإجحاف اللاحق بالأمة، وجواباً عن قانون العمل الموضوع للعاصمة، الأسباب التي دفعت التجار للاعتراض على السيد «نوز» وعلى الأنظمة الجمركية الجديدة. حين يئس التجار من تلبية ما جاء في عريضتهم من مطالب، اعتصموا يوم الثلاثاء، التاسع عشر من شهر صفر 1323هـ /شباط /فبراير 1904م في حرم حضرة عبد العظيم. ذهب سعد الدولة وزير التجارة إلى مكان الاعتصام لمقابلة التجار، على أمل إقناعهم بإنهاء الاعتصام خوفاً من وصول أخبار تحرّكهم إلى سائر المدن الإيرانية، فيثور الشعب بكامله؛ لكنّ التجار لم يتراجعوا، وأجابوه أن لا علاج للأمر إلّا بمحاسبة السيد «نوز» وإحقاق الحق،

وإزالة الإجحاف والضرر اللاحقَيْن بهم (ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 54 ـ 55). وهكذا استمرت مواجهة التجار للحكومة إلى أن أقدم حاكم طهران، في العام نفسه، بذريعة تثبيت سعر السكّر، على معاقبة اثنين من التجار بالفَلَق، وقد تولّى خمسة حراس ضربهم بالسياط. بالنسبة إلى هذا الموضوع، كانت الحكومة في الظاهر تقوم بواجبها وما تمليه المصلحة العامة، لكن ردة الفعل الشعبية كانت إدانة الحكومة دون قيد أو شرط، لأن التاجرَيْن كانا في نظر الناس بريئين، والحكومة قامت بفعلتها انتقاماً! في كل الأحوال، أتاحت ردة فعل الجماهير، التي كانت تعدّ الجهاز الإداري عامل جور وظلم، الفرصة لأهل البازار للمطالبة بتأسيس المجلس العدلي (كاتوزيان، ج 1، ص 88؛ ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 91 ـ 93؛ دولت آبادي، ج 2، ص 10 ـ 11). في أعقاب هذه الحادثة، أقفل البازار، وأعلن الإضراب العام. واحتمى التجار بالعلماء، وتجمّعوا في مسجد الشاه. وكان من نتيجة هذا الاعتصام المطالبة بعزل علاء الدولة من حكومة طهران تعويضاً عن الإهانة التي لحقت بالتجار، وتشكيل مجلس للتحقيق في شكاوى المتظلّمين.

وكان هذان المطلبان موجّهين ضد استبداد عين الدولة (ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 93 ـ 94). على أنّ عنف «عين الدولة» وممارساته القمعية دفعت مختلف الأصناف في البازار بتحريض من القنصل الإنجليزي للاعتصام في السفارة البريطانية. السيد عبد الله البهبهاني الذي كان من المجتهدين المعدودين، وكان في مرحلة امتياز حصر التنباك معارضاً لانتفاضة التنباك (كدي، ص 102 ـ 103؛ كذلك ← فوفريه، النص الفرنسي، ص 271؛ مهدي ملك زادة، تاريخ الثورة الدستورية، ج 1، ص 129، نقلاً عن كدي)، تولّى في الثورة الدستورية دور توعية الناس وقيادتهم. من

هذا المنطلق، حين سألت الجماعة الممثلة للتجار العلماء المجتهدين، ما هو تكليفنا وماذا يجب أن نفعل؟ كان جواب السيد البهبهاني: «لقد استخَرْتُ الله ومن المستحبّ أن تلجؤوا إلى السفارة البريطانية» (ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 270). كان البهبهاني قد كتب قبل ذلك رسالة إلى «غرانت داف» (القائم بالأعمال في السفارة البريطانية)، يطلب إليه فيها العون، فوعده غرانت بالدفاع عن الذين سيلجؤون إلى حرم السفارة؛ حينئذ أوصى البهبهاني التجار باللجوء إلى السفارة البريطانية في حال استخدم رجال «عين الدولة» العنف (ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 261 ـ 262، 269). لكن، كان من الواضح بشكل جليّ، أن حماية السفارة البريطانية للتجار والسماح لهم باللجوء إلى السفارة، وتظاهر الإنجليز في طهران أنّهم متعاطفون مع الوطنيين، كانا استغلالاً سياسياً للوضع القائم، فضلاً عن أن القائم بالأعمال البريطاني «غرانت داف» لم يكن بوسعه منع الجموع التي يقودها السيد عبد الله البهبهاني من حق «اللجوء». لذلك حين أصبح الثوار وراء الجدران الآجُرية المرتفعة لحديقة السفارة، لم يتمكن «غرانت داف» من إقفال أبواب السفارة في وجوههم (كاظم زادة، ص 470). وما أن دخل تسعة من التجار إلى حرم السفارة حتى أرسل «غرانت داف» إلى مشير الدولة وزير الخارجية رسالة يطلب إليه فيها التصدّي للتجار المتوجهين إلى السفارة طلباً للّجوء. لكن مشير الدولة الذي لم يكن راضياً عن «عين الدولة»، وتحدوه الرغبةُ في عزله، ليتولى هو منصبه، لم يحرّك ساكناً، ولم يمنع التجار من دخول السفارة، ولم يُطلع الحكومة على ما جرى إلى أن أصبح المعتصمون في الداخل، وأصبحت قضية اعتصامهم علنية. وقد تمكّن التجار خلال يومين أو ثلاثة أيام من إقناع جمع من طلبة مدرستي «الصدر» و«دار الشفاء» من الانضمام إليهم (ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 271). ولأن الطقس كان

حاراً نُصبت خيم عدّة في باحة السفارة، كانت كل واحدة منها تضم جمعاً من الأصناف والطلاب والعلماء والكسبة. وبالتدريج أُقفلت الأسواق والسرايات والدكاكين والمتاجر، حتى صغار الكسبة الذين يعملون في جوار مقام حضرة عبد العظيم، تركوا مشاغلهم، وقدموا إلى السفارة. كذلك لبّى النداء أهل الشميرانات والقرى المحيطة، حتى إدارة القوزاق [الجنود الإيرانيون والمدرّبون على أيدي الضباط الروس] فكرت في القدوم إلى السفارة. ونصب تلاميذ المدارس خيمة خاصة بهم. كانت السفارة تنصب لكل مجموعة جديدة من الطلاب أو الشغيلة خيمة خاصة مع ملحقاتها. وحين نفِدَت الخيم من السفارة صارت كل مجموعة جديدة تأتي متأبّطة خيمتَها، وتكتب فوقها اسم الصنف الذي تنتمي إليه. وبلغ عدد المعتصمين يوم الاثنين، السابع من جمادى الآخرة، عشرين ألف شخص. وقد تعهّد اثنان من كبار التجار تحمُّل نفقات الاعتصام كاملة؛ وكان الطعام والشاي والتنباك متوافرة بكثرة، والسكر يُؤتى به قوالباً في العربات، ويقسّم داخل الخيم (ناظم الإسلام، القسم الأول، ص 269 ـ 274، 296، 299؛ دولت آبادي، ج 2، ص 71 ـ 73). يوم السبت، 13 جمادى الآخرة 1324هـ، وقّع الشاه مرسوم تشكيل المجلس، لكن في طهران وحدها، بشرط أن يكون خاضعاً لسلطته، لكن التجّار والكسبة رفضوا مثل هذا المجلس، وطالبوا بأن يكون المجلس مستقلاً، وأن تكون له فروع في جميع أنحاء البلاد (ناظم الإسلام كرماني، القسم الأول، ص 308). في النهاية أقرّ الشاه، استكمالاً للأمر الصادر عنه ـ بعد عشرين يوماً من الاعتصام في السفارة البريطانية ـ تشكيل المجلس كما أراده العلماء (المصدر نفسه). قام التجار والكسبة بنشاطات لافتة لتنظيم القانون الانتخابي للمجلس، فقد أقفلت في طهران بعض المتاجر والسرايات، احتجاجاً على التأخير في توقيع النظام الداخلي للمجلس، وتجمّع عدد كبير من

التجار والجماهير الشعبية مجدداً في السفارة البريطانية (ناظم الإسلام كرماني، القسم الأول، ص 357، 359؛ دولت آبادي، ج 2، ص 86 ـ 88). في المجلس الأول، كان لافتاً عدد نواب البازار، الذين بلغ عددهم 57 نائباً من أصل 161 نائباً، أي أكثر من ثلث النواب (28 تاجراً و29 من الأصناف)، (أشرف، ص 119). كان المجلس الأول يعبّر جيداً عن التوجهات الفكرية لأهل البازار ـ بحسب أهميتها بالنسبة إليهم ـ المتعلّقة بعلاقة المجلس بالحكومة، ومسؤولية الوزراء، والقضايا الأمنية الداخلية، وشؤون الإدارات المختلفة، والقضايا الدولية وحدود البلاد، والمسائل المتعلقة بالقوى الأمنية، والشؤون البلدية والخدمات المدينية، والمسائل المتعلقة بالدستور، وشؤون الانتخابات، وشؤون المجلس الداخلية، والقضايا المالية والاقتصادية في البلاد: كتأسيس المصرف الوطني، والقروض الخارجية، والجمرك، وميزانية الدولة، وإقطاعات الأراضي، وعلاقة المجلس بالشعب، والمطبوعات والمدارس. وكان أوّل عمل قام به التجار التقدّميون في المجلس الأول رفضهم بشدّة للقروض الخارجية، وفي المقابل اقتراح تأسيس المصرف الوطني الذي قوبل بموافقة أهل البازار وبقية أبناء الشعب (ناظم الإسلام كرماني، القسم الثاني، ص 3 ـ 5، 14، 16 ـ 18، 28، 80 ـ 81، 117؛ أشرف، ص 121 ـ 122؛ الكتاب البرتقالي، ص 42، 47، 56).

وهكذا فإنّ أهل البازار في إيران أدّوا دوراً مهمّاً في الدفاع عن المجلس وعن الدستور بتأسيسهم للاتحادات والنقابات، ومشاركتهم الواسعة في التظاهرات والاعتصامات العامة، وإقفال الأسواق والسرايات والمخازن، وتحمّل القسط الأوفى من نفقات الثورة الدستورية. وفي عهد الاستبداد الصغير، أظهر البازاريون أنّ في طهران وفي المدن الأخرى كأصفهان وشيراز ومشهد وجيلان

وآذربيجان مقاومة شجاعة. كما إنّ مقاومة البازاريين لجيوش روسيا القيصرية في أثناء احتلالها لتبريز في العام 1330هـ [1911 م]؛ نموذج آخر من مقاومة هذه الفئة من أبناء الشعب: من أصل ثلاثين شهيداً كان ثمانية عشر منهم من الكسبة وثمانية من التجار، وستة من العلماء.

الخلاصة أنَّ الثورة الدستورية كانت في الواقع مقاومة شديدة للاستبداد الداخلي وللاستعمار الخارجي، أنتجتها الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثورية وشاركت فيها جميع الفئات الاجتماعية أملاً بالاستفادة من مكاسبها.

4 ـ الحركة المناهضة للجمهورية:

في أوائل العام 1341هـ/ 1921 م، حين كان رضا خان رئيساً للوزراء، يعمل على الاستيلاء على السلطة، وتحويل نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية، انطلق أهل البازار بقيادة العلماء وبخاصة السيد حسن المدرّس الذي كان أحد القادة السياسيين اللامعين في المجلس، في مظاهرات لمواجهة رضا خان ولإحباط مساعيه. وقد استعان رضا خان في المقابل بمجموعة مأجورة سيّرت مظاهرة في البازار للمطالبة بالجمهورية، وقد هاجمت هذه المجموعة المتاجر، فتدخّل رجال الأمن وأقفلوا البازار، وسرت شائعة تقول إن البازار أُقفل دعماً للجمهورية، وفي 3 آذار /مارس 1923 م، أقفلت المساجد بأمر من رئيس جهاز الأمن، وتظاهرت تلك المجموعة نفسها في البازار مطلقة شعارات المطالبة بالجمهورية، وأطلقت النيران لإجبار أهل السوق على إقفال متاجرهم ودكاكينهم والهرب. لكن البازار لم يستسلم، وأقام عدد كبير من أهله صلاة الجمعة في البازار بإمامة أحد العلماء المجاهدين؛ وأُلقيت الخطب السياسية التي تهاجم الحكومة. ووقّع الآلاف من أهل السوق العرائض المناهضة

لجمهورية رضا خان، واختاروا هيئة لتمثيل البازار والعلماء، أوفدوها إلى الميرزا حسين خان بيرنيا (مؤتمن الملك)، رئيس المجلس، تعلمه برفض «أهل السوق» جمهورية رضا خان. في 22 آذار/ مارس 1924 م، تجمّع الألوف من أهل السوق والطلبة في محيط المجلس وأطلقوا شعارات مناهضة للجمهورية ومؤيدة لآية الله السيد حسن المدرّس، وطالبوا بالحصول على جواب المجلس عما جاء في عرائضهم. حاول رئيس الوزراء مع مجموعة من الضباط استخدام العنف لتفريق الجموع، لكنَّ الجماهير قاومت. ودفع العنف والتوتّر مؤتمن الملك إلى تهديد رضا خان بسحب الثقة منه، ما اضطر رضا خان إلى وقف إجراءاته (مستوفي، ج 3، ص 594 ـ 602؛ مكي، ج 2، ص 486 ـ 502؛ دولت آبادي، ج 4، ص 345 ـ 361؛ بهار، ج 2، ص 43 وما بعدها). في خريف العام 1925 م، في الوقت الذي كان فيه رضا خان يعمل على إسقاط السلطنة القاجارية لمصلحته، أقيم احتفال عام في مدرسة نظام لم يشارك فيه أهل السوق والعلماء، فاضطر رضا خان إلى دعوة مجموعة من التجار (في حدود الثلاثين أو الأربعين شخصاً) إلى مقر رئاسة الوزراء، ثم أُرسلوا إلى مدرسة نظام للمشاركة في المراسم التي أُقيمت على شرف رضا خان (مكي، ج 3، ص 395؛ دولت آبادي، ج 4، ص 366).

5 ـ حركة تأميم صناعة النفط (1950 ـ 1953 م):

بعد تنحية رضا خان عن الحكم، وإجراء انتخابات الدورة الرابعة عشرة لمجلس الشورى الوطني، عاد الدكتور محمّد مصدّق مدعوماً من البازاريين ودخل المجلس مجدداً. ولأن البازاريّين كانوا غير راضين عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وكانوا يَروْن في مصدّق الحامي والمدافع عن حقوق الأمة، دعموه بكل قوتهم. في

حزيران /يونيو من العام 1952 م، أضرب البازار احتجاجاً على تباطؤ المجلس في إعطاء الثقة لحكومة مصدّق، وطُلب إلى آية الله كاشاني أنْ يصدر بياناً يُعلن فيه الإضراب العام في البازار. في اليوم التالي جرى الاقتراع، وأعطى الشيوخ الثقة للحكومة بأكثرية ضعيفة. أما مصدّق الذي كان يرى أن دورة تسلّمه زمام الأمور قصيرة، فقد قدّم استقالته من رئاسة الحكومة في أثناء تعريفه بأعضاء حكومته، وبخاصة وزير الحرب. وإثر استقالة مصدّق أقفلت معظم المتاجر في الشوارع والبازار بعد ظهر 17 تموز/ يوليو. في 19 منه اجتمع بإيعاز من الشاه 42 نائباً (أقل من الحدّ الأدنى المطلوب، لأنه من المفروض أن يحضر ثلاثة أرباع المجموع العام للنواب)، اقترع أربعون منهم لأحمد قوام (قوام السلطنة) لتسلّم زمام الأمور، وعلى أساس هذا الاقتراع أصدر الشاه مرسوم تكليفه برئاسة الحكومة ولقّبه (جناب أشرف). كان قوام السلطنة الذي وصل إلى الحكم بتحضير مسبق وبالاتفاق بين أميركا وبريطانيا ودعم أشرف بهلوي (أخت الشاه)، يخطّط لاستخدام جيش الشاه في قمع حركة الشعب الإيراني؛ حتى إنّه كان قد طلب إلى الشاه أن يصدر مرسوماً بحلّ المجلسَيْن لإحكام السيطرة على الأوضاع في البلاد (نجاتي، 1369ش [1990 م]، ص 225؛ مدني، ج 1، ص 233 ـ 234).

ترافقت مؤامرة تنحية مصدّق وتكليف قوام مع نشر الجبهة الوطنية بيانات تعلن فيها استعداد نوابها للمقاومة، ونُقِم على دعم مصدّق، وكذلك مع خطب آية الله كاشاني وبياناته بأنَّ قوام خائن، ويجب أن يُنحّى وأن يعود مصدّق لمتابعة النضال الوطني (مدني، ج 1، ص 234 ـ 239). في يوم الاثنين 21 تموز /يوليو، قبل شروق الشمس، تمركزت الدبابات والمدرعات والشاحنات المحملة بالجنود ورجال الشرطة في مختلف أنحاء المدينة، واحتلّت جميع النقاط

الحساسة والمهمة في العاصمة ومن بينها البازار. بدأت أولى المواجهات في الساعة السابعة صباحاً في بازار طهران بإطلاق النار على الجموع. حوالي الظهر بلغت حدّة المواجهات أوجها في ميدان «بهارستان» و«اكباتان» و«ناصر خسرو» والبازار.

في الوقت نفسه أقفلت أسواق عبدان وكرمان وشيراز وأصفهان ورشت وقم وكرمانشاه وقزوين أيضاً دعماً لمصدّق وحركة 21 تموز/ يوليو (تركمان، ص 323، 348 ـ 350، 359؛ نجاتي، 1369ش [1990 م]، ص 227 ـ 228).

في أصفهان أصدر رئيس مجلس الأمن تقريراً يقول فيه إنَّ ألف شخص من الحرفيين والمهنيين أقفلوا حوانيتهم وتجمّعوا في مركز البريد تأييداً لمصدّق (تركمان، ص 199). مع بلوغ التحرك الشعبي في العاصمة أوجَه بدأت بوادر العصيان تظهر في صفوف العسكريين؛ فأثار خطر انضمام الضباط والجنود إلى صفوف الجماهير الشعبيّة قلق الشاه. في الساعة الرابعة بعد الظهر، تراجعت قوات الجيش، وبعدها القوى الأمنية، بأمر من الشاه، فأُجبِر قوام على تقديم استقالته. عاد مُصدّق مرة أُخرى إلى السلطة، ووُضعت وزارة الحرب للمرة الأولى تحت إمرة الحكومة. وجرى نفي أمّ الشاه وأخته أشرف إلى خارج البلاد بتهمة التآمر على الحركة الوطنية، وانتُخب آية الله كاشاني رئيساً للمجلس (نجاتي، 1369ش [1990 م]، ص 230).

كانت حكومة مصدّق أول حكومة تأتي بعد سنوات النضال، تحت شعار الدفاع عن الأمة، لذلك فإنَّ جميع أبناء الشعب سعوا مخلصين للدفاع عنها؛ وكان البازاريون يدعمون مصدّق بإقفال البازار، والمشاركة في المظاهرات، وشراء سندات الخزينة، وفي أثناء الحظر العالمي على شراء النفط الإيراني، أثبتوا دعمهم لحكومة مصدّق بالمساعي التي بذلوها بأنفسهم لتصدير المحاصيل غير النفطية

التي ارتفعت من 4,490 مليار ريال في العام 1951م إلى 8,425 مليار ريال في العام 1953م. من بين الأحزاب والمجموعات السياسية التي انضمّت إلى الجبهة الوطنية تحت قيادة مصدّق في نضاله ضد استثمار شركات النفط والحكومات العميلة «تجمّع المسلمين المجاهدين»، التابع لآية الله كاشاني، بقيادة شمس قنات آبادي، والمكوّن من أصحاب المهن والحرفيين الذين ظلوا حتى حزيران/يونيو 1952 م إلى جانب الانتفاضة الشعبية والجبهة الوطنية؛ لكن بعد ذلك التاريخ انفصلوا مع آية الله كاشاني عن مصدّق، وانفصل عنه معهم كذلك معظم أهل البازار. وبعد انقلاب 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1953 م، تعامل قائد هذا التجمّع مباشرة مع البلاط وانفضّ التجمّع. أما أهل البازار أي الطبقة المتوسطة والدنيا من التجار والحرفيين وأصحاب المهن المؤمنين بأهداف الجبهة الوطنية الإيرانية، فقد دافعوا في المرحلة الحسّاسة من النضال، وفي أحلك الظروف، عن الحركة الوطنية. بعد انقلاب 19 تشرين الثاني/نوفمبر، تابع البازار النضال ومقاومة الاستبداد، وتحمّل عدد من أهله السجن والنفي بإباء وشَمَم (نجاتي، 1369ش [1990 م]؛ ص 91). وقد دفع فكر «المقاومة» الذي بزغ منذ اليوم الذي تلا الانقلاب، عدداً من الإيرانيين الشرفاء، الذين كانوا يدركون نيات العدو ومخططاته لإفشال الحركة الوطنية الإيرانية، إلى تشكيل النواة الأساس «لحركة المقاومة الوطنية الإيرانية»؛ التي بدأت عملياتها ابتداء من اليوم الأول الذي أعقب الانقلاب، في مواجهة حكومة الانقلاب التي دخلت الساحة بعنف ووحشية، وكانت تهدف إلى مسخ الجماهير وشراء أصحاب النفوس الضعيفة، وإرهاب المقاومين المخلصين الصامدين، والقضاء على أي نوع من أنواع المعارضة في مهدها. حكومة «زاهدي» العسكرية، التي كانت قد

أعلنت في أول بيان لها إلزامية الإقفال العام إلى أن يصدر أمرٌ لاحق، أصدرت عصر يوم الجمعة 21 حزيران /يونيو أمراً بثته الإذاعة يقضي بفتح البازار والإدارات، لكن البازاريين لم يفتحوا دكاكينهم ومعاملهم. ولم يستطع عملاء الانقلاب على الرغم من التهديد والوعيد أن يجبروا البازاريين على فتح البازار، وبعد ثمانية عشر يوماً من الإقفال، استخدموا الحيلة؛ ونشروا خبراً مفاده أن أصحاب المهن والحرفيين والتجار لن يعودوا إلى أعمالهم وأرزاقهم قبل عودة الشاه إلى إيران. في هذه الأثناء، بعد التشاور بين قادة البازار وأهله، والتنبّه إلى عدم إمكانية استمرار إقفال البازار لمدة طويلة، ولإفشال دعايات الحكومة، صدر الأمر بفتح البازار والمتاجر الأخرى في أنحاء المدينة قبل عودة الشاه. صدر هذا الأمر في بيان وقعه كلٌّ من آية الله السيد رضا الزنجاني (أحد المؤسسين الرئيسين لحركة المقاومة وأبرز الناشطين فيها)، وآية الله رسولي، وآية الله رضوي القمّي. بعد صدور البيان فتح التجار والحرفيون متاجرهم ودكاكينهم (نجاتي، 1371ش [1992 م]، ج 1، ص 101 ـ 102). في النصف الأول من تموز/ يوليو، أي بعد أسبوعين من الانقلاب، اختارت المنظّمة السرّية الحديثة التأسيس لحركة المقاومة الوطنية ـ التي كان نواب البازار من أعضائها الرسميين ـ أعضاء لجنتها المركزية (المصدر نفسه، ج 1، ص 103). من بين اللّجان الفرعية كانت لجنة جامعة طهران، ولجنة البازار مركز ثقل مقاومة حكومة الانقلاب، وأنشط المؤسسات السياسية في حركة المقاومة. وقد تابع أهل البازار في هذه اللجنة نضالهم ومقاومتهم ولم يتراجعوا أو يتوانوا على الرغم من عنف مدير الأمن تيمور بختيار، وتهديم سقف البازار، وما لحق بهم من سجن ونفي وتشريد (المصدر نفسه، ج 1، ص 107 ـ *108*؛ كاتوزيان، ج 2، ص 79).

مقاومة الاستفتاء:

بدأ الشاه تنفيذ برنامج ثورة الملك والشعب (أو «الثورة البيضاء») بعد عودته من أميركا بأسابيع، تطبيقاً للأقوال والاتفاقيات التي قيل إنه تعهّد بها للرئيس الأميركي. الثورة البيضاء التي استطاعت على الأقل في مرحلة شديدة الحساسية أن تستقطب الدهاقنة والملّاكين الإيرانيين غير السياسيين لدعم الشاه، أزاحت من طريقها هذه الطبقة مع قاعدتها القويّة، وضيّقت الخناق على الجماعات المستقلة نسبيّاً والخطرة بالقوة كالبازار والقادة الدينيين. وقد طُرح برنامج الثورة البيضاء بأسر من الشاه على الاستفتاء العام في 26/ 1/ 1963م. أقلقت برامج الثورة البيضاء الجبهة الوطنية وحزب تودة (الشيوعي)، لأنّها تتعارض ومبادئهم النظرية. وقد وزّع زعماء الجبهة الوطنية الذين فاجأهم الاستفتاء بياناً في مراكز الاستفتاء خُصّص الجزء الأكبر منه للكلام على موضوع انعدام الحريات في إيران، وتضمّن في الخاتمة توصية للإيرانيين بأن يقولوا في الاستفتاء: نعم للإصلاحات، لا للدكتاتورية. كان هذا نموذجاً بارزاً من عمل القيادة التي لم يعد باستطاعتها قيادة مؤيديها على الأقل بوضوح. لكن في السياق نفسه، كانت المقاومة الأشد والأصلب والأكثر صراحة هي مقاومة آية الله الخُميني، الذي قاد حركة المقاومة تدريجياً، وأصبح ممثّلها والمعبّر عنها (كاتوزيان، ج 2، ص 119 ـ 121). يوم 22/ 1/ 1963 م، أعلن آية الله الخميني ـ في بيان وُزّع في طهران والمحافظات الأخرى ـ أن الاستفتاء مخالف للأصول وغير قانوني (نجاتي، 1371ش [1992م]، ج 1، ص 224؛ روحاني، ص 232). ولم تنقض ساعة على نشر البيان وتوزيعه حتى غصّت الشوارع بأمواج بشرية عظيمة وغاضبة. وتوقّف الحرفيون وأصحاب المهن في جنوب طهران عن العمل، واحتشدوا في الشوارع، وأُقفل البازار دفعة واحدة؛ أقفلت المتاجر

والدكاكين في جنوب طهران وصولاً إلى محيط «المدفعية»، و«سرجمة» و«بهارستان». وترددت في سماء طهران أصداء صرخة: «الاستفتاء المزعوم مخالف للإسلام» (روحاني، ص 233؛ بهنود، ص 482).
يوم 24/ 1/ 1963، ذهب الشاه بذريعة الزيارة إلى قُم وفي الحقيقة استعراضاً لقوّته، وفي خطبة ألقاها في باحة المقام، تعرّض للمخالفين بعبارات شديدة البذاءة؛ هذا الشاه الذي كان يُعدّ في نظر المحافل الدولية رجلاً قوياً ومتماسكاً على المستويَيْن السياسي والعسكري، والذي كان يحاول طيلة اثنين وعشرين عاماً من حكمه أنْ يتظاهر بالتديّن ومراعاة الشعائر الإسلامية، وقول المنمّق المخادع من الكلام، فاستقطب عامة الشعب وبعض العلماء الرفيعي المقام، فجأة، في ذلك اليوم في قُم وقرب المقام، يخاطب رجال الدين بعصبيّة وسوقيّة، ويقول كلاماً عن تحالف الشعب والبازار، يدلّ على الضعف والصّغار والقماءة وضحالة القوة مقابل التحرك الشعبي (نجاتي، 1992 م، ص 225، نقلاً عن صحيفة كيهان، 24/ 1/ 1963؛ بهنود، ص 483 ـ 484؛ روحاني، ص 244). لم تبقَ مظاهر الاعتراض والإضراب والتظاهر محصورة في طهران، ففي معظم مدن الأقضية والمحافظات الإيرانية في آذربيجان، وجيلان، وخوزستان، وفارس، وأصفهان، وكرمان، وكرمانشاه، ويزد، وكاشان، ورفسنجان، ونجف آباد وغيرها، أقفل الناس الأسواق والمتاجر والدكاكين، اعتراضاً على استفتاء الشاه (روحاني، ص 268).

6 ـ انتفاضة 5 حزيران / يونيو:

ما أن أقبل شهر مُحرّم حتى اشتعلت نيران المقاومة الشعبية في مواجهة النظام، ففي يومي العاشر والحادي عشر من مُحرّم، الثالث والرابع من حزيران/ يونيو، عمّت المظاهرات مدينتيْ طهران وقم ضد النظام وتأييداً لآية الله الخميني، وأسفرت عن مواجهات بين

الجماهير والقوى الأمنية. وحين انتشر خبر القبض على آية الله الخميني صباح الخامس من حزيران/ يونيو، أقفلت المتاجر وعمّت المظاهرات الميادين، وبخاصة أسواق الخضار والبازار وميدان أرك. ومن جديد، فإنّ أهل البازار الذين حملوا أعباء النضال طيلة تاريخهم حموا هذه المرة ظهور علماء الدين المجاهدين، دون توانٍ أو كلل، مضحّين بالأرواح والأموال (روحاني، ص 483 ـ 484؛ نجاتي، ج 1، ص 235). اطّلاع الناس على سلامة آية الله الخميني خفف إلى حدّ ما من حدّة التوتّر الشعبي، وفُتح البازار والمتاجر بعد أربعة عشر يوماً من الإضراب، وأعقب ذلك فكّ الإضراب في المحافظات الأُخرى، وفُتحت المتاجر (روحاني، ص 558؛ بهنود، ص 491). أما حكومة الشاه التي لم تكن قد تخلّصت بعد من آثار انتفاضة 5 حزيران/ يونيو فقد وجّهت بتحريم العلماء المجاهدين لانتخابات المجلس، وذلك في البيان الذي أصدره في 5/ 10/ 1963 م كبار العلماء وتجار طهران وجبهة المسلمين الأحرار (جمعية التحالف الإسلامي «المؤتلفة»)، فأُقفلت الأسواق ومعظم دكاكين الشوارع والأحياء، وقامت مظاهرات واسعة في محيط البازار. تواصلت المظاهرات إلى أن اضطرّت الحكومة إلى فضّها بالقوة، فاحتلّت البازار ومحيطه عسكرياً، وأقفلت أبواب مسجد الشاه. في الوقت نفسه الذي أضرب فيه بازار طهران، أضربت أسواق عدد من مراكز المحافظات ومن بينها سوق قم (روحاني، ص 607 ـ 608). وقد أجبر توسّعُ الاحتجاج الشعبي الحكومة على الإفراج عن آية الله الخميني في 2/ 4/ 1964 م، وبهذه المناسبة أضيئت أبواب الأسواق، والشوارع كذلك، بمصابيح الزينة ووزّع الناس الحلوى.

في الذكرى السنوية لانتفاضة 5 حزيران/ يونيو، ولمجزرة

المدرسة الفيضيّة، كان من المقرر أن يُحيي أهل البزار المجاهدون مراسم الذكرى في المسجد الجامع، لكنّ الشرطة حاصرت المسجد، واستخدمت العنف لمنع الناس من الدخول إلى المسجد. فأصدرت اللجنة المركزية لجمعية التحالف الإسلامي التي ظهرت في العام 1963 م، والمؤلفة كلها من أهل البازار تجاراً وأصحاب مهن وحرفيين، بياناً بهذه المناسبة تفضح فيه مجريات مجزرة المدرسة الفيضية (المصدر نفسه، ص 631 ـ 633).

نفي آية الله الخميني وإعدام منصور:

بعد أن أمضى «أسد الله علم» عقداً من أشدّ العقود في تاريخ إيران ظلمةً، أُسنِدت الحكومة إلى منصور. قدّم حسن علي منصور مشروع حصانة المستشارين الأميركيين ومرافقيهم (كابيتو لاسيون) إلى المجلس ونال الثقة عليه، وخدمة للشاه ولأميركا نفى آية الله الخميني الذي اعترض على منح الثقة لهذا المشروع، إلى تركيا. كان لهذا الخبر السيّئ وقع الزلزال على أسماع الجماهير الإيرانية المسلمة، فقامت في الأسواق مظاهرات حاشدة نظمها أهل البازار المجاهدون، وبعد مدّة وجيزة أُقيمت مراسم في مسجد السيد عزيز الله تُليَ فيها قرار إدانة لتجاوزات السلطات الحاكمة المتعاقبة، والتي انتهت بنفي آية الله الخميني إلى تركيا، وأقيمت في الوقت نفسه مراسم أخرى في مسجد صاحب الزمان (مقابل مصنع البيبسي كولا)، خرج بعدها الناس في مظاهرات إلى الشوارع، حيث اشتبكوا مع عناصر الشرطة. في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1964 م، في الوقت الذي كانت فيه حكومة منصور تشعر بأن العوائق قد أزيلت من طريقها، دوّى في ميدان بهارستان صوت رصاصة أطلقها محمد بخارائي على حسن علي منصور فأرداه قتيلاً. كانت مجموعة

محمد بخارائي قد قرّرت بعد البحث والتدقيق اعتماد النضال المسلّح لضرب العمود الفقري للحكومة، وقد انبعثت هذه المجموعة من داخل جمعية الهيئات الإسلامية المتحالفة (نجاتي، 1371ش [1992م]، ج 1، ص 311؛ روحـــــانـــــي، ص 810 ـ 825؛ بازركان، ص 22؛ بادامجيان وبنايي، ص 35، 37 ـ 38؛ بهنود، ص 51]). ألقي القبض على بخارائي واثنين آخرَيْن، وكذلك على محمد صادق أماني، الذي كان عضو اللجنة المركزية للائتلاف الإسلامي، وأعدموا جميعاً. يقول «متين دفتري» ابن أخي مصدّق وصهره، وعضو الجبهة الوطنية ـ الذي كان كما يقول بولستر، السكرتير الثاني في السفارة الأميركية، مصدراً موثوقاً لتقديم المعلومات حول النشاط السياسي للمعارضين ـ في تعليقه على إعدام منصور، إنَّ قلة التأثر بموت منصور لدى الرأي العام صدمته، فقد كان يتوقع الإعلان عن إقامة مراسم عزاء رسمية؛ وقال كذلك إنَّ ثلاثة شبان شاركوا في الحادثة، لا ينتمون مباشرة إلى أي مجموعة دينية أو سياسية، وإنْ كانت هذه الجريمة في رأيه قد نفذتها مجموعة من هذا القبيل، وادّعى متين أيضاً أن عدداً من تجار البازار تربطهم علاقات غير وثيقة بالشبان الثلاثة قد قُبض عليهم للتحقيق معهم. وكان هذا تطوراً ضاعف من الغضب في البازار، وأظهر أنّه مؤسسة يصعب على أولي الأمر ترويضُها (الأحزاب السياسية في إيران، ج 2، ص 11).

7 ـ الثورة الإسلامية 1397 ـ 1398هـ/ 1977 ـ 1978 م:

بعد حزيران /يونيو 1963، واغتيال منصور في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1964 م، تواصل النضال المسلّح السرّي طيلة اثني عشر عاماً، وأدّى إلى تشديد القمع في البازار. في العام 1975 م

ظهر عجز حكومة الشاه، وقلة جدارتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المعتمدة على مداخيل النفط، من خلال الخطة الخمسية (1393 ـ 1398هـ/ 1973 ـ 1978 م).

إن التضخم الناجم عن فشل برامج الانفتاح والتحديث الطموحة، التي كانت قد بدأت تُطبّق منذ العام 1973 م، وصل إلى حدّ أنّ الشاه ـ لمعالجة المشاكل الاقتصادية ومنعاً لزيادة أسعار السلع الأساس ـ سمح باستيراد كميات كبيرة من القمح والسكر واللحوم، ومارس الكثير من الضغط والتضييق على الحِرفيين والصناعيين بذريعة رفع أسعار المبيع. وقد لوحظ في القانون الجديد لتنظيم المهن الذي أُقِرَّ في العام 1971 م (والذي جاء بعد قانون تنظيم المهن الذي وضع في العام 1947 م وألغي في العام 1969 م)، تشكيل غرفة الصناعة، وطبّق في العام 1976 م، بناء على رأي وزير التجارة وحزب «رستاخيز» بشكل جديد.

أرسل حزب رستاخيز إلى البازار مئات الطلاب «كلجان رقابة» لمراقبة الأسعار. وحكمت غرف الصناعات، أو المحاكم الصنفيّة، التي كانت تعمل تحت إمرة منظمة الاستخبارات والأمن (السافاك)، على الآلاف من أصحاب الدكاكين بغرامات مالية، وسحبت رخص العمل من مئات الأشخاص، وحكمت بسجن ستمائة صاحب دكان لمُدَد تراوح بين شهرين وسنتين. هذه الإجراءات التي توضّح أنّ هدف الحكومة لم يكن محاربة الغلاء، بل محاربة الصناعيين والضغط على المهنيين والتجار، لم يكن لها من نتيجة سوى سخط الشعب (نجاتي، 1371ش [1992م]، ج 2، ص 36 ـ 39؛ اطلاعات، 1354ش [1975 م]، 14 و17 نيسان و17 و27 أيلول 1975 م). لم تتعاون النقابات المهنية مع الحكومة في تنفيذ هذه الإجراءات، فأقدم وزير التجارة على طرد 17 منهم من عضوية غرفة

الصناعة في طهران، وحلّ معظم غرف الصناعات في مختلف أنحاء البلاد (اطلاعات، 9 و20 آب /أغسطس و27 أيلول /سبتمبر 1976 م). قال واحد من أهل البازار لأحد المراسلين الأجانب: لقد تحوّلت ثورة الشاه البيضاء إلى ثورة حمراء. إن سائر إجراءات الحكومة كالإعلان والترويج لأنماط الحياة الغربيّة، وحرق الضوابط والأحكام الإسلامية، ومحاكمة المناضلين الإسلامين وسجنهم وتعذيبهم، ونهب عملاء السلطة الثروات الوطنية، ومنع حجاب التلميذات في المدارس، وانتشار الفساد والفحشاء في المجتمع، والطامّة الكبرى: ازدياد السيطرة الغربية على الحياة الاقتصادية في البلاد، كانت كلها من جملة العوامل التي ضاعفت من مقاومة البازار حكمَ الشاه، وشجّعته على التعاضد مع المقاومة الإسلامية. كان العامان 1977 و1978م عامي المشاركة الشاملة لأهل البازار في المظاهرات والمسيرات، وإقامة مجالس الإرشاد والخطابة، وطبع بيانات المراجع والعلماء وتوزيعها، وإقامة مراسم ذكرى السابع وذكرى الأربعين للشهداء، وتأمين نفقات النشاطات النضالية. أما أولى الحوادث فقد وقعت في 9 كانون الثاني/ يناير 1978 م، حين نشر الشاه بدعم من السافاك المقالة المهينة (إيران والاستعماران الأحمر والأسود)، التي تتضمن إهانات لقائد الثورة في صحيفة اطلاعات، التي كانت في ذلك الحين أقل خضوعاً من سائر الصحف، وقد نشرت البيان على الرغم من رفض هيئة التحرير. تكاتف الطلاب وأهل السوق وانطلقوا إلى الشوارع؛ وكان الجميع مستعدين للشهادة؛ في قُم أُضرمت النار في مكاتب صحيفة اطلاعات، ورصاص رجال الأمن أسال الدماء في شارع جهار مردان (الرجال الأربعة) في المدينة (بهنود، ص 741 ـ 742؛ نجاتي، 1371ش [1992 م]، ج 2، ص 62 ـ 70). وأصدر تجمّع التجار والحِرفيين في بازار طهران في 17 كانون الثاني/ يناير 1978 م بياناً

أدان فيه المقالة التي نُشرت في صحيفة اطلاعات، وإهانة آية الله الخميني، ودعا إلى إقفال البازار يوم 19 كانون الثاني /يناير 1978م تعبيراً عن الاحتجاج على مجزرة قُم التي اقترفتها الحكومة (نجاتي، 1371ش [1992 م]، ج 2، ص 72، 535). كانت هذه الحوادث بداية نضال استمرّ ثلاثة عشر شهراً. في هذه المدة أدّت الإضرابات المتلاحقة إلى إقفال الأسواق والمتاجر، وقد نتجت من ذلك الإقفال أزمة اقتصادية خانقة. كانت سوق قُم هي السوق الأولى التي تكرّر إقفالها ابتداء من 9 كانون الثاني/ يناير 1978 م وحتى سقوط الحكم البهلوي. كذلك فإن إقفال سوق أصفهان أكثر من مرة وجّه ضربات شديدة إلى الحكم (بادامجيان، صحيفة الرسالة، 12/ 3/ 1986 م). كان صوت المعارضة الشعبية يرتفع يوماً بعد يوم طيلة الأشهر التسعة الأخيرة من العام 1978 م، ووجّهت رسائل عدة مفتوحة إلى الشاه ورئيس الوزراء والشخصيات الحكومية الأخرى، احتجاجاً على أوضاع البلاد؛ ووزّعت كذلك عشرات البيانات التي وجّهتها شخصيات وطنية ودينية - ومن بينهم تجار البازار - في جميع أنحاء البلاد (نجاتي، 1371ش [1992 م]، ج 2، ص 21).

اليوم الثامن عشر من شباط/ فبراير كان ذكرى الأربعين لحوادث قم، فأُقفلت الأسواق والحوزات العلمية، وأُقيمت مجالس العزاء عن أرواح شهداء تلك الحوادث الدموية؛ في اليوم نفسه تحرّكت تبريز، التي أشعلت مظاهراتها الشاملة والدموية النيران في روح الحكومة. لقد أظهرت أحداث تبريز ضعف نظام الشاه وهشاشته؛ وفي ذكرى أربعين حوادث تبريز نحت المظاهرات منحى شمولياً؛ ففي أصفهان وشيراز ويزد وجهرم والأهواز، في أثناء إحياء مراسم أربعين شهداء تبريز، وقع عدد من القتلى، ووصل الأمر إلى يزد؛ أهالي يزد المسالمون، تجار الصنائع اليدوية، شاركوا في النضال بإقفال

الأسواق والدكاكين والمراكز التجارية. في طهران أقيمت مجالس العزاء وألقيت الخطب في مساجد البازار الكبرى، بالتنسيق مع علماء الدين وبإقبال شعبي منقطع النظير من مختلف الفئات الاجتماعية (بهنود، ص 749 ـ 751؛ بازركان، ص 28). كانت الإضرابات آخر رصاصة تطلقها الأمة. في 2 حزيران / يونيو 1978 م أصدر تجمّع التجار والحرفيين بالاتفاق مع بعض المجموعات الوطنية والدينية بياناً أعلن فيه الإضراب العام، فأقفلت إثر هذه الدعوة أسواق أصفهان وشيراز والأهواز ومشهد وتبريز وبازار طهران إقفالاً شاملاً (بازركان، ص 27، 45). أول إقفال عام للأسواق في جميع أنحاء إيران جرى بتاريخ 16/ 10/ 78 م، إثر دعوة وجّهها آية الله الخميني بمناسبة ذكرى أربعين شهداء الجمعة السوداء 18/ 9/ 78م، يوم المجزرة العامة للأبرياء في ميدان جالة (اطلاعات، 16/ 10/ 78 م). في هذه الأيام نفسها صدرت عن الشاه أول ردة فعل ـ تجاه اهتمام الرأي العام العالمي بـ «نوفل لوشاتو» ـ حيث طلب إلى سفيره في فرنسا أن يقصد وزارة الخارجية الفرنسية ويطلب مساعدة الخبراء القانونيين، لوضع القيود والحدّ من نشاطات آية الله الخميني، حين انتشر هذا الخبر في إيران، أضرب البازار وأقفلت سائر الأسواق وهدد التجار بمقاطعة البضائع الفرنسية شراء وبيعاً (بهنود، ص 799). إن الإضرابات المتتالية في عامي 1977 و1978 م، وإقفال البازار وسائر المراكز الاقتصادية، فضلاً عن تأثيرها السياسي، جرّت معها انهيار الدولة اقتصادياً. وكان شلل الاقتصاد العام في البلاد مرعباً ومخيفاً، والأشد منه هولاً توقف عجلة الحياة اليومية للناس والأخطار والأضرار التي نجمت عن ذلك، وقد لجأ البازار إلى الابتكار لتفادي ذلك الخطر، وشكّل تعاونيات الأحياء لتأمين المواد الضرورية لمن يحتاج إليها. وتشكّلت لهذا الهدف لجان مختلفة: «لجنة متابعة أمور السجناء» التي كانت

تقدّم المساعدة لتأمين المتطلبات الحياتية للسجناء ولعائلاتهم؛ «لجنة متابعة شؤون المضربين» التي كانت تدرس مشاكل المضربين وتعمل على حلّها، وكانت تقدّم مساعدات مالية إلى الطلاب والدلاّلين والحمالين والعمال المياومين، الذين حوّلتهم الإضرابات إلى عاطلين عن العمل. وكانت هذه اللجنة تدفع أيضاً رواتب الموظفين والعمال الحكوميين المضربين، كعمال شركة النفط، والعاملين في صحيفة كيهان؛ «لجنة رعاية عوائل الشهداء»؛ «لجنة متابعة شؤون المجاهدين»، التي كان عدد كبير من التجار الأثرياء المتدينين يدفعون بواسطتها الأموال اللازمة للمجموعات الثورية؛ «لجنة الطباعة والنشر»، التي كانت تتولى طبع البيانات ونشرات الأخبار، وتسجيل الأشرطة وتوزيعها؛ «اللجنة الأمنية» التي كانت تتولى تأمين النظام في الأحياء والأسواق، وتنظيم أمن المسيرات والمراسم والاحتفالات، وتمنع السرقات التي كان يمكن أن تقوم بها الحكومة، أو بعض الانتهازيين. وقد تشكّلت بعد ذلك «لجنة الثورة الإسلامية» من أعضاء هذه اللجان. الأموال التي كانت تُنفق في سبيل الثورة، وبخاصة بسبب توقف الأعمال والبطالة والإضرابات الشاملة التي حدثت، لم تكن تخفى على أحد. لقد تحمّل المتديّنون من التجار وأصحاب المهن في أسواق البلاد المختلفة، فضلاً عن خسائرهم التجارية والمهنية، النفقات الناجمة عن الإقفال المستمر، ومختلِف أنواع النفقات التي بُذلت في سبيل الثورة. أعلى أرقام النفقات هي تلك التي بذلها التجار والحرفيون والكسبة في الأسواق والميادين والشوارع والمعابر والأحياء؛ إنّ مساعدات أهل البازار المالية في جميع الأحوال، قبل الثورة وبعدها، أسهمت في نبوغ الفكر الإسلامي وبزوغه وتفتحه ومشاركته. من بين المساعدات المالية المؤثّرة التي قدّمها البازاريون قبل الثورة، المساعدة في بناء المسجد الأعظم في قُم، وتأسيس المدارس الإسلامة الخاصة

كالمدرسة العلوية، ومدرسة الرفاه، ومدرسة روشنكر، واستحداث مبنى حسينية الإرشاد، والمساعدات المالية لمجاهدي خلق منذ العام 1968 م، والمساعدات المالية لحركات الشهيد «اندرزكو» المسلّحة التابعة لفدائيي الإسلام. بعد الثورة ظل البازار كذلك داعماً للثورة كما كان في السابق، من بين النشاطات التي كان يقوم بها البازاريون إرسال المساعدات المالية والعينية إلى الجبهات طيلة الحرب المفروضة، وإيفاد المتطوّعين.

حالياً أيضاً لا يزال البازار بالحالات والخصوصيات السابقة نفسها، وفيه نقابات واتحادات وتعاونيات، ممثلوها موجودون في الهيئة الرئيسة لاتحاد الشؤون النقابية. ولا تزال التنظيمات الإسلامية للمهن وللبازار فاعلة أيضاً، وستة من الأشخاص الذين لهم تاريخ نضالي طويل ومعروفون بالصلاح والتدين، يسمّون كما في السابق «معتمدي البازار»، يدعمهم القائد والمسؤولون في الدولة. يتولى الشؤون الحكومية للبازار والأصناف كلٌّ من وزارة التجارة، ومنظمة الجمرك، والدوائر الأمنية، والمحاكم المختصة بالأمور الاقتصادية، وفي بعض الحالات وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، ووحدات من المصرف المركزي مجتمعة.

فريدون آدميت، هما ناطق، افكار اجتماعى وسياسى واقتصادى در آثار منتشر نشده دوران قاجار [الأفكار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الآثار غير المنشورة في العصر القاجاري]، طهران 1356ش [1977 م]؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت 1965 ـ 1966 م؛ ابن أخوة، آيين شهر داری در قرن هفتم [قواعد الحُكم في القرن السابع]، ترجمة جعفر شعار، طهران 1367ش [1988 م]؛ ابن بطوطة، سفرنامه ابن بطوطه [رحلة ابن بطوطة]، ترجمة محمد علي موحد، طهران 1359ش [1980م]؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد الدكن 1359ش [1980 م]؛ ابن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، القاهرة 1351هـ/ 1932 م، محمد بن حسين أبو شجاع روذراوري، ذيل تجارب الأمم، ط. آمد روز، القاهرة 1916 م؛ احزاب سياسى در إيران [الأحزاب السياسية في إيران]، ترجمة وتنظيم الطلبة المسلمين مؤيدي الإمام، طهران 1366 ـ 1367ش [1987 ـ 1988 م]؛ أحمد أشرف، موانع تاريخى رشد سرمايه دارى در ايران دوره قاجاريه [العوائق التاريخية لنمو الرأسمالية في إيران في العصر

القاجاري]، طهران 1359اش [1980 م]؛ أسد الله بادامجيان، علي بناني، هيئتهاى مؤتلفه اسلامى [الهيئات الإسلامية المتحالفة]، طهران 1362اش [1983 م]؛ مهدي بازركان، انقلاب ايران در دو حركت [الثورة الإيرانية في تحركين]، طهران 1363اش [1984 م]؛ محمد تقي بهار، تاريخ مختصر أحزاب سياسى ايران [تاريخ الأحزاب السياسية الإيرانية المختصر]، طهران 1357 ـ 1363اش [1978 ـ 1984 م]؛ مسعود بهنود، دولتهاى ايران از سيد ضياء تا بختيار [الحكومات الإيرانية من السيد ضياء وحتى بختيار]، طهران 1368اش [1989 م]؛ محمد بن حسين البيهقي، تاريخ البيهقي، ط. علي أكبر فياض، مشهد 1356اش [1977 م]؛ تاريخ إيران كيمبريدج: از آمدن سلجوقيان تا فروپاشى دولت ايلخانان [تاريخ إيران كيمبريدج من مجيء السلاجقة وحتى انهيار الحكم الإيلخاني]، ترجمة حسن أنوشه، طهران 1366اش [1987 م]؛ محمد تركمان، قيام ملى سى ام تير به روايت اسناد وتصاوير [الثورة الوطنية في عشرين تموز، من خلال المستندات والصور]، طهران 1361اش [1982 م]؛ يحيى دولت آبادى، تاريخ معاصر، يا حيات يحيى [التاريخ المعاصر، أو حياة يحيى]، طهران 1362اش [1983 م]؛ حميد روحاني، بررسى وتحليلى از نهضت امام خميني در ايران [دراسة وتحليل لثورة الإمام الخميني في إيران]، طهران 1358اش [1979 م]؛ اراز محمد سارلي، تركستان در تاريخ: [تركستان في التاريخ]، نگرشى برتركستان درنيمه دوم قرن نوزدهم [نظرة إلى تركستان في النصف الثاني من القرن التاسع]، طهران 1364اش [1985 م]؛ حسين سلطان زادة، «بازارها در شهرهاى ايران» [الأسواق في المدن الإيرانية]، ط. محمد يوسف كياني، طهران 1366اش [1987 م]؛ صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، اصناف در عصر عباسى [الأصناف في العصر العباسي]، ترجمة هادي عالم

زادة، طهران 1362ش [1983م]؛ هلال بن محسن الصابي، تاريخ الصابي، القاهرة 1337هـ/ 1919 م؛ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ط. دخويه، ليدن 1879 ـ 1896 م، ط. أوفست طهران 1965 م؛ عباس ميرزا قاجار (ملك آرا)، شرح حال عباس ميرزا ملك آرا برادر ناصر الدين شاه [سيرة حياة عباس ميرزا، نظام الملك، أخو ناصر الدين شاه]، مع مقدمة لعباس إقبال، ط. عبد الحسين نوايي، طهران 1361ش [1982 م]؛ ويليام فرانكلين، مشاهدات سفر از بنگال به ايران در سالهاى 1786 ـ 1787 ميلادي [مشاهدات الرحلة من البنغال إلى إيران في العامين 1786 ـ 1787 م]، ترجمة محسن جاويدان، طهران 1358 ش [1979م]؛ ريتشارد نلسون فراي، بخارا دستاورد قرون وسطى [بخارى في القرون الوسطى]، ترجمة محمود محمودي، طهران 1365ش [1986 م]؛ محمد علي كاتوزيان (همايون)، اقتصاد سياسى ايران [الاقتصاد السياسي في إيران]، ترجمة محمد رضا نفيسي وقمبيز عزيزي، طهران 1366 ـ 1368ش [1987 ـ 1989]؛ فيروز كاظم زادة، روس وانگليس در إيران [الروس والإنجليز في إيران]، ترجمه بالفارسية منوتشهر أميري، طهران 1371ش [1992 م]؛ كتاب نارنجى: اسناد سياسي وزارت خارجه روسيه تزارى درباره رويدادهاى انقلاب مشروطه ايران [الكتاب البرتقالي: المستندات السياسية لوزارة خارجية روسيا القيصرية حول أحداث الثورة الدستورية في إيران]، ترجمة بروين منزوي، طهران 1368ش [1989 م]؛ نيكى كدي، تحريم تنباكو در ايران [تحريم التنباك في إيران]، ترجمة شاهرخ قائم مقامي، طهران 1356ش [1977 م]؛ مفضل بن سعد المافروخي، محاسن أصفهان، ط. جلال الدين الحسيني، طهران 1382ش [2003 م]؛ جلال الدين المدني، تاريخ سياسى معاصر ايران [التاريخ السياسي المعاصر في إيران]، قم

1361اش [1982 م]؛ عبد الله المستوفي، شرح زندگانی من، یا، تاریخ اجتماعی واداری دوره قاجاریه [سیرة حیاتي، أو التاريخ الاجتماعي والإداري في العصر القاجاري]، طهران 1341 - 1343اش [1962 - 1964م]؛ مرتضى مطهري، «مشكل ساسای در سازمان روحانيّت» بحثی درباره مرجعیت وروحانيت [المشكلة الأساسية في المؤسسة الفقهية، ضمن بحث حول المرجعية والمؤسسة الفقهية]، [لاتا.]؛ حسين مكي، تاريخ بيست ساله ايران [عشرون سنة من تاريخ إيران]؛ طهران 1323 - 1325اش [1944 - 1946 م]؛ ناصر خسرو، سفرنامه ناصر خسرو [رحلة ناصر خسرو]، ط. محمد دبير سياقي، طهران 1335اش [1956 م]؛ محمد بن علي ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيدارى ايرانيان [تاريخ الصحوة الإيرانية]؛ ط. علي أكبر سعيدي سيرجاني، طهران 1346اش [1967 م]؛ غلام رضا نجاتي، تاريخ سياسى بيست وپنج ساله ايران (از كودتا تا انقلاب) [خمس وعشرون سنة من تاريخ إيران السياسي من الانقلاب وحتى الثورة]، طهران 1371اش [1992 م]؛ المصدر نفسه، جنبش ملّى شدن صنعت نفت ايران وكودتاى 28 مرداد 1332اش [الانتفاضة الوطنية لتأميم النفط في إيران وانقلاب 19 آب 1953 م]، طهران 1369 ش [1990 م]؛ وقائع الاتفاقية: مجموعة گزارشهاى خفيه نويسان انگليس [مجموعة تقارير العملاء الإنجليز السريين]، ط. سعيدي سيرجاني، طهران 1362اش [1983 م]؛ محمد عبد الملك الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، بيروت 1959م.

Grand dictionnaire encyclopédique Larousse, Paris 1980-1985, s.vv. «Agora», «Forum»; Eugen Wirth, «Zum Problem des Bazars (Sûq, Çārşi)», in Der Islam. LI (1974), LII (1975).

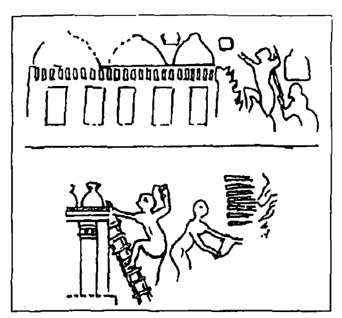
/فريدون فروتن/

8

ماضي أسواق المدن الكبرى، ونشأتها

ـ الاكتشافات الأثرية؛ المعطيات، والشواهد التاريخية القديمة:

لبعض العناصر المهمة والأساس المكوّنة لمجموعة السوق، كالرزداق، والتقاطع الرباعي، والسقف ذي القبة، والرباط، جذورٌ تاريخية في العهود الغابرة. هنالك مخطّط لسوق رباعية مكوَّنة من نفقين مسقوفين متقاطعين عمودياً، لا يزال موجوداً على وعاء طيني، يعود إلى الألفية الرابعة قبل الميلاد (بوب، 1365اش [1986 م]، ص 294، المصدر نفسه، 1366اش [1987 م]، ص 241). وبالنسبة إلى الرزداق أو «حارة الحرفيين»، هنالك شاهد معتبر يعود إلى ألفي سنة، وُجد في الحفائر الأثرية في شوش (غيرشمن، ص 78)، وتُشاهد على «ختم» عُثر عليه في حفائر شوش، ويعود إلى الألفية الرابعة قبل الميلاد، صورة مخزن غلال سقفه على شكل قُبّة، ومن هنا نشأ الاحتمال أن يكون الإيرانيون قد عرفوا منذ ذلك العصر بناء القباب (ملكزاده، ص 44، ← الشكل 58).



تاريخ الأختام في إيران
الشكل 58، ختم مرسوم عليه أهراءات مقببة، شوش

الرّباط أيضاً الذي تعود جذور بنائه إلى ظهور أسواق المدن، والذي صار أحد متفرّعاتها، هو أيضاً قديمٌ جداً؛ والقرائن التاريخية الكثيرة تعيد وجوده على رأس طرق القوافل الكبرى إلى عهد الأخامينيين (بوب، 1365ش [1986 م]، ص 289؛ كياني، 1366ش [1987 م]، ص 201). في أساسات بعض الأربطة مثل رباط «دير گچين» [دير غتشين]، على طريق عام طهران ـ قُم، ورباط «بوابة كج» قرب كازرون، و«رباط أنو شيروان» في الطريق العام بين سمنان ودمغان، لا تزال توجد آثار تعود إلى العهد الساساني (كياني، 1987 م، ص 84، 193، 202)؛ وجدت كذلك بقايا رباط كبير يعود إلى العهد الساساني إلى جانب طريق شيراز ← سيراف (فاندنبرغ، ص 163 ـ 198؛ مصطفوي، ص 104). في خرائب مدينة «أور»، عُثر أيضاً على رزاديق مع دكاكين وسقائف، وآثار من حارة الحِرَفيين، وقرائن عن مؤسستهم الحِرفية والمهنية

(تاريخ التقدم العلمي والثقافي للبشر، مج 1، الجزء 2، ص 131؛ 450). في الحفائر الأثرية لمدينة تَدْمُر وُجِد الميدان العام لمدينة (آغورا)، وباحة واسعة، وعتبة باب عالية، ورسوم بارزة لأجسام أعضاء القوافل (د. أونيور ساليس، حاشية «بالمير»). في مخطط مدينة «دورا» التجارية على ساحل الفرات تظهر بصورة واضحة الساحة العامة للمدينة، وسوق على شكل محلة ذات رزداق. ويعتقد بعض المحققين أن سوق هذه المدينة أقدم سوق يمكن إثباتها في تاريخ الشرق (روستوفتسف، ص 73 ـ 95؛ فيرت، 1974، الجزء 1، ص 8).

في المصادر السريانية، التي تعود إلى القرنين الخامس والسادس الميلاديين، يتكرر ذكر أسواق المدن البارثية والساسانية وضواحيها. من الأسواق التي كانت ذات شهرة في ذلك العصر، سوق التبّانين في مقدونية القديمة (فه أردشير ← كولسنيكف، ص 177)، وسوق العلّافين في تيسفون (بيغولوسكايا، 1348ش [1969 م]، ص 113، 124)، والسوق العمومية للمحاصيل الزراعية في مدينة آمد (سمّيت في ما بعد ديار بكر،← بيغولوسكايا، 1367ش [1988 م]، ص 58، 355 ـ 356)، وكذلك سوق أردشير في إصطخر فارس (أديب صابري، ص 2).

لقد ذُكر أن عدداً كبيراً من المدن القديمة كالأهواز (← الأسطر التقادمة)، قد ولدت من رحم إحدى الأسواق (د. الإسلامية، حاشية «السوق»). إنّ فصل مكان العمل عن مكان السكن للتجار والحرفيين وعن مساكن سائر الفئات في المدينة، كانت له سوابق تاريخية، ففي هذا العصر يُلاحظ بوضوح تقسيم المدينة إلى أحياء، ويتبيّن أن ذلك كان أمراً عادياً (بيغولوسكايا، 1367ش [1988 م]، ص 63). في تاريخ مدينة كركوك، ذُكر أن المدينة كانت تقسّم إلى عدد من

الحارات، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأهواز، واسمها الأصلي هرمزد اردشير (هرموشير)، قيل إنها ظهرت من رحم إحدى الأسواق (المصدر نفسه)، كانت هذه المدينة مقسمة إلى قسمين منفصلين؛ أحدهما كان مكان سكن الأشراف والكبراء، والآخر المسمّى هوجستان فاجار (هوجستان فازار)، والذي عُرف في ما بعد بسوق الأهواز، كان خاصاً بالتجار، ومكان سكن الحرفيين وسائر أهل السوق (بيغولوسكايا،المصدر نفسه، ص 255؛ حمزة الأصفهني، ص 45، البلاذري، ص 132).

من ناحية أخرى، إنّ المعلومات المتفرقة والنادرة الواردة في مصادر الدرجة الأولى المعتبرة بالفارسية الوسيطة والمانوية والسريانية والصينية، وبداية العصر الإسلامي، تتيح لنا إمكانية التوصل إلى استنتاجات مهمة جداً حول التنظيم التجاري في إيران في أوائل القرون الوسطى، وأن نطّلع من خلالها على أساليب التجارة والمقايضة، وعلى التنظيم الداخلي للسوق، وبعض خصوصيات حياة التجار والحرفيين في ذلك العصر. جزء من هذه المعلومات هو إجمالاً على النحو الآتي: من حيث النظام الطبقي، يحتل البازاريون والحرفيون (هوتُخشان) الطبقة الرابعة، وكانت لهم تنظيمات صنفية، وأعياد مهنية، ورزاديق متخصصة (دينكردِ مَدَن، الكتاب الثامن، ص 757)، وآداب خاصة، وكانت ثيابهم كحلية اللون. كل صنف كان يشكّل وحدة مستقلة، ويتبع رئيساً، أو شيخاً (صاحب لحية بيضاء)، منتخباً من الأعضاء، ومن الممكن أن يكون غير زرادشتي (بيغولوسكايا،المصدر نفسه، ص 141). الصناع اليدويون أهل الحرفة الواحدة كانت لهم منازل خاصة بهم منفصلة عن غيرهم، في مدن وأحياء معيّنة. جميع هؤلاء أي الصنّاع اليدويون ورؤساء الأصناف كانوا يتبعون رئيساً يدعى «كِروغبد» أو «هوتُخشبَد» أي

«رئيس الحرفيين» الذي كان من أصحاب المناصب الحكومية، ذا مقام سامٍ ومن المحتمل أن يكون منصَّباً من قِبل الملك.

أهل البازار أنفسهم كان لهم رئيس، يدعى «فازاربَد» (كتابة شاهبور الأول في كعبة زرادشت، ص 35؛ باك، ص 265؛ جنيف، ص 35). وكانت التجارة تتم في الأساس بصورة قانونية اعتبارية، وكانت في يد الشركات والاتحادات المهنية والغرف التجارية (بيغولوسكايا، المصدر نفسه، ج 5، فصل 4 و5).

بفضل المستندات والوثائق القانونية المهمة الباقية من ذلك العصر بإمكاننا اليوم وضع تصوّر لجميع الفروع والأنواع والفنون اليدويّة والحرفيّة والتجارية، أي صورة للأصناف في سوق ذلك العصر (المصدر نفسه، ص 381 وما بعدها). كما توافرت أسماء ما يقارب الأربعين فرعاً من فروع الحرف والصناعات اليدوية، تطالعنا من بينها أسماء: الخيّاط، الدبّاغ، صانع الأقداح، الحدّاد، الكلّاس، الفولاذي، الجزّار، الصائغ، المُذهِّب، السرّاج، الحذّاء، الخفّاف، الإبريقي، الفاخوري، الخيّام وغيرها (تفضلي، ص 191 ـ 196).

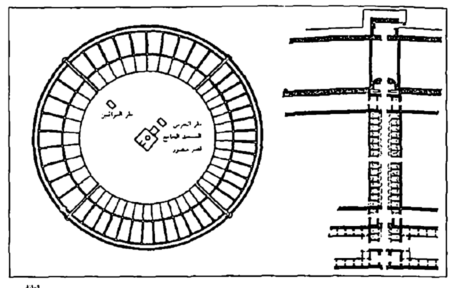
في كل الأحوال، على الرغم من وجود شواهد وقرائن كافية تدلّ على وجود أسواق بدائية في المدن، مع فضاء منظّم وربما مخطّط مسبقاً في بعض المدن، في الألفيتين الثالثة والثانية ق.م، ومن بينها المدن العيلامية، وبعض المدن الإشكانيّة والساسانيّة كذلك، فإن المعلومات المتوافرة لدينا عن المدن قبل الإسلام، لم تصل إلى حدّ يُمكّننا من تجسيم أو رسم فضاء هذه الأسواق وأبنيتها بشكل صحيح.

منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري، بُنيت أسواق في المدن الإسلامية المستحدثة. يذكر البلاذُري (ص 64) أن خالد بن عبد الله بنى في أوائل القرن الثاني الهجري دكاكين في

الكوفة، وسقّفها بقُبب عالية من الآجُر والجصّ. كذلك فإن أسواق مدينة بغداد التي بدأ بناؤها في العام 141هـ. نموذجٌ آخر من أسواق المدن ذات التخطيط المسبق، ودليلٌ على إدراك المسلمين لأهمية السوق في المدينة الإسلامية. يقول الطبري إنَّ هذه الأسواق في مدينة المنصور المدوّرة، تقع تحت قناطر المدينة المربّعة الزوايا (الشكل 59)؛ أي على طول كل شارع من هذه الشوارع الأربعة ـ التي كانت الحدّ الفاصل بين جدار المدينة المدور الكبير الخارجي، وجدارها المدور الداخلي ـ يوجد صف أمامي من القناطر العالية، في داخلها الدكاكين، وعلى هذا النحو ظهرت الأسواق الأربع في جهات المدينة الأربع. وكان قد لوحظ لكل قسم من هذه الأقسام الأربعة أيضاً، في خارج الجدار، ساحة أو ميدان واسع. وحين انتقلت الأسواق إلى ناحية الكرخ غرب بغداد ظهرت محلّة كبيرة طولها فرسخان وعرضها فرسخ واحد، وتقسم إلى عدّة أقسام: دار البطيخ، سوق الورّاقين [باعة الكتب] (الطبري، ج 11، ص 4918؛ د. الإسلامية، حاشية «بغداد»). وبحسب اليعقوبي (ص 38 ـ 40) حين بنى المتوكّل في منتصف القرن الثالث مدينة الجعفرية شمال سامراء، أُنشئت في كل حي من أحيائها سوق، وفي هذه الأسواق كان لكل حرفة أو صنف أو فئة رزداقها الخاص.

عدد كبير من المدن الإسلامية الكبرى، في القرن الرابع الهجري كان فيها أسواق كبيرة؛ وقد تكرر ذكر أسواق نيسابور وضواحيها، والرباطات، والفنادق، وخانات البضائع، وأسواق مدن بُخارى وزرنج وسمرقند، وغيرها من المدن، أكثر من مرة في المصادر والمراجع التاريخية والجغرافية (سلطان زادة، ص 417).

يتبيّن لنا من مُجمل هذه الإشارات والمعلومات التاريخية أن أقسام مجمّع السوق وعناصره الرئيسة، والأشغال المهمة التي تنجز



الشكل 59، صورة لمخطط مدينة المنصور، وإحدى الطبقات السفلى لقناطرها الاربع

فيه؛ أي: بيع الجملة والمفرّق، والتجارة الخارجية، والإنتاج والحِرف، والتقايض بالقروض والسندات، وأصول التجارة وقواعدها، والتنظيمات الصنفية أو النقابية، في منطقة الشرق الأوسط القديم، التي أصبحت في ما بعد مركز العالم الإسلامي، كانت لها سوابق تاريخية قديمة. فقد أثبت المحققون والباحثون الغربيون وجود بعض العناصر، وكذلك وجود مجمّعات تحتوي باحات داخلية وأروقة وقناطر في العصور الغابرة لبلاد اليونان وبيزنطة (فيرت، 1975، ص 6).

أمّا تجميع هذه العناصر والأجزاء وإدغامها في مجموعة أبنية ذات نسق معماري موحّد وخاصّ، مع باب وزُقاق مقفل، وعدم وجود أماكن سكنية، والتداخل والتنسيق بين بيع الجملة وبيع المفرّق والحِرف، فظاهرة مستقلة، من منجزات القرن السابع وما بعده، لم تتوقف مطلقاً عن التطور والنموّ.

وأما المجمعات التجارية ذات المباني العالية والكاملة، فتعود

إلى المرحلة الواقعة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، ولا يستبعد المستشرقون، أنْ يكون قد دخل في طريقة تشكّلها الأوّلي نمط التفكير والأسلوب الغربيّين (فيرت، 1975 م، المصدر نفسه).
وما بقي من أسواق مدن العالم الإسلامي في المشرق، يعود في معظمه إلى القرن الرابع، والآثار التي تعود إلى ما قبل ذلك العصر بقليل نادرة جداً. ربما كان بالإمكان، باعتماد الأساليب العلمية، التعرّف على سوابق السوق حتى القرن الثالث عشر، لكن من الواضح أن نماذج الأسواق المكتملة، التامّة المعايير، كتلك التي تُشاهد في حلب وأصفهان، ما هي إلّا نتيجة تطور طويل الأمد، تعود جذوره إلى القرن السابع. إنّ معرفة شكل السوق، ونوعية نشاطاته الاقتصادية ـ الاجتماعية، قبل القرن الرابع عشر، هي معرفةٌ مختصرة، لأنَّ تاريخ الشكل المعماري لأبنية الأسواق القائمة نادراً ما يعود إلى القرن العاشر، ومعظم التحقيقات المنجزة محصورة في بعض الظواهر الفرعية في بعض الأسواق القائمة: كالحسبة، والأصناف والحرف، والتزيينات والرسوم. كما إنّ المراجع الأدبية لا تساعد كثيراً، وكذلك المصادر الجغرافية والتاريخية القديمة؛ وتكمن المشكلة في أنّ ما وُصف فيها لا يعبّر عن الوضع الحقيقي والمحسوس للمدن والأسواق الإسلامية، وما قيل فيها ليس سوى تعبير أدبي، وأحياناً خيالي ومثالي (فيرت، 1974 م، ص 209).
في هذه الآثار، الإشارات والمعلومات التي يمكن من خلالها معرفة خصائص بناء هذه الأسواق، وعماراتها، وتاريخ وجودها وتكوّنها نادرة جداً. لذا من خلال ما قاله المحقّقون المعاصرون وسجّلوه، حول أصل أجزاء السوق أو المجمّعات التجارية، وتاريخها، ليس في متناولنا حالياً سوى نظريات ضحلة وأحياناً مبهمة، يجب أن تقارَنَ بالتحقيقات الأكثر شمولاً، والأبحاث الأكثر تعمّقاً. يوجد في هذا السياق نظرية تقول: إنّ شبكة السوق في المدينة الإسلامية

المتداخلة والمترابطة في ما بينها قد تألفت من عناصر، لكل واحد منها جذر وأصل أكثر قدماً، كان موجوداً حتى أواسط أو أواخر القرن الثامن الهجري على نحو منفصل ومستقل، وتلاحمت هذه العناصر منذ أواخر القرن التاسع بعضها ببعضها الآخر، وانبثق عنها مجمع السوق الكبيرة في المدينة. حدثت هذه اللحظة الحساسة والأساس في هذا التشكّل حين استقرّت معظم الرباطات في داخل المدينة، وقد كانت قبل ذلك تُبنى في خارجها. كما إنّ تجمّع تجارة الجملة والمفرق في مكان واحد، وقد كانت من قبل تنتقل من مكان إلى آخر ـ وربما كانت سوق طهران الطولية في منتصف القرن الثالث عشر الهجري أكمل نماذجها ـ هو في الواقع مصدر نشوء مجمّع السوق المدينية الكبرى (المصدر نفسه، 1974 م، ص 251؛ بلانول، ص 228). يجب البحث عن نقطة انطلاق هذا التحوّل بالتزامن مع ازدياد العرض والطلب في سوق المدينة، إنّ مثل هذا التحوّل بدأ في المشرق بعد الحروب الصّليبية، وسيطرة الأتراك، والاجتياح المغولي (من القرن الخامس وحتى السابع الهجريين)، وازدهر في القرن الثامن (مرحلة إعادة الإعمار، وتجديد الحياة الثقافية)، وبخاصة في العصرين العثماني والمملوكي مترافقاً مع ازدياد عدد السكان، وتزايد احتياجات الدول الأوروبية (بلانول، ص 235). برزت هذه الظاهرة في أمكنة عدة على نحوٍ متزامن، وفي جملة في العالم الإسلامي الذي له وضعٌ خاص جغرافياً، وكان له دور أساس جداً كوسيط في العلاقات والمعاملات التجارية بين قارّتيْ آسيا وأوروبا، في العصر الذي كانت فيه هذه التجارة تنمو بشكل متسارع.

لقد ظهرت نماذج الأبنية الأفخم والأشد اكتمالاً في المناطق العثمانية ـ الصفويّة ابتداء من القرن العاشر وحتى الثالث عشر،

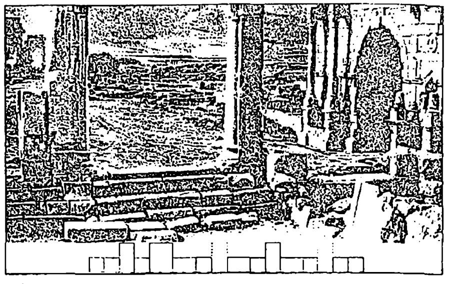
ومنها انتقلت وانتشرت في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط وبلدان المشرق. الحدود الأساس التي انتشر فيها هذا النموذج الثقافي، هي آسيا الغربية (الشرقان الأدنى والأوسط)، وأفريقيا الشمالية. أما المراكز التجارية في مناطق الهند وجنوب شرقي آسيا، فعلى الرغم من أنها أصبحت إلى حدّ ما إسلامية واستخدمت لفظة «البازار»، إلّا أنها تشكّلت على نحو آخر مختلف، لذلك لا تعدّ جزءاً من المنطقة الشرقية ـ الإسلامية.

جرت عملية انتقال الفنادق أو الرباطات إلى داخل المدينة في غرناطة ومرّاكش في منتصف القرن الثامن، وفي بورصة في أواخر القرن الثامن، وفي حلب في العصر المملوكي في النصف الأول من القرن التاسع. في هذا السياق، وحده فندق الشمّاعين في مدينة فاس، يعود إلى القرن السابع (المصدر نفسه؛ فيرت، 1975 م، ص 15).

ـ ظهور رزاديق بيع المفرّق:

يُستنتج من خلال شواهد علم الآثار، والإشارات المستلّة من النصوص المتعلقة بالعصر الساساني، وجود رزاديق للحرف في المشرق وإيران قبل العصر الإسلامي، وقد أثبت المحققون الأجانب أيضاً وجود محالّ مكتظّة بالدكاكين، شبيهة برزاديق السوق، وبخاصة في المحاور الرئيسة، في عصر الأمبراطورية البيزنطية، مزيّنة بصفوف من الأعمدة (لمان ـ هارتلبن، ص 2016 ـ 2124؛ فيرت، 1975 م؛ ص 7).

هذه المحاور التي كانت خطوط العبور والمرور الرئيسة، جذبت إليها تجارة المفرّق وجمّعتها في داخلها. وكانت تجارة المفرق تجري في أكواخ وأكشاك خشبية محشورة ومتلاصقة، لكنها دخلت في ما بعد في تصاميم ومخطّطات المعابر ذات الأعمدة. في بيزنطة كانت منذ البداية تحتل الأمكنة الواقعة تحت أروقة المعابر ذات الأعمدة، التي



الشكل 60، مخطط الرزاديق والحجرات في أطلال مدينة فلوبيليس، مرّاكش

تعدّ من ميزات تلك الحضارة (كلود، ص 60). في هذه المعابر كان أصحاب المهن والحرفيون كما هو الحال في الرزاديق الأكثر تميّزاً في الأسواق الشرقية (غيّان[1]، ص 171 ـ 182؛ جانون نقلاً عن فيرت، 1975 م، ص 7). إنّ النموذج الجيد للمعابر ذات الدكاكين، يتمثّل بمحلة بيزنطية في فلوبيليس في مراكش قرب مدينة مكناس، لا تزال قائمة بشكل كامل (الشكل 60).

في هذه المحلة تقع خلف الأعمدة حُجرات صغيرة منتظمة في صف واحد، دون أي فاصل بينها، وهي مسوّرة على الجانبين بجدران حجرية، وطريق الدخول الوحيد إلى الحجرات هو المعبر؛ يبلغ طول بعض هذه الحُجرات حوالي المترين، وبعضها الآخر أربعة أمتار. وقد وصلت إلينا صورة نماذج مشابهة للمعابر المزدحمة بالدكاكين من خرائب مدينتي إفسُس، وتَدْمُر، وعلى الموزاييك

(1) Guilland.

البيزنطي المتبقي من مدينة أنطاكية في القسطنطينية (لاسوس، ص 121 ـ 124). في عصر الأمبراطورية البيزنطية. يُلاحظ في المعابر ذات الأعمدة صفٌ من الحجرات الشبيهة برزاديق الأسواق المعاصرة. يتبيّن لنا من خلال المصادر القديمة المتعددة أن بيع المفرّق والحرف في المدن القديمة في العصر المتأخر كانت تصنّف بحسب الفرع والصّنف. لكن على الرغم من وجود هذه الخصائص المشتركة لا يمكننا أنْ نعدّ هذا الرزداق سوقاً شرقية بالكامل، لأنه فضلاً عن أنه غير مسقوف، ولا يحتوي على زقاق مسدود، يفتقد كذلك أهمّ مبادىء السوق، الذي هو الترابط والتنسيق بين تجارتيْ الجملة والمفرّق. حتى المحلة الصغيرة «دور»، ذات الرزداق لا يمكن عدّها بالتأكيد سوقاً. كذلك فإنَّ أسواق القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد في الشمال الشرقي من سوريا لا تدخل ضمن التعريف الذي وضعناه للسوق (تشالنكو[1]، ص 21 ـ 25). مع ذلك لا نستبعد عدّ المعبر القديم ذي الأعمدة في كل من دمشق وحلب وأنطاكية في أواخر العصر القديم، طيلة القرون الممتدة من السادس وحتى العاشر، رزداقاً رئيساً في السوق. وتدلّ القرائن العديدة على أن المعابر الواسعة جداً ذات الأعمدة في العصور القديمة، التي كانت الأكواخ الخشبية قد بُنيت فيها على نحو مضطرب وغير منظّم، قد درسَتْ بشكل كامل إثر مرور العربات والماشية؛ وقد أثبتت بحوث علم الآثار هذا النمط في الرُّصافة (كارتاب، ص 42 ـ 54). من هنا برزت ضرورة تسقيف الشارع بأكمله، لمنع خراب المعابر والحجرات بتأثير العوامل الطبيعية. كانت الأغطية في البداية رقيقة استخدمت فيها الأقمشة، إلّا أن

---

(1) Tchalenko.

الحرائق المتكررة فرضت استخدام ساتر أكثر أماناً من الخشب. مع ذلك، ليس في متناولنا دليلٌ نتبيّن من خلاله إن كانت الأسواق المغطاة رزاديقاً سقوفة بالمعنى الحقيقي، أم أنّ تغطيتها كانت مجرد تدبير مؤقّت لتلافي حرارة الشمس وهطل الأمطار. ومن المحتمل جداً أن تكون الأسواق المسقوفة، التي أشير إليها في النصوص، هي سرايات مسقوفة، أو مجمّعات مغطاة، بعيدة من رزاديق السوق، نجهل كلّ ما يتعلق بتركيبة بنائها وعِمارتها. من هنا يجب ألّا ننسى هذه الحقيقة الثابتة، وهي أنّ عناصر بناء رزداق السوق مستمدَّة من الأحياء المزدحمة بالدكاكين، والمزدانة بالأعمدة والأروقة في أواخر العهد القديم. بمعنى أنّه في القرن الرابع، في مكان غير معروف بالتحديد، وُجِدَ صنفٌ من الأكواخ الخشبية المؤقّتة، تحوّلت في ما بعد إلى شكلٍ من أشكال الأسواق المسقوفة الموحّدة العِمارة. سوق «رأس الطاق» في سمرقند كانت حوالي العام 339هـ مسقوفة (حدود العالم، ص 107؛ لسترنج، ص 493)؛ أسواق نيسابور في منتصف القرن الرابع سُقفت بأمر من أبي علي سيمجور (المتوفّى في العام 387هـ) بصورة جميلة ومزيّنة (العتبي، ص 400 ـ 401)؛ في العام 442هـ، كان في مدينة القيروان شارع مزدحم بالدكاكين، مسقوف على امتداد حائط المسجد (الزين، ص 63)؛ في العام 580هـ كانت أسواق حلب مسقوفة بالألواح الخشبية (ابن جُبير، ص 311)؛ سوق الجواهر في القاهرة كانت لها أيضاً خيمة للحماية (لبيب، ص 1171 ـ 1517). نَسَب «حافظ أبرو» (المتوفى في العام 833هـ) إلى شاهرخ التيموري (المتوفّى في العام 850هـ) نَصْبَ أقواسٍ عالية للمرة الأولى فوق أسواق هراة. والفرق بين السوق المسقوفة والسوق غير المسقوفة كما يرى المؤلفون الإيرانيون، بدا واضحاً منذ القرن الخامس (غوبه، ص 107)؛ أما في ما يتعلق بالأسواق ذات الأقواس الحجرية فمن المحتمل أن تكون مرحلة تطوّرها قد بدأت

قبل القرن العاشر، لأنّ لدينا منذ بداية العصر الحديث نماذجاً تاريخية من رزاديق الأسواق ذات الأسقف الحجرية الموحّدة العمارة ومواد البناء. فمجمّع «علي باشا جارشي سي» [سوق علي باشا] في أدرنة الذي يبلغ طوله 300 متر، وفيه مائة وثلاثون حجرة، وله باب ومدخل، يعود بناؤه على الأغلب إلى العام 977هـ، مكان رزداق سوق بيزنطية. على العكس من ذلك سوق «سياهي لر جارشي» [السوق السوداء]، التي بُنيت في العام 830هـ في بورصة، وهي أشبه بالسرايات «البدستان»، منها برزداق السوق، ويصدق هذا المعنى نفسه على قيسارية سوق القطّانين في القدس في العام 737هـ(غولوين، ص 101 ـ 117؛ فيرت، 1975 م، ص 9).

إنّ تحوّل السوق من الشكل البدائي إلى سوق ذات رزاديق مسقوفة بشكل كامل، ليس أمراً منجزاً بصورة متسرّعة وتلقائية. على سبيل المثال، في القاهرة منذ أوائل القرن الثامن، مرّت قرون عدة والأكواخ الخشبية تنمو وتتكاثر بصورة مضطربة وغير منظمة، على طول المحاور الرئيسة لمعابر المدينة وأزقّتها، مشوّهة صورة الشوارع، ثم بدأت تتغيّر تدريجياً، ومن ثمّ جُدّدَ بناؤها. لكن ابتداء من القرن الحادي عشر وما بعده وصل وضع الأسواق والرزاديق إلى كماله المعماري وجماله، حتى إنّ بعض الملوك وأصحاب المناصب الرفيعة في البلاد، كانوا يستقبلون ضيوفهم المهمّين في رزاديق الأسواق والرباعيات المزيّنة والمُنارة بالمصابيح (شارلي، ص 70؛ نوائي ص 210 ـ 211؛ فلسفي، ج 4، ص 239؛ فيرت، 1975 م، ص 10).

بناء على ذلك، منذ أن أصبحت الأكواخ والأكشاك الخشبية المؤقتة، غير مرغوبة وغير ذات فائدة كمقر ثابت لبيع المفرّق وللحرف، وجد كبار القوم والأثرياء أنّ عليهم أن ينفقوا الأموال

بسخاء، ليستبدلوا بتلك الأكواخ مجموعة من الأبنية المتناسقة والموحّدة والمسقوفة والجميلة في رزاديق الأسواق. من بين نتائج عمل هؤلاء، ظهور روائع الأعمال المعمارية والفنية المتقنة والبديعة.

ـ ظهور السرايات المسقوفة للبضائع الثمينة:

قلّما اعتبر بعض الباحثين الغربيين أن السرايات المسقوفة، أو المجمّعات الشبيهة بها الخاصة بالبضائع غالية الأثمان كالخانات العثمانية (البدستان)، والخانات الإيرانية (التيمتشات) والقيساريات، من الخصائص المحلية لتلك الديار في المرحلة الإسلامية، وإنما يعتقدون أن مجمّعات من هذا النوع قد أوجدها بالضرورة التعامل التجاري في الأحياء التجارية كأحياء مدينتيْ دمشق وحلب على سبيل المثال، وأن أصلها ومنشأها هو بازيليك العصر البيزنطي القديم (لمان ـ هارتلبن، ص 2016 ـ 2124؛ فيرت، 1975 م، المصدر نفسه)؛ لكنّهم لم يتمكّنوا في الوقت عينه من تحديد مسار تطورها إلى السرايات الصفوية والعثمانية. كان البازيليك في بيزنطة القديمة بناء عظيماً مستطيلاً بشكل عام، يتألف من قاعات عدة متوازية تنتهي بمحراب نصف دائري. هذا البناء كان من ملحقات الساحة العامة (الفوروم) وسوق المدينة، وكان يجتمع فيه المواطنون لقرنين قبل الميلاد، في فصل الشتاء والطقس الرديء، لإنجاز أعمالهم التجارية والإدارية، ولعقد بعض اجتماعاتهم. ويرى هؤلاء الباحثون أنفسهم أنه من المحتمل أنْ تكون تلك السرايات في دمشق وحلب قد تهدّمت ودرست معالمُها بسبب الحرائق أو ضيق المكان، وتالياً انتقلت المؤسسات التجارية التي حلّت محلّها إلى رزاديق الأسواق والأحياء التجارية (سواجيه، نقلاً عن فيرت، 1975 م، ص 11). ولم يشأ التجار، الذين كانوا قد انتقلوا في تلك الظروف إلى رزداق السوق، أن يحرموا أنفسهم من تحقيق أمنية قديمة لهم باستخدام

السرايات المسقوفة. وفي متناولنا عديد من الإشارات التي تثبت أن بعض فروع السوق فرضتها هذه الحاجة نفسها. فعلى سبيل المثال، قيساريات حلب ودمشق التي وصفها ابن جُبير في النصف الثاني من القرن السادس، ليست على شكل قاعات مسقوفة، وإنّما هي شبيهة برزاديق الأسواق مع بوابة وزُقاق، أو مجموعات تضم صحناً وباحة في الوسط (ابن جُبير، ص 311، 352).

وهكذا تحوّلت المحاور الكبرى الرئيسة للعبور والمرور بسبب سهولة التحرك فيها، وكثرة الذهاب والإياب، إلى معابر ذات أعمدة، لتجميع بيع المفرّق، وبعد ذلك ضمّت إلى السوق معابر فرعية أُخرى، ذات أبواب وأزِقّة، بموازاة المحاور الرئيسة. في أواخر القرن الثالث سادت العادة بأن تُقفل بعض أجزاء السوق ليلاً (غوبه، نقلاً عن فيرت، 1975 م، المصدر نفسه)، وفي القرن الرابع كانت سوق البزّازين في أرجان وسوق سجستان تقفلان ليلاً (المقدسي، ج 2، ص 634). هذا التوسّع أي إلحاق السرايات برزاديق الأسواق وإقفالها ليلاً، منع تدريجياً وجود المنازل السكنية في السوق. ففي الوقت الذي كانت فيه الدكاكين تملأ المحاور الرئيسة من الجانبين، لم يبق في هذه الرزاديق مكان لمنزل أو مسكن. في العقود الأولى من المرحلة الإسلامية، في المدن ذات التقاليد المعمارية القديمة نسبياً، بالقدر نفسه الذي كانت تُبعَدُ فيه المساكن عن السوق، كانت دكاكين بيع المفرق ومخازن البضائع تُنقل إلى رزاديق مخصصة في السوق. لذلك، من المحتمل أن تكون الميزتان اللتان كانتا موجودتين في السرايات القديمة: الأولى وجود الباب والزقاق المسدود، والثانية عدم وجود المنازل السكنية، قد وصلتا كإرث إلى رزاديق الأسواق.

إنّ الخان المسقوف الرائع المسمّى خان مرجان (خان أورتمة)، الذي يحتمل أنْ يكون والي بغداد قد أمر ببنائه في هذه المدينة في

العام 761هـ، في سوق «ضرب النقود»، هو من النماذج الفريدة من نوعها (العزاوي، ج 2، ص 94، 100، 336، ج 4، ص 267؛ ديو لافوا، ص 627 ـ 628؛ هرتسفلد، 1920، ص 187).
والبدستانات هي كذلك من أقدم النماذج المسقوفة في الأسواق. ويمكن ـ كنموذج ـ ذكر بدستان بورصة في العام 808هـ، وبدستان أدرنة في العام 821هـ(الشكل 41 ـ ج) (أونسال[1]، ص 56). هذان البدستانان وسائر البدستانات القديمة، بأسقفها ذات الأقواس المُقبّبة، شبيهة جداً بالأبنية الدينيّة كـ «أولوجامي» أو «الجامع الكبير» (781 ـ 824) في بورصة و«اسكى جامى» أو «الجامع العتيق» (806 ـ 818) في أدرنة. إنّ أُسُس سائر البدستانات وعناصر أبنيتها، مطابقة للنماذج القديمة المذكورة آنفاً، ومعرفتنا بالمخطط المعماري للبدستانين الآخرين، وبمسار التطور الذي يربطهما بالقاعات المسقوفة في الرباطات السلجوقية، وكذلك طريقة التشكل الأوّلي لأنواع السرايات المسقوفة في البازار ضحلة جداً. ولا يعود تاريخ أيّ واحد من الخانات (التيمتشات) التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، في المناطق إيرانية الثقافة، إلى أبعد من القرن الثاني عشر. ربما كان بإمكاننا أن نعدّ سوق القيسارية، أو الرزداق الرئيس لسوق أصفهان (1029 ـ 1030)، القريب الشبه بقاعة طويلة مسقوفة، مَعْلَماً ونموذجاً أولياً متقدماً لهذا النوع من المجمّعات. كذلك فإن قيساريات المغرب لا يعود تاريخ بنائها إلى أبعد من القرن الثاني عشر؛ ولا نعرف إن كان بناؤها الأساس على شكل سرايات مسقوفة، أو كان فقط مجموعة من الرزاديق المتشابهة ذات الباب والزقاق (فيرت، 1975، ص 12).

---

(1) Ünsal.

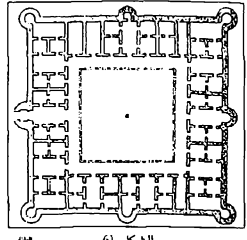
ـ ظهور الخانات لتجارة الجُملة والتجارة الخارجية:

أحد أنواع أبنية الخان له باب وزقاق وباحة في الوسط، تكتنفها من جميع النواحي الأروقة والأواوين؛ لهذا النوع سابقة في العصور القديمة البيزنطية والإشكانية والساسانية، لكن في تلك العصور لم يكن هذا النوع من الأبنية في داخل المدن بل في خارجها، أو في المسافة الفاصلة بين المدن، مثل «ديرغتشين» في جادة طهران ـ قم؛ ورباط أنو شروان في جادة سمنان ـ دامغان، باتجاه جادّة الحرير (كياني وكلايس، ج 1، ص 4؛ كياني، 1987، ص 26 ـ 32).

مراكز البريد البيزنطية المعروفة «بليمس» التي كانت مقامة في الجادّات الترابية، والرباطات التي كانت موجودة في منازل الطرق كمحطات استراحة للمسافرين، كانت مجموعات من الأبنية ذات باحة داخلية. وكانت منذ ذلك الحين ذات شبه شديد بخانات الأسواق (سيرو، ص 51). قصور بني أميّة الصحراوية المشهورة، وكذلك قلاع الفيالق البيزنطية (هرتسفيلد، 1912، ص 39 ـ 41)، تشبه في كثير من التفاصيل والجزئيات، أبنية خانات الأسواق في العصور المتأخرة (كرزول، ص 622 ـ 750؛ بريش، ص 141 ـ 187؛ كذلك ← الشكل 61).

من المحتمل كذلك أن تكون مباني العصور القديمة، قد تحوّلت على أثر التطور والتوسّع المستمرين، وظهرت بصورة الرباطات في عصور الأيّوبيين والسلاجقة والمماليك في القرنين السابع والثامن الهجريّيْن (سواجيه، 1937 م، ص 98 ـ 121؛ المصدر نفسه، 1939، ص 48 ـ 55، 1940 م، ص 1 ـ 19؛ إردْمان، 1958، ص 1 ـ 39). من المؤكد أنَّ هذا النوع من الرباطات ـ على الرغم من وجود الشبه الكبير ـ ليس هو بعينه خانات الأسواق الحالية فأمكنة تجارة الجملة في بيزنطة وبلاد اليونان القديمة قلّما وُجدت في

مركز المدينة (واكسموت[1]، ص 2532 ـ 2534)، وإنّما كانت غالباً في موانىء المدن، وفي ميادين تُسمّى (أمپوريوم)، كان يوجد فيها مبان لتجارة الجملة، على شكل مخازن ومعارض للبضائع. ومما يؤسف له أنّ مكان تجارة الجملة والتجارة الخارجية في المدن القديمة، دمشق وأنطاكية وأنقرة، لا يزال حتى الآن مجهولاً على الرغم من التحقيقات العديدة التي أُجريت. كذلك الأمر بالنسبة إلى «تدمُر»، التي كانت ذات شهرة وأهمية على صعيد التجارة الخارجية، وليس في متناولنا معلومات عنها يمكن الاستفادة منها. مع ذلك، يمكن الحدس من خلال الاستنتاجات المقارنة، والآثار الباقية، أنّ تجارة الجملة في موانىء البحر المتوسط كانت إمّا في داخل المدينة كلياً، وإما في خارجها. ففي موانىء البحر المتوسط كانت تجارة الجملة تتمّ كلياً في داخل المنطقة، ومبادلة البضائع في وسط الطريق.



الشكل 61، هلزر

مخطّط أحد القصور الصحراوية لبني اميّة

كان الأمر يتم على هذا النحو في سوريا (بلاد الشام) أيضاً؛ فقوافل الإبل التي كانت تأتي من طريق الصحراء باتجاه الغرب كانت تسلّم حمولتها في وسط الطريق إلى قوافل الحمير والبغال، لتوصلَها بعد أن تجتاز سلسلة الجبال الغربية، إلى مدن البحر المتوسط وموانئه الغربية لتوزيعها. فضلاً عن المضايقات التي يمكن أن تخلقها

(1) Wachsmuth.

قافلة كبيرة في داخل المدينة، لا يوجد مكان كاف لتفريغ البضائع وتحميلها، ونقلها من مكان إلى آخر في داخل المدينة، لذلك كان لا بد من أن تبيت القوافل خارج أسوار المدن. هذا الحدث كانت له أهمية سياسية وحياتية في تطور السوق المركزية وتوسّعها لأنّ تجارة الجملة التي كانت إلى ما قبل القرن الثامن خارج المدينة، تحوّلت بعده إلى مركز المدينة، لتكون قريبة من تجارة المفرّق.

في هذا السياق، من المحتمل جداً، أن تكون «حومة الحضر» قد ظلّت مكاناً لتبادل البضائع ومركزاً كبيراً لتجارة الجملة والتجارة الخارجية حتى نهاية العصر الأيوبي، وتبدّلت في عهد المماليك، فاضطُرّ التجّارُ الأوروبيون أن يستقروا في مدينة حلب.

حتى منتصف القرن التاسع، من أصل 26 خاناً ذُكرت داخل مدينة حلب، كانت خمسة منها في الجزء المركزي من السوق، وثلاثة عشر خارج سور المدينة، وثمانية خانات أُخرى قرب بوابات المدينة، كانت تُستخدم فقط لتجارة السلع زهيدة الأثمان، والمحاصيل الزراعية (الفحم، السمك، الفخّار، الأجبان، والحنّاء) (سواجيه، 1933 م، ص 193 وما بعدها). يوجد شواهد عدة تدلّ على أنّ خانات السوق كانت تستخدم في البداية لإقامة التجار الأجانب، ولتخزين بضائعهم التجارية. وربما كان تهديم حومة الحضر في الظاهر ذريعةً لإدخال تجارة الجملة إلى داخل المدينة، إذ تكون في مأمنٍ داخل السور والجدران.

فضلاً عن ذلك، كانت مصلحة حاكم المدينة تقتضي أن يقيم التجار، ولا سيّما الأوروبيين منهم في المركز، لتكون مراقبتُهم سهلة وعملية، وليتمَّ إنجاز معاملاتهم التجارية والجمركية بسهولة ويُسر. هذا الوضع لم تنفرد به مدينة حلب، ففي المدن التجارية الكبرى الأُخرى في شرق المتوسط كانت توجد أوضاع مشابهة. يمكن أنْ

تثبت كذلك أنّ الأوروبيّين، في أماكن عديدة من مناطق العالم الإسلامي الأخرى، استخدموا باكراً الخان المركزي في السوق كمركز لتجارتهم ولإقامتهم. هنا يتبادر إلى الأذهان هذا السؤال: ألم يكن الدافع إلى بناء مثل هذه الخانات في مركز المدينة سببه إقامة التجار الأجانب في المنطقة الخاضعة لنفوذ المماليك في آسيا الغربية ومصر؟ (هيد، ج 2، ص 427، 456). من الواضح أنّ التجارة في أعقاب الحروب الصليبية في الشرق الأدنى قد لقيت تقدماً متزايداً، وتوسّعاً متسارع الوتيرة؛ لذلك يبدو أنّ اختيار الخان المركزي مقرّاً لإقامة التجار الأجانب كان خياراً مناسباً. فقد تزايد حجم البضائع التجارية المعدّة للحمل والنقل والتخزين ومقاديرها، إلى حدّ أن سوق المفرّق لم تعد تتّسع لها. لهذا السبب ولأسباب أمنية أيضاً توجّه التجار إلى مراكز المدن. والتجار الذين كانوا يأتون من المناطق الأخرى تعرّفوا في محطات توقفهم في أثناء الطريق إلى الخان، لذا فإن الرباط الذي كان في الأصل مكاناً لتجارة الجملة وللتجارة الخارجية، استطاع بسهولة أن يتقبّل أيّ نوع من أنواع التغيير، وأن يحافظ في الوقت نفسه على شكله وعلى نمطه المعماري التقليدي.

لم تكن الخانات في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر، قرب بوابات المدينة فقط، وإنما في داخلها أيضاً، ومتّصلة برزاديق السوق المركزية. وكانت أهم نماذجها: في حلب، 916هـ، ودمشق، 978هـ، والقاهرة 885هـ، وبغداد 978هـ، وإسطنبول 865هـ (فيرت، 1975 م، ص 17). في كاشان كان لسرايا الفحم بابان خشبيان كبيران في وسط سوق النحّاسين، ومنقوش فوقها تاريخ 888هـ (← سوق كاشان، هذه المقالة نفسها؛ الشكل 74). مع هذا، لا يمكن أن ننكر أنّه كان في أصفهان في هذا العصر نفسه (أو

ربما قبله) خانات في محلة السوق. لكن يجب البحث عن الشاهد الحقيقي على هذا الأمر في العصر الصفوي، في القرن الحادي عشر. ويبدو أن معابر سوق بغداد وخاناتها المتأثرة بشدة بالأسلوب الإيراني لا تعود إلى أبعد من القرن الثاني عشر؛ فقط خان جغال (جغاله زاده سنان باشا ← العزاوي، ج 4، ص 127 ـ 128) بُني قبل العام 999 هـ(هرتسفلد، 1920 م، ص 198). للتأكد من التواريخ بدراية، حصرنا العمل بنماذج لا تزال صامدة حتى عصرنا الحاضر، لأنّ ورود أسماء الخان والرباط والقيسارية والفندق والوكالة، لدى مؤلفي ذلك العصر، يبدو غير دقيق ومتناقضاً أحياناً. كما هو الحال لدى ناصر خسرو (ص 69 ـ 70)، في أثناء وصفه للرباطات في مصر، حيث استخدم ألفاظ: «كاروانسرا» [الرباط] و«تيم» [محطة القوافل]، والخان والدار، كمترادفات وبمعنى واحد. نحن أيضاً لا نعرف بشكل صحيح مكان هذه الأبنية، ومظهرها الخارجي، ومجال استخدامها الدقيق. حتى إنّنا لا نحصل من خلال شروح المقريزي حول الخانات والرباطات، في مركز مدينة القاهرة من القرن السابع وحتى التاسع، على الخبر اليقين (ص 194 ـ 200)، لأنها تتعارض مع الروايات الأُخرى. لكن بما أنّ التجار الأجانب كانوا يستخدمون بشكل دائم خانات السوق، في مركز المدينة، فإن عدداً كبيراً من هذه الخانات أخذ تدريجياً يقوم بدور الرباطات. كان التجار يستخدمون هذه الخانات كأمكنة إقامة مؤقتة، ومعارض ومتاجر لبضائعهم، ومخازنَ للصادرات وللواردات. وبما أن إقامة التجار في المدينة كان يمكن أن تمتدّ لوقت طويل نسبياً، ظهرت انطلاقاً من هذا الأمر تغييرات في مخططات مباني عديد من الخانات. وأضيفت بعد ذلك في معظم الخانات طبقة جديدة فوق الطبقة الأرضية، وكانتا تتصلان معاً بممرات مسقوفة. أضيفت إلى هذه المجموعة مراكز البريد والاتصالات، وفنادق للقوات البحرية الأوروبية أيضاً، كوحدات

سكنية مخصّصة للتجار الأجانب. بعد انقضاء مدة زمنية طويلة نسبياً، طرأ مجدداً تغييرٌ على دور الخان في السوق، لكن زمان هذا التغيير يختلف من مدينة إلى أخرى. في هذه المرحلة، بدأ الباعة وأرباب الأعمال وكبار التجار المحليين يستقرّون في هذه الخانات تدريجياً، وفي النتيجة استُبعد عدد من التجار الأجانب منها، وهكذا أصبحت الخانات منذ القرن الثالث عشر وما بعده مقراً للمكاتب التجارية، ومخازن للسلع الرئيسية في التجارة المحلية، وأمكنة لاستيعاب البضائع المستوردة من الخارج، وللمحاصيل الزراعية والصناعية، والأعمال التي استجدّت بعد استحداث الشركات الإنتاجية والمعامل (فيرت، 1975 م، ص 17 ـ 18).

المصادر والمراجع

ابن جُبير، سفرنامهء ابن جبير [رحلة ابن جُبير]، ترجمة برويز اتابكي، مشهد 1370اش [1991 م]؛ فروغ أديب صابري، تاريخچهء بازار تهران [تاريخ سوق طهران]، طهران 1364اش [1985 م]؛ أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان: القسم المتعلق بإيران، ترجمة آذرتاش آذرنوش، طهران 1346اش [1965م]؛ آرتور ابهام بوب، معمارى ايران [العمارة الإيرانية]، ترجمة غلام حسين صدري افشار، اروميه 1366اش [1987 م]؛ المصدر نفسه، معمارى ايران: پيروزى شكل ورنگ [العمارة الإيرانية، سيطرة الشكل واللون]، ترجمة كرامت الله افسر، طهران 1365اش [1986 م]؛ ن.و. بيغولوسكايا، شهرهاى ايران در روز گار پارتيان وساسانيان [المدن الإيرانية في عصر البارثيين والساسانيين]، ترجمة عنايت الله رضا، طهران 1367اش [1988 م]؛ ن.و. بيغولوسكايا، وآخرين، تاريخ إيران: از دوران باستان تا پايان سدهء هيجدهم [تاريخ إيران من العصور القديمة وحتى القرن الثامن عشر الميلادي]، ترجمة كريم كشاورز، طهران 1348اش [1969 م]؛ تاريخ بيشرفت علمى وفرهنگى بشر [تاريخ التقدم البشري العلمي والثقافي]، لمجموعة من

العلماء العالميين، بإشراف اليونيسكو، ترجمة برويز مرزبان وآخرين، طهران، 1356 ـ 1359اش [1977 ـ 1980 م]؛ حدود العالم، ط. منوتشهر ستودة، طهران 1362اش [1983 م]؛ حمزة بن حسن حمزة الأصفهاني، تاريخ بيا مبران وشاهان [تاريخ الرسل والملوك، ترجمة جعفر شعار، طهران 1367اش [1988 م]؛ جان بول ديولافوا، [إيران كلده وشوش]، ترجمة علي محمد فروشي، ط. بهرام فروشي، طهران 1364اش [1985 م]؛ حسين سلطان زادة، «بازارها در شهرهاى ايران» [الأسواق في المدن الإيرانية]، ط. محمد يوسف كياني، طهران 1366اش [1987 م]؛ آنتونى شارلي وروبرت شارلي، سفر نامهء برادران شرلى [رحلة الأخوين شارلي]، ترجمة آفانس، طهران 1330اش [1951 م]؛ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ترجمة أبي القاسم باينده، طهران 1363 ـ 1365اش [1984 ـ 1986 م]؛ محمد بن عبد الجبار العتبي، ترجمة التاريخ اليمني، لناصح بن ظفر الجرفادقاني، ط. جعفر شعار، طهران 1357اش [1978 م]؛ عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، قم 1369اش [1990 م]؛ نصر الله فلسفي، زندگانى شاه عباس اول [حياة الشاه عباس الأول]، طهران 1353اش [1974 م]؛ آلي ايوانوويتش كونسنيكوف، ايران در آستانهء يورش تازيان [إيران في بداية الفتح العربي]، ترجمة م.ر. يحيائي، طهران 1357اش [1978م]؛ محمد يوسف كياني، معمارى ايران دورهء اسلامى [العمارة الإيرانية في المرحلة الإسلامية]، طهران 1366اش [1987 م]؛ المصدر نفسه، نظرى اجمالى به شهرنشينى وشهرسازى ايران [نظرة مجملة إلى الإسكان والتنظيم المدني في إيران]، طهران 1365اش [1986 م]؛ محمد يوسف كياني، ولفرام كلايس، فهرست كاروانسراهاى ايران [فهرس الرباطات الإيرانية]، طهران 1362 ـ 1368اش [1983 ـ 1989م]؛ رومان غيرشمن، «كاوشهاى هيئت

باستانشناسی فرانسوی در شوش ومسجد سليمان در دو سالهء اخير»
[تحقيقات هيئة الآثار الفرنسية في شوش ومسجد سليمان في السنتين الأخيرتين]، ترجمة مسعود رجب نيا، مجلة هنر ومردم [الفن والناس]، العددان 67 و68 (ارديبهشت وخرداد 1347ش [نيسان/ أبريل - أيار/ مايو 1968 م])؛ غي لسترنج، جغرافياى تاريخى سرزمينهاى خلافت شرقى [الجغرافيا التاريخية لمناطق الخلافة الشرقية]، ترجمة محمود عرفان، طهران 1364ش [1985 م]؛ محمد تقي مصطفوي، اقليم پارس [إقليم فارس]، طهران 1343ش [1964 م]؛ محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ترجمة علي نقي منزوي، طهران 1361ش [1982 م]؛ أحمد بن علي المقريزي، كتاب الخطط المقريزية، الشياح (لبنان) 1959 م؛ ملكة ملكزادة (بيانى)، تاريخ مُهر در ايران: از هزارهء چهارم تا هزارهء اول [تاريخ الأختام الإيرانية: من الألفية الرابعة وحتى الألفية الأولى]، طهران 1363ش [1984 م]؛ ناصر خسرو، سفرنامهء ناصر خسرو [رحلة ناصر خسرو]، ط. محمد دبير سياقي، طهران 1335ش [1956 م]؛ عبد الحسين نوائي، ايران وجهان: از مغول تا قاجاريه [إيران والعالم من المغول وحتى القاجاريين]، طهران 1364 ـ 1369ش [1985 ـ 1990 م]؛ أحمد بن إسحاق اليعقوبي، البلدان، ترجمة محمد إبراهيم آيتي، طهران 1356ش [1977 م].

M. Back, Die Sassanidischen Staatsinschriften Etymologischer, Acta Iranica, VIII, 18, Leiden 1978; K. Brisch, «Das omayyadische Schlob in Usais. Vorläufiger Bericht über die mit Mitteln der D.F.G. unternommene Grabung», in Mitt. des Dt. Archäol. Inst. Abteilung Kairo, 19 (1963); Dietrich Claude, Die byzantinische Stadt im 6.

Jahrhundert, München 1969; Keppel Archibald Cameron Creswell, Early Muslim Architecture, vol. I. Umayyads. A.D. 622-750, Oxford, 1969; EI, s.v. «Al-suk» (by H. Kindermann), «Baghdād» (by A.A. Duri); Encyclopaedia Univresalis, Paris 1985-1989, s.v. «Palmyre»; K. Erdmann, «Notizen zum inneranatolischen Karavansaray. Beobachtungen auf einer Reise im Juli 1953», Kunst. des Orients, 2 (1955); idem, «Zur türkischen Baukunst seldschukischer und osmanischer Zeit», in Istanbuler Mitteilungen, 8 (1958); Heinz Gaube, Die südpersische Provinz Arraǧān/ Kūh-Gīlūyeh von der arabischen Eroberung bis zur Safawidenzeit, Wien 1973; Philippe Gignoux, Glossaire des inscriptions pehlevies et parthes, London 1972; L. Golvin, «Quelques notes sur le Sūq al-Qāttānin et ses annexes à Jerusalem», BEO, 20 (1967); R. Guilland, «Autour du livre des cérémonies de Constantin VII Porphyrogénète. La Mésè ou Régia» in Actes du VI^e^ Conger. Internat. d'Etudes byzantines à Paris 1948, vol. II, Paris 1951; Ernest Emil Herzfeld, Erster vorläufiger bericht über die Ausgrabungen von Samara, Berlin 1912; idem, «Kappital VI. Baghdad», in F. Sarre and E. Herzfeld, Archäologische Reise im Euphrat und Tigris Gebiet, vol. II, Berlin 1920; W. Heyd, Histoire du commerce du Levant au moyn-âge, Leipzig 1885/86, Amsterdam 1959; W. Karnapp, «Stadtplan. Nordtorstrbbe, Stadtmauer und Nordoranlage», (Die Grabugen in Resafe). Ann. Archéol. Syr. 8-9 (1958/59); M.Y. Kiani, Iranian Caravansarais, Tokyo 1987; Subhi Y. Labib, Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter, 1171-1517, Wiesbaden 1965; Jean Lassus, «Dans les rues d'Antioche,», BEO, 5 (1935); K. Lehmann-Hartleben, «Städtebau Italiens und des römischen Reiches», in Real-Encyclopädie der Cclassischen Altertumswissenschaft, 2. Reihe, 3. Band, Stuttgert (1929); A. Lézine, «Notes d'archéologie Ifriqiyenne: I. Le Plan ancien de la ville de Kairouan», REI, 35

(1967); Dhanjiahah Meherjibhai Madan, ed. The Complete Text of the Pahlavi Dinkard, Bombay 1911; Xavier de Planhol, «Force économiques et composantes culturelles dans les structures commerciales des villes islamiques». In A. Bouhdiba and D. Chevalliers, eds. La ville arabe dans l'Islam, Tunis 1982; Mikhail Ivanovich Rostovtsev, ed., The Excavations at Dura-Europos. Preliminary Report on fifth Season of Work, October 1931- March 1932, New Haven 1934; J. Sauvaget, «Les Caravansérails syriens du Hadjdj de Constantinople», AI, 4 (1937); idem, Caravansérails syriens du moyen-âge». AI, 6 (1939), 7 (1940); idem, «les peries choisies d'Ibn ach-Chinna», Matériaux pour servir a l'histoire de la ville d'Alep, vol. I, Beirut 1933; Maxime Siroux, Anciennes voies et monuments routiers de la région d'Ispahân, Le Caire 1971; A. Tafazzoli, «A List of Trades and Crafts in the Sassanian period», Archaeologische Mitteilungen aus Iran, Neue Folge, VII (1974); Georges Tchalenko, Villages antiques de la Syrie du Nord; le massif du Bélus à l'époque romaine, vol. 1, Paris 1953; Behcet Ünsal, Turkish Islamic Architecture in Seljuk and Ottoman times 1071-1923, London 1959, L. Vanden Berghe, «Récentes découverts de monuments Sassanides dans le Fars», Iranica Antica, V (1961); W. Wachsmuth, «Emporion», in Real-Encyclopädie der Classischen Auher tumswissonschaft, vol. 2, Stuttgart 1905; Eugen Wirth, «Die orientalische Stadt», Saeculum, XXVI, 1 (1975); idem, «Zum Problem des Bazars (suq, çarşi)», in Der Islam, LI (1974), LII (1975).

/ایرج پروشانی/

9

الأسواق المؤقّتة

تشتمل الأسواق المؤقّتة: الأسواق اليومية، كالتي تقام في الوقت الحاضر في المدن الأوروبية، كل يوم في حي من الأحياء؛ الأسواق الأسبوعية، التي يقيمها الفلاحون مرة أسبوعياً، يحملون فيها محاصيلهم ومواشيهم لبيعها في سوق القرية أو المنطقة؛ الأسواق الفصلية التي تعقد كل ثلاثة أشهر مرة أو أكثر، وبعضها مرة أو مرتين سنوياً، أسواق المعارض الحديثة وهي نوع من سوق المكَارَة أو [السوق الدولية]، تقام مرة في السنة، وتعرض فيها البضائع المختلفة من أقطار متعددة، للفرجة وللبيع والشراء. أصبح لهذه السوق اليوم أبعاد عالمية شمولية، وتقام في البلدان الإسلامية ومن بينها تركيا وإيران. هذه السوق أقيمت للمرة الأولى في ألمانيا في العام 1900 م، وأشهرها تلك التي تقام في فرنسا (في باريس وليون)، وفي بلجيكا (بروكسل)، وفي ألمانيا (لايتريك)، وإيطاليا (ميلان). وقد فتحت هذه الأسواق فصلاً جديداً في التاريخ الاقتصادي للبلدان التي تقام فيها، لكن لا علاقة تربطها بماضي

العالم الإسلامي وحاضره على الإطلاق. وقد ذكر أحد الباحثين بشكل مبهم أسواق المكارَة العالمية، في المرحلة الزمنية الواقعة بين القرنين الخامس والسادس الميلاديين، دون أن يقدّم أي مستند، أو يذكر مصدر هذه المعلومة التي ذكرها؛ في الماضي كانت توجد أيضاً أسواق «مكارَة» عالمية، ووطنية، ومحلية؛ تاريخ إقامة كل منها، وخصائصها، معروفة ومحدّدة في التقاويم. في بعض هذه الأسواق كان يجري التقايض بجميع أنواع البضائع وأجناسها، وفي بعضها الآخر تُعرض للبيع والشراء محاصيل وسلع محددة. من هذه الأسواق العالمية المهمة، سوق الخيول في تركستان، سوق البغال في خوزستان، لكنّ أكثرها طرافة سوق الهررة البُراق [الشبيهة بحصان البُراق]، التي كانت تقام كل سنة مرة في أردبيل، وفيها يشاهد محبُّو الهررة الجميلة النوع الذي يحبّون، وأجمل هررة العالم كذلك (مظاهري، ص 300).

ـ الأسواق الريفية في إيران وأفغانستان:

1 ـ الأسواق الأسبوعية:

الأسواق الأسبوعية من خصائص «المجتمعات الريفية» في البلدان النامية (بري، ص 93)؛ توجد أسواق أسبوعية في المناطق الريفية المكتظّة بالسكان، كالساحل الجنوبي لبحر الخزر، وبعض مناطق آذربيجان، والسفوح الشمالية لجبال هندوكش في أفغانستان (الشكل 62).

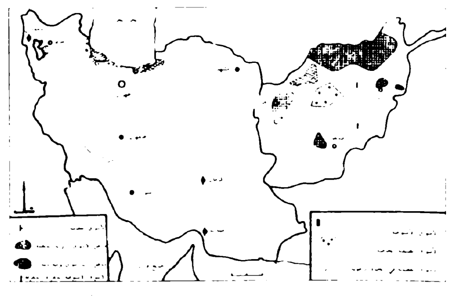
في صحراء إيران المركزية القاحلة، مثل هذه الأسواق في الواحات المتباعد بعضها عن بعضها الآخر وقليلة السكان، إما نادرة، أو لا وجود لها على الإطلاق؛ في هذه النواحي، كما شرح

بونين (ص 182 ـ 185)، استناداً إلى مدينة يزد، تسيطر المناطق الأكبر أو الرئيسة على المناطق الأصغر، لذلك فإنَّ النشاطات التجارية والصناعية تتمركز في أسواق المدن الرئيسة. لكنْ في أفغانستان، لعدم وجود مثل هذه السيطرة، فإن للأسواق الأسبوعية رونقها. وتختلف شبكة الأسواق الأسبوعية في المناطق المختلفة في إيران وأفغانستان بعضها عن بعضها الآخر من حيث السعة والأقدميّة وتنظيم الأمكنة والمواقيت.

أكثر الأسواق الأسبوعية ثباتاً تتشكّل في السواحل الجنوبية لبحر الخزر (الشكل 63)، وبخاصة في سهل جيلان المركزي (تورب، 1978 م؛ المصدر نفسه، 1979؛ بازن، 1980، ج 2، ص 152 ـ 156). في هذه المنطقة، إقامة السوق الأسبوعية عادة قديمة جداً. وصف لاماز (ص 363) سوق الثلاثاء [سوق الخميس د. الفارسية، حاشية غسغرات]، السوق المعروفة «غسغر»، إحدى ضواحي محافظة «صومعة سرا»، وقال إن هذه السوق تستقطب جمعاً غفيراً من الناس. وزار فريزر (ص 225 ـ 226) أسواق «تولو» و«تولم» و«كشمه» [غشما]، و«تره غورم» (طاهر غوراب)، التي لا تزال قائمة حتى الآن، وسطّر خواطره، قال: إن «تولو بازار» [سوق تولو]، إحدى نقاط جيلان العديدة، التي تقام فيها سوق في بعض أيام الأسبوع، يتجمع فيها الدهاقنة والمزارعون من القرى المجاورة. وفي بقية الأيام، لا تقع العيون إلّا على الأكواخ والأكشاك الخالية. وتشير الفهارس التي أعدّها ملگونوف وبعده بنصف قرن رابينو (ص 64 ـ 65)، إلى وجود شبكة من الأسواق أكثر ازدحاماً من الشبكة الحالية (تورب، 1979 م، ص 96). وقد تناقص عدد هذه الأسواق بين عامي 1915 و1973 م، من 47 إلى 36 سوقاً.

ومن المحتمل أن يكون هذا التناقص ناجماً عن إمكانات الحمل والنقل الواسعة في المراكز التجارية الثابتة في المدن الرئيسة، ونفوذ هذه المراكز الذي يتزايد يوماً بعد يوم. في الواقع، منذ وقت طويل لم تُقم الأسواق الأسبوعية في كلٍّ من رشت ولاهيجان، لكنها لا تزال تقام في سائر المدن؛ وإذا كانت بعض الأسواق في القسم الجنوبي من مصبّ «سفيد رود» [النهر الأبيض] وفومنات، وعلى امتداد ساحل طالش قد توقفت فقد استجدّت عوضاً منها أسواق جديدة في «هند خاله» و«زيده» في أواخر العام 1961 م، تؤكّد نموّ هذه المؤسسة الاجتماعية ـ الاقتصادية وتطورها.

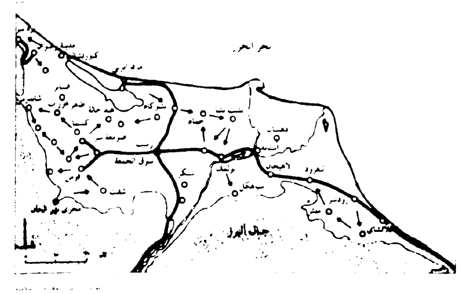
تقام أسواق جيلان عادةً مرة في الأسبوع، وفي الجزء المركزي من المصبّ الأكثر ازدحاماً بالسكّان تقام مرتين. في أيام الأسبوع تُمد البسُط، وينشط البائعون الجوّالون. والباعة غالباً من الجيلانيين، لكن يشاهد أيضاً باعة من طالش، وأتراك خلخاليون في جيلان الغربية (لمزيد من التفصيل انظر: عبدلي، عن سوق السبت في ماسال ص 74 ـ 87). لأسواق جيلان من الناحية الاقتصادية دور اجتماعيٌّ أيضاً: فالدهاقنة لا يقصدون هذه الأسواق للبيع والشراء فقط، وإنما لتبادل المعلومات، ولقاء الأقارب والأصدقاء، أو لإيجاد زوجة، أو التفرّج على الباعة ذوي اللسان اللاذع الذين يتلاعبون بالألفاظ، أو لمجرّد الاستمتاع بأجواء السوق المفعمة بالحياة والملأى بالحركة والنشاط؛ كل ذلك جزء من التأثير الاجتماعي لهذه الأسواق.



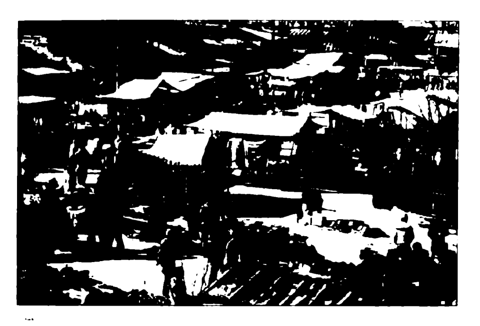
الشكل (62) خريطة الأسواق المؤقتة في إيران وأفغانستان



صورة لإحدى الأسواق المؤقتة في أفغانستان



شكل (٨) خريطة الأسواق الأسبوعية في جيلان



صورة من أسواق جيلان الأسبوعية

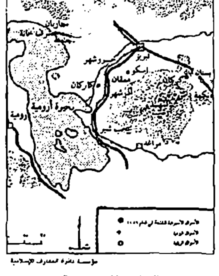


مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية

الشكل 64، خريطة الأسواق الاسبوعية، شرقي مازندران

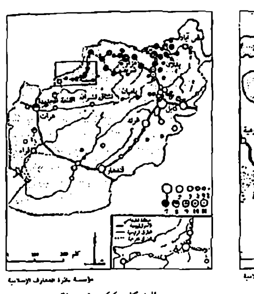
في مازندران أيضاً أسواق أسبوعية (تامسن، 1976 م)، لكن في أوقات متباعدة جداً (الشكل 64).

يبدو أن سبب هذا التباعد الكبير هو نفوذ مدينة طهران القوي هنالك. الذي يجعل مجموعة صغيرة ومنسجمة من أسواق ضواحي «تنكابن»، تنفصل وتبتعد عن شبكة مازندران المركزية المنظّمة (تامسن، 1981 م، ص 264 ـ 265). إنّ المعلومات المتوافرة حول تاريخ هذه الأسواق مقارنة بأسواق جيلان قليلة؛ ويشير رابينو فقط إلى وجود ثلاث أسواق أسبوعية في «مير بازار» (جنوب بابلسر)، وسوق الخضار والفاكهة (بابل)، وسوق علي آباد (مدينة القائم). وتقام في شرق هذه المنطقة أسواق ميناء تركمان (ميناء الشاه سابقاً)، و«آق قلعة» [القلعة البهلوية]، بالترتيب يومي الاثنين والخميس موعد ملاقاة التركمان الجعافرة. في المكانين كليهما، يتحلّق الباعة الجوّالون بعرباتهم التي تجرّها الخيول والبغال إلى جانب الدكاكين الخشبية. وتحظى السوق في ميناء تركمان بأهمية خاصة، بأكشاكها المخصصة لبيع وشراء الصوف والبُسُط. ولتجارة المواشي (برومبرجه، معلومات خاصة بالباحث).



الشكل 65، خريطة

الأسواق الأسبوعية، آذربيجان



الشكل 66، خريطة

الأسواق الدورية، افغانستان

في السهول المحيطة بنهر «آجى جاى» [نهر الصفراء] السفلي، في الجزء الغربي من آذربيجان، على الرغم من قصر المسافة التي تفصله عن تبريز، لا تزال حتى الآن تنشط دورتان من السوق الأسبوعية (الشكل 65).

في حين أن الأسواق الأُخرى التي تقام إلى شرق هذه الناحية باتجاه «بستان آباد»، قد تردّت حالتها بعد استحداث طريق طهران ـ تبريز، وازدياد الجاذبية التجارية لمركز آذربيجان (نظريان، معلومات خاصة بالباحث). والسوق الأسبوعية في النقاط الأُخرى من إيران نادرة جداً، وهي كما كان حالها في السابق محصورة بسلع خاصة. على سبيل المثال، سوق بيع وشراء الحيوانات والمواشي في المدن ذات *الأسواق الدائمة*، تقام في أيام معينة، مثل: سوق الأحد في سلماس وسوق السبت في كرمان (تورب، ص 83). بعض القرى الكبيرة الواقعة شرق أردبيل تقام فيها أيضاً سوق كل أسبوعين لبيع وشراء الحيوانات. والمواشي (بازن، 1980 م، ج 2، ص 159).

سوق الخميس النشطة في البلدة الصغيرة «ميناب» هي أيضاً مركز للمتاجرة بالبضائع التي يحملها صيادو مضيق هرمز، وبالفاكهة والخضار التي يحملها مزارعو الواحات الساحلية للخليج الفارسي (ب. رحماني، معلومات خاصة بالباحث).

وفي أفغانستان (غروتسباخ، 1976 م؛ المصدر نفسه، 1979 م)، يُلاحظ تناقض شديد بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من البلاد (الشكل 66). فحَشْر معظم الأسواق الأسبوعية في شمال أفغانستان متناسب مع أقدميّتها (برنز، ج 3، ص 8)، وتعدّ الأسواق الأسبوعية في تركستان أفغانستان ومقر الأمراء في خيوه وبُخارى بجوارها، تقليداً ثابتاً، في حين أنّ «السوق اليومية» في كابول كما هو الحال في الهند، لم تكن معروفة.

في أوائل القرن الرابع عشر تقريباً، كانت تقام في شمال أفغانستان أكثر من عشرين سوقاً أسبوعية - معظمها ليومين في الأسبوع، لكن، لم يكن في الجنوب سوى سوق واحدة فقط تُدعى سوق الجمعة للخضار (شندند الحالية) (غروتسباخ، 1979، ص 20 - 21).

يمكن تقسيم الأسواق الحالية في شمال أفغانستان إلى ثلاث مجموعات، من المركز باتجاه الشرق، تبعاً للنظام التجاري في المدن الكبرى مثل طاشقرغان وقندوز، ومزار شريف، حيث تُقام الأسواق يومي الاثنين والخميس. هذا التزامن يمنع تشتّت البائعين وتفرّقهم، وفي الوقت نفسه يدلّ على تجزئة هذه المنطقة، المكتظّة بالسكان نسبياً، إلى وحدات صغيرة ومستقلة تقريباً. يُستثنى فقط سوق الجمعة في المدينتين الصناعيتين «بُل خُمري» [الجسر الخمري] و«بغلان». في شمال غربي أفغانستان تتبع جميع الأسواق أيضاً نظام أسواق الغلال والحبوب والمواشي في هراة، وتقام أيام الأحد

والأربعاء. في منطقة الضواحي اليمنى تُقام أيضاً أسواقٌ أسبوعية في أيام مختلفة، بشكل منظم ومترابط.

شُكّل أخيراً نظامٌ متحرك من الأسواق الأسبوعية في مدينة «بنجشير» [الأسود الخمسة]، في شمال كابول، لكن هنالك شبكة أسواق أسبوعية في جميع الأجزاء الأُخرى من أفغانستان الشرقية والجنوبية، لا تزال باقية على وضعها البدائي نسبياً. تقام الأسواق المعدودة الموجودة في هذه المنطقة، كلها أيام الجمعة في ضواحي «جلال آباد» والناحية الغربية من «قندهار»، بصورة منفردة أو جماعية.

توجد في إيران وأفغانستان أسواق سنوية، لكنّ المعلومات المتوافرة عنها ليست بالقدر الذي يمكّننا من إبداء رأي شامل حولها. تقام الأسواق السنوية، مثل سوق «حسن رضا» في أواخر الصيف في «جويبار» قرب مدينة القائم، وسوق «جشنماه» [العيد الشهري]، في «شيرغاه» مازندران في أوائل شهر مرداد [أواخر نيسان/ أبريل] (عبدلي، ص 64).

أسواق النيروز في مزار شريف، ومقام الإمام الصاحب، التي كانت في القرن الثالث عشر تمتد أحياناً إلى شهرين (غروتسباخ، ص 15)، متعلّقة عادة بالأعياد الدينية أو الوطنية، وأهميتها الاجتماعية تفوق أهميتها الاقتصادية.

2 ـ الأسواق الفصلية:

الأهمية الشديدة للحياة الرّعوية، كانت تفرض إقامة أسواق مؤقّتة في المراعي، على عكس آسيا الصغرى (الأناضول)، تقع العين على أسواق موسمية على امتداد سلسلة جبال البونتيك، بينما لا توجد هذه الأسواق في إيران وأفغانستان إلّا في مناطق الألبرز الغربية،

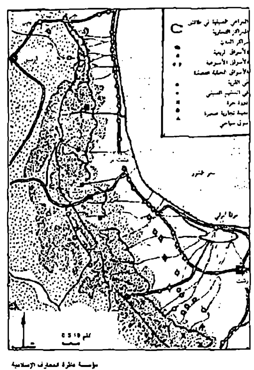
ومنطقة البختيارية، وجبال أفغانستان المركزية؛ وتعكس قلّة عدد هذه الأسواق الحمل الثقيل الذي يقع على عاتق المدن في الشبكة التجارية.

ففي عديد من المناطق الرّعوية، عدا أسواق المدن، والباعة الجوّالين، وحملة الموازين الذين هم في معظمهم من أهل المدن، لا يوجد شكل آخر من أشكال المبيع. على سبيل المثال، أبناء قبيلة «شاهسون» الذين يسكنون في فصل الصيف في الخيَم في جبل «سبلان» يقصدون أسواق أردبيل وسراب ومدينة مشكين لشراء ما يلزمهم؛ في حين أنّ أبناء المدن المنتجين للأجبان يقصدونهم في مشاتيهم في سهل مغان لشراء الحليب من مصادره (شوايتسر، ص 98 ـ 100، 129). وعلى هذا النحو يأتي أبناء قبيلة «تركاشقند» وقبيلة «ياريمتوغلو»، في فصل الشتاء من جبال ألوند إلى سوق همدان (أهلرز)، ويقصد القشقائيون وغيرهم من بدو فارس سوق شيراز. الأنموذج اللافت من الأسواق الفصليّة، أسواق بدو أفغانستان المركزية، التي درسها فرديناند (1962 م؛ المصدر نفسه، 1978، أيضاً، ← ينتش[1]، ص 169)؛ ينصبون في فصل الصيف في ولاية غور الخيم في الأسواق الثلاث الفصلية؛ في «غماب» (لفظها المحلي غومأو) 300 خيمة، وفي آبَل 150 خيمة، وفي تشَراس حوالي 60 خيمة؛ في هذه الأسواق الثلاث يتم شراء وبيع القطعان، وتبادل آلاف الحملان؛ كما تباع البضائع المتنوّعة في الأكشاك العديدة. تلبّي هذه الأسواق حاجات السكان المحلّيين، أي أهالي فيروز كوه، وطاجيك غماب، وتشَراس، وتيمنيّي آبَل، والدّرانيّين الغربيين، أو الأفغان البدو، الذين كانوا يصيّفون في

---

(1) Jentsch.

ضاحية آيماق. يتحرك الباعة الذين هم في معظمهم من بدو شرق أفغانستان، ولا سيما الأحمديين، من ناحية غرديز خوست، على شكل قافلة، ويقيمون في أثناء الطريق في «هَزارجات» أسواقاً مؤقّتة. نتجت هذه الأسواق من الامتداد الشاسع لمراعي البشتونيين حتى جبال أفغانستان المركزية، ومن التوسع التجاري للبشتونيين الشرقيين. أقام الباعة البدو أولاً بإمرة قائد يدعى «الميرِ» سوقاً هي عبارة عن خيمة في هزارجات كرمان: حوالي العام 1931 م. فقدت أسواق كرمان رونقها، وفي الغرب في المناطق الجبلية النائية، بدأت بالتوسع، لكن كان هنالك خوف دائم من زوال هذه الأسواق لكثرة ذهاب وإياب القوافل في تلك المناطق.



مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية

الشكل 67، الأسواق الجبليّة، طالش

أسواق «طالش» الصيفية في منطقة ألبرز الجبلية (بازن، 1977، ص 210 ـ 211) الأقدم من غيرها، والتي تعتمد على الحياة الرعوية ـ ذات الجذور المحليّة، تختلف عن بعضها البعض، من حيث مكان إقامتها وهيكليتها (الشكل 67).

الأسواق التي تقام في طالش المركزية متّصلة بالقرى، والمصائف المؤقّتة. في حين أن أسواق بلدة ماسولة في

الجنوب (بازن، 1980 م، ج 2، ص 162 ـ 167) تلبّي في الصيف احتياجات مناطق طارم العليا وخلخال أيضاً؛ بحيث إن هذه الأسواق صارت مراكز مصغّرة ومجزّأة للتقايض. والقسم الأعظم من الباعة في الأسواق الصيفيّة، هم من أهالي قريتيْ أردبيل وخلخال.

توجد في سائر المناطق، بدلاً من الأسواق الموسمية العادية، أسواق ـ كسوق ماسولة ـ يختلف النشاط فيها باختلاف الفصول. على سبيل المثال، الأسواق الصغيرة في آسيابر وديلمان وكِليشُم، وأُمام، في جنوب شرقي جيلان، تصل إلى أوج فاعليّتها في الصيف فقط، حيث يقصدها المقيمون في مراعي الضواحي (بازن، برومبرجه، ص 94). في العقد السادس من القرن العشرين، أقيمت عدة أسواق للبختاريين في زاغرس المركزية، في كلٍّ من لالي، وإيذه (في موسم الإشتاء)، وأردل، وجلغِرد (في موسم التصييف).

/مارسل بازن (إيرانيكا)/

ـ الأسواق الموسمية في العالم الإسلامي:

حين ظهر الإسلام، كانت توجد أسواق موسمية في المناطق التي يقطنها العرب. وكانت أسواق الحجاز الموسمية، على طريق القوافل المتوجهة إلى اليمن، قبل كل شيء، مركز مقايضة للقبائل البدوية. وأشهر تلك الأسواق سوق عُكاظ في مدينة الطائف.

كانت مكة مركز عبادة الأوثان في العصر الجاهلي، وأهلها من الحضر الذين يحترفون التجارة، وكانت سوقاً من أسواق الزيارة الموسمية، كالحيرة واليمن والحجاز. وكان المكّيون يسعون جاهدين للسيطرة على الأسواق الموسمية الأُخرى في منطقتهم، واستقطاب أفواج الزائرين للتوجّه نحو مدينتهم. والإسلام الذي حاربه المكّيون

ـ وما وسِعَهم ذلك ـ، عاد بعد وقت قصير، وقدّم لمكّة منافع لا تُعدّ ولا تُحصى. فنبيُّ الإسلام (ص)، أعلن في أثناء فتح مكّة، أنّ الأماكن المقدسة في هذه المدينة وضواحيها، موقوفة لله ﷻ، وأرض حرام؛ لذلك فقدت أسواق الحج الموسمية الجاهلة رونقها ومكانتها، وفقد جانبُها الشعائري بمجيء الإسلام قيمته ومعناه كذلك. ومن ناحية أخرى خفّفت مشاركة القبائل البدوية في حركة الجهاد الإسلامي، ومنع الكفّار من دخول الحجاز، وتغيير طرق القوافل بسبب الفتوحات، من الازدهار الاقتصادي للأسواق الموسمية؛ عدا ذلك، ربحت مكة فوائد عديدة من اتساع رقعة الإسلام، وبخاصة في موسم الحج، وحافظت باستمرار على صورتها كسوق مركزية للعالم الإسلامي.

كانت قوافل الحجيج تلبّي قسماً كبيراً من احتياجات هذه المدينة المقدّسة، المادية والاجتماعية، وكان اجتماع الحجاج والزوار يتيح فرصة المتاجرة والمقايضة على مستوى العالم الإسلامي (غودفروا ـ دمومبين، ص 104). كانت السوق الموسمية تقام مداورة في مكانين: أولاً في «مِنى»، وهي محطة تبعد حوالي اثني عشر كلم عن مكّة، يتوقف فيها الحجاج لمدة ثلاثة أيام؛ ومن ثم تقام السوق في مكة، وخاصة في الأسبوع الذي يلي انتهاء مناسك الحج. يروي ابن جُبير (ص 225) أنّه كانت تباع في سوق مِنى جميع أنواع البضائع من الجواهر النفيسة المتلألئة إلى الخرز الرخيص. (بوركهارت، ج 1، ص 389)، ووصف في روايةِ رحلتِه سوقَ منى قائلاً: كانت تتفوّق على مكة في تنوّع الألبسة، والأشياء الجديرة بالشراء. أما ابن جُبير، رحّالة القرن السادس، الذي انتقد ما آلت إليه أروقة المسجد الحرام وتحوّلها إلى سوق تجاري، فقد عدّد بإعجاب أنواع البضائع التي كانت تُعرض في تلك المناسبة، ومن بينها الجواهر النفيسة، واللؤلؤ، والياقوت والعطور والمسك والكافور والعود والعنبر،

وبضائع من الهند والحبشة والعراق واليمن وخراسان والمغرب، فمن المغرب تُباع القَلَنْسوات الحمراء، ومن تركيا المنسوجات المطرّزة، والحلويات والعنبر والحقائب الحريرية، والسجّاد والحرير، والشالات من أنقرة، ومن إيران كذلك الشالات والمناديل الحريرية الكبيرة. والفيروز، ومن أفغانستان الشالات البادة السميكة، ومن اليمن خراطيم النراجيل والأحذية وغيرها من المصنوعات الجلدية؛ ومن أفريقيا سلع متنوعة مخصصة للتجارة (ابن جُبير، ص 145 و228؛ بوركهارت، ج 1، ص 353 ـ 354، 395). في اليمن، من ضمن الأسواق التي تقام بصورة عامة في الأماكن التي تحتوي المياه المعدنية الدافئة، يمكن أن نذكر «سوق حمّام علي» في وادي الرّماع، التي يتجمّع فيها سنوياً في شهر رجب عشرات الآلاف للمتاجرة ولإحياء مراسم العيد، والتسلية والفرح (راتينس[1]، ص 43 ـ 44). في هضاب حضْرَمَوت يقام أيضاً عدد من أسواق الزيارة ـ يمكن البحث في هذه التجمعات عن المعتقدات الشيعية، والتولّي بعلي وأهل بيته عليه وعليهم السلام.

في القرن الثامن الهجري في ذكرى بعثة الرسول الأكرم (ص)، توجّه الزوّار ومن بينهم عدد من المشلولين إلى مقام الإمام علي (ع) في النجف الأشرف، وأقيمت هنالك سوق كبيرة استمرت عشرة أيام (ابن بطوطة، ج 1، ص 221).

بانتشار الإسلام وتوسّعه تطوّرت الأسواق الموسمية خارج ديار العرب الجاهليين نحو الأحسن، وكنموذج نذكر أنّ العرب الفاتحين هدموا في القرن الرابع للهجرة قرية قرب بغداد كانت تقام فيها سوق سنوية عامرة، يقصدها التجار من «تيسفون» العاصمة الساسانية، ومن

---

(1) Rathjens.

مناطق العراق الأخرى؛ رجَّح (الطبري، ج ا، ص 2203؛ والكانتاني، ج 3، ص 274 ـ 275) أن تكون هي نفسها سوق الثلاثاء التي ظلت تقام، مرة كل شهر، إلى حين تأسيس بغداد في العام 130 للهجرة (ياقوت الحموي، ج 5، ص 176؛ اليعقوبي، ص 17). النموذج الآخر هو «سوق القدس»؛ التي كانت بحسب أحد الزائرين الغربيين الذي يدعى «آزكولوف»، تقام سنوياً في الأيام الأخيرة من فصل الصيف (شرح أحوال الآباء المسيحيين اللاتين[1]، ج 88، الفقرة 780).

في مدينة بُخارى أيضاً كانت تقام سوق زيارة ـ موسمية، في عصر ازدهار التعددية الدينية. ففي كتاب رحلة يعود إلى القرن الخامس الهجري، ورد ذكر سوق مهمة، تعود إلى العصر الساماني، كانت تقام في بُخارى العاصمة مرتين في السنة ليوم واحد في كل مرة، ولها جذور تاريخية قديمة. في الماضي كانت تباع في هذه السوق، بأمر من أميرها المقتدر «ماخ»، تماثيل خشبية وفخّارية لبوذا. وبعد ذلك، شُيّد في المكان نفسه معبد نيران، كان الناس يقصدونه للتبرّك؛ وقد حُوّل هذا المكان إلى مسجد بعد الإسلام، وكان يُعدّ، بحسب رواية النرشَخي، أحد مساجد بخارى المعتبرة (النرشخي، ص 29).

على أساس هذه الشواهد، لم يكن الإسلام بصدد تعطيل هذا النوع من الأسواق الموسمية، وإنّما كان يسعى لإزالة آثار عبادة الأوثان. مع ذلك كلّه، كانت الأسواق الموسمية التي تقام بفواصل زمنية طويلة نسبياً (ثلاثة أشهر) في القرون الإسلامية الأولى قليلة، وقد تكلم الجغرافيون المسلمون على عدد قليل منها. فقد ذكر ابن

---

(1) Patrologie Latine.

الفقيه الهمداني السوق السنوية المهمة التي كانت تقام في قرية «گرَكان دينوَر» (شوارتس نقلاً عن ابن الفقيه، ص 490، 897)، وأورد ابن حوقل أيضاً خبراً عن سوق موسمية في بلدة الطواويس بالقرب من سور مدينة بخارى، قال فيه إن عدداً كبيراً من أهالي ما وراء النهر كانوا يقيمونها في وقت معيّن من السنة (ص 216). جاء في حدود العالم (ص 107) أيضاً أنّ «طواويس» مدينة صغيرة من بخارى على حدود سُغد، تقام في داخلها كل عام سوق ليوم واحد يتجمع فيها كثير من الخَلق. وكان في قرية «نوجِكث» قرب فرغانة سوق تظل عامرة في الربيع لمدة ثلاثة أشهر (المقدسي، ص 274). في حدود العالم (ص 111)، جاء ذكر سوق يومية في «مرسمندة» بالقرب من دَزك (منطقة أشروسنة)، كانت تقام سنوياً، ويتم التداول فيها بأكثر من مائة ألف دينار. وأشار ابن حوقل إلى البلدات التي كانت تقام فيها سوق الأحد، وذكر أنّ إحداها كانت على ضفة نهر الزّاب الأعلى و«أشنة» قرب بُحيرة أورمية، وأُخرى في سطح جبال كردستان.

في إحدى نقاط شاطىء المحيط الأطلسي في مراكش، كنا شهوداً على مسار إنشاء مدينة حول إحدى الأسواق الموسمية، بدأ منذ منتصف القرن الثالث بإيجاد رباطات كانت في الوقت نفسه زاوية وقلعة عسكرية لمجاهدي الثغور؛ في البداية ظهرت سوق موسمية، كانت تقام ثلاث مرات في العام، بمناسبة الأعياد الدينية، أو تغيير المرزبان. بُنيَ بعد ذلك مسجدٌ فيها، وفي النهاية، مع توجّه التجار الأندلسيين والبرتغاليين إليها، وبناء المنازل، وجدت مدينة آرزيلة تدريجيّاً، ثم جُهّزت بقلعة وبرج وسور (البكري، ص 111 ـ 112، 218 ـ 220).

تشير النتائج الحالية للتحقيقات، إلى أن السوق الموسمية في

بداية العصر الإسلامي لم تكن شديدة الازدهار، وحتى في بعض البلدان الإسلامية، ومن بينها الأندلس، ليس من إشارة إليها. وبحسب المعلومات المتوافرة فإنّ سوق المكارَة أو السوق الدولية في أشبيلية، ليس لها سابقة في التاريخ الإسلامي.

في المرحلة الإسلامية، كانت الحركة التجارية الأوسع تتم في الأسواق اليومية أو الأسبوعية في المدن أو في القرى. وقد ساعد الإسلام في ازدهار المدن والمراكز الاقتصادية والسياسية والثقافية وتوسّعها، وساهم في تطور الأسواق الدائمة وزيادة عددها، وفي تراجع الأسواق الموسمية. وبما أنّ ظهور الأسواق الموسمية كان ذا أبعاد عبادية وعقائدية، فقد ازدهرت هذه الأسواق في جوار المشاهد والمقامات المباركة، ـ أو أنّها استعادت رونقها القديم ـ وقد كان جنوب مرّاكش نموذجاً معبّراً عن هذه الحالة، فالاهتمام بالزهّاد والإيمان بهم وبالمرابطين المقيمين في الزوايا والتكايا، وانعدام الأمن، وبعض الخصائص الجغرافية، من جُملة العوامل التي أدّت إلى ظهور الأسواق الموسميّة وازدهارها؛ والأيّام التي كان الناس يتوجهون فيها إلى الأماكن الدينية للزيارة كانت فرصة للحل والفصل في القضايا السياسية والمعاملات والمسابقات، وكانت تقع غالباً بين نهاية فصل جني المحصول وبداية فصل الزراعة، أو كانت تقام في إحدى مناسبات التقويم القمري، وعلى الأرجح في شهر ولادة النبيّ الأكرم (ص). هذا العيد يُسمّى بالعربية «الموسم»، ويسمّيه البربر في جنوب غربي مرّاكش «الاجتماع». (وسترمارك، ص 175 ـ 178؛ مونتاني، ص 49، 235، 324).

أشار ليون الأفريقي[1] (حسن الوزّان) في بداية القرن العاشر إلى

---

(1) Léon L'Africain.

سوق موسمية سنوية، كانت تقام لمدة خمسة عشر يوماً في إحدى قرى الصحراء، في قبيلة حاحا، يتجمع فيها سكان الجبال المجاورة، إذ يقومون بتبادل البضائع. كذلك تكلم بكثير من التفصيل على السوق الموسمية «جَزولة»، أيضاً التي رآها بنفسه. هذه السوق تبدأ يوم مولد الرسول الأكرم (ص)، وتستمر لمدة شهرين، وكانت مفتوحة للجميع، يقصدها الناس بالألوف ومن بينهم السود (ج 1، ص 101، 144 ـ 146). ولتأمين تنظيم الأسواق الموسمية، كانت تُتخذ تدابير خاصة في النقاط الحدودية في الصحراء، لضمان المحافظة على أمن الطرق نوعاً ما (لتس، ج 1، ص 350 ـ 351؛ فوكو، ص 168 ـ 169، 342). في هذه الأسواق تباع البضائع المتنوعة المحلية، ومنتجات المدن المغربية من الصنائع اليدوية، وكذلك السلع المستوردة من أوروبا والعاج وريش النعام، والذهب والإبل والعبيد. كان استمرار هذه الأسواق رهناً بطول مدة النفوذ السياسي للمرابطين الذين كانوا من أعقاب سِيْدي أحمد (جاك مونيه، ص 198 ـ 217). وعلى أطراف الصحراء المرّاكشية كانت تعقد أسواق سنوية أُخرى في شهر رجب، وفي ذكرى مولد الرسول الأكرم (ص)، لا يزال بعضها حتى اليوم يُعقد بالصورة نفسها.

مع احتلال الفرنسيين هذه المناطق، وتعثّر حركة القوافل ذهاباً وإيّاباً، انخفضت فاعلية هذه الأسواق بشكل محسوس، وتراجعت تالياً الأسواق التجارية ـ الدينيّة، التي تذكّر بأسواق شبه الجزيرة العربية. مع ذلك، لا تزال تقام حتى الآن باحتفالية خاصة أسواق موسمية في مراكش، وبخاصة لشراء وبيع الإبل (جوستينار، ص 87 ـ 88؛ لاشابيل، ص 31، 45 ـ 46؛ مونتي، ص 21). في مصر، تُسمّى جميع الأعياد السائدة، المتعلقة بالأولياء والتي لها بعدٌ شعبي، «المولد». على الرغم من أنَّ وسائل تسلية الناس تؤمّن في

هذه الموالد، التي تجري فيها مقايضات مختصرة، لكنها ليست بأهمية الأسواق الموسمية بحسب المعيار الذي قصدنا إليه. يُستثنى مولد السيد أحمد البدوي المعروف في طنطا، ومولد مريده وتلميذه إبراهيم الدسوقي في دسوق، وهما من رؤساء فرقتين دينيتين قويتين. ولد سيدي أحمد في مرّاكش، وتوفي في ربيع الأول من العام 675هـ، في ذكرى المولد النبوي الشريف، في قرية طنطا. في ذكرى وفاته يتجمّع مريدوه في طنطا، ويقيمون الشعائر الدينية. لكن مع انتشار طريقة المرابطين واعتمادها رسمياً، أقيمت هنالك سوق موسمية، لا تزال باقية على حالها حتى الآن. هذا الأمر جعل من طنطا إحدى أهم مدن دلتا النيل. واللافت هو أنّ مواعيد هذه الموالد في طنطا ودسوق وبعض الأماكن الأخرى، تُعيّن على أساس التقويم الشمسي، تقويم الأقباط القديم، إلّا في حالات استثنائية، وبخاصة حين يصطدم بشهر رمضان المبارك، فيُغيّر موعده قليلاً. يتضمن كتاب «وصف مصر»، الذي هو من الثمار العلمية لحملة نابليون بونابرت، معلومات حول انعقاد سوق طنطا الموسمية في حدود العام 1215هـ [1796 م]، وهذه المعلومات، على الرغم من أنها مختصرة، لها أساس من الصحّة.

في ذلك الحين، كانت الدولة تشرف على شؤون السوق، ويتم تشكيلها بأمر من باشا مصر، وينقل الخبر رُسل الباشا الذين يوجّههم إلى الولايات السّبع. وكان الباشا يعفي السوق من جميع أنواع الضرائب والمكوس، وكان يرسل موظفَيْن حكوميَّيْن يمثلانه في إدارة الأمور التنظيمية للسوق. في هذه السوق كانت تباع وتشترى فضلاً عن الحيوانات والمواشي، الأقمشة الكتانيّة والقطنية، والبضائع التي يستوردها تجار القاهرة والإسكندرية من أوروبا والهند. بعد ربع قرن، يتحدث زائر آخر عن تنوّع البضائع الذي يفوق الحدّ، والتي كانت

تُعرض في هذه السوق. فقد كانت تدخل إلى هذه السوق مختلف أنواع البضائع من ألمانيا وبريطانيا والهند وأزمير وتونس ودمشق والقسطنطينية وليون وأصفهان وروما وروسيا ونابولي والشام والصين واليابان (جَيرار، ص 627 ـ 628؛ كوفييدو، ص 231 ـ 233).

في بلاد الشام، كانت تقام منذ القرن الثامن سوق موسمية واحدة على الأقل، كل عام لمدة ثلاثة أيام، ابتداء من ليلة النصف من شعبان المباركة، تستقطب الناس من أكناف بلاد الشام في جَبْلة (غَبَلة الأثرية) على شاطىء البحر. كانوا يزورون أولاً زاوية ومزار الزاهد والمجاهد المشهور في القرن الثاني، إبراهيم بن أدهم، ثم يتجمّعون خارج المدينة في سوق كانت تقام بهذه المناسبة نفسها (ابن بطوطة، ج 1، ص 117). لكنّ سوق «المُزيرِب» في داخل بلاد الشام، التي تقع على بعد مائة كلم جنوب دمشق، كانت أشد أهمية، لأنّ قوافل الحجيج كانت تمر من ذلك المكان، وكان يتوجه إليها سنوياً عددٌ كبير من المسافرين والزائرين (هيد، ص 171، الهامش رقم 7).

إيران في القرون الأخيرة استقطبت الجماهير الغفيرة من شيعة العالم، لزيارة الأماكن المباركة فيها. وبخاصة في مدينتي مشهد وقُم. لكن، بما أنّ زيارة هذه الأماكن المقدَّسة، تتم على مدار العام، فإنها لا تؤدّي إلى تشكيل أسواق موسمية، وإنْ كان عدد الزوّار يتزايد في أيام الزيارات الخاصة، كالأيام العشر الأوائل من محرّم. وعدد من هؤلاء يؤمّن كلفة سفره من طريق بيع بعض المواد في أثناء الطريق، وحين الوصول إلى المقصد.

إنّ الأسواق الموسمية في إيران مختصّة بالأرياف، وبخاصة القرى الواقعة على ساحل بحر الخزر أو المجاورة له، وفي هذا

النوع من الأسواق التي تقام كلّ منها في يوم معيّن من الأسبوع تُعرَض المحاصيل والمنتجات المحلية ومحاصيل القرى المجاورة.

في تركيا، اللفظة المستخدمة لتفيد معنى السوق الموسمية هي «بانابر»، المأخوذة من اللفظة اليونانية، لذا من المحتمل أن تكون سوق المكارَة (السوق الدولية) التركية استمراراً أو إحياء لسوق المكارة البيزنطية. واللافت هو أنّ مكارة مانيسا (مغنيسا)، التي كانت تقام سنوياً لمدة خمسة عشر يوماً تبدأ في أوّل الربيع، والتي كانت تجري فيها في نهاية القرن الثالث عشر معاملات تجارة الجملة، قريبة من الناحية الجغرافية من سوق «مكارة سيس»، التي ورد ذكرها في مرسوم، يعود إلى عهد «تيبريوس» إمبراطور بيزنطة الشرقية، ويشير إلى تدفّق التجار الأجانب عليها (رستوفتسوف، 1941، ج 1، ص 589، ج 3، ص 1454، الحاشية 349).

اللافت أكثر أنَّ السوق الموسمية السنوية زيلة (زِله القديمة في شمال كابادوكيه)، تذكّر بسوق موسمية كانت تقام في المكان نفسه لعبادة آنائيتس (ناهيد) (استرابون، ج 11، ص 4، 8، ج 12، ص 3، 37؛ تكسيه، ص 602 ـ 603). في سالونيك باتجاه المضائق، في النصف الأول من القرن الثاني عشر، قبل احتلال الأتراك بأقل من ثلاثمائة سنة، كانت تقام سوق موسمية باسم القديس ديمتريوس (حامي المدينة)، تستقطب المسافرين من مختلف الأقطار (هيد، ج 1، ص 244). في الأناضول في عهد السلاجقة، في القرن السادس، كانت تقام، إلى جانب الأسواق الريفية الأسبوعية، أسواق موسميّة تُسمّى «يابانلو بازار» (السوق الصحراوية)؛ كانت إحدى هذه الأسواق تقام في بداية فصل الربيع ويجتمع فيها التجار الأجانب، وتستمر أربعين يوماً، في سهل «قره حصار» بين قيسارية كابادوكيه والبستان، أي على رأس طريق القوافل المتوجّهة إلى المناطق العربية.

كانت هذه السوق مركزاً لتبادل البضائع بين الشمال والجنوب والعالم الإسلامي والعالم المسيحي، وكانت تباع فيها الأقمشة باهظة الأثمان، والجلود النفيسة، والخيول والبغال والعبيد اليونانيون (مقابلة شفوية للبروفسور عثمان طوران من جامعة أنقرة).

بين هذه الأسواق كلها أو معظمها خصائص مشتركة بغضّ النظر عن طريقة ظهورها وأسباب ازدهارها: لم تقم أيّ واحدة منها في المدن الساحلية والتجارية الكبرى، التي كان يسري فيها قانون التسليم الحصري؛ وعدد قليل منها مكان للزيارة الدينية وفي حالات استثنائية، وبخاصة في أوروبا، كانت تلك الأمكنة مقامات مسيحية وليست إسلامية، والعنصر التركي في ذلك الحين لم يكن بارزاً بين التجار، وكانت المكانة الأهم للتجّار اليهود والمسيحيين وفي مقدمتهم اليونانيون والأرمن. أمّا في ما يتعلق بقرارات الدولة، ونوعية تدخّلها في هذه الأسواق، فيجب أن نذكر أنه توجد أدلّة وأمارات تعود إلى القرن الثالث عشر الهجري، تدلّ على موقف الدولة الإيجابي من هذه الأسواق، ومشاركتها في إنشاء البنى التحتية وتأمين مواد البناء ومستلزمات القوافل، وضمان سلامتها (أندريه، ص 64؛ تسوى بيج[1]، ص 196).

كانت هذه الأسواق موزّعة على جميع المناطق التركية، بأعداد متفاوتة، وكانت لمعظمها أهمية محلية ومناطقية، وبعضها كان أكثر اتساعاً، أعطته مشاركة التجار الأجانب صبغة عالمية. كان يوجد تنافس شديد بين الأسواق الموسمية الكبرى، فعلى سبيل المثال، كانت سوق مدينة سِرِس في مقدونية الشرقية تنافس في القرن الثاني عشر سوق مدينة «موسكوبولية»، على الحدود الفاصلة بين ألبانيا

---

(1) C. Vijic.

وصربيا واليونان. وقد هدم علي باشا حاكم يانينا (يوآنينا الحالية) في العام 1215هـ، المدينة الغنية «موسكوبولية» المسيحية السكان، وقد كان ذلك وراء ازدهار أسواق يانينا الموسمية.

سوق سِيرِس الموسمية التي كانت تقام طيلة فصل الخريف، ازدهرت ازدهاراً منقطع النظير لتخلّصها من المنافسة الخطرة، وبسبب الحصار البحري، إلى أنْ قضت عليها سياسة الدولة العثمانية الجمركية والمواصلاتية بالضربة القاضية (تِشْوي بيج، المصدر نفسه؛ برار، ص 272 ـ 275).

في أواسط القرن الثالث عشر الهجري، كانت تقام أشهر سوق موسمية، سنوياً في قرية (اوزونجه أوده) في جيليقية، في الجزء الأوروبي من تركيا العثمانية، في شهر حزيران/يونيو لمدة خمسة عشر يوماً، وكان الناس يتسلون في هذه السوق بمشاهدة المتبارزين. ومن المواد التي كانت تعرض فيها: الغلال، ومواد الصباغ والدهان، والقمح والجلود، والفِراء، والأقمشة المطرّزة، والأوعية البلّورية والصينية، والأسلحة، والصوف، والحرير وشالات الكشمير، والسجّاد، والأحجار الكريمة، وكان ثمن هذه البضائع يُدفع بالنقود الفضية والذهبية. في هذه السوق، وعلى الرغم من الازدحام الشديد، لم تكن تنبعث أي رائحة كريهة (بلانكي، ص 252 ـ 257). وقد زار عالم الاقتصاد الفرنسي بلانكي، المؤيد للتجارة الحرة، هذه السوق في العام 1257هـ، وترك وصفاً وافياً ومثيراً لها؛ في هذا التقرير، تحدّث عن تقدير بعض التجّار وأهميتهم، وعن كثرة عدد المشاركين في السوق (أكثر من خمسين ألف شخص). والانسجام بين الأشخاص المتعددي القوميات والأديان، ومن بينهم اليونانيون، والبلغاريون، والملدافيون، والفالاشا، والأتراك

والنمساويون، والروس، واليهود، والمسيحيون، كما أشاد بانتظام رجال الأمن.

في آسيا الصغرى، كانت الأسواق الموسمية وراء ازدهار المحاصيل المحلية، واستيراد البضائع الأجنبية؛ وفي منتصف القرن الماضي، تفوّقت السوق الموسمية «بالكِسير»، التي كانت تقام أواسط الربيع من كل عام، على منافساتها، قيمةً واعتباراً وشهرة، وكانت تقام سنوياً أسواق أُخرى في «أنقرة» أواخر الخريف، وفي «قسطموني» أوائل الصيف (أندريه، ص 205) وقد ذكرنا من قبل سوقي مانيسا وزيلة.

إنّ أسواق المكاره أو المعارض الدولية، التي تقام في عصرنا في بعض البلدان الإسلامية، ومن بينها تركيا، هي تقليد غربي ولا علاقة له بالتاريخ الإسلامي.

/برونشويغ (به تلخيص)[1]/

---

(1) R. Brunschvig, Coup d'oeil sur l'histoire ds foires à travers l'Islam. In: Recueils de la Socitété Jean Bodin 5 (Brussel, 1953).

المصادر والمراجع

ابن بطوطة، سفرنامهء ابن بطوطه [رحلة ابن بطوطة]، ترجمة محمد علي موحد، طهران 1370اش [1991 م]؛ محمد بن أحمد ابن جُبير، سفرنامهء ابن جبير [رحلة ابن جُبير]، ترجمة پرويز أتابكي، مشهد 1370اش [1991 م]؛ ابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ط. دخوية، ليدن 1302هـ/ 1885م؛ عبد الله بن عبد العزيز البكري، كتاب المسالك: بلاد المغرب وإفريقيا، ترجمة وط. دوسلان، باريس 1913 م؛ حدود العالم، ط. منوتشهر ستودة، طهران 1362اش [1983 م]؛ محمد بن جرير الطبري، كتاب تاريخ الرسل والملوك، د. دخويه، وآخرون، ليدن 1964 م؛ علي عبدلي، طالشيها كيستند؟ [من هم الطاليشيون؟]، بندر انزلي 1363اش [1984 م]؛ علي مظاهري، زندگی مسلمانان در قرون وسطا [المسلمون في القرون الوسطى]، ترجمة مرتضى راوندي، طهران، 1348اش [1969 م]؛ محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن 1906 م؛ ناصر خسرو، سفرنامهء [رحلة ناصر خسرو، ترجمة شيفر، باريس 1881 م؛ محمد بن جعفر النرشخي، تاريخ بخارى، ط. مدرس رضوي، طهران 1351اش

[1972 م]؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط. محمد أمين خانجي الكتبي، القاهرة 1323/ 1906 ـ 1325 هـ/ 1907 م؛ أحمد بن إسحاق اليعقوبي، البلدان، ترجمة محمد إبراهيم آيتي، طهران 1356ش [1977 م].

Karl Theodor Andree, Geographie des welthandels. Mitgeschichtlichan er läuterungen, Stuttgart 1867-1877; Marcel Bazin, «Les bazars saisonniers de montagne dans le Tāleš», in G. Schweizer, ed., Beiträge zur Geographie orientalischer Städte und Märkte, Beihefte zum Tübinger Atlas des Vorderen Orients, Series B, no. 24, Wiesbaden 1977; idem, le Tâlech, une région ethnique au nord de l'Iran, Paris 1980, 2 vols; M. Bazin and C. Bromberger, Gilân et Âzarbâyjân oriental: Cartes et documents ethnographigues, Paris 1982; Victor Bérard, ...La Macédoine, Paris 1900; B. J. L. Berry, Geography of Market Centers and Retail Distribution, Englewood Cliffs 1967; Adolphe Blanqui, Voyage en Bulgarie pendant L'année 1841, Paris 1843; M.E. Bonine, Yazd and its Hinterland. A Central Place System of Dominance in the Central Iranian Plateau, Marburger Geographische Schriften 83, Marburg an der Lahn 1980; John Lewis Burckhardt, Voyages en Arabie (en 1814) Paris 1835; Alexander Burnes, Travels into Bokhara, London 1835; Leone Caetani, Annali dell' Islam, Milano 1905-1926; Pierre Centlivres, Un bazar d'Asie Centrale: Forme et organisation du bazar de Täshqurghän (Afghanistan), Wiesbaden 1972; Arthur Conolly, Journey to the North of India (in 1830), London 1838; Couvidou, Etude sur L'Egypte contemporaine, le Caire 1876; Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine, géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée, Paris 1898; Jovan Cvijié, La Péninsule balkanique, géographie humaine, avec 31 cartes et croquis dans le texte et 9 cartes hors texte, Paris 1918; J.P. Digard, Techniques des nomades

baxtyâri d'Iran, Cambridge and Paris 1981; E. Ehlers, «Der Alvand Kuh. Zur Kulturgeographie eines iranischen Hochgebirges und seines Vorlandes», in Fragen Geographischer Forshung (A. Leidlmair Festschrift), Innsbrucker Geographische Schriften 5, Innsbruck 1979; D. Ehmann, Bahtiyaren-Persische Bergno maden im Wandel der Zeit, Beihefte Zum Tübinger Atlas des Vorderen Orients, series B, no. 15, Wiesbaden 1975; K. Ferdinand, «Nomad Expansion and Commerce in Central Afghânistân», Folk 4 (1962), 123-59; Idem, «Nomade-bazarer i Central-Afghanistan, Et rids af deresopstaen, udvikling og bortvisnen», in Venner of Prins Peter (Friends of Prience Peter), Copenhagen 1978; Charles Eugène, Viconte de Foucauld, Reconnaissance au Maroc 1883-1884, Paris 1888; J.B. Fraser, Travels and Adventures in the Persian Provinces *on the* Southern Banks of the Caspian Sea, London 1826; Maurice Gaudefroy-Demombynes, Les insitutions musulmanes, Paris 1946; Pierre-Simon Girard, In Description de L'Egypt, Etat moderne, vol. II, Paris 1812; Erwin Grötzbach, «periodisch Märkte In Afghanistan, Erdkunde 30/1. (1976); Idem, Städte und Basare in Afghanistan, Eine stadtgeographische Untersuchung. Beihefte zum Tübinger Atlas des Vorderen Orients, Series B, no.16, Wiesbaden 1979; Wilhelm Von Heyd, Histoire du commerce du Levant au Moyen-âge, Leipzig 1885-1886; D. Jacques-Meunié, Greniers-Citadelles au Maroc, Paris 1951; C. Jentsch, Das Nomadentum in Afghanistan, Afghanisce Studien 9 Meisenheim am Glan, 1973; Justinard, Les Aït Ba Amrän, Paris 1930; K. Khosravi, «Les marchés hebdomadaires pay sansen Iran, Etudes rurales 67 (1977), F. de La Chapelle, Les Tekna du sud Marocain, Paris 1934; Père de la Maze, «Journal du voyage du P. la Maze de Chamakié à Ispahan, par la province du Guilan», in Lettres édifiantes et curieuses, Paris 1838; Oskar Lens, Timbouctou, voyage au Maroc au Sahara, et au Soudan, Paris 1886; Jean Léon, l«Africain,

description de l'Afrique, éd. Ch. Schefer, Paris 1896-1898; G. marcy, «Une tribu berbère de la confédération Ait Warain: Les Ait Jellidasen», Hespéris, 9 (1929), pp. 79-142; G. Melgunof, Das südliche Ufer des Kaspischen Meeres, oder die Nordprovinzen Persiens, Leipzig 1868; Jacques-Paul Migne, Patroglogie Latine, Paris 1844-1864; Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris 1930; Vincent Monteil, Notes sur Ifni et les Ait Ba-Amrān, Paris 1948; Idem, Notes sur les Tekna, Paris 1948; Prince Peter of Greece and Denmark, «The Abul camp in Central Afghanistan», Royal Cental Asian journal 41/1 (1954), 44-53; H. L. Rabino, Mazanderan and Astarabad, GMS 7. London 1928; idem, Les provinces caspiennes de la perse. Le Guilan, Revue du monde musulman, 32. Paris 1915-16. Idem Carl Rathjens, Die Pilgerfahrt nach Mekka, Hamburg 1948; Mikhail Ivanovich Rostovtŝev , The Social and Economic History of the Hellenistic World, Oxford 1941, 1954; G. Schweizer, «Nordost-Azerbaidschan und Schah Sevan-Nomaden-Strukturwandel einer nordwestiranischen Landschaft und ihrer Bevölkerung», Strukturwandlungen im nomadisch- bäuerlichen Lebensraum des Orients, Erdkundliches Wissen 26, Wiesbaden 1970, 81-148; Strabon, Géographie, Paris 1966, vols. XI, XII; Charles Felix Marie Texier, Asie Mineure: description géographique, historique et archeologique des provinces et des villes de la chersonnèse d'Asie, Paris 1882; C.T. Thompson, «Impetus for Change: The Transformation of Peasant Marketing in Mazandaran», in Khodadad Farmanfarmaian, ed., The Social Sciences and Problems of Development, Princeton 1976, 226-43; Idem, «Petty Traders in Iran», in M.E. Bonine and N.R. Keddie, eds. Modern Iran. The Dialectics of Continuity and Change, Albany 1981; J.K. Thorpe, «Cyclic Markets and central place Systems: The Changing Temporal and Locational Spacing of Markets in the Caspian Ilittoral of Iran, in

E. Ehlers, ed., Beiträge zur Kulturgeographie des islamischen Orients, Marburger Geographische Schriften 78, Marburg an der Lahn 1979; Idem, «Periodic markets in the Caspian Lowlands of Iran», in R. H. T. Smith, ed., Market-Place Trade-Periodic Markets, Hawkers, and Traders in Africa Asia and Latin America, Vancouver 1978, 81-98; Van Der Meuln-Von Wissmann, Hadramaut, Some of its Mysteries Unveiled, Leyden 1932; Edward Westermarck, «Ritual and Belief in Morocco», in Morocco, Londres 1926; E. Wirth, «Zur Theorie periodischer Mäckte aus der Sicht von Wirtschaftswissen-schaften und Geographie», Erdkunde 30/1 (7946) 10-15.

/مارسل بازن (إيرانيكا)؛ برونشويغ (ملخصّاً)/

10

أسواق إيران

السوق الإيرانية مجموعة واحدة ومستقلة من الدكاكين والخانات الصغيرة (التيمتشات) والرباطات والميادين والأبنية الدينية والحمامات والمرافق العامة الأخرى. هذا المركز التجاري التقليدي له عادة قناطر آجُرية، والفتحات في القنطرة الآجُرية تؤمّن النور ومجرى الهواء، كما إنّ ارتفاع السقف يخفّف من شدة الحرارة في فصل الصيف. بائعو المفرّق والصنّاع المهرة، يحتلّون دكاكين صغيرة ذات طبقة واحدة، عرضها من ثلاثة إلى أربعة أمتار، بحسب حِرفتهم في رزاديق منفصلة؛ لا وجود في السوق للأماكن السكنية، لذا فإن مجمّع السوق يمكن أن يقفل ليلاً، أو في أثناء العطل والإضرابات. في أسواق إيران قيساريات أيضاً، وتباع في دكاكين القيساريات البضائع القيّمة باهظة الأثمان، ولذا تنتهي القيساريات من الجانبين ببوابات يمكن إقفالها. في أسواق المدن الصغيرة، عدة مئات من الدكاكين، أو أقل من ذلك، وفي أسواق المدن الكبرى عدة آلاف.

الخان أو السراي جزء لا يتجزأ من السوق، وتجار الجملة

يستقرّون في مجمّعات من طبقتين في وسط كلّ منها باحة. تُخصّص الطبقة الأرضية عادة لتخزين البضائع، وفي بعض الحالات للحرف البسيطة، والطبقة العليا مكاتب للتجار. تقع مداخل الرباطات في الأجزاء الرئيسة من السوق، والسرايات الصغيرة المسقوفة (التيمتشات) ذات الدكاكين الصغيرة مبنية بمحاذاة الرباطات الكبيرة. والبضائع تحمّل بصورة مطّردة بواسطة الحمّالين من وسط الجمهور. وفي السوق مسجد ومدرسة للعلوم الدينية، ومقبرة، وأوقاف عديدة. مسجد المدينة الجامع قريب من السوق، أو هو جزء منها؛ ومن حيث الشكل معظم الأسواق الإيرانية طولية، والرزاديق الرئيسة التي تنتظم في سلك واحد، متصلة بعضها ببعضها الآخر، وتقع هي ومترعاتها على جانبي المحور الرئيس. أسواق كرمانشاه وكاشان وشيراز، والأجزاء الرئيسة من أسواق أصفهان وطهران تتبع هذا النموذج، وكذلك أسواق المدن الصغيرة. أما سائر أسواق إيران فمعظمها على شكل مستطيل، وتشتمل على عدة رزاديق رئيسة متوازية. وتتّصل بعضها ببعض بواسطة رزاديق أصغر. أفضل نماذج هذا النوع، سوق تبريز.

القسم الأعظم من الأسواق المسقوفة مؤلف من رزاديق طولية، ذات قناطر على شكل أقواس، والقناطر في بعض الأماكن، على شكل قِباب، أو قناطر ذات تيجان جميلة، وأحياناً مع زخرفات نحتية، وشبكات إنارة وتزيينات أُخرى. وعدد كبير من القِباب والدهاليز زُيّنت بتصاميم آجرية هندسية، وأسقف معظم المعابر ملبّسة بالجصّ. لا يشاهد في السوق عادة زخرفات بالقاشاني أو التعريق، إلّا في عتبات المساجد، أو المباني الدينية الأُخرى. قيسارية أصفهان، والسوق الجديدة في شيراز، وسوق خان الولي في يزد، نماذج معمارية رائعة لعمارة السوق.

السويقة «بازارجه» تلاحظ في معظم الأحياء القديمة في المدن الإيرانية، وتلبّي هذه السويقات بدكاكينها قليلة العدد الاحتياجات اليومية للناس. وهي مسقوفة عادة، وتقع في نقطة تقاطع الطرق الرئيسة في المحلة. وقد تناقصت أعداد هذه الأسواق الصغيرة كثيراً في العقود الأخيرة.

أ ـ الأسواق الريفية:

في إيران قبل الإسلام، كانت تقام أسواق أسبوعية وأسواق مكارَة (معارض سنوية)، فمثلاً في طوايس، إحدى قصبات بُخارى، كانت تقام كل عام سوق مكارة لمدة عشرة أيام في شهر نيسان/ أبريل. «كان العرف السائد في هذه السوق، أن كلّ من كانت لديه بضاعة معيوبة، من العبيد أو الحيوانات أو أيّ سلعة أُخرى ذات عيب، تُعرض للبيع في هذه السوق. والسلع التي تُشترى من هذه السوق لا تُردّ ولا تُبدّل، ولا يُقبل أي شرط من البائع ولا من المشتري؛ ويحضر في هذه السوق كل عام أكثر من عشرة آلاف شخص من التجار وأصحاب الحوائج، من فرغانة وجاج وأماكن أخرى، ويعودون بمنافع عديدة» (نرشخي، ص 18). في فَرَخشا ـ قصبة من قصبات بُخارى ـ كانت تتشكل سوق مرة كل شهرين: «وفي هذه القرية سوق كل خمسة عشر يوماً، وحين تكون السوق في نهاية العام، تبقى لمدة عشرين يوماً وفي اليوم الحادي والعشرين يعيّدون عيد النيروز، ويسمون هذا اليوم نيروز المزارعين. ومزارعو بخارى يحافظون على هذا الموعد ويقيمون له وزناً واعتباراً» (نرشخي، ص 25). في بداية العصر الإسلامي، كانت الأسواق تقام في أيام معينة، مثل سوق الثلاثاء شرقي بغداد، وسوق الجمعة في «عسكر مُكرَم» في (خوزستان) (متز ص 452؛ لسترنج، ص 255). وكانت

أسواق المكارَة تُعرف غالباً باسم الشهر الذي تقام فيه. وقد كانت هذه الأسواق ريفية ذات طابع محلي؛ وكانت مفيدة لتجار المدن؛ كذلك حافظت هذه الأسواق الريفية على استمرارها منذ ما قبل الإسلام وحتى اليوم، ودورها شبيه من وجوه عديدة بدور أسواق المدن؛ وتفيد الدراسات المفصّلة، وبخاصة في نواحي إيران الشمالية، بأنّ السوق في أرياف إيران، فضلاً عن جانبها الاقتصادي، كان لها أيضاً دور ثقافي واجتماعيّ: كاجتماع الناس بعضهم ببعض، وتبادل الأخبار والمعلومات، أو اختيار زوج أو زوجة، والتسلية، وإجراء المسابقات (كالمصارعة)، وإحياء الوقائع التاريخية المهمة، والحل والفصل في الخلافات، وجمع المكوس والضرائب، وغير ذلك مما كان يجري في هذه الأسواق (خسروي، ص 20 ـ 29).

ب ـ أسواق المدن:

في المناطق إيرانية الثقافة، سوق المدينة هي المركز الرئيس للتجارة. والسوق مؤسسة اجتماعية، كانت ولا تزال تشتمل على عناصر دينية وتجارية وسياسية واجتماعية؛ هذه المؤسسة هي المركز الرئيس للاجتماع والتجارة والمقايضة في الحياة المدينية، من هنا يجب دراسة السوق في محيط عملها أي المدينة. والمدينة في إيران هي مركز سياسي وتجاري وثقافي ودينيّ؛ للسوق سهم مهم في تحقق هذا الدور، أو هي في الحقيقة انعكاسٌ لخصائص المدينة الإسلامية. ففيها تقام النشاطات المختلفة: كالإنتاج، وبيع الجملة، وبيع المفرّق، والبيع اليدوي، والبيع الدوّار، والصرافة، والمقايضة الداخلية والخارجية، والإقامة المؤقتة، والنشاطات الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كانت السوق والرباطات مراكز إنتاج البضائع،

وكانت عملية الإنتاج وتجارة الجملة وتجارة المفرق تتم كلّها في مكان واحد. فقد كانت البضاعة هي التي تحدد التخصص الاقتصادي، وليس طريقة الإنتاج. وكان بيع البضائع يتم بصورة منظمة على يد أصحاب المهنة أنفسهم. وهؤلاء كانوا كغيرهم من المجموعات الأخرى تحت رحمة ونفوذ أعضاء الصنف الأثرياء وتجار الجملة، الذين يسيطرون على سائر النشاطات الاقتصادية. إنّ قوة هؤلاء في توظيف الأموال كانت هي السبب في أنّ الإنتاج، وبخاصة إنتاج المنسوجات، كان يتم، فضلاً عن البازار، في المناطق السكنية في المدينة، وفي الأرياف.

وبالإضافة إلى الأكواخ والغرف الثابتة، كان الباعة الجوالون أيضاً يعملون في بيع البضائع، وعرض الخدمات، وكان هؤلاء يتنقلون من مكان إلى آخر، أو يعملون في مكان ثابت في فضاء مفتوح (كالحلّاقين، والعمال اليدويين). وكان بعض العمال اليدويين وباعة المفرّق يعملون لحساب القوى الاقتصادية نفسها، التي كانت توفر الرساميل للصناعيين وللتجار. ونطاق عملهم دكاكين هؤلاء الأشخاص (نجمي، ص 94؛ مستوفي، ج 1، ص 159 ـ 162).

كانت السوق المركز المالي للمدينة، ففيها كانت تُستثمر الرساميل النقدية والرساميل العينية، كالمباني والمقتنيات والآثار الفنية باهظة الأثمان. من هنا كان الحكام والأشراف الإيرانيون يستثمرون الرساميل الطائلة، إما في بناء أو شراء الرباطات والدكاكين، وإما في المشاركة في المصافقات التجارية. على سبيل المثال، أنشأ السلطان محمود الغزنوي سوقاً كبيرة، ضخمة العائدات في بلخ (بازورث، ص 140). وعَضُد الدولة الديلمي استثمر أموالاً في رباط، كانت تدرّ عليه مالاً كثيراً (متس، ص 452؛ لسترنج، ص 266). وكان عدد كبير من الأشراف، يشاركون بصورة سرية تجار الجملة ذوي النفوذ والسيطرة

الفائقة في الحقل التجاري. ونفوذ هؤلاء عائد إلى قوّتهم الاقتصادية، وعلاقاتهم السياسية بكبار الشخصيات، الذين كانوا إذا احتاجوا إلى الأموال لا يتوانون عن اقتراضها من التجار والصرافين، وكانت هذه القروض بفوائد شهرية أو أسبوعية، وحتى يومية؛ وهكذا، فإنّ كل من كان يملك مالاً إضافياً يقرضه إلى صراف أو تاجر من معارفه. وكان للصيارفة الرأسماليين دور شديد الأهمية، لأن جميع المعاملات النقدية تقريباً كانت تنجز عملياً من طريقهم وبواسطتهم. وبما أنّ الاقتصاد الإيراني كان يعتمد على الزراعة، فقد كان التسليف يشكل مصدراً آخر مهمًّا للرساميل، وكان يعتمد بشكل أساس على بعض المواد كالقمح والأرز والحرير والقطن والصوف. وكان إنشاء المؤسسات وتوظيف الرساميل في إنتاج المنسوجات، وبعد العام 1287 هـ في حياكة السجاد في المناطق الريفية، من فاعليات السوق الأُخرى المهمة. وحيث إن الدهاقنة كانوا يفتقدون رأس المال، أو يملكون رأسمالاً غير كاف، كانوا مضطرين ـ لكي يكملوا حياكة سجّادهم غير المكتمل إلى الاستلاف من تجار المدن أو الباعة الجوالين (للقرن الثالث عشر الهجري ← فلور، 1979 م؛ لمبتن، ص 121 ـ 130).

كان نفوذ السوق على المناطق الريفية يذهب أبعد من مجرد تأمين رؤوس الأموال، ومأسسة الزراعة. وكان عديد من أصحاب المهن كالخبازين والقصابين والبقالين يعملون لتلبية المتطلّبات الأساس لأهل المدن، وكانت فاعليتهم تشمل تأمين المواد الزراعية وإعداد المحاصيل، وتوزيع السماد، وإنتاج وسائل الزراعة وأدواتها. وكان التجار ينتجون ويؤمنون جزءاً عظيماً من البضائع والخدمات التي يحتاج إليها الدهاقنة وتجار الحيوانات الداجنة، لذا كان تذبذب مداخيل هذه المجموعة من أهل السوق يعتمد على مداخيل أهل

الريف (وبصورة خاصة على مستوى الإنتاج الزراعي)، وليس على مداخيل سكان المدن (تحويلدار، ص 107؛ اهلرز، 1983).

إنّ مساهمة السوق في التجارة المناطقية والعالمية كانت وجهاً آخر من وجوهها الاقتصادية، فلكل مدينة والضواحي التابعة لها محاصيل معيّنة، كانت فضلاً عن سد الاحتياجات الداخلية تُصدّر إلى مناطق إيران الأخرى، أو إلى أنحاء العالم. في المقابل، كانت السلع التي لا تُنتج في إيران، ويكثر عليها الطلب، تستورد إلى إيران من البلاد الأخرى. وكان لتجار الجملة على الصعيدين التجاري والاعتباري دور أساس في تنظيم المصادر المالية لهذا النوع من التقايض وتأمينها؛ وكان مركز هذه المعاملات القيساريات وغيرها من السرايات المهمة. وكانت هذه الفاعلية تُتوّج بورود التجار الأجانب، الذين كانوا معجبين بالاستقرار الدائم أو المنظّم في السوق.

كان التجار الأجانب كالهنود والعرب والأتراك واليونانيين والإيطاليين وعديد من القوميات الأُخرى، يترددون إلى إيران بلا انقطاع. وقد أرسلت كل من شركة الهند الشرقية ـ الهولندية، وشركة الهند الشرقية ـ الإنجليزية، منذ أوائل القرن الحادي عشر، ممثّلين عنها إلى إيران، وعاش فيها هؤلاء لمدة طويلة. وتحتوي تقارير هؤلاء، المؤرشفة، على معلومات مفيدة؛ وكانوا كسائر التجار مقيمين في الرباطات في سوق أصفهان، ويقومون بالتفاوض والتقايض مع زملائهم الإيرانيين (متس، الفصل 27؛ باربارو وكنتاريني، ص 127؛ فلور، 1979 م؛ نرشخي، ص 18).

لم يكن أهل السوق يعيشون فيها، لأنها كانت تفتقد الأماكن السكنية، لكن الرباطات ـ فضلاً عن دورها في الإنتاج والمقايضة ـ كانت أيضاً نُزُلاً للمسافرين؛ فقد كان المسافرون أو التجار الغرباء ينزلون في هذه الرباطات. وكانت لفظتا «بازار» [السوق] و«جشن»

[العيد والاحتفال]، تُستخدمان كمترادفين غالباً: فقد أشار البيروني (ص 228) في القرن الرابع إلى عيد في قُم (العيد الثاني والعشرون، أو بادروز)، وآخر في أصفهان (كُزَين أو كُجَيْن). وكما هو الحال اليوم، فقد كان العاملون مثلاً في مهنة الصباغة في أصفهان يعملون في رزاديق من طبقتين، مسقوفة بالقِباب العالية، وفيها 136 دكاناً، وهذه الدكاكين واسعة، ونظيفة ومريحة، وكانت المقاعد العريضة للجلوس والاستراحة، والمنامات الشتوية والصيفية، وأحواض الماء، والبرك، والآبار، وخزانات المياه، ووسائل الصبّاغين والقصارين كلها مؤمّنة.

في القرن الثالث عشر الهجري، كان عدد كبير من الشخصيات الحكومية والتجارية، الذين كانت تربطهم بمشايخ الأصناف [أصحاب اللحى البيضاء] معرفة أو معاملة، يتوجّهون إلى تلك الدكاكين، للاستراحة اليومية (تحويلدار، ص 93). وكان للقرابة والنسب في السوق أهمية خاصة، وكان الزواج الداخلي فيها تقليداً سائداً ومفضّلاً على غيره من أنواع الزواج، وهذا ما يحوّل السوق إلى عائلة واحدة متفرّعة (تانيس، ص 199). وكانت نسبة الزواج الداخلي بين أهل السوق أكبر من أيّ مجموعة أخرى. ويتجلّى الوجه الاجتماعي للسوق بخاصة في صفوف أهل السوق في صلاة الجماعة في المساجد كثيرة العدد في البازار. ولم تكن المناسبات الاجتماعية المذكورة، محصورة في صنف معيّن - عدا بعض الحالات - وإنّما هي تشمل جميع الأصناف والفئات. وفي الواقع كان الانتماء إلى البازار أهمّ من الانتماء إلى الصنف (فلور، 1984 م). كان أهل السوق يشاركون جماعياً - فضلاً عن صلاة الجماعة اليومية - في جلسات الهيئة الدينية الأسبوعية. وكان أحد التجار يتولّى نفقات استضافة هذه الجلسات. كما كان أهل البازار يُحيون

في كل عام المراسم العاشورائية في شهر محرم: ومن هذه المراسم، اللطم والندب، وقراءة المجالس الحسينية، والمسيرات وهم يحملون رايات الحداد. وكانت لهم أعلام خاصة، لا يزالون ـ كما هو الحال في سوق كاشان ـ يحتفظون بها في السوق. أما جلسات الهيئة الدينية الأسبوعية فلم تكن مقتصرة على مجالس العزاء، وإنّما كانت فرصة جيدة للاجتماع، والتشاور والنقاش، وبحث القضايا الاقتصادية والسياسية، أو لتدبير الزيجات. ومن خلال مشاركة الهيئات الدينية في هذه الاجتماعات كانت الأخبار والمعلومات والشائعات تنتشر في البازار (تانيس، ص 202). أما ما قاله فيرت عن وجود أسواق خاصة بالزوّار في المدن المقدّسة كـ قُم ومشهد، فليس له مستند أو دليل؛ وأكثر من ذلك هنالك شواهد تثبت عكس هذا الكلام؛ وبخاصة في مشهد على سبيل المثال (بانيني آلبرتي، ص 7 وما بعدها).

/ميشال بونانين ـ ويليام فلور (ملخّص من إيرانيكا)/

ج ـ أسواق إيران:

1 ـ سوق أراك:

سوق أراك المسقوفة، تقع في القسم المركزي من المدينة القديمة، مصلّبة الشكل، ذات محورين، شمالي ـ جنوبي طوله 880 م، وشرقي ـ غربي طوله 600 م، يلتقيان في تقاطع رباعي جميل. المحور الأول يمتد من الجنوب وحتى البوابة القبلية، ومن الشمال حتى بوابة راهزان. هذه السوق التي يبلغ عرضها من أولها إلى آخرها خمسة أمتار، بُني في معابرها الثمانية؛ التي يبلغ طول كل منها مئة متر، حوالى خمسمائة دكّان وعشرين سرايا وسوق مصغّرة [تيمتشة]. أجمل هذه السرايات هي التي تباع فيها الكتب [دكاكين

الورّاقين]، وسرايات «النوذري». في القسم الجنوبي من هذه السوق رزداق، طوله مائة متر، مؤلف من طبقتين، وارتفاعه ثمانية أمتار، قد انهار في الماضي جزء من سقفه، وتهدّمت عتبته الجميلة، في أثناء تشييد المبنى الجديد للمصرف الوطني؛ كما إن جزأين من المحور الشرقي ـ الغربي طول كل واحد منهما مائة متر، تهدّما أيضاً في أثناء شق أحد الشوارع. السوق الرباعية، سقفها مزدوج، وارتفاعها 13,3 م، وهي من الناحية المعمارية مثيرة للاهتمام (محتاط، ص 137 وما بعدها). يعود تاريخ ظهور أسواق أراك إلى السنة الثامنة من سلطنة ناصر الدين شاه (1271 هـ)، سنة استحداث مدينة سلطان آباد، في أراضي قرية دستجرد، ويُنسب بناؤها إلى الميرزا حسن خان، نائب الحكومة في أراك (اعتماد السلطنة، 1363، ج 1، ص 95؛ دهكان، ج 2، ص 143).

إنَّ أهم السلع ـ بناء على الشواهد التاريخية الموثوقة ـ في سوق أراك من قديم الزمان هي: السجاد، والبُسط الملوّنة، وغيرها من أنواع الحياكة اليدوية المحلية. وقد عدّ الدكتور فيفريه، طبيب ناصر الدين شاه، هذه السلع من الصنائع المهمة والقديمة، وأساس تقدّم المدينة؛ والأراكيون يتفوقون في هذه الصنعة على غيرهم من أبناء الوطن، وقد قال في هذا السياق: «لا يزال السجّاد الإيراني الجيد يُسمّى حتى الآن في أوروبا: الساروقي» (ص 351 ـ 366).

/خسرو خسروي/

2 ـ سوق أصفهان:

أولى المعلومات عن أسواق أصفهان هي شرح «المافروخي» في محاسن أصفهان، نقلاً عن حمزة الأصفهاني (المتوفى بحدود 350 ـ 360 هـ)، في أثناء كلامه على بناء مدينة «اليهودية» في زمان الخليفة

العباسي أبي جعفر المنصور، في العام مائة وخمسين ونيف من الهجرة، قال: سوق فيها ميادين، للتجار والكسبة والشغيلة إلى جانب اليهودية، في مكان يُعرف بميدان التبّانين.

وحول أصفهان وسوقها كتب المقدسي ما يلي: هذه المدينة، مدينة تجارة ومقايضة؛ ومصنوعات أصفهان ومنسوجاتها تُحمل إلى أطراف العالم وأكنافه، وأسواقها، بعضها مسقوف، وبعضها غير مسقوف (اعتماد السلطنة، ج 4، ص 157). وأشار المافروخي في كتابه «محاسن أصفهان» إلى سوق جورين في بوابة «جور» في أصفهان، وقال: في أثناء النيروز، كانت تقام فيها شعائر فخمة تستمر لمدة شهرين. ويذكر ناصر خسرو في القرن التاسع الهجري، سوق أصفهان على النحو التالي: رأيت سوقاً كان فيها من الصرافين مئتا صراف، وفي كل سوق زقاق مسدود وبوابة، ورباطات نظيفة، وكان فيها حارة تسمّى حارة الطرّازين، وفيها خمسون رباطاً بحالة جيدة، وفي كل واحد منها عدد كبير من الباعة وأصحاب الحجرات (ناصر خسرو، ص 9 ـ 13). أقدم أجزاء سوق أصفهان يقع في الوصلة الملاصقة لمسجد الجمعة، وقد توسّعت السوق مع النمو التدريجي لمدينة أصفهان في جميع الاتجاهات، واستُحدثت رباطات متصلة بالسوق. وقد ذُكر أنَّ عدد رباطات أصفهان يتجاوز المائة، وذكرت بعض المصادر مكان كل رباط وأبعاده ونوعية استخدامه (محمد يوسف كياني، ص 44 ـ 49؛ تحويلدار، ص 58 ـ 59؛ نقلاً عن هنرفر، ص 834 ـ 835). من رباطات أصفهان المعروفة، رباط الجدة (الشكل 9)، الذي يعود إلى أم الشاه سلطان حسين؛ يقع هذا الرباط بالقرب من الضلع الشرقي للمدرسة السلطانية في «جهارباغ» [الحدائق الأربع]، وهو اليوم، مع المحافظة على مظهره الداخلي، وإصلاح أعمال الكاشاني في أطراف الصحن وترميم

الملحقات والإضافات المتعددة على أصل البناء، جُعِل على شكل نُزل ضيافة كبير (هنرفر، ص 711). لقد تطورت أصفهان في العصر الصفوي. وتالياً فإنّ لأسواقها أسساً وجذوراً صفوية. فمع اختيار الشاه عباس لهذه المدينة عاصمة لمملكته، حظي ميدان نقش جهان [صورة العالم] (شكل 43، 44) بأهمية فائقة، وصارت السوق تتوسع باتجاه هذا الميدان. وقد استُحدثت أربع أسواق في أضلاعه الأربعة، وظهرت نتيجة لذلك شبكة من الأسواق شديدة الاتساع. إن تصميم المجموعة الفخمة والنادرة المثال في ميدان «نقش جهان»، والمباني الفخمة حولها، وشبكة الأسواق المتصلة بها، ومن بينها بازار شاهى (السوق الملكية) (الشكل 2)، وعتبة القيسارية، تُعدّ من روائع بناء المدن. جاء في كتاب «قصص الخاقاني» أن العام 1014هـ، هو العام الذي أنجز فيه بناء «بازار شاهى» وغيرها من الأسواق المحيطة بميدان «نقش جهان». وقد عدّ شاردن (ج 7، ص 359) السوق الملكية الكبيرة «بازار شاهى» أكبر أسواق أصفهان وأفخمها، وكانت تعرض فيها المنسوجات للبيع، ويقول إنّ سطح هذه السوق مسقوف وفي وسطها ساحة مستديرة، فوقها قبة عالية جداً، وسقف البازار متصل بها. في وسط هذه الساحة تربيعة في إحدى جهاتها دار الضرب (صكّ النقود)، وفي الناحية الأخرى رباط يدعى رباط الشاه. وقد أشار اولئاريوس (ج 1، ص 536)، إلى أنَّ أغلى الأقمشة والمنتجات الوطنية تعرض فيها؛ والدكاكين متنوّعة والبضائع متوافرة بكثرة، إلى حدّ أنَّ أندر الأشياء في الدنيا توجد في هذه السوق. وذكر أن طول المجمّع الرئيس في سوق أصفهان الذي يشتمل على الرزاديق المختلفة يبلغ 1,5 كلم، وطول أطول رزاديقه من أول سُوَيقة حسن آباد وحتى سوق مقصود الرباعية يبلغ 500 متر عرض الرزاديق حوالي خمسة أمتار، وارتفاع سقفها بين سبعة أمتار وسبعة أمتار ونصف المتر، وكلها ذات قناطر مقوّسة. سقف السوق

مزيّن بالمناور التي تعكس النور إلى الداخل، وتسمح بدخول الهواء. سلسلة الأسواق الرئيسة الحالية غلشن [الروضة]، أو «جارتشي»، سوق بوابة الأشرف، سوق حائكي البُسط، سوق الحدادين، سوق الحذّائين، سوق الصبّاغين، سوق مقصود بيك الرباعية، سوق «نيما ورد» (وهي من أجزاء السوق شديدة القِدَم)، سوق الصاغة، سوق الحلوى (كان في العهد الصفوي يخص كتبة العرائض وصنّاع القناديل)؛ سوق المجلسي، والسوق الكبيرة التي تبدأ من ميدان نقش جهان وتنتهي بسوق القلانس، وتوجد على طولها السرايات والخانات الصغيرة [التيمتشات] والمدارس والمساجد والحمامات الكثيرة. إن التغييرات التي لحقت بشبكة مدينة أصفهان، وبخاصة في بداية المرحلة البهلوية، أصابت النسيج التاريخي لسوق أصفهان بالضربة القاضية؛ فقد هُدم عدد كبير من الأسواق ومن بينها سوق السرّاجين وسوق النحّاسين، وميدان الأحواض الأربعة (غرب ميدان نقش جهان [صورة العالم])، سوق صَهر المعادن، تربيعة مركز البريد، تربيعة وسرايا الماسية، سوق رئيس حملة المشاعل، سوق العرب، سوق لله بيك. بالتزامن مع زوال الأسواق، غاب عدد لا يُحصى من الحِرف اليدوية والفنية أيضاً في غياهب النسيان، والتي يبلغ عددها حوالي ثلاثين فرعاً، من بينها: تطريز الأقمشة بخيوط الذهب والفضة، تطريز الأقمشة برسوم الورود وبالخيوط الذهبية والفضية، حياكة الخرز، صناعة السيوف، صناعة الدروع، حبك السلاسل. ذُكر من أسواق أصفهان في العام 1294 هـ: بوابة حسن آباد المتصلة بسويقة الباثرة وبسوق الرسامين الرباعية، التي قنطرتها على شكل تربيعة عالية وواسعة. وتحت القنطرة باب مرسوم عليه أربعة أواوين مصوَّرة بتصاوير لا مثيل لها من أعمال المصوّرين الكبار في الزمان السابق، حيث رسمت مجالس النبي يوسف (ع)، وصور الأبطال الشجعان في زمان الشاه عباس، بحيث يعجز أيّ

مصوّر في هذا العصر عن أن ينجز مثلها. بعد ذلك، تصل إلى سويقة تربيعة مقصود الطويلة، وتمتد بعد ذلك إلى السوق الواقعة خلف ميدان نقش جهان. تلك السوق متصلة من الجنوب باتجاه الشمال مباشرة بالأسواق، وحوالي ربع فرسخ (4,5 كلم) من طول السوق خط واحد مستقيم (تحويلدار، ص 30). عتبة القيسارية الواقعة في شمال ميدان نقش جهان ومقابل مداخل سوق شاهي [السوق الملكية]، المبنية في العام 1026 هـ، نظراً إلى سقفها المزيّن بالمقرنصات وجدرانها المزينة بالرسوم، تُعدّ من الروائع المعمارية في العصر الصفوي ومن أكثر عتبات الأسواق الإيرانية والشرقية تميّزاً. من بين المعارك المصوّرة ساحة معركة تصور حرب الشاه عباس مع الأوزبك، والأُخرى ساحة صيد، من أعمال رضا عباسي اللافتة. القيشاني على جانبي قوس عتبة القيسارية هو صورة برج القوس (صورة إنسان في حالة شد القوس، نصف بدنه السفلي على شكل جسد النمر، وذنبه كذنب الأفعى). يُعدُّ هذا الرسم دليلاً على وضع حجر الأساس لمدينة أصفهان في هذا الشهر. منذ العصر الصفوي وحتى نهاية العصر القاجاري، كان يوجد على جانبي العتبة «نقّاره خانه» (المكان الذي تدق فيه الطبول والدفوف في المناسبات)، والذي اندثر في ما بعد. ذُكر أنّ بناء العتبة انتهى في العام 1026 هـ.

/برويز ورجاوند/

3 ـ سوق تبريز:

تبريز التي كانت تقع منذ القديم على مسار طريق الحرير، تعدُّ من أهمّ المراكز التجارية الإيرانية. هذه المدينة من خلال تجارتها مع أوروبا من طريق روسيا والدولة العثمانية، ومركز الصحراء الإيرانية وجنوبها، اكتسبت شهرة عالمية. تحدّث ابن بطوطة (ج 1، ص 284) في العام 731 هـ عن سوقها فقال: «من بوابة بغداد

دخلنا مدينة تبريز، ووصلنا إلى سوق كبيرة تسمّى سوق غازان. وهي أحسن الأسواق التي رأيتها في جميع مدن الدنيا. كل فئة من أصحاب الحِرف لها في هذه السوق مكان مخصص، وأنا حين ذهبت إلى سوق الجواهر زاغ بصري من أنواع الجواهر التي رأيت».
وفي العام 879 وصف «كنتاريني» الإيطالي، السفير المقيم في بلاط أوزون حسن أسواق تبريز المتعددة ووفرة البضائع فيها.

في العام 1046 ذكر «تافرنييه» أسماء الأسواق المسقوفة في مدينة تبريز، وأهميتها التجارية كأشهر مدن آسيا. ووصف شاردن (ج 2، ص 403 ـ 404)، بإعجاب فخامة مجموعة أسواق تبريز قبل خرابها على أثر الزلزال، على هذا النحو: في هذه المدينة أرقى أسواق آسيا. اتساع هذه الأسواق وعظمتها، والقبب والقناطر الجميلة التي تسقفها، والجموع الغفيرة التي تشاهد في الأسواق طيلة اليوم، ووفرة البضائع المعروضة، تبرز بشكل مثير فخامة أسواق تبريز وعظمتها. أجمل أسواق هذه المدينة التي هي مركز تقايض البضائع الثمينة والجواهر، تدعى القيسارية (بازار شاهي [السوق الملكية]). هذه السوق مثمّنة الزوايا وواسعة جداً وكبيرة. بُنيت القيسارية حوالي العام 850 هـ، بأمر من أوزون حسن، الذي كانت تبريز مقر سلطنته. هذه المجموعة الفخمة ونادرة المثال، تضرّرت كثيراً على أثر زلزال شديد مهول، ضرب تبريز في العام 1193 هـ، ولم يبق من عماراتها العالية وأبنيتها المحكمة أي أثر (الطباطبائي، ص 125). إعادة تعمير هذه المجموعة وترميمها من المحتمل أن تكون قد بدأت منذ العام 1194 هـ بالتزامن مع بناء برج المدينة، بهمّة نجف قلي خان بيغلر بيغى [أمير الأمراء]. بنية سوق تبريز الأصلية تتألف من رزداقَيْن مسقوفين شمالي ـ جنوبي،

وشرقي - غربي. عرض الأسواق يراوح بين أربعة وخمسة أمتار، وارتفاع الأسقف من خمسة إلى ستة أمتار، وهي مقارنة بأسقف المناطق المركزية الدافئة منخفضةٌ جداً. الرزاديق الرئيسة تتوسط الرزاديق الفرعية والأقصر، وهي متصلة بعضها ببعض، وفي المساحات الموجودة بينها سرايات، ورباطات، وخانات صغيرة. تتقاطع الرزاديق ثلاثياً ورباعياً بطرق مسقوفة بقبب مقنطرة. أكبر قبة في السوق هي قبة خان الأمير، وأجمل أجزائها خان المظفرية (الشكل 31). أهم مداخل السوق يقع في نهاية شارع الفردوسي شمالاً. كل جزء أو رزداق من سوق تبريز، كغيرها من الأسواق، يختص بصنف معيّن، ويُعرف باسمه. بعض الحُجرات تحتل في السوق المكان الذي يتناسب مع الحاجة إليها؛ على سبيل المثال، حجرات الشمّاعين والعطّارين تقع إلى جوار المساجد. إن شبكة سوق تبريز كالقلب بالنسبة إلى المدينة، ولها دور رئيس في بنيتها. أما الرزاديق الأساس في سوق تبريز فهي: سوق الأمير، الرزداق الجديد، الرزداق القديم، سوق السرّاجين، دار الزجّاجين، سوق الحذّائين، سوق صفي، سوق الصادقية، سوق الدلّالين، سوق القلانس. الخان الصغير المعروف باسم «الأمير» (على اسم بانيه محمد خان أمير نظام زنغنه من أتباع عباس ميرزا نائب السلطنة)، الحاج الشيخ، والمظفرية، يمكن عدّها أهم المراكز التي تساعد على معرفة الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تساعد على معرفة الخصائص الثقافية والاجتماعية لتلك المدينة. فعلى الرغم من المتغيرات العديدة التي حدثت في هذه الديار ظلّت محافظة على القيَم الثقافية الأصيلة والخالدة للشعب الإيراني.

/برويز ورجاوند/

4 ـ سوق طهران:

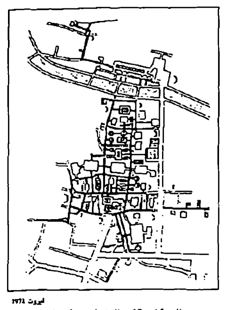
من المحتمل أنَّ قسماً صغيراً من مجموعة سوق طهران الحالية، كان النواة العمرانية الأصلية لطهران قبل العصر الصفوي وعصر الشاه طهماسب. في عصر هذا الشاه بالتزامن مع إنشاء سور طهران وبرجها بُني البازار أيضاً. في ذلك الحين كان جزء من السوق مسقوفاً وجزء آخر مكشوفاً، بحسب وصف توماس هربرت في العام 1039 هـ لأسواق طهران. البناء الأصلي لسوق طهران يعود إلى العهد القاجاري أيام سلطنة فتح علي شاه. في ذلك العصر كان المحور الرئيس لسوق طهران يمتد من الميدان الأخضر وحتى شارع المولوي، والسوقان الرباعيتان، المعروفتان باسم «جهارسو الكبير» و«جهارسو الصغير» بنيتا بالترتيب في العامين 1222 و1243 هـ (اعتماد السلطنة، ج 4، ص 1929 ـ 1، 930) وبُنيت أيضاً الرباطات، والتيمتشات [الخانات الصغيرة] والسرايات والمجمّعات المختلفة ومن بينها: خان المهدية ذو البناء المستطيل والمؤلف من طبقتين، الذي من المحتمل أن يكون من أقدم الخانات الصغيرة في سوق طهران.

سراي الأمير المعروفة بسراي «الأتابكية» التي تضم 336 حجرة، بُنيت في العام 1267 هـ بأمر الأمير الأتابكي ميرزا تقي خان، رزداق سوق ميرزا تقي خان بُني في العام 1268 هـ، وهو مؤلف من رزداقين: رزداق صانعي الطواقي ورزداق الحذّائين؛ خان حاجب الدولة الذي هو من آثار الحاج علي خان صاحب الدولة (اعتماد السلطنة) من أشهر خانات إيران الصغيرة التي بنيت في بازار طهران الكبير وأجملها. وهكذا فإنَّ الشبكة الواسعة المترامية لبازار طهران تمتد من جنوب أرك وحتى شارع المولوي (الشكل 48). في هذه الشبكة الواسعة، ظهرت التربيعات، والخانات، والسرايات، والرزاديق المختلفة مترافقة مع أبنية؛ كالمساجد والحمامات بهيكلية جميلة. في أثناء ما لحق المدينة من توسيع وتغيير، ومنشآت مُدُنية،



فيرث 1972

الشكل 68، سوق تبريز



ايروت 1974

الشكل 69، البازار، طهران

اختفى عدد من الرزاديق، من بينها: السوق المحاذية للخندق (الممتد من الميدان المقابل لشمس العمارة وحتى مسجد الشاه)؛ سوق الدجاج؛ وسوق بائعي التبغ. أما أسواق الصفيح [حيث يصنع من الصفيح الأباريق والجرار] وسوق الصاغة فقد قصُرت وصغُرت. وعدد آخر من الأسواق، على أثر التغيير في نمط الحياة الاجتماعية، أخلت مكانها لنشاطات سائر الرزاديق، من بينها: سوق الخيامين، وسوق القوارب، وسوق النعال إلى جانب سوق السراجين، التي تقع جنوب شرقي التربيعة الكبيرة. مجمل الأسواق الموجودة في طهران: سوق البزّازين، سوق الحذائين، سوق الصاغة، سوق الحدادين، سوق النحّاسين، سوق عباس آباد، سوق بين الحرمين، سوق الأربعين (أقدم رزاديق البازار ومن آثار عصر فتح علي شاه)، سوق التربيعة الكبرى، سوق المسجد الجامع، سوق باتشنار. في بناء الرزاديق، والرباعيات والخانات والسرايات وغيرها من الوحدات التابعة لمجموعة با،زار طهران، نشاهد خلق فضاءات متناسقة،

وجمالاً معمارياً في مجال التخطيط والحجم والمظهر الخارجي، التي لحق بها للأسف ضرر كبير منذ بداية القرن الرابع عشر وما بعده على أثر النموّ غير المتناسب للبازار، وإيجاد تغييرات عشوائية بدون قواعد، واستخدام مواد بناء غير متجانسة. ويبدو واضحاً الاهتمام الذي بذله المخطّطون والمعماريون لإيجاد مساحات مفتوحة بين أجزاء البازار المسقوفة، ومظهر المساحات المسقوفة لأجزاء خاصة من البازار، ومن بينها الترابيع وبخاصة الخانات الصغيرة، للقضاء على الرتابة. في هذا النطاق استُخدمت أساليب مختلفة في العمل من بينها: العتبات المزيّنة للسرايات والتيمتشات، ونحت الزوايا في المثمّنات، أو التزيينات الجصية والملوّنة تحت سقف القبب وحواشي الأفواس، كتجصيص السوق الرباعية الكبرى برسوم النباتات، وأفواه الحيّات وخراطيم الفِيَلة، أو الزخرفات الآجرية الجميلة في «التيمتشة الجديدة»، والرسوم تحت سقف مدخل سراي نواب. في العام 1261 هـ وصف أورسول (ص 124) سوق طهران على النحو التالي: يمكن الدخول إلى البازار من ميدان الخضار بواسطة ثلاثة مداخل فخمة. البازار وحده مدينة متكاملة يستوعب في النهار ما يقارب عشرين إلى خمسة وعشرين ألف نسمة في داخله. تقع معابره الواسعة والمتعرجة المسقوفة تحت قُبب آجُرية ذات فتحات للإنارة والتهوئة؛ وقد تكلّم أورسول بالتفصيل على سوق النحّاسين والعطارين، والفاكهانيين، وباعة القبّعات، والحذّائين، والصاغة، والبزّازين، وباعة التبغ، وباعة السجاد، والأسلحة، والعِتق، وتحدث كذلك عن الحجم الكبير للمتقايض. في العام 1889م وصف اللورد كُرزون (ص 58) بازار طهران على النحو التالي: سوق طهران أجمل من عديد من الأسواق الشرقية، وأرقى من أسواق شيراز وأصفهان وتبريز.

/برويز ورجاوند/

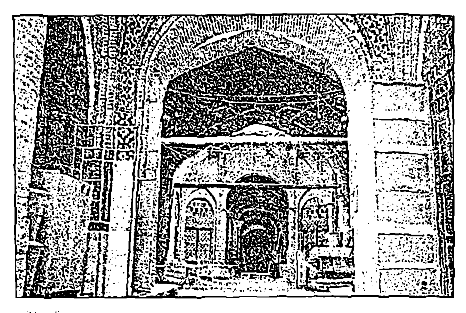
5 ـ سوق الرضا [مشهد]:

في العام 1975 م، أقدم محافظ خراسان بذريعة تنظيم وتحسين محيط أطراف مقام الإمام الرضا (ع)، الذي كبر وتوسّع بصورة عشوائية وقبيحة، على دم المباني والدكاكين والأسواق الصغيرة التقليدية في محيط الحرم المطهّر، وبنى مكانها سوقاً مسقوفة من طبقتين على طول شارع الشهيد «أندرزغو» في المسافة الفاصلة بين ميداني بيت المقدس «وهفده شهريور» الحالي، بتصاميم ومواد بناء تقليدية وجديدة، اشتُهرت بسوق الرضا. هذه السوق هي في الحقيقة أنموذج جديد لأسواق الزيارة؛ طولها حوالي 720 متراً وعرضها ثلاثون متراً، وارتفاعها خمسة عشر متراً. قُسّم سوق الرضا إلى رزداقين متوازيين. وقسم كلّ رزداق منهما إلى ستة رزاديق طول كل منها مئة متر.

في أول السوق ونهايته وفي المسافة الفاصلة بين الرزاديق ست

مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية

الشكل 70، مخطط رزداق سوق الرضا، مشهد



ناصر ميرزايي

الشكل 71، مجموعة سعد السلطنة، قزوين

ساحات مسقوفة، هي في الحقيقة بمنزلة تربيعات تقليدية. أرض هذه الساحات مستطيلة الشكل وبمنزلة مخارج، والسقف على شكل مربّعات، وفيها مقطع مسطح ضلعه 70 متراً، ومزيّن بصف من ثلاثة أبواب في صف من ثلاث قباب آجُرية. القُبب الأربع الواقعة في مربع سقف السوق الرباعية القصيرة واطئة، وباقي القباب أعلى. رأس جميع القباب كقواعدها مثمن الزوايا. سقف الرزاديق قنطرة على شكل المهد، من الحديد والآجر، ومغطاة بالباطون المسلّح. عتبات المخازن بتصميم الحصر مزيّنة بالآجر. وفي الطبقة الثانية، الحد الفاصل بين عتبات المخازن وحتى السقف على طول الرزداق، مزيّن بالكامل بشبكة آجرية. القليل من الضوء والهواء في الرزاديق تؤمنه الشبكات وفتحات القباب والمخارج.

لكلّ رزداق في الاتجاهين الأول لجهة الشرق مقابل ميدان «هفده شهريور»، والآخر في الغرب مقابل ميدان بيت المقدس، ثلاثة مداخل في كلّ واحد منها ثلاثة صفوف من الآجر مع قوس قليل

الارتفاع، والمدخل الوسطي أرفع وأعرض؛ الفضاء فوق كل مدخل من المداخل، وكذلك الكتابة مستطيلة الشكل فوقها، مزين بالكاشاني المعرّق.

المخازن على جانبي كل رزداق، اثنان متقابلان، واستُحدِث في المجموع أكثر من ألف مخزن ذات. أشكال وأبعاد متماثلة. الطبقة الأولى تشغلها دكاكين المفرّق المتنوّعة، والطبقة الثانية تشغلها الحجرات التجارية ومعامل الإنتاج الصغيرة. وأكثر ما يُعرض في هذه الرزاديق السلع الصائحة كهدايا وما يحتاج إليه المسافرون والزوّار (الشكل 70).

على الرغم من أن سوق الرضا يشبه، من حيث الشكل المعماري والاستعمال والمواد المستخدمة في البناء، الأسواق التقليدية الإيرانية، فإنه يختلف عنها من بعض الأوجه. أهم اختلاف بينه وبين الأسواق الأُخرى خلوّه من بعض الفروع الأصلية والتقليدية؛ مثل السرايات والخانات الصغيرة (التيمتشات) والمدرسة والحمام، وبخاصة المسجد، الذي كان يعدّ منذ قديم الزمان جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من بنية الأسواق. لُحظ مسبقاً مكان لفروع المصارف التي هي من بعض الجوانب وارثة الصرّافين القدماء، وكذلك إيجاد طرق خروج متعددة على طول السوق، وفي آخر الرزاديق التي يبلغ طول كل منها مائة متر؛ كما إنّ استحداث معابر شبيهة بالأروقة على جانبي الجدار الخارجي للسوق؛ هي من الخصوصيات الجديدة. للأسف، إنّ المواقف لوسائل النقل التي هي اليوم من ضرورات أيّ بناء، لم تُلحظ تحت هذا البناء أو في محيطه.

/عباس علي تفضلي/

6 ـ سوق قزوين:

ناصر خسرو (ص 5) كأول متحدث عن بازار قزوين يقول: شاهدت قزوين وهي مدينة جميلة ذات سور حصين وفي أعلاه حواف بارزة متقطعة غير متصلة، وفيها أسواق جيدة. (ياقوت الحموي، ج 4، ص 89) في أثناء كلامه على سفر هرون الرشيد إلى قزوين، وصف سوقها على هذا النحو: «طلع النهار على القبة العالية فوق بوابة المدينة المشرفة على الأسواق، في تلك الأثناء ارتفع صوت النفير، وما أن سمعه الناس حتى أغلقوا الدكاكين».
بناء الأسواق الحالية والرباطات في قزوين يجب ردُّه إلى العصر الصفوي واختيار هذه المدينة عاصمة للملكة. في العام 1037 هـ كتب هربرت (ص 519) حول أسواق قزوين ما يلي: أسواق قزوين كبيرة وجذّابة. أما جورج مانورينغ، أحد مرافقي الأخوَيْن شارلي، فقد وصف المراسم التي كانت تقام في سوق قزوين على النحو التالي: في وسط مدينة قزوين مكان يُسمّى البزار وهو ثلاثة أضعاف سوق لندن. في تلك الليلة كانت جميع الدكاكين بأمر من الشاه مزينة ومضاءة بالمصابيح: في وسط البازار بُنيت منصّة كبيرة لها ستة أعمدة، مفروشة بالسجّاد النفيس والمذهّب، وضع فوقها مقعدٌ فضيّ مزيّن بالفيروز والياقوت والماسات الضخمة، مخصّص للشاه (فلسفي، ج 4، ص 239). استمرّت أسواق قزوين عامرة ومزدهرة حتى العصر القاجاري أيضاً، وفي عصر ناصر الدين شاه، استحدث سعد السلطنة حاكم قزوين مجموعة واسعة كانت تضم: السوق والسويقة والسراي والرباط، مكان جزء من خرائب باغ سعادت [حديقة السعادة] التي تعود إلى العهد الصفوي. وذلك في وقت كان التبادل التجاري بين إيران وروسيا مزدهراً ازدهاراً كبيراً. منذ أواخر العصر القاجاري، تعرّضت مجموعة البازار لتغييرات كبيرة. تآكل

البناء، والحرائق والتغييرات العشوائية، والمنفعية الظرفية، وإزالة أجزاء من أسقفها، كانت كلها عوامل أوقعت ضرراً بهذه المجموعة القيّمة. مع هذا، فإن سوق قزوين لا تزال تعدّ حتى الآن أكثر مراكز التبادل التجاري المديني ازدهاراً. من المجموعة الواسعة للأسواق القديمة بقي فقط سوق البزازين، وسوق القيسارية، وسوق الصاغة بسقوفها المقوّسة الآجرية. السرايات الفخمة مثل سراي الشاه (من آثار العصر الصفوي)، وسراي الوزير، وسراي الحاج رضا، ومجموعة سعد السلطنة (الشكل 71)، هي أجزاء ذات قيمة من بنية سوق قزوين المترامية. منذ أواخر العصر القاجاري انخفضت أهمية الجزء الشرقي من السوق وبخاصة السرايات والرباطات، التي كانت المكان الرئيس للنشاطات التجارية، وتابعت هذه الأماكن حياتها كمعامل إنتاجية وصناعية صغيرة.

/برويز ورجاوند/

7 ـ سوق قيسارية لار:

ميزة المكان الجغرافي لمدينة لار، قرب الخليج الفارسي والأقاليم المعتبرة كفارس وكرمان، كانت منذ القديم مصدر عمرانها وازدهار سوقها. في العام 731 هـ ذكر ابن بطوطة «أسواقها الجميلة العامرة». وقد زاد رونقها في العصر الصفوي. أما سوق قيسارية لار التي أنشئت في زمان الشاه عباس الأول الصفوي، فيمكن أن تعدّ من نماذج الأسواق الإيرانية ذات القيمة المعمارية. هذه السوق من آثار الملوك الجورجيين الذين حكموا لارستان حتى العام 1011 هـ، وآخرهم «الشاه إبراهيم خان»، الذي فقد حكمه على يد الله وردي خان والي فارس، أحد قواد الشاه عباس المعروفين. جاء في فارسنامه ناصرى (فسائى، ج 2، ص 1506)، حول بناء هذا الأثر ما يلي: من آثار الملوك الجرجيين في مدينة لار اليوم المسجد

الجامع، والسوق الرباعية المشهورة بالقيسارية، التي بُنيت جدرانها وقناطرها الداخلية والخارجية من الجصّ الخالص، والحجارة المنحوتة، وزيِّنت بالنقوش البارزة والمقرنصات. وقد رُمّمت أكثر من مرة، وفي العام 1015 هـ، قام الحاج قنبر علي بيك ذو القدر الجهرمي، وزير منطقة لار، بترميمها ترميماً لائقاً مناسباً. تتألف سوق لار من رزداقين متوازيين (الشكل 51) أحدهما شمالي - جنوبي طوله 124,4 م، والآخر شرقي - غربي طوله 117,6م.

تُعدّ القيسارية الرباعية الجميلة ذات التصميم المثمّن بطول وعرض 13,6 م، والقبّة الحجرية العالية التي يبلغ ارتفاعها 18 متراً من الآثار المعمارية الإيرانية القيّمة. في الزوايا الأربع للسوق الرباعية أربع حجرات بتصميم مخمّس الأضلاع. خلف الحجرات ساحة مسوّرة فيها نفق مسقوف عرضه 4,3 م، في جانبه حُجرات. الأنفاق المسقوفة أو الأسواق الصغيرة حول ساحة التربيعة، تعدّ من الميزات الاستثنائية لقيسارية لار. القناطر الغربية للسوق ارتفاعها لافت، ويبلغ 18 متراً. في قيسارية لار لوحتان خطّيتان إحداهما تعود إلى الترميمات الأساس، والبناء العائد لعصر الشاه عباس الصفوي، تقع في أسفل قبة السوق الرباعية. فوق هذه الكتابة ثمانية أبيات من الشعر كتبت بخط النستعليق، وتاريخها 1014 هـ. اللوحة الثانية متعلقة بترميمات عصر ناصر الدين القاجاري، التي أنجزها فتح علي شاه حاكم فارس. حُفرت هذه الكتابة فوق حجر من المرمر، ونُصبت على ناصية عتبة مدخل القيسارية الجنوبي، وتاريخها 1300 هـ. أرضية سوق قيسارية لار أوطأ من الشارع والميدان المقابلين لها. هذا الفارق في مستوى الأرض سُوّي بدرجات حجرية. من الميزات المهمة لهذا البناء - على الرغم من الزلازل المدمرة نسبياً التي تصيب لار - صلابته وإحكامه. في العام 1026 هـ ذكر سيلفا فيغوئروا (ص 88 - 89) سفير إسبانيا في بلاط

الشاه عباس الكبير، عن بازار لار ما يلي: الذي بنى هذه السوق ـ التي هي بدون شك أجمل وأفخم الأبنية في جميع أنحاء قارة آسيا، ويمكن أن تعادل أفخم مراكز البيع الأوروبية ـ، هو «الله وردي خان» سلطان شيراز، بكلمة واحدة بناء هذه السوق فخم إلى حدّ أنه يمكن أن يضفي رونقاً على أجمل مدن العالم». قيل إن بناء قيسارية لار كان مثالاً احتُذِيَ به في بناء سوق الوكيل في شيراز، في أطراف سوق القيسارية يوجد عدد من الرباطات يعود تاريخ بنائها إلى العصر الصفوي.

/برويز ورجاوند/

8 ـ سوق كاشان:

كان لكاشان بسبب وضعها الجغرافي الخاص، في مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي، أهمية واعتبار خاصان من الناحية التجارية، وكذلك من حيث المنتوجات الصناعية. ليس في متناولنا معلومات دقيقة حول بازار كاشان قبل العصر الصفوي. البابان الخشبيان الكبيران لسراي «الفحّامين» في وسط سوق النحّاسين من القرن التاسع (888 هـ)، هما الدليل الوحيد الباقي من السوق، من ذلك العصر (الشكل 72). ويستخلص من الإشارات التي وردت في بعض كتب الرحلات في القرن العاشر عن سوق كاشان والبضائع الوافرة فيها، أن سوق كاشان قبل العصر الصفوي كان لها كثير من الاعتبار والرونق. في العام 981 هـ، ذُكرت مدينة كاشان كمركز للعمل والسعي حتى الأطفال أبناء السنوات الخمس لا يبقون بدون عمل؛ كل شخص من الأهالي لا يملك حرفة أو صنعة يجب أن يغادر المدينة (كرزن، ج 2، ص 14). في عصر الشاه عباس الأول في داخل سوق كاشان الكبرى، كانت تقع أربع أسواق أُخرى باسم «القيسارية» تضمّ دكاكين ورباطات كبيرة وفخمة. في أثناء سفر الشاه

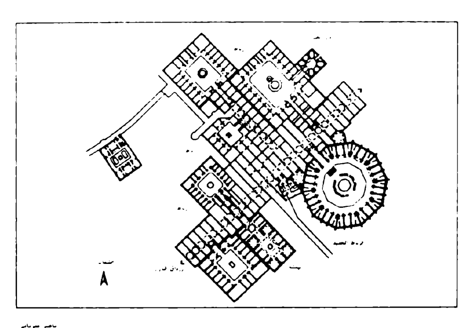
عباس والملوك الصفويّين اللاحقين إلى هذه المدينة، كانت الأسواق تزيَّن بالمصابيح، التي تضفي جمالاً على مظهرها. في العام 1026 هـ كتب «بيترو دلافاله» (ص 138): «في داخل المدينة - بحسب السائد - السوق مسقوفة، يوجد على الطرفين أبنية جيدة نسبياً. وتحتلّ وسط السوق أربع أسواق جميلة، جدران أطرافها جديدة وبيضاء ونظيفة، فيها نوافذ وأواوين متعددة. ويقول تافرنيه (ص 145): أسواق كاشان جميلة ومسقوفة بقناطر جيدة، والرباطات كلها كبيرة ومريحة. وفي كاشان عدد كبير من الصنّاع نسّاجي الحرير، يعملون بشكل جيد جداً، وينسجون الأقمشة الجميلة الموشّاة بالخيوط الذهبية والفضية، وهي أفضل المنسوجات الإيرانية.

أسواق كاشان، أو الجزء الرئيس منها، أو بحسب أحد الأقوال، جميع أنحاء المدينة تهدّمت بشدّة على أثر الزلزال في العام 588 هـ. وقد أُرسل بأمر من «كريمخان زند» فريق من المعماريين والبنّائين بإمرة عبد الرازق خان الكاشاني حاكم المدينة إلى كاشان، ليقوموا بإعادة بناء البروج والأسوار والسوق وأحياء المدينة، وترميمها، وقد استغرق هذا العمل مدة سنتين.

في عهد «فتح علي شاه»، بسبب ازدهار الصنائع والمنتجات الكثيرة في كاشان، وبخاصة إنتاج أنواع الأقمشة، بُنيت رباطات وتيمتشات وأسواق صغيرة متعددة على طول السوق الكبرى؛ من بينها سوق النحّاسين الجديدة، وسوق «فرخ خان» أمين الدولة الغفّارى التي تضمّ حوالي 120 دكاناً ورباطاً، تعدّ من الاستثناءات بين أسواق إيران (الشكل 73). هذه المجموعة تعرّضت في ما بعد للخراب، وفي العصر البهلوي في أثناء شقّ الشوارع اختفت كلياً. كتب براون (ص 265) عن سوق النحّاسين في كاشان ما يلي:



الشكل 72. باب خشبي لسراي الفخامين، كاشان



الشكل 73. قسم من محلة البازار، كاشان



الشكل ٦١. ممر عند العتبة رباط في ساحة شيخ علي خان



الشكل ٦٢. سوق كرمان

«سوق النحاسين في كاشان مع أصوات الشواكيش الدائمة التي يُضرب بها النحاس، والمواقد التي يُحمّى فيها وينصهر هي إحدى النقاط الجديرة بالمشاهدة في الشرق». سوق كاشان الحالية، التي يعود أساسها إلى أعمال البناء بعد زلزال العام 588 هـ، تمتد من بوابة الدولة وحتى ميدان كمال الملك. الجزء الأساس في بنية هيكل السوق طريق مستقيم، يستمر بعد أحد التعرّجات بانحناءة بسيطة؛ وعلى جانبيه عدّة رباطات وتيمتشات ومسجد وحمّام وخزّان مياه، تشكّل معاً مجموعة تعجُّ بالحياة والحركة. من بين الوحدات القيّمة في هذا النسيج، يمكن ذكر التيمتشات الثلاث: أمين الدولة، و«بخشى» والصبّاغ. تيمتشة أمين الدولة التي تقع في السوق الرباعية، «وسط المنحنى»، وعرض فوّهتها أحد عشر متراً، من النماذج منقطعة النظير في فن عمارة التيمتشات في العصر القاجاري. فضلاً عن التناسب والإتقان في تسقيفها، تعدّ من حيث الزخرفة، وبخاصة المقرنصات تحت السقف، والتلبيس المخطّط، من أجمل الآثار العمرانية في إيران وأفخمها.

/برويز ورجاوند/

9 ـ سوق كرمان:

من العصر الصفوي لا تزال مجموعة نفيسة باقية، تضم الميدان والرباط والسوق، والسوق الرباعية، والحمام وخزّان المياه ودار الضرب، سُمّيت باسم حاكم كرمان في حينه «غنج علي خان» (المتوفّى في العام 1034 هـ). مجموعة «غنج علي خان» استحدثت في أطراف ميدان واسع (الشكل 42) بمساحة 4500 م تقريباً، في محوّطة السوق القديمة. الرباط الجميل والمعروف من العصر الصفوي يقع في الضلع الشرقي من الميدان، ومزين بالمعرّقات

جميلة التصميم، من عمل السلطان محمد المعماري وكتابات بخط علي رضا عباسي (الشكل 74). سوق غنج علي خان من أسواق إيران الجميلة بأبواب دكاكينها التي يبلغ عددها سبعين ونيّفاً؛ وهي من أوقاف الإمام علي الرضا (ع). هذه السوق تمتد من السوق الرباعية وسوق السرّاجين حتى سوق الاختيارية. تقع تربيعة هذه السوق في زاوية الميدان الجنوبية الغربية، وقد بُنيت بطراز جميل محكم ومرتفع؛ الجزء المحيط بسقف هذه التربيعة رُسمت فوقه مناظر من الأسواق والكسبة في العصر الصفوي، والفصول الأربعة، بالألوان الزيتية، ولا يزال معظمها لحسن الحظ محفوظاً، ولكنّها عتيقة من الغبار والأتربة المتراكمة عليها لعصور طويلة (همت كرماني، ص 161). يبلغ طول سوق كرمان الكبرى من فوّهة ميدان التوحيد (أرك) وحتى ميدان المظفّري حوالى ثلاثة كيلومترات. الجزء الأوّل من هذه السوق يشتمل على فوّهة كبيرة مع سقف عال وعتبة مزيّنة بالقاشاني، وعدّة غرف في الطبقة العليا، ويبلغ بأكمله 25 متراً ويُسمّى سوق الطبّالين. تأتي بعده سوق السرّاجين، وجزء منها غير مسقوف. التربيعة الكبرى في نهاية هذه السوق (الشكل 75). بين سوق كنج علي خان وسوق الوكيل، تقع سوق تسمّى السوق الاختيارية تصل من الشمال إلى رباط غلشن (الروضة)، وأحياء وحمام الوكيل، ومن الجنوب إلى مبنى مدرسة قديمة للعلوم الدينية. سوق الوكيل يحدّها من الشمال رباط الوكيل وحي الوكيل ومن الشرق السوق المظفّرية، ومن الغرب رباط القائد، ومن الجنوب السوق الاختيارية، وتضم قيساريتين هما قيسارية ملّا محمد صالح وقيسارية الوكيل. سوق النحّاسين (الشكل 53)، في وسط الفتحة الشمالية للسوق الرباعية لتربيعة كنج علي خان، وقيسارية الصاغة، ورباعية صغيرة كانت منذ العصر القاجاري مكاناً لإحياء الشعائر الدينية والعاشورائية الحسينية. هذه الرباعية سقط سقفها في السنوات

الأخيرة. في ساحة سوق كرمان توجد أسواق وتيمتشات أُخرى مثل السوق المظفّرية، وسوق الحدادين، وسوق الصاغة (الشكل 7).

/خسرو خسروي/

10 ـ سوق الوكيل في شيراز:

هذه السوق كانت جزءاً من مجموعة واسعة، بُنيت مع اختيار شيراز عاصمة، بأمر من «كريم خان زند» بين عامي 1183 و1187هـ في الساحة الواسعة بين الحصن والداخل، بتعاون فريق من المعماريين والصنّاع المهرة المعروفين في ذلك العصر (الموسوي الأصفهاني، ص 153). قيل إنّ كريم خان أمر ببناء هذه السوق بعد مشاهدته سوق القيسارية في لار (كريمي، ص 68؛ بني، ص 341). فلاندن (ص 331) في وصفه الجذّاب لميدان الشاه وأسواقه، عدّ هذه السوق مفخرة مدينة شيراز، وعدّها كورزون (ج 2، ص 122)، أكثر أسواق إيران نشاطاً وفاعلية، وأفضل معرِّف بالأسواق الشرقية والإيرانية، بيار لوتي (ص 107 ـ 108)، في أثناء وصفه هذه السوق، عدّ رزداق السراجين أجمل أجزائها. من المحتمل أنّه كان يوجد في المكان الحالي لسوق الوكيل أبنية قديمة تعود إلى العصر الصفوي (همايون، ص 16 مخطط شاردن). في العام 1936 م، مع توسيع شارع زند، وهو أحد المحاور الرئيسية لمدينة شيراز، هُدمت ثماني قناطر وقسم من رباطيْ «قوامي» و«روغني» كانت تقف حائلاً في طريق الشارع. وهكذا فإنّ قسماً من شمال هذه السوق انفصل عن بقية الأجزاء، واستقرّ في الناحية الأخرى من الشارع. أمّا سوق الوكيل فقد بُنيت في وسط الطريق التي تبدأ من مضيق «الله أكبر» إلى بوابة أصفهان القديمة بالقرب من البوابة وداخل السور.

السوق مصلّبة الشكل ومؤلّفة من أربعة رزاديق (الشكل 50). الفرع الرئيسي كان مؤلفاً من رزداقَيْن شمالي وجنوبي، وكان طوله حوالي خمسمائة متر (كورزون، ج 2، ص 122). الرزداق الشمالي حتى التربيعة مؤلف من 48 قنطرة، كان يُعرف باسم «سوق القلانس». الرزداق الجنوبي فيه أربعون قنطرة كان يعرف باسم «سوق البزّازين»، والرزداق الشرقي فيه 19 قنطرة، ومعروف بسوق بائعي الخيوط الحريرية، والرزداق الغربي فيه 11 قنطرة كان معروفاً بسوق الجُعب. غرب الرزداق الجنوبي، قريباً من الوسط توجد سوق أُخرى باسم «سوق السيّافين» كانت في الماضي محل صناعة السيوف، من 11 قنطرة، آخرها يتصل بالرزداق الكبير الشمالي - الجنوبي، وفوّهة المدخل تقع مقابل عتبة مسجد الوكيل، وتصل هذا المسجد بسائر أجزاء السوق.

سعة رزاديق الوكيل أكبر من سعة سائر رزاديق أسواق إيران. مقابل كل حجرة منصّات حجرية مع صورة بارزة لطائر الأترج. والرزاديق مسقوفة بصنفٍ من القناطر ذات القباب الآجُريّة والتيجان السادة، وزخرفات سرج الحصان الآجُرية، تضفي منظراً فائق الجمال على فضاء السوق. تؤمن تهوئة السوق وإضاءته بواسطة الفتحات في القِباب، أو بواسطة نوافذ في أسقف الحُجرات. أرضية هذه السوق التي كانت في الماضي أدنى بحوالي المتر عن مستوى الأرضية الحالية، كانت مفروشة بألواح من الأحجار الرمادية، والحوض المرمي الجميل الذي كان يقع في وسط الرباعية غرق تحت التراب بعد رفع مستوى أرضية السوق. في الماضي كانت السوق تحتوي خمسة أبواب كبرى، تؤمن حماية السوق ليلاً. في بناء هذه السوق استُخدمت الحجارة في أُسس البناء والمنصّات، ومداخل الخانات، واستُخدم الآجُر لبناء الجدران والقناطر، والخشب لصناعة البوابات

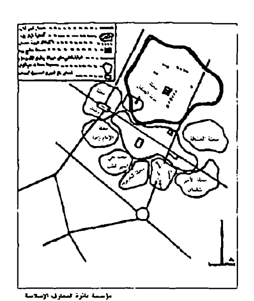
الكبيرة وأبواب الحُجرات. التربيعة أو محل تقاطع الرزاديق فضاء مثمّن الزوايا تقع في كل زاوية من زواياه حُجرات من طبقتين. في سوق الوكيل خمسة رباطات واسعة نسبياً ومتّصلة بالرزاديق، تقع فيها المخازن وغرف التجّار ومشاغل الصنّاع. تقع أربعة من هذه الرباطات في الرزداق الشمالي، حيث ثلاثة منها، أي الرباط الروغني [الزيتي] والأحمدي ومركز الجمرك في الجهة الشرقية، قد بُنيت في الوقت نفسه الذي بُنيت فيه السوق، والرابع ويُعرف باسم رباط قوامي يقع في الجهة الغربية. الخامس منها يدعى رباط الفيل في شمال سوق السيّافين وهو مجمّع من الحُجرات التجارية. الفوّهة الرئيسة لرباط «الروغني» مزينة بالمُقَرْنصات الجميلة، وقعر المدخل والنفق ملبّسان بالحجارة الحمراء. الباب الرئيس الخشبي لا يزال على حاله.

/برويز ورجاوند مع إضافات من إيرانيكا/

II ـ سوق يزد:

مجمّع أسواق يزد التاريخية من الإرث المعماري للمدن الإيرانية، مع المبادىء المعتمدة في العمارة في الأرض الملحيَّة. وهي بسبب أهميتها قد سجّلت في الآثار الوطنية والتاريخية، وتضم الآثار التي تعود إلى القرن التاسع (عهد جهانشاه قراقويونلو) وحتى القرن الثالث عشر الهجري (العصر القاجاري). هذه المجموعة من حيث توزّعها في المدينة تتألف من قسمين متمايزين: قسم داخل سور المدينة القديم، والآخر خارج هذا السور (برج المدينة وحصنها) (الشكل 76). يمتد القسم الأول من الزاوية الشرقية للمسجد الجامع وحتى محلّة دار الشفاء. أهمّ العناصر داخل السور سُوَيقة الفهّادين في محلة مروّضي الفهود القديمة، وسوق التربيعة.

في هذا القسم تقع الأسواق التالية: «كوشك نو» [القصر الجديد]، شاه أبو القاسم [شهاب الدين قاسم طراز]، رباطك [الرباط الصغير]، دروازه شاهي [البوابة الملكية] والسوق الجديدة أيضاً. الجزء الخارجي من سور المدينة القديم يشتمل بشكل أساس مجمّع الأسواق وميدان الخان، وهو من الناحية الاقتصادية أكثر أجزاء السوق فاعلية. تعرّض



الشكل 76، موقع السوق في المدينة القديمة، يزد

هذا الجزء للتغيير على أثر فتح الشوارع في العهد البهلوي، وبخاصة شارع قيام (شارع الشاه سابقاً) في المحور الشرقي ـ الغربي، ففقد بُنيته ونظام فضائه الرئيس، وقُسّم إلى قسمين شمالي وجنوبي.

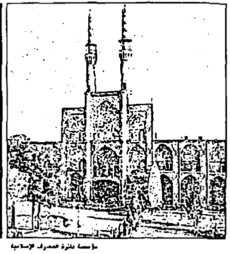
الجزء الشمالي يضم محوريْ سوق الخان (أحدهما لجهة القبلة والآخر عمودي عليه)، ويقع فيه سوق الصاغة، سوق أفشار، سوق بوابة مهريز، السوق الصدريّة، سرايا الوكيل، السرايا الشيرازيّة، سرايا الوالي، سرايا أفشار، سوق الدقّاقين، سرايا غلام علي الخراساني، رباعية سوق الخان، سرايا كفّ علي، السرايا الطهرانية، سوق حافة الخندق، تيمتشة مير أفضلي، تيمتشة أفشار، سرايا الحاج عبد الحميد، سرايا الخان العتيق. إنّ مسجد بياق خان، ومدرسة عبد الرحمٰن خان، وحسينية الأمير فاضل، وخزّان الماء، وبوابة مهريز، كلها تقع في هذا الجزء.

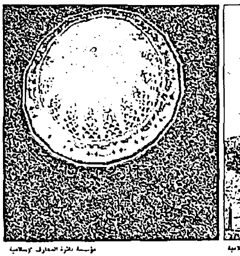
الجزء الجنوبي يضم ميدان الخان، سوق القيصرية، سوق كفّ

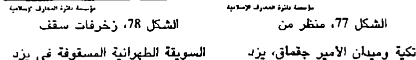
علي، سوق النحاس، سوق أسفل منارة الميدان، سوق صناعة القطن الزاهي الألوان (الشيت)، سوق القاشاني، سوق مسجد ملّا إسماعيل، السرايا الشيرازيّة، سرايا السادات، سوق التبريزيين، سوق خيطان الحرير، (دهليز) خان الحاج علي أكبر الريسماني، سوق جعفر خان، سوق السرّاجين، سُوَيقة مشير المزدوجة، سوق محمد علي خان، سرايا العرب، السرايا الشيرازية، سُوَيقة ميدان سباق الخيل، سُوَيقة زقاق الأمير قطب. وتقع أيضاً في هذا الجزء المدارس التالية: مدرسة الخان، والمدرسة الشفيعية والمصلّى؛ والمسجدان: مسجد ميدان الخان، ومسجد ملّا إسماعيل، الحصباء والحمامات التالية: ميدان الخان ومنير وخزانات الخواجة؛ وكذلك تقع الميادين التالية: [الخيول العربية]، حي مير قطب، ميدان تاجوردى، والرباطات: المرتفعات العشرة، الملّا حسين، زقاق مير قطب.

من بين رزاديق سوق يزد، لسوق الخان في الدرجة الأولى أهمية شديدة، وهو من إنجازات «محمد خان والي» حاكم يزد في القرن الثالث عشر (أفشار، ج 2، ص 765)، ومعظم متاجره في عصرنا هذا متاجر بزّات، ومتاجر أقمشة. أنشأ محمد تقي خان (المتوفّى في العام 1213 هـ) مجمّع الخان الذي يضم الميدان والمدرسة والقيسارية بتخطيط متناسق. وتقع القيسارية في المسافة الفاصلة بين الميدان ومدرسة الخان، وهي تشتمل 22 دكاناً، وبابين كبيرين قديمين نفيسين.

هذه السوق من الناحية المعمارية وتصميم الفضاء تتمتّع بتنظيم خاص، وتتميز من الفضاءات المشابهة في سوق يزد. سوق الخيطان تُقفل كالقيسارية بواسطة بابين، وهي من الأسواق المتعددة المؤلفة من طبقتين في يزد. مع شقّ الشوارع الجديدة، اختفى قسم من سوق محمد علي خان، وسوق [كفَ علي]، وسوق الجلود والفِراء







الشكل 77، منظر من تكية وميدان الأمير جقماق، يزد

الشكل 78، زخرفات سقف السويقة الطهرانية المسقوفة في يزد

بكاملها. في الجزء الشرقي من ميدان مير جقماق الذي هو نفسه من آثار القرن التاسع الهجري، وذكرى من عهد حكومة الأمير جقماق الشامي الذي كان شاهرخ التيموري قد عيّنه حاكماً على يزد، توجد سوق قديمة باسم سوق الحاج قنبر. وهذه السوق أقدم أسواق يزد، تعود إلى القرن التاسع الهجري، وهي من أبنية نظام الدين الحاج قنبر جهان شاهي، الذي كان جهان شاه قراقويونلو (841 ـ 872 هـ)، قد عيّنه حاكماً على يزد. في القرن الثالث عشر الهجري استُحدثت فوق عتبة هذه السوق باتجاه الغرب تكيّة عالية جميلة بأسلوب البناء الذي يُشاهد في تكايا يزد، ومعظم تزييناتها بالكاشاني المعقلي. هذا البناء العظيم الفخم، المشهور لدى الناس باسم تكية الأمير جقماق، هو في نظر المسافرين عنوان مدينة يزد (أفشار، ج 2، ص 707 ـ 708، 765) (الشكل 77).

يُعدّ ميدان حُسينية الأمير جقماق، في الزاوية الشرقية لمجمّع أسواق يزد، ـ مع العناصر المتشكلة حوله التي تضم ثلاثة خزانات

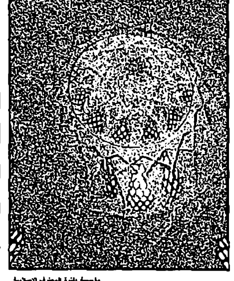
مياه، ومسجد الأمير جقماق، والحمام، والرباط، ومعامل البازار والمقبرة - عُمدة الفضاءات المدينية الأساس في مدينة يزد؛ وتجدر مقارنة هذا الميدان من حيث أهمية الفضاء المديني فيه بميدان نقش جهان [صورة العالم] في أصفهان وميدان كنج علي خان في كرمان.

خشب النخل، في الزاوية الجنوبية من الميدان، من العناصر المتحركة في ميدان الحسينية الذي يحيط بمناسبة إحياء مراسم شهادة الإمام الحسين (ع)، بعد ظهر العاشر من المحرّم، بظهور الناس حول الحسينية من جميع الاتجاهات.

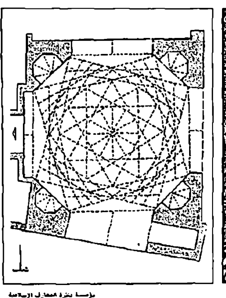
رزاديق أسواق يزد الأُخرى هي عبارة عن سوق كفّ علي، سوق أفشار، سوق الجعفريين، السوق الصدرية، سوق بوابة مهريز، سوق حافة الخندق، سوق الكتّان، سوق الخيطان الحريرية، وفاعليتها التجارية الرئيسة في مجال المنسوجات. مع أنّ بيع السجّاد والحُصر من النشاطات الإنتاجية والاقتصادية الأُخرى لسوق يزد، فإن هذا الصنف ليس له سوقه الخاصة، ودكاكينه متناثرة في الأسواق. أسواق يزد المتخصصة بصنف معين هي رزاديق النحاسة والصياغة والتحْديد. السوق الأخيرة المسماة سوق القاشاني مجموعة من المعامل الصغيرة للتحديد، ولصنع الأدوات الزراعية البسيطة، واللوازم التي يحتاج إليها الفلاحون.

السرايات والتيمتشات، أي الفضاءات التي تحتلها متاجر الجملة في يزد، تقع عادة إلى جانب الميادين وميادين السباق (← أدنى).

السرايات تتضمن صحناً واسعاً، لتسهيل دخول الحيوانات إلى الداخل ولتيسير استخدام الباحة مكاناً لتفريغ الحمولة والبضائع. معظم السرايات من طبقتين: تُستخدم الطبقة السفلى منها كمخزن محلّي، وتحتل المتاجر الطبقة الثانية. من خصائص سرايات يزد أن صحنها وباحتها من حيث الارتفاع أعمق بما يعادل طبقة من المباني



الشكل 79، سقف السوق الرباعية في سوق الخان، يزد



الشكل 80، مخطط سقف السوق الرباعية في سوق الخان، يزد

المحيطة بهما، ومن المحتمل أنّ هذا الأمر كان لسببين: أحدهما إمكانية الحصول بشكل أسهل على مياه القناة، التي كانت في يزد أمراً حياتياً، والآخر الاستفادة من التراب الحاصل من الحفر لأعمال البناء، والتخلّص من أعباء نقله إلى مكان آخر. ربما أثّر في اختيار أسلوب العمل هذا كون الفضاء تحت الأرض مناسباً أكثر لتخزين البضائع وبخاصة المواد الغذائية. الفائدة الأُخرى أيضاً هي أنّ اختلاف السطح يجعل ارتفاع سقف الحُجرات معادلاً ارتفاع قناطر الرزداق المجاور المؤلّف من طبقة واحدة، مما يؤثر في استحكام مجموعة السوق. وعلى هذا النحو أيضاً: سرايا السادات والسرايا الطهرانية وسرايا أفشار وسرايا الحاج عبد الحميد، وسرايا كف علي، وسرايا علي آغا، وسرايا الخان العتيق، وسرايا غلام علي الخراساني، والسرايا الشيرازيّة، وسرايا الخواجة، وسرايا الوكيل وسرايا الروضة وسرايا العرب.

تقع التيمتشات عادة إلى جانب السرايات وهي ذات فضاء أصغر مسقوف وقد كانت متاجر. وتوجد في سوق يزد أيضاً نماذج من التيمتشات بدون سقف، مثل تيمتشة الوكيل، والتيمتشة [المباركة]، وتيمتشة السادات.

التيمتشة الطهرانية من حيث المخطط وتزيينات السقف (الشكل 78) وتيمتشة ميدان الخان (المكان السابق لمصرف شاهنشاهي)، من حيث وجود القنطرة والتاج الآجُريّين، وتوزيع المناور في وسطه، وأيضاً تزيينات المدخل لا مثيل لها في مجموعة البازار.

تربيعة سوق الخان التي تقع في مكان تلاقي محوري هذه السوق هي إحدى أنواع التربيعات الجميلة في أسواق إيران. سقف هذه التربيعة مشغول بالآجُر النفيس، ومُنجَز على ثلاث مراحل. هذه الرباعية من حيث البناء الهندسي هي إحدى أندر الإنجازات المعمارية التقليدية في يزد، التي يحتاج تفصيل خصائصها إلى مجال أوسع (الشكلان 79 و80).

الأشغال الأُخرى المنجزة في سوق يزد، ولكن لها من الناحية المعمارية أهمية أقل، عبارة عن: أشغال القيسارية المطيّنة بالجص، الأشغال الآجُريّة مقابل مدرسة الخان، عتبة المدرسة الشفيعية في ميدان الخان، مناور سوق أفشار المشغولة بالآجُر، الأشغال الآجُريّة في مسجد الملّا إسماعيل ومدرسته، وأشغال تيمتشة سرايا علي آغا.

في مجموعة سوق يزد أربعة أنواع من الفضاءات المفتوحة: الميدان، ميدان السباق، الحسينية، المصلى. كان استخدام هذه الفضاءات بحسب موقعها إما تجارياً وإما خدماتياً وإما اجتماعياً أو سياسياً أو ثقافياً أو تلفيقاً من كلّ ذلك.

ميدان الخان كان محل شراء احتياجات الناس اليومية، وفي

الوقت نفسه كان أيضاً محل التعزيزات الحكومية. في أطراف هذا الميدان يوجد المسجد والمدرسة العلمية وخزّان للمياه ذو فوّهتين، ومدخل القيسارية، وأسواق عدّة، والخان الصغير (مصرف شاهنشاهي السابق)، ومتاجر، يرتبط بعضها ببعض بواسطة ثلاثة أروقة تحيط بالميدان من جميع النواحي. ميدان أو حُسينية الأمير جقماق، وحُسينية البعثة (ميدان الشاه سابقاً)، وحسينية الأمير فاضل، ومصلّى صفدر خان من فضاءات المدينة المفتوحة الأخرى في الأسواق، وبعضها كصحن مصلى «ميرْك بيك» (المعروف بمصلى صفدر خان) في قلب مجمع السوق هو مركز الاجتماعات المهمة الاجتماعية والسياسية والدينيّة، وإحياء الشعائر الدينية الكبرى مثل صلاتي العيدين.

من فضاءات سوق يزد المفتوحة، التي هي من وجوه تميّز هذه المجموعة عن غيرها من الأسواق، ميدان صغير يدعى «لَرْد» كان له ولا يزال دور خدماتي كبير. لكن في الماضي كان يُستخدم مكاناً لتفريغ الحمولة والبضائع. تقع اللَّردات في الحد الفاصل بين السوق والأماكن السكنية. وتعدّ من الفضاءات التي تضفي تنوّعاً على البناء المديني التقليدي في يزد. يوجد إلى جانب اللَّردات، رباط، وسُويقة، ومسجد وأحياناً حسينية. اللَّردات المهمة هي: لَرد باجوري، لَرد الحمالين، لَرْد زقاق مير قطب، لَرْد الخيول العربية، لَرْد كيوان، لَرْد الطاحونة المائية. المساجد والمدارس العلمية من العناصر التي لا تنفصل عن مجموعة سوق يزد، وهي تُعرف في أواسط المدن الإيرانية بـ «دور العبادة». يقع المسجد الجامع إلى جانب سوق التربيعة والسوق الملكية، وتقع مدرسة الإمام الخُميني العلمية داخل برج المدينة القديم. من أجزاء مجموعة سوق يزد: المسجد الجامع الجديد أو مسجد الأمير جقماق، ومسجد مدرسة

المصلى المعروف بمصلى صفدر خان، مسجد بياق خان، مسجد مدرسة الملّا إسماعيل، مسجد ريك، مسجد الساباط، مجسد الحاج حسين البوستيني، مسجد الشاه طهماسب، مسجد باعة الجلود، مسجد سوق الحاج قنبر، مدرسة الخان العلمية، المدرسة الشفيعية العلمية، مدرسة عبد الرحيم خان. هذه المدارس كلّها ما عدا المدرسة الشفيعية مبنية من طبقتين؛ ومسجد الملّا إسماعيل هو أكبر مساجد المدينة وكانت تُقام فيه بعد انتصار الثورة الإسلامية صلاة الجمعة باستمرار.

لا يزال بعض رباطات يزد، التي كانت ملتصقة بالسوق باقياً، وبعضٌ الآخر قد دَرس كلياً. من بين الرباطات التي لا تزال قائمة:

رباط الفستق في حارة حافة الخندق، رباط القرى العليا، رباط ملّا حسين قرب لَرْد الباجوَردي، رباط الطزرجانيين، رباط الأمير جقماق، رباط غودالُك، رباط مشير، رباطذ البُندرآباديين، رباط غلام علي الخراساني (المعروف بغلام علي الأسود)، رباط أبي القاسم، رباط شعبان، رباط السيد حيدري، رباط ناجي، رباط رسولي، رباط البابلي، رباط الثوابية، رباط أبي المعالي (المعروف ببولميري)، رباط السيد، رباط البافقيين، رباط حوض المصلى؛ أما رباط حارة ميرقطب وكوشك الجديد فقد درسا في أثناء إعادة تخطيط المدينة.

المصادر والمراجع

ابن بطوطة، سفرنامهء ابن بطوطة [رحلة ابن بطوطة]، ترجمة محمد علي موحد، طهران 1370ش [1991 م]؛ محمد بن أحمد أبو ريحان البيروني، الآثار الباقية عن القرون الخالية، ترجمة أكبر داناسرشت، طهران 1352ش [1973 م]؛ محمد حسن بن علي اعتماد السلطنة، چهل سال تاريخ ايران در دورهء پادشاهى ناصر الدين شاه [أربعون عاماً من تاريخ إيران في عصر ناصر الدين شاه] (المآثر والآثار)، ط. إيرج أفشار، طهران 1363ش [1984 م]؛ المصدر نفسه، مرآت البلدان، ط. عبد الحسين نوايي، مير هاشم محدث، طهران 1367 ـ 1368ش [1988 ـ 1989م]؛ إيرج أفشار، يادگارهاى يزد [آثار يزد]، طهران 1354ش [1975 م]؛ ارنست اورسول، سفرنامهء اورسل [رحلة أورسول]: 1882م، ترجمة علي أصغر سعيدي، طهران [تاريخ المقدمة 1352ش [1973 م]؛ آدم الناريوس، سفرنامهء آدام الناريوس بخش ايران: [رحلة آدم الناريوس: قسم إيران]، ترجمة أحمد بهپور، طهران 1363ش [1984 م]؛ كليفورد ادموند بازورث، تاريخ غزنويان [تاريخ الغزنويين]، ترجمة حسن أنوشه، طهران 1363ش [1984 م]؛

محمد إبراهيم باستاني باريزي، غنجعليخان، طهران 1362ش [1983 م]؛ إدوارد غرانويل براون، يك سال در ميان ايرانيان [سنة في وسط الإيرانيين]، ترجمة ذبيح الله منصوري، طهران 1371ش [1992 م]؛ رولف بني، ايران پل فيروزه [إيران جسر الفيروز]، وروتا 1978 م؛ جان بابتيست تافرنيه، سفرنامهء تاورنيه [رحلة تافرنييه]، ترجمة أبي تراب نوري، ط. حميد شيراني، أصفهان 1363ش [1984 م]؛ حسين بن محمد إبراهيم تحويلدار، جغرافياى اصفهان [جغرافية أصفهان]، ط. ستودة، طهران 1342 ش [1963م]؛ محمود توسلي، اصول وروشهاى طراحى وفضاهاى مسكونى در ايران [مبادىء التخطيط والمساحات المسكونة في إيران]، طهران 1365ش [1986 م]؛ المصدر نفسه، ساخت شهر ومعمارى در اقليم گرم وخشك ايران [بناء المدن والعمارة في الأقاليم الحارة والجافة في إيران]، طهران 1360ش [1981 م]؛ خسرو خسروي، «بازارهاى روستايى در ايران» [الأسواق الريفية في إيران]، راهنماى كتاب [دليل الكتب]، السنة 19، الأعداد من 1 ـ 3 (1355ش) [1976م]؛ دائرة المعارف الفارسية بإدارة غلام حسين مصاحب، طهران 1345ش [1966 م]؛ حاشية «كرمان» و«گنجعليخان»؛ بيترو دلافاله، رحلة بيترو دلافاله (القسم الخاص بإيران)، ترجمة شجاع الدين شفا، طهران 1348ش [1969 م]؛ إبراهيم دهقان، أبو تراب هدايي، تاريخ اراك، اراك 1329ش [1950 م]؛ دون غارسيادى سيلفا فيغوئرا، سفرنامهء دن غارسياد سيلوا فيغوئرا سفير اسپانيادر دربار شاه عباس اول [رحلة دون غارسيا سيلفا فيغوئرا سفير إسبانيا في بلاط الشاه عباس الأول]، ترجمة غلام رضا سميعي، طهران 1363ش [1984 م]؛ جان شاردن، سياحتنامهء شاردن [سياحة شاردن]، ترجمة محمد عباسي، طهران 1336ش [1957 م]؛ ولي قلي بن داود قلي شاملو، قصص

الخاقاني، ط. حسن السادات الناصري، طهران 1371ش [1992 م]؛ محمد رضا الطباطبائي، تاريخ أولاد الأطهار، تبريز 1304ق؛ علي فدايي، موقعيت اجتماعى واقتصادى بازار كرمان [الموقع الاجتماعي والاقتصادي لسوق كرمان]، طهران 1352ش [1973 م]؛ ريتشارد نلسون فراى، بخارا دستاورد قرون وسطى [بخارى في القرون الوسطى]، ترجمة محمود محمودي، طهران 1365ش [1986 م]؛ حسن بن حسن الفسائي، فارسنامه ناصري، ط. منصور رستكار فسائي، طهران 1367ش [1988 م]؛ اوجون نابليون فلاندن، سفرنامهء اوجن فلاندن به ايران [رحلة أوجون نابليون فلاندن إلى إيران]، ترجمة حسين نور صادقي، طهران 1356ش [1977م]؛ نصر الله فلسفي، زندگانى شاه عباس أول [حياة الشاه عباس الأول]، طـهـران 1344 - 1346ش [1965 - 1967 م]؛ جـان باتيست فيفريه، ثلاث سنوات في البلاط الإيراني، ترجمة عباس إقبال أشتياني، طهران 1362ش [1983 م]؛ جورج ناتايل كورزون، ايران وقضيهء ايران [إيران والقضية الإيرانية]، ترجمة غ. وحيد مازندراني، طهران 1362ش [1983 م]؛ بهمن كريمي، راهنماى آثار تاريخى شيراز [دليل الآثار التاريخية في شيراز]، طهران 1355ش [1976 م]؛ محمد يوسف كياني، (النسخة الأصلية لمكتبة المتحف الوطني البريطاني حول الرباطات في العصر الصفوي في أصفهان]، مجلة الآثار والفنون الإيرانية، العدد 5 (1349ش [1970 م])؛ غي لسترنج جغرافياى تاريخى سرزمينهاى خلافت شرقى [الجغرافيا التاريخية لمناطق الخلافة الشرقية]، ترجمة محمود عرفاني، طهران 1364ش [1985 م]؛ مفضل بن سعد المافروخي، ترجمة محاسن أصفهان، ترجمة حسين بن محمد بن أبي رضا الآفي، ط. عباس إقبال أشتياني، طهران 1328ش [1949 م]؛ محمد رضا محتاط، سيماى اراك [صورة أراك]، طهران 1368ش

[1989 م]؛ عبد الله المستوفي، شرح زندگانی من يا تاريخ اجتماعی واداری دوره، قاجارية [سيرة حياتي، أو التاريخ الاجتماعي والإداري في العصر القاجاري]، طهران 1360اش [1981م]؛ محمد صادق الموسوي الأصفهاني، تاريخ گيتی گشا، مع مقدمة لسعيد نفيسي، طهران 1317اش [1938 م]؛ ناصر خسرو، سفرنامه، حكيم ناصر خسرو قبادیانی مروزی [رحلة الحكيم ناصر خسرو القباداني المروزي، ط. محمد دبير سياقي، طهران 1363اش [1984 م]؛ ناصر نجمي، دار الخلافه، تهران [طهران، دار الخلافة]، طهران 1350اش [1971 م]؛ محمد بن جعفر النرشخي، تاريخ بخاری، ترجمة أبي نصر أحمد بن محمد بن نصر القباوي، تلخيص محمد بن زفر بن عمر، ط. مدرس رضوي، طهران 1363اش [1984 م]؛ غلام علي همايون، اسناد مصور اوروپائيان از ايران: از أوايل قرون وسطى تا أواخر قرن هيجدهم [المستندات المصوّرة للأوروبيين في إيران من أوائل القرون الوسطى وحتى أواخر القرن الثامن عشر]، طهران 1349اش [1970 م]؛ محمود همت كرماني، تاريخ مفصل كرمان [تاريخ كرمان المفصّل]، كرمان 1364اش [1985م]؛ لطف الله هنرفر، گنجينه آثار تاريخی اصفهان [متحف آثار أصفهان التاريخية]، أصفهان 1344اش [1965 م]؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط. فرديناند ووستنفلد، لايبزيغ 1866 ـ 1873 م، ط. أوفست طهران 1965.

J. Barhbaro, A. Contarini, Travels to Tana and Persia, London 1973; G.N. Curzon, Persia and the Persian Question, London 1982; E. Ehlers, «Rent-capitalism and Unequal Development in the Middle East. The Case of Iran». In Work, Income and Equality. Payment Systems in the Third World, ed. F. Stewart, London 1983, 32-61; W.M. Floor, «The bankers (sarraf) in Qajar

Iran», in ZDMG, 129 (1979), 263-81; idem, «Guilds and futuvvat in Iran», in ZDMG, 134 (1984), 106-114; A.K.S. Lambton, «The Merchant in Medieval Islam», in A Locust's Leg, eds. W.B. Henning and E. Yarshater, London 1962; Thomas Herbert, Relation du voyage de Perse et des Indes Orientales, Paris 1663; Pierre Loti, Vers Ispahan, Paris 1925, Téhéran 1974; A. Metz, Die Renaissance des Islams, Heidelberg 1922; M.P. Pagnini Alberti, Structure commerciali di pellegrinaggio: Mashhad (Iran Nord-orientale), Udine 1971; G. Thaiss, «The bazzar as a Case Study of Religion and Social Change» in Iran Faces the Seventies, ed. E. Yar-Shater, New York 1971, 189-216; E. Wirth, «Zum problem des bazzars», Der Islam, LI (1971), 203-60, LII (1975), 6-46.

/محمد رضا أولياء/

يبدو أنّ كلمة بازار فارسية الأصل ولكنّها تحوّلت إلى مفردة مستخدمة في عدد من اللغات كما في اللغة العربية. وبعيداً عن البحث الفيلولوجي في المفردة واشتقاقاتها والتحولات التي طرأت عليها، فإنّ الأسواق كان لها في الحضارة الإسلاميّة دور فاعل في التفاعل الحضاري بين الشعوب وتعميق التواصل بينها وبالتالي يمكن اعتبار السوق مهداً للتثاقف بين الأمم على اختلاف أعراقها وانتماءاتها. ومن هنا كثرت الدراسات التي تناولت ظاهرة الأسواق على تنوّعها وتعدد أشكالها في المدينة الإسلامية عبر التاريخ. ومن هذه الدراسات ما تشتمل عليه هذه المجموعة التي هي في الأصل مقالة مركبة ومطوّلة من "دائرة معارف العالم الإسلامي" اتفق مركز الحضارة مع مؤسسة دائرة المعارف على نشرها في كتاب مستقل تعميما للفائدة وتسهيلا لوصولها إلى القرّاء الذين ربما يعجز بعضهم عن اقتناء موسوعات علميّة ضخمة. يأمل المركز أن يكون في هذه الخطوة موفقا في اختيار هذه المادة العلمية لتقديمها إلى القرّاء.

من كلمة الناشر

Bazar

Market In The Islamic Heritage

Center of Civilization for the Development of Islamic Thought

THE CIVILIZATIONAL STUDIES' SERIES





بالتعاون مع:
دائـرة معـارف
العالم الإسـلامي

مركز ال

بيروت - بئـر حسـن -
هاتف: 61 1 826233

E-mail:info@hadaraweb.com - www.hadaraweb.com